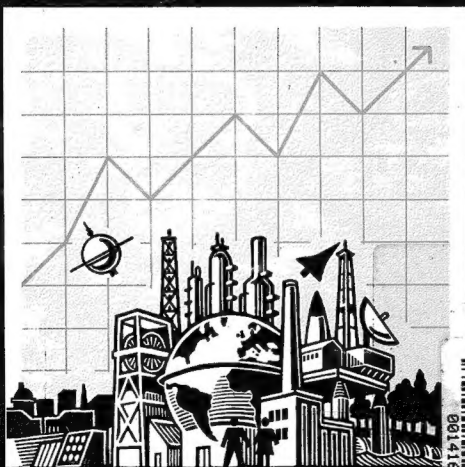


قوة الدولة

دراسات جيوسياسية

أ. د. عمر الفاروق سيد رجب



مكتبة مديولى



قوة الجولة

دراسات جيوسراتيجية

د. د. عمر الفاروق السيد رجب

مكتبة مديبولي

١٩٩٢

المقدمة

تتضمن هذه المجموعة من الدراسات عرضاً لعدد من نظريات القوة ولبعض من مقوماتها وطرق قياسها المنهجية والتطبيقية ، متبينة لها مفهوما يتجاوز معناها العسكرى الضيق إلى إطارها الحضارى الأشمل ، وتتجلى القوة - فى هذا الاطار - كحركة تاريخية عميقة الجذور متنامية مستمرة ، منطقية دائماً على مستوياتها ونماذجها ، هذه التى تختلف من مرحلة لمرحلة ومن منطقة لأخرى ، مرتبطة فى جميع الحالات بالسلم والحرب معا .. محليا وإقليميا وعالميا .

من هنا أصبحت " قوة الدولة " من الاهتمامات الأساسية فى الدراسات الجيوستراتيجية ، وذلك باعتبارها المحصلة الأخيرة لـ (مجموع) مواردها الطبيعية + فعاليتها الاقتصادية + بنيتها السكانية والثقافية + نظمها السياسية والإدارية + علاقاتها الدولية + قوتها العسكرية + عناصر أخرى) ، وليست المحصلة مجرد مجموع العناصر فى حد ذاتها - بل وأيضاً فيما ينشأ بين تفصيلاتها من علاقات ، ومايتداعى عن تفاعلاتها - داخليا وخارجيا - من نتائج واحتمالات ، وغير ذلك مما يتصل بالآف من العناصر التفصيلية والمتغيرات شبه اليومية ، وعند هذه النقطة يظهر " قياس " قوة الدولة أسلوباً مفضلاً فى هذه الدراسات المعاصرة ، هذا الأسلوب الذى تستند حساباته إلى المناهج الكمية والمعالجات الإحصائية ، وعلى توظيف التكنولوجيا المعاصرة فى مجالات القياس والاتصال والمعلومات ، تحت إشراف وحدات البحوث المتخصصة ومراكز الدراسات الاستراتيجية .

وقد دفع اختلاف نماذج القوة . . إلى محاولة الكشف عن شروطها

ومقوماتها ، فإذا كان تطورها قد أفضى إلى ظواهره الراهنة فى خريطة القوة العالمية ، كما تتمثل فى رصيدها الحضارى العام من ناحية ، وفى تفاوت نصيب الدول من هذا الرصيد من ناحية ثانية ، فإن لهذا التطور فى حد ذاته .. دلالته المتصلة بكيفية تراكم هذا الرصيد وبأسباب تغير نماذجها المتميزة ، وبعوامل مرورها فيما يشبه الدورة ظهورا وانهيارا ، فضلا عن تفسير الترتاب المعاصر للدول .. سواء من حيث نصيبها من القوة .. أو من حيث درجة اسهامها فى تطويرها ، ومن شأن البحث عن العناصر الثابتة أن يؤدى إلى النظرية أو ما هو أقرب إليها ، وهكذا تتابعت - منذ نهاية القرن التاسع عشر - نظريات القوة .. من وجهات نظر شتى وزوايا متباينة ، يهدف كل منها إلى تقديم تصوره الشامل عن طبيعة القوة وجنورها ، وعن تغير نماذجها تاريخيا وحركتها جغرافيا .. وعن القوة القادرة على الهيمنة على العالم وتوحيده برمته .

ورغم ماتضمنته هذه النظريات من فروض متحيزة .. ومن تبرير قيام القوة المطلقة ، إلا أنها - عامة - قد أثرت الفكر النظرى بما أحاطت به من تحليلات لمقومات القوة ومن متابعة لنماذجها عبر التاريخ ، هذه التى أوضحت أنه لا وجود للقوة المطلقة أو للضعف المطلق ، بمعنى أنه لم توجد فى التاريخ ولا توجد الآن هذه الدولة التى حققت القوة المطلقة من كافة جوانبها ، أو هذه الدولة المفتقرة تماما لمقوماتها ، كما كشف اختبار فروضها فى الحربين العالميتين الأولى والثانية .. عن حتمية البحث عن استراتيجية عالمية متوازنة ، تستند إلى ما أوضحه تاريخه من شروط .. وما حددته ساحته من قوانين ، هذه التى تتمثل فى توزيع القوة تبعا لتوافر مقوماتها فى أنحاء العالم (مبدأ توزيع القوة) ، وفى أن لكل قوة مهما بلغت حدودها (مبدأ حدود القوة) ، وفى حق كل دولة فى السعى نحو القوة .. وأن تثبت تفوقها فى مجال أو أكثر من مجالاتها (مبدأ التفوق) ، وأن القوة - فى إطارها الحضارى الشامل - هى نقيض القوة المطلقة ، وذلك بما تتطلبه الأولى من شروط السلام وبما تحتمه الثانية من ضرورات الحرب ، وتكون هذه المبادئ فى مجموعها (توزيع القوة + حدود القوة + التفوق + السلام العالمى) الإطار العام لما أصبح يعرف

بالنظرية العامة للتوازن ، هذه التي تتحدد قيمتها في ارتباطها بضرورات المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ، كما تنبثق حتمية التوجه نحوها من تراث القوة الطاحن .. كما أفرزته الحروب بين نماذجها عبر التاريخ .

وإذا كان الكتاب في مجموعه - يتوجه لأن يسد نقصا في مجاله ، فما هو -آخر الأمر - سوى خطوة في طريق إثبات جدارة مثل هذه الدراسات .. لأن تسهم في بناء استراتيجية عامة للنولة تكون بمثابة الأساس لتقدمها الحضارى العام .

٢.١. عمر الفاروق

الدراسة الاولى

ميراث القوة

الجنود .. الحركة .. التوازن

مقدمة

تتبنى هذه الدراسة مفهوما " للقوة " .. يتجاوز معناها العسكرى الضيق الشائع ، إلى مضمونها الحضارى فى إطاره الأشمل ، مستندة فى ذلك إلى ما انطوت عليه " القوة ؛ - عبر التاريخ - من العناصر الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية ... وغيرها . ، ويقدر ما تنوعت تفصيلات القوة ، وطال زمن تكوينها ، بقدر ما تعددت المجتمعات التى أسهمت فى وضع بذورها وترسيخ جذورها ، بحيث يصعب الفصل بين مساهماتها ، كما قد يتعذر القول بانتساب أى عنصر منها مباشرة إلى أى من تلك المجتمعات ، خاصة عند النظر إلى نمو القوة باعتبارها عملية متواصلة ، تفاعلت فى إطارها المجتمعات وتبادلت خبراتها ، وتوارثت عناصر القوة وأضافت إليها ، فاندمجت جزئياتها فى بنية حضارية عامة واحدة ، تمثل فى جملتها ميراثا للقوة ، تملكه هذه المجتمعات الإنسانية جميعها .

وفى إطار تطور المجتمعات البشرية ، تظهر " القوة " - بمضمونها الحضارى - كظاهرة تاريخية متواصلة التغير مستمرة النمو ، تتطوى دائما على مستوياتها من التطور البطيء لبعض المجتمعات فى اتجاهها ، ومن البروز المتميز لبعضها الآخر ، لأسباب خاصة ولفترة معينة ، ومهما تعددت الآراء بشأن دواعى ظهورها وتباين ايقاعاتها ^(١) ، فإن تجليها المبكر فى بعض مناطق العالم قد جعل منها ظاهرة حضارية عميقة الجذور ، كما دفع ارتباطها

(١) للاستزادة انظر أحمد أبو زيد ، التطورية الاجتماعية " مجلة عالم الفكر العدد الرابع ، ١٩٧٣ ،

من ص ١٠٥ - ١٣١ .

العميق بالحرب والسلام معا ، إلى محاولة تحديد شروطها ومقوماتها ، خاصة مع تغير نماذجها من مرحلة تاريخية لأخرى ، واقتران هذا التغير بحركتها المكانية أيضا من منطقة لأخرى ، بما يعنيه ذلك من تكرار ظواهر بزوغها وازدهارها وتحللها أو أنهارها على وتيرة متقاربة .

ورغم وحدة الظاهرة (القوة) فقد تباينت تجلياتها ونتائجها ، كما تعددت زوايا النظر إليها ، فإذا كان تطورها قد أفضى إلى ظواهره الراهنة فى خريطة القوة العالمية ، كما تتمثل فى رصيدها الحضارى العام من ناحية ، وفى تفاوت نصيب المجتمعات والدول من هذا الرصيد من ناحية ثانية ، فإن لهذا التطور - فى حد ذاته - دلالاته المتصلة بكيفية تراكم هذا الرصيد ، وبأسباب حركة نماذج القوة المتميزة زمانا ومكانا ، وبعوامل مرورها فيما يشبه الدورة ظهورا وانهيارا ، فضلا عن تفسير التراتب المعاصر للمجتمعات والدول ، ليس فقط من حيث نصيبها من القوة ، بل وأيضا من حيث مدى إسهامها ودرجة مشاركتها فى تطويرها .

ورغم تعدد زوايا دراسة " القوة " مابين أنثروبولوجية وعسكرية واقتصادية وتكنولوجية وتاريخية ، وغير ذلك من الزوايا أيضا ، إلا أنها قد اتفقت على ضرورة احتشاد عناصرها فى تكوين سياسي ما ، يبلور خصائصها بقدر ما يحقق أهدافها (Watkins,1964:92). وتعود الأنثروبولوجيا بهذا التكوين إلى أصوله الإنسانية البعيدة ، التى تمثلت فى وجود تجمع بشرى معين ، تربطه علاقات دموية وعائلية ، ومصالح معينة مشتركة . وعند مرحلة معينة من تطوره تظهر حاجته لهذا التكوين ، باعتباره أداة للضبط الاجتماعى ، يحقق له مستوى أعلى من الحشد والتنظيم ، وتبرره وجهة النظر "العسكرية" بتزايد حاجة المجتمع للدفاع والأمن . وتربط وجهة النظر "الاقتصادية" بين هذه الحاجة وتجاوز المجتمع لمرحلة الكفاية المعيشية ، وتحقيقه لقدر من "الفائض" يتطلب إطارا ينظم استثماره وتبادله . وتقرن "التكنولوجيا" بين كل ذلك وبين تطوير المجتمع لأدواته ، فتبرز بها قوته الانتاجية والدفاعية . ويضع "التاريخ" هذا التكوين فى سياقه من التطور العام للمجتمع ، ويتابع مراحله من بداياتها

المبكرة ، إلى أن جسدت الدولة فى أشكالها المتعددة (الدولة المركزية ، المدينة الدولة ، الامبراطورية ، الدولة القومية) أو فى أى تشكيل آخر لها .

فإذا ما كانت الآراء قد اتفقت على الارتباط الوثيق بين التكوين السياسى (خاصة الدولة) وبين " القوة " .. فإنها قد اختلفت بشأن ترتيب العلاقة بينهما ، فهل القوة سابقة على الدولة ؟ أم العكس ؟ بمعنى أنها لاحقة عليها . وبدون الخوض فى تفاصيل هذه المناقشة يمكن القول بأن اختلاف الرأى فيها إنما يعود إلى تعدد زوايا القوة ذاتها ، وذلك إما بالنظر إليها من زوايتها كأداة - Instrumentality ، أو كدافع محرك Motivation ، أو كمحصلة سياسية Political Outcome . وإذا كان هناك من يفضل دمجها (أداة + دافع + محصلة) فى مفهوم واحد (Morgenthau, 1962:44) ، فالواقع أنها قد تجلت فى الساحة - عبر التاريخ - فى صور متعددة يجدر التمييز بينها . فقد تظهر القوة " كأداة " فى حالة استخدامها وسيلة لتحقيق أهداف محددة ، كما أنها تتبدى " كدافع " حين يتوجه تكوين سياسى معين نحو حشد إمكانياته ، وتكثيف جهوده ، لتحقيق المزيد من القوة . كما تتبلور " القوة " كمحصلة " مع بروزه فى محيطه بطاقة أكبر على النفوذ ، وبقدرة أشد على التأثير والتحكم والتوجيه .

فإذا ما كانت تلك هى زوايا القوة .. فمن الثابت تاريخياً أنها قد تجسدت عملياً قبل ظهور الدولة ، وأن الدولة قد سبقتها مرحلة طويلة من نمو القوة الحضارية بين المجتمعات البشرية بعامة . كما سبقتها صور عديدة (الأسرة ، العشيرة ، القبيلة ، وغيرها) من تنظيم القوة فى إطاراتها (١) ، وقد ربطت بينها جميعاً ضرورات الحشد ، كما تظهر عند مجابهة قوى الطبيعة والمجتمعات المعادية ، بوشدتها إليها تداعيات الحشد ونتائجه . كما تمثلت فى التفاعل وتبادل الخبرة والمنفعة . ومن هنا تظهر الدولة وجهاً متطوراً من وجوه القوة الحضارية للمجتمع ، كما أنهما - القوة والدولة - من ثمار الاحتشاد ،

(١) لمزيد من المعلومات انظر :

Raymond Aron , " Main currents of Sociological Thought " Penguin-Book , London, 1965

نضجاً - على مهل - معا . ويقدر ما هيأت عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها لظهور الدولة ، بقدر ما جمعتها الدولة ونظمتها بدرجة تفوق أضعافا ما حققته إطارات الاحتشاد السابقة عليها . ويجوز القول بأن " القوة " قد تنامت كظاهرة حضارية منذ جسدها الدولة بدرجة تفوق أضعافا ما حققته إطارات الاحتشاد السابقة عليها ، وذلك بما وسعته من أهدافها وأفاقها ، وبما كثفته من عناصرها ، وبما حققته فى مجال استخدام الموارد وتبادل معطياتها ، وبما كشفت عنه من مستويات المصلحة المشتركة لمجتمعها فى السلم والحرب معا .

وهكذا نتحدد عناصر هذه الدراسة على النحو الآتى :-

أولا : العناصر الأولية للقوة .

ثانيا : نماذج القوة والتكوين السياسى .

ثالثا : حركة القوة .

رابعا : القوة والتوازن .

أولا : العناصر الأولية للقوة (الاستقرار + التكوين السياسى + المصلحة المشتركة) : -

ماهى العناصر الأولية للقوة؟ ولماذا اختلف نصيب المجتمعات على مر التاريخ منها ؟ ولماذا سعت إليها سلما أو حربا ؟ تلك مجموعة من الأسئلة تكمن إجاباتها عند خطوط المفارقة الأساسية - الطبيعية والحضارية - بين المجتمعات البشرية .

ويظهر السعى المبكر بين الجماعات البشرية نحو " القوة " مرتبطا بالصراعات بينها ، ويضرب " الصراع " بجذوره بعيداً فى التاريخ ، فقبل فترة تشكل المجتمعات والأمم Nation Making كانت هناك فترة طويلة غامضة -من بعض جوانبها - من تشكل الأجناس Race Making (Steward, 1955:7)

تميزت بالحركة غير المحددة للبشر في المكان ، وذلك تحت ضغوط من قوى الطرد والجذب ، تكاد تكون طبيعية صرفة . وانبثقت الصراعات بينها حول المناطق التي تلبى - بجهد أقل - احتياجاتها الأولية ، منتهية غالبا بغزو جماعة منها بالمنطقة الجاذبة ، وتحرك الأخرى عنها ، وبذا قدمت الاختلافات المكانية Areal Differentiations مستويات المفارقة الأولية الداعية للصراع بين الجماعات البشرية .

ولم يقتصر تأثير هذه الاختلافات على إثارة أسباب الصراع بين هذه الجماعات ، وبالتالي سعيها نحو القوة فحسب ، وإنما هي قد أفضت - تبعاً لنتائج - إلى تباين مساراتها وتفاوت مراحل تطورها أيضا (Car- ol, 1971: 206) وذلك بما حدثته من احتمالات الاستقرار والترحل لكل منها في منطقتها ، وهي الاحتمالات التي أضافت - لما سبق ذكره عن الاختلافات المكانية - أسباباً أشد تعقيداً للصراع ، ومستويات أحفل أهدافاً لتحقيق القوة .

ويمثل الفارق بين " الاستقرار والترحل " خطأ أساسياً من خطوط المفارقة بين الجماعات البشرية المبكرة ، ومن بين درجات الاستقرار يظهر الاستقرار طويل المدى أهمها في هذا المجال ، وذلك بما يتيح عنصر " الزمن " - غالباً - للمجتمع من ترسيخ خصائصه ، ومن نموه سكانياً ، فضلاً عما ينجم عن الاستقرار الطويل من تطوير المجتمع لأدواته الانتاجية ، وتحركه إلى مستوى اقتصادي أفضل ، وتجاوزه حدوده المعيشية ، وتحقيقه لقدر من الفائض - يؤسس به حضارة بمستوى من المستويات (White, 1959: 22) .

وقد قدمت " الأنهار " - باعتبارها موارد مائية دائمة - المحاور الأساسية للاستقرار البشري المبكر . ودعت المجتمعات المرتبطة بها لنوع من التعاون والتفاعل ، بل والاحتشاد في إطارات تنظيمية محلية أو إقليمية ، أحكمت بواسطتها سيطرتها على الموارد المختلفة في بيئاتها المحلية ، وضاعفت من درجة تحكمها في عناصرها الطبيعية ، سواد في مجال تشكيل خاماتها أو

فى مجال استخدام طاقتها (الأنهار + الرياح) فى التحريك والحركة (Holmyard, 1954) .

وإذا كان "الفائض" قد تحقق فى البداية بصورة هامشية ، إلا أنه قد تحرك بعد ذلك إلى مستوياته الأخرى ، وأدى تراكمه وتحسن وسائل نقله إلى ظهور الأسواق المحلية فالإقليمية ، والتي بقدر ما اجتنبت إليها من مناطق البعيدة ، بقدر ما جمعتها مزاياء فى إطار من " المصلحة المشتركة " . وإذا كانت المصلحة المشتركة بين القرى قد نبعت - بداية - من النهر ، وضرورة توزيع استغلال مياهها بينها تلبية لمتطلبات الزراعة ، فقد وسعت " الأسواق " من نطاقها ، استجابة لمتطلبات تصريف الفائض وتسويقه . ومع وضوح " المصلحة المشتركة " تراجعت أسباب الصراع ، وتجلت مزايا الاحتشاد فيما بينها ، بما ينطوى عليه ذلك من تفاعلها وتآصيل ثقافتها ، وما قد يسفر عنه ذلك - آخر الأمر - من تكوينها لوحداتها السياسية .

وقد تحققت " الدولة " فى أحواض الأنهار الزراعية قبل غيرها ، وتعدد ظهورها فى صورتها المركزية . والواقع أن الدولة - كإطار للقوة الحضارية - قد اقترنت تاريخيا بالمجتمعات المستقرة . أما الجماعات الأخرى التى بقيت على ترحلها .. فإنها لم تحقق سوى خطوة محدودة فى مجال احتشادها الاجتماعى والسياسى (Huntngton , 1985:102) ، تلك هى خطوة تجمع عشائرها فى إطار القبيلة ، التى قدمت إطارا يستند إلى الروابط الانثولوجية (علاقات القرابة والدم) بصفة أساسية ، وتحددت المصلحة المشتركة بين بطونها فى الماء والمرعى والأمن ، ويتراوح إيقاع حياتها بين الاستقرار المؤقت (البئر) والترحل (المطر) ، فإذا ما حققت فائضا هامشيا بددته المواسم السيئة ، أو المنازعات فيما بينها ، غير أنها قد تميزت بتنظيم داخلى متماسك يشد مكوناتها ، ويمثل حدودها . فعندما ينتهى نفوذ القبيلة تبدأ حدودها . فالقبيلة المنظمة أشبه بدولة تتحرك معها باستمرار حدودها ، ومن هنا القول بأن " القبيلة " (وليست الأرض) وطن أفرادها ، لاحتياط حدودها بمساحة بل

بمجتمع .

ويشار إلى هذه القبائل الرعوية المتحلة باعتبارها عنصر " الحركة " فى التاريخ السياسى لمعظم أنحاء العالم القديم (66: 1958 , Huntington)، وذلك بالقياس للدول الزراعية الثابتة عادة فى مناطقها ، غير أن هذه الحركة بقدر ما غيرت من أوضاع المناطق المجاورة ، وعدلت من مساراتها التاريخية ، فإن القبائل التى قامت بها ، بقيت على تكوينها - محتفظة بخصائصها - مجرد كيان متحرك عند حد الكفاف ، ولم يقدر لأبها أن تشكل دولة إلا نادرا ، وغالبا ما يتم ذلك فى حالة استقرارها فى واحدة من المناطق المجاورة ، فإذا كانت " الدولة " و " القبيلة " بمثابة الإطارين الرئيسيين لاحتشاد القوة المبكرة ، فقد تميزت " الدولة " بارتباطها " بالأرض " كقاعدة لوجودها واستمرارها . واقترن استقرارها بتراكم فوائضها . وتداعت عن فوائضها مستويات " المصلحة المشتركة " بين مناطقها . واندمجت جميعها فى عملية متواصلة من التفاعل المستمر ، تأصلت بها ثقافتها ورسخت شخصيتها . وبذا عبرت نماذجها - كما تجسدت فى التاريخ - عن القوة الحضارية فى صياغاتها المختلفة .

ومع تجلى " الدول القوية " فى التاريخ ، برزت علاقات " التوازن " وضروراته وذلك بحكم التوزيع الجغرافى لمقومات القوة فى أنحاء العالم ، وما يتسم به من تعدد ومن تباين ، يظهر فى نظمته المناخية والنباتية والحيوية ، وفى موارده الزراعية والغابية والرعية والسمكية والمعدنية ، وفى خطوط السطح والتربة وتراكيبه الجيولوجية ، وفى الأنهار وشبكات التصريف والمياه الجوفية ، وفى الممرات والمضايق وما ينشأ بين اليابس والماء من علاقات مكانية ، هذه التى فرضت من البداية تعدد القوى وتفاوتها .. بمقدار ما تحوزه كل قوة منها ، وأدت إلى استحالة ظهور " القوة المطلقة " ؛ إلا إذا حازت العالم بأسره ، بل إن مجرد السعى نحوها كان يعنى على الفور الحرب مع غيرها ، وانبثقت حتمية

من التنوع المكاني ، ومن تعدد القوى السياسية ، مستندا إلى دعائمه من التعدد والتكافؤ وتوزيع القوة ، وإلا استشرى القوضى ، واستعرت الصراعات والحروب . ، ومن هنا يتجلى التوازن قرينا للسلام ، وبديلا للحرب ؟ يتوقف استمراره على التزام القوى بشروطه ، كما يؤدي إخلالها بها إلى اختلاله .

ثانيا : - نماذج القوة والتكوين السياسي

تضمنت تيارات التاريخ الحافلة عددا من نماذج القوة ، ارتبط كل منها بتكوين سياسي معين ، وانطوى كل تكوين منها على نوعية معينة من القوة ، متميزة بجنورها ومقوماتها ونقاط قوتها وضعفها معا ، وربما يكون من المفيد تحديدها بداية ، لأهميتها في تحليل الساحة العالمية المعاصرة (كما سيأتى) ، وأيضا في التعرف على جذور القوة في كل نموذج منها . ويمكن متابعتها - تاريخيا - على النحو الآتى :-

(أ) نموذج الدولة المركزية القديمة

تجسدت نماذج القوة المبكرة في مجموعة الحضارات الزراعية المرتبطة بأحواض الأنهار في مصر والصين والرافدين وغيرها . وقد عرفت هذه المجموعة أقدم الأشكال القانونية للحكومة المركزية ، مرتبطة بتحقيق مجتمعاتها لقدر من الفائض الإنتاجي ، برزت به فوق المستوى المعيشي العام لعصرها ، وهيات لوحدها السياسية " مصلحتها المشتركة " في استغلال مائية نهرها أو أنهارها ، فكانت حدودها عادة ما تتفق مع خطوط الانقطاع الطبيعية (السواحل ، الجبال) لأحواضها ، وقد قدمت هذه النماذج المبكرة - في مجموعها - الأساس التاريخي والنظري لما عرفت بعد ذلك - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - بالقوى البرية . وقد نبعت قوتها وتدفقت من تفاعل عناصر عديدة ، تجمعت لها بكمية ونوعية تميزت بها عن غيرها ، وتمثلت في (القاعدة الأرضية + الموارد الذاتية + الفائض + الحجم السكاني + الحكومة المركزية + عناصر أخرى) وقد قدمت من خلال هذه العناصر معادلة مقومات القوة الأولى في التاريخ .

والواقع أنه مع كل تطور اقتصادى فى مناطق الانتاج ، كانت خطوط التبادل تمتد مسافات أطول وإلى مناطق أبعد ، مما أدى إلى ظهور محطات وأسواق ومين على طولها ، لارتبط بمناطق الانتاج الأصلية مباشرة ، وإنما هى تستند إلى حركة الفائض مسافات بعيدة عنها ، وإلى عدد تكرار مرات التبادل على طولها . ولما كان التناسب طرديا بين حجم الفائض وطول المسافة ، فقد انتظم توزيعها فى مواقعها على السواحل والطرق وغيرها من خطوط الانقطاع الطبيعي (Losch, 1954 : 51) . وقادت مرحلة اقتحام المياه العميقة والوصول إلى الأراضى البعيدة ، محققة بذلك نموذجا جديدا للقوة ، فى إطار ما أصبح يعرف بالمدينة الدولة " City State " .

(ب) نموذج المدينة الدولة

بقيت السيادة الحضارية للقوى البرية فى أحواض الأنهار الزراعية قرونا طويلة (منذ الألف الخامسة وحتى منتصف الثالثة ق . م) وذلك قبل أن يقدر لها أن تتراجع عن مكانتها لصالح ما أصبح يعرف بالقوى البحرية ، وهى التى برهنت - لقرون أيضا - على تفوق المزايا البحرية الجيوستراتيجية بوبأن السيطرة على الماء والحركة فوقه ، تقدم ما يكفل السيطرة على اليابس أيضا ، حتى وإن بدأ ذلك بمجرد التهديد بالغزو ، أو بمجرد السيطرة على خط الساحل وحده دون التغلغل إلى ماوراءه . ولما كانت " البحار " تمثل آنذاك أهم العوائق أمام تدفق التبادل بالمقياس الذى وصل إليه الفائض ، فقد تكثفت المحاولات نحو تجاوز الملاحة الساحلية الى المياه العميقة ، وتحركت مزايا الفائض إلى خارج مناطق الانتاج (أحواض الأنهار) ، وأقللت خيوط التبادل من أسواقها المحلية المحدودة الطاقة ، وتركزت فى هذه المدن التجارية القادرة على استثمار الفائض وتحريكه إلى أبعد نقطة ممكنة ، محققة فى كل خطوة مزيدا من الأرباح . وكونت هذه العناصر (حكومة المدينة الدولة +

الموقع الجغرافي + الفائض + الطريق + التبادل + عناصر أخرى) ... مقومات هذه القوى الجديدة ومعادلة قوتها (١) .

ويعد نموذج " المدينة الدولة " من أقدم الأشكال القانونية للدولة (Carter, 1972 :19) التي تكرر ظهورها منذ وقت مبكر على طول طرق التجارة ، وفي المناطق التي تنفتح إلى الخصائص المكانية المؤدية لظهور الدولة المركزية . وتجلت ناضجة التكوين في " المدن الفينيقية " منذ الألف الثالثة قبل الميلاد . ثم في وريثتها " المدن الأغريقية " . وما تزال خصائصها ومقوماتها مستمرة في عدد كبير من المدن المعاصرة ، وبخاصة في العالم المتقدم ، حتى مع اندماجها - لأسباب شتى - داخل إطارات أخرى من الأشكال القانونية للدولة .

وهي لا تختلف عن " الدولة المركزية " من حيث مقوماتها الاقتصادية فحسب ، بل - وايضا - من حيث بنيتها السياسية والثقافية ، فقد أحاط " بالدولة المركزية " في أحواض الأنهار الزراعية إطار سياسي يميل إلى تركيز السلطة في العاصمة ، ثم في قبضة الحاكم ، استجابة لهدف اتمام السيطرة الكاملة على البيئة والسكان ، حيث يؤدي الاتجاه الماكس (اللامركزية) إلى ظهور المصالح الإقليمية الخاصة ، وبذا تتحول المدن المركزية إلى مراكز إدارية لإحكام قبضة السلطة في العاصمة على إقليمها ، وتتلاشى وظائفها وشخصيات أقاليمها . وتذوب في الإطار السياسي والثقافي العام للدولة (Cox, 197: 56) .

ويختلف الأمر تماما في المدينة الدولة " التي تتأسس بإعتبار أن المدينة City موطن للأحرار ، قوامها المواطن Citizen وقاعدتها المواطنة Citezenship ، وتتبنى قانونيتها من كونها مجتمعا للغريباء ، لاتربطهم سوى المصلحة المشتركة . فإذا كانت " المتاجرة " بمثابة مبادرة أو مغامرة يتحمل الفرد (١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :

August Losch " The Economics of Location " New Haven, Yale University

Press, 195.

مسئوليتها ، فإن المصلحة العامة المشتركة لمجموع أفراد المدينة تفرض عليهم التعاون والتكافل ، ولكن على أساس من المساواة بين جميع من يهمهم ذلك ، وفى هذا الإطار تتعدد الآراء وتتنوع الأفكار بغير قيود ، وهكذا فإن ما اصطلح على تسميته بالديمقراطية السياسية ، جسدهت " المدينة الدولة " فى مؤسساتها وفى حياتها اليومية .

(ج) النموذج الامبراطوري

ولم تكن " الدولة المركزية " ، " والمدينة الدولة " هما فقط ما عرفه التاريخ القديم من أشكال التكوين السياسى للقوة ، فقد أفصحت تطوراتها عن كيانات سياسية كبيرة أحاطت بمساحات واسعة ، وضمت شعوبا ومجتمعات مختلفة ، عرفت سياسيا وتاريخيا " بالامبراطورية " . ويقدر ما اختلفت نواحي قيامها بقدر ما تعددت أشكالها ، فقد كانت دواعى الحماية والدفاع تفوق ما عداها بالنسبة للدولة المركزية (مصر القديمة مثلا) . ومن ثم فإن تحولها إلى الشكل " الامبراطورى " فى بعض فترات تاريخها ، إنما كان لحماية منطقتها الانتاجية فى الوادي والدلتا بصفة اساسية . ولا يختلف الأمر على ذلك بالنسبة للامبراطورية الصينية (Bunchanan , 1966:12) . وغيرها ، وعندما طمحت " المدينة الدولة " الاغريقية - - فى عصر الاسكندر - إلى تكوين الامبراطورية فقد تجلّى هدفها الرئيسى فى الوصول إلى مناطق الانتاج الرئيسية فى العالم القديم من مصر إلى الهند ، محاولة بذلك السيطرة على هذه المناطق والطرق المؤدية إليها جميعا ، وهو ذات الهدف الذى سعت "روما" بعدها لتحقيقه فى إطار طموحها لتكوين الدولة العالمية ، ثم أورثته من بعدها للامبراطورية البريطانية . وهكذا يمكن تبين الشكلين الآتيين من أشكال التوسع الامبراطورى :

١- توسع " الدولة المركزية "

بداية من نواتها الانتاجية ، للوصول إلى نهاية حدودها الطبيعية ، وربما إلى ما وراءها أحيانا ، بهدف المحافظة على نواتها أساسا ، وذلك بالدفاع عنها من أبعد نقطة ممكنة عنها ، بما قد يقتضيه ذلك من السيطرة على بعض المناطق غير المنتجة ، واحكام قبضتها على مداخلها ومخارجها الطبيعية (شبه جزيرة سيناء بالنسبة لمصر مثلا) ، وإخضاع الشعوب المجاورة

وتأسيس بعض الدويلات الحاجزة Buffer states التابعة لها (دولة المناذرة بالحيرة وكانت تتبع فارس ، والفساسنة جنوبي الشام ... وكانت تتبع روما) ، أو بإنشاء الحصون والقلاع للحماية والمراقبة . وربما أحاطتها - أو نواتها - بسور متواصل الامتداد ، يقيهها الهجوم المتكرر من جهة معينة (سور الصين العظيم) . وقد ينطوى توسعها فى - مرحلة معينة - على أهدافه الاقتصادية أو العرقية أو المدنية أو غيرها ، غير أن الدفاع عن النواه الانتاجية ، يبقى بمثابة الغاية الاساسية .

٢ - توسع "المدينة الدولة"

بداية من موقعها المتميز على خطوط التجارة والتبادل ، وذلك لحسم المنافسة بينها وبين المدن الأخرى (الحروب بين المدن الأفرقية ، الحروب البونية بين روما وقرطاجنة) أو للاحاطة بأطول مسافة ممكنة من خطوط التجارة ، أو بتأسيس مستعمرات لها عند هوامش المناطق المنتجة (المستعمرات الفينيقية على الساحل الشمالى لأفريقيا) ، أو بالتحكم فى منافذ الفائض ، وثغرات تدفقه عند السواحل والمضايق والممرات الجبلية . وتصل إلى أقصاها مع السيطرة المباشرة على مناطق الإنتاج ذاتها (الاستعمار) ، وهما حققتة الامبراطورية الرومانية على مراحل ، بداية من نواتها "روما تنفيذا لسياستها الرامية إلى السيطرة على مناطق الانتاج فى العالم القديم .. ، وعلى طرق التجارة عبره جميعا . ومن هنا يظهر " الهجوم " محورا أساسيا فى سياستها هذه (Cox,1975: 79) .

وهكذا ينطوى هذا التكوين الامبراطورى على جماع من عناصر قوة (الدولة المركزية + المدينة الدولة) معاً ، مع اختلاف درجة التوجه - نسبيا - إلى الدفاع والهجوم باختلاف نواته وبدايته وإذا كان هذا التكوين يشبه من بعض الجوانب ما أصبح يعرف " بالكيان الكبير " فى الصياغة الجوسراتيجية المعاصرة ، إلا أن أقتوانه الدائم بالهجوم ، وقيامه على أسس من التوسع والسيطرة (خاصة عندما تكون المدينة الدولة بدايته) قد اقتضته آخر الأمر تكلفة باهظة ، فضلا عن أن تركيز موارده فى النواة المهاجمة ، وحرمان بقية أجزائه من مزايا مواردها ، ونزحها منها أولا بأول إلى خارجها ، وتحويلها إلى مستعمرات تابعة ، قد أدت بهذا التكوين إلى نهايته ، وهى

الخصائص التي تبنت في النموذج الامبراطوري الروماني بغاية وضوحها ، وورثتها عنها بقية الامبراطوريات الأوروبية اللاحقة ، مما يجعله مختلفا - في مضمونه - عن الكيان الكبير في صورته المنشودة ، خاصة من حيث قيامه - أى الكيان الكبير - على أسس من الرضاء والمساواة بين مكوناته ، ومن حيث وضوح " المصلحة المشتركة " لها جميعا من تكوينه والتجمع في إطاره (seabury,1965 : 136) .

والواقع أن " الامبراطورية الرومانية " لم تجمع بين عناصر القوة في "الدولة المركزية " و"المدينة الدولة" فقط ، وإنما دمجت مقومات القوة البرية والبحرية في إطارها أيضا ، متفوقة بذلك على الامبراطورية الفارسية المعاصرة لها ، والتي تبنت في التاريخ كقوة برية أساسا ، ورغم أن الصراع بينهما قد استمر سجالاتا لنصر نهائي أو هزيمة نهائية لأيهما ، إلا أن نموذج القوة الروماني قد أسمى بمثابة النقطة القصوى على منحى القوة في العالم القديم ، ليس فقط بحكم استمراره الزمني (الامبراطورية الرومانية الشرقية المعروفة بالبيزنطية) لفترة أطول من النموذج الفارسي ، بل وأيضا بما عبرت عنه من " حلم القوة " الذي توارثته القوى التاريخية التالية ، خصوصا البحرية منها ، ومع عدم تجاهل أن العصور الوسطى بأكملها - تقريبا - هي عصر القوى البرية (Huntingpm,1955) .

وإذا كانت " روما " عاصمة الامبراطورية الرومانية الغربية ، قد اجتاحتها هذه القوى البرية المندفعة من سهوب آسيا الوسطى وأسقطتها (٤٧٦ م) ، فقد واجهت " بيزنطة " عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية - بعد أقل من نصف قرن ونصف - قوة برية متنامية أخرى . تلك هي الدول العربية الإسلامية ، التي تبلورت نواتها في شبه الجزيرة العربية ، وتسيدت العصور الوسطى بأكملها . وهى ليست من نوعية القوى البرية المبكرة في أحواض الأنهار الفيضية ، باعتبارها لم تستند - في البداية - إلى منطقتها الانتاجية الذاتية ، وإن أضافت إليها بعد ذلك عددا منها (العراق ، الشام ، مصر ، شمالى افريقيا ، وغيرها) كما انها ليست من نوعية " الامبراطورية الرومانية "

باعتبار أن توجهها كان برّيا بصفة أساسية . كما أنها تختلف عن القوى البرية الآسيوية الأخرى ، بما انطوت عليه من طاقة دينية وثقافية تشربتها (الدين ، اللغة) المناطق المفتوحة وانتمت بها إليها، غير أن امتدادها المساحي الواسع كان فوق طاقة حكومتها المركزية ، فتتابعت حركات الانفصال المستندة أيضا إلى النزعات الشعبية . كما أنهكها الصراع مع القوى البرية الآسيوية (المغول) من ناحية ، ومع القوى البحرية الأوروبية المتنامية بعد الكشف الجغرافية من ناحية أخرى . وبخلت آخر الأمر في إطار قوة برية أخرى هي الدولة العثمانية (محمود ، ١٩٦٨ : ٦٣) .

د - نموذج الدولة القومية

كما سبقت الإشارة ، فإن القوى البحرية قد بلغت ذروتها في العصور القديمة داخل الكيان الروماني الإمبراطوري . دخلت بعدها مرحلة ركود طويلة بعد سقوط " روما " (٤٧٦ م) ، استمرت قرابة عشرة قرون ، تسيدتها تقريبا القوى البرية (الدولة العربية الإسلامية) . وإذا كانت القبائل الرعوية الآسيوية التي أسقطت " روما " - قد استقرت آخر الأمر ، ودخلت في مرحلة طويلة من التطور البطيء داخل الإقطاعية ، استمرت طوال العصور الوسطى ، إلا أنها لم تفصح عن نتائجها إلا بعد أن هدأت الأحوال ، وترسخت ثقافتها في إطاراتها القومية ، والتي مهدت لظهور " الدولة القومية " في أوروبا مع بداية عصر النهضة . ويقدر ما انكمشت " القوى البحرية " طوال العصور الوسطى ، بقدر ما عاودت اندفاعها بعدها ، محاولة استعادة ما فقدته من أسباب قوتها (طرق التجارة + مناطق الإنتاج) . واستثمرت معطيات الكشف الجغرافية منذ منتصف القرن ١٥ م إلى الحد الذي فرضت به هيمنتها على العالمين القديم والجديد معا ، وتصدرت " بريطانيا " هذه القوى ليس فقط بحكم سبقها إلى تكوين دولتها القومية (مع نهاية القرن الثاني عشر) ، بل - وأيضاً - بحكم ما استوعبته من أهداف الكشف الجغرافية ، ومآطورتها من غاياتها وما وظفته من نتائجها لحسابها ومصالحها (Hart- well, 1963:9) . بل وقدمت من خلال " الشركة + البنك " معادلة جيدة للقوة

تستند إلى " الصناعة " بصفة أساسية . وكما أدى " الفائض الانتاجي " - في مناطق - إلى تبلور نماذج القوة المبكرة في أحواض الأنهار الزراعية ، ثم أفضت " حركة الفائض " على طول خطوط التبادل إلى ظهور نموذج " المدينة العולה " فإن ما أسفرت عنه الكشف الجغرافية من اتساع الأبعاد البرية والبحرية للعالم قد أدى إلى ما أصبح يعرف في التاريخ بالثورة التجارية الثانية ، والتي مكنت تراكمت أرباحها وفوائض استثماراتها من اجتياز عتبات ما أصبح يعرف أيضا بالثورة الصناعية ، بكل ما يقترن بذلك من مشكلات ومن تكلفة باهظة .

وإذا كانت " بريطانيا " قد ورثت عن " المدن الفينيقية " أهمية حماية الطرق وتأسيس المستعمرات ، وورثت عن " أثينا " الديمقراطية ، واستوعبت الخبرة الرومانية المتصلة بسياسة التوسع في مناطق الانتاج والفائض ، فإنها قد أضافت إلى ميراثها ما ابتكرته لنفسها من أساليب تشكيل الخامات ، وعن أوعية الصناعة التحويلية . وتكاملت في نموذجها مقومات القوة الجديدة المستندة إلى (الدولة القومية + المدن الصناعية + الاستعمار + الجيش والأسطول + التنظيم والإدارة + عناصر تفصيلية أخرى) . هذا عدا ما استثمرته من مزاياها المكانية (الموقع الجغرافي + الطبيعة الجزرية + الجبهات البحرية) ، والتي تضاعفت قيمتها بعد الكشف الجغرافية بالقياس لما قبلها (Hartwell, 1963, 82) مما أدى إلى بروزها عالميا في كيان امبراطوري غير مسبوق .

هـ - نموذج الكيان الكبير

بقيت " بريطانيا " على صدارتها العالمية ، مستندة إلى مقوماتها الإمبراطورية عدة قرون ، حتى أفصحت متغيرات ما بعد الحرب العالمية الأولى عن معادلة جديدة للقوة ، لم تكن معطياتها في صالح " بريطانيا " . فتراجمت عن مرتبتها لحساب ما أصبح يعرف - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - بالكيان الكبير " ، وذلك مع تجلّي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في

الساحة العالمية - وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية - ، بحشد من عناصر القوة مدمجة في كيان متصل ومتكامل معا ، ولايعنى ذلك أن العالم لم يعرف قبلهما كيانا كبيرا ، فقد جسده " الصين " منذ الألف الرابعة قبل الميلاد . كما شكلته الامبراطوريات المختلفة معها وبعدها على مر التاريخ (خاصة الامبراطورية الرومانية) . وقدمت " الدولة العربية الإسلامية " كيانا كبيرا متميزاً معظم العصور الوسطى ، وسعت " بريطانيا " إلى تكرار الكيان الرومانى الكبير ، وحققت ذلك بقدر ما أضافت إليه ، إلا أن النموذج المعاصر للكيان الكبير وإن اتفق مع " النموذج الصينى " من حيث وحدة قاعدته الأرضية ، وتدامج مساحتها الكبيرة ، إلا أنه يتميز عنه بتنوع دعاماته الاقتصادية المستندة إلى أعلى مستويات التكنولوجيا المعاصرة ، وأيضا بأهدافه وسياسته التى تتجاوز حدوده لتشمل العالم بأكمله (Barton, 1967:17) . كما أنه يتميز عن بقية ما تشكل فى العالم من امبراطوريات سابقة (خاصة الرومانية والبريطانية) بقدر من الكفاية الذاتية لم يتوفر لأى منهما ، ليس فقط بحكم المساحة الواسعة ، بل وأيضا بتكامل مناطق الانتاجية وتنوعها ، وبما تكاثف فوقها من تجمعات سكانية بأحجام كبيرة وفاعلية متميزة.. وثقافة متقاربة ، ومهما ترامت نواثر نفوذهما-الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتى .. فى أنحاء العالم ، إلا أنهما قد تخلصا من عبء النموذج " الامبراطورى " الموزع الأوصال فى قارات العالم فى صورته الاستعمارية المباشرة (خاصة النموذج البريطانى) بكل ما يقتضيه ذلك من تكلفة دفاع باهظة عن المناطق البعيدة ، والطرق المؤدية إليها معا ، وقدا نموذج الكيان الكبير المعتمد على قوته الذاتية أولا ، ثم على ما يمكن أن تشقه هذه القوة لنفسها من قنوات النفوذ الاقتصادية والسياسية والثقافية .. بل والايديولوجية فى خريطة العالم المعاصرة ، وتمثلت معادلة القوة الجديدة - مع اختلاف التفصيلات بين قطبيها - فى(القاعدة البرية الواسعة + تنوع المناطق وتكاملها + الكفاية الذاتية المقترنة بالتبادلات الواسعة + التكنولوجيا فى أعلى مستوياتها + الايديولوجية الواضحة + السياسة العالمية متعددة المستويات + عناصر أخرى) ، بالإضافة

إلى ميراث القوة التاريخي ، كما ورثته واستوعبته كل منهما ، تبعا لطاقتها وأسلوبها (Seabury,1956) .

على أنه تجدر الإشارة إلى أن ما سبق تحديده من نماذج القوة ، ليست بحال كل ما أفرزه التاريخ منها ، وما يزال ، فهناك غيرها مما تنطوى عليه صفحاته وتفصح عنه ، مما قد يندرج تحت ما ذكر منها كليا أو جزئيا ، ومما أيضا قد يختلف عنه . كما أن ما حاولت المعادلات الوصفية الإحاطة به من عناصر القوة ، ليست بحال جامعة مانعة (كما سيأتى) ، فما ورد منها ليس سوى أهمها من وجهة نظر معينة . بل إن بعضها قد خلا من عناصر لازمة لها جميعا ، من قبيل (مرونة الثقافة وطاققتها الانتشارية ، قدرة الحشد والاندفاع ، التطور والجمود ، مستوى الطموح القومي) ، وغير ذلك من المقومات التي تفاوت تأثيرها من نموذج لآخر ، فأدرجت جميعها تحت " عناصر أخرى " عند نهاية كل معادلة وصفية منها ، ويتبقى أن ما وردت عليه النماذج من تتابع زمني تاريخي لايعنى نهاية أيها أو تلاشى مقومات قوتها في جوهرها ، فنهاية النموذج لاتعنى ذلك بالنسبة لمقوماته ، حيث ينطوى ميراث القوة الراهن عليها جميعها ، وإذا كان لكل مرحلة تاريخية نموذجها الأكثر بروزا ، فقد كانت كل مرحلة تخلف للمرحلة التالية تراثها وخبراتها ، التي كونت في مجموعها " ميراث القوة الحضارية " أما نهاية النموذج ذاته فلا تعنى أكثر من أنه لاوجود للقوة المطلقة المستمرة في الزمان والمكان ، فاحتمالات بزوغ قوى جديدة قائمة باستمرار ، وأن الوضع الراهن لتوزيع القوة في الساحة العالمية ليس أبديا ، ويمكن لهذه الكثرة من النول الضعيفة أن تتلمس لنفسها سبيلا من سبل القوة . وهذا هو بالضبط هو ما هدفت إلي تحديده هذه المتابعة لجذور القوة ومقوماتها الجيوستراتيجية عبر التاريخ ، وهو أيضا من ضمن أهداف المتابعة التالية لحركة القوة زمنيا على منحنيات نماذجها صعودا وهبوطا من مرحلة تاريخية لأخرى ، ولحركة القوة مكانيا من منطقة جغرافية لأخرى أيضا .

ثالثا : حركة القوة

تتحرك القوة - كما تجلت في نماذجها وعبر التاريخ - حركة ذاتية على منحنى نموها الخاص من بدايته إلى نهايته (الحركة التاريخية) ، وحركة أخرى مكانية من موقع لآخر ، حسب توافر مقوماتها (الحركة الجغرافية) . وتعكس الثانية اختلاف التوزيع الجغرافي لمقومات القوة من ناحية ، وتأثير التفاعلات الحضارية بين المجتمعات البشرية في تعدد وتتابع مراكزها من ناحية أخرى . ورغم ما أدت إليه الظروف الجغرافية من إختلاف العناصر الأولية للقوة من منطقة لأخرى ، فإن التفاعل بينها وانتشار منجزاتها Cultural Diffusion عرضيا بين نماذج القوة المتزامنة ، وطوليا بين نماذجها المتتابة ، قد جعل منها ميراثا حضاريا عاما لجميع الدول والمجتمعات ، لا يحد منها أيها لنفسه ، ولا ينكر أهمية حلقة منها منكر (Holmyard, 1954) . وهكذا ، فإن ماورزته الجغرافية قد جمعه التاريخ . وإذا كان من حق الدولة أن تستثمر نصيبها من المكان وحده إلى مداه ، فإن التاريخ الإنساني لها كله ، خاصة مايتصل منه بدعم حركتها نحو التفوق ، كما تقدمها لها إنجازاته التكنولوجية وإلى آخر صورة معاصرة منها . ومن هنا أهمية دراسة حركة القوتين وجهيها التاريخي والجغرافي معا ، للتعرف على منحناها التاريخي ، ولتحديد مقوماتها المكانية . ويمكن تحقيق ذلك في النقاط (أو الحركات) العشر التالية :

(١) لقد سبقت الإشارة إلى البدايات المبكرة لتبلور القوة الحضارية في أحواض الأنهار الزراعية ، وإلى مقوماتها أيضا فيما يشبه المعادلة ، ويبقى السؤال قائما عن أسباب تراجع هذا النموذج الأول للقوة ، وذلك بعد بروزه المشهود منذ آلاف الخامسة قبل الميلاد ، واستمراره في بعض أنحاء العالم القديم قرونا متطاولة ، ورغم صعوبة الإجابة عن هذا السؤال ، لأسباب تعود إلى تعدد مراكز القوة في هذا النموذج المبكر (الصين ، مصر ، وغيرها) وتتأني المسافات بينها ، وإلى خصوصيتها الجغرافية والحضارية والثقافية ، وإلى اختلاف ما تعرضت له كل منها من ضغوط ومؤثرات خارجية ، إلا أن هناك ثمة مجموعة من نقاط الضعف المشتركة بينها . كمنعت في بنيتها ، وأدت مع

غيرها - إلى تراجعها أو إلى انهيارها ، يمكن تحديد أهمها فيما يلي :

* إذا كانت هذه القوى قد استندت إلى قاعدة برية مناسبة ، فإنها قد بقيت حبيسة أبعادها وخطوط انقطاعها الطبيعية من السواحل والجبال والصحراوات ، وتنادراً ما تجاوزتها إلى ما وراءها .

وبقدر ما كان الانتشار الصينى - مثلاً أولاً - واسعاً بأي مقياس ، بحيث شملت امبراطوريتها جملة أحواضها النهرية الرئيسية (هووانج هو ، يانج تسى كيانج ، سى كيانج) ، بقدر ما كان توجهها البحرى محدوداً ، وارتبطت بتبادلاتها بالأجزاء الصالحة للملاحة من أنهارها ، وهكذا قيدتها قاعدتها البرية وأحكمت الأنهار وثاقها ، وفقدت بذلك - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - ميزات جبهاتها البحرية ، التي خلّت تقريباً من وجودها ، فشفطها غير الصينيين من الملايين وغيرهم (سطيحة ، ١٩٦٩ : ١٩) ورغم المحاولات المصرية المبكرة - مثلاً ثانياً - للخروج من شرنقتها البرية المنحصرة فى وادى النيل ودلتاه إلى البحرين المتوسط والأحمر ، إلا أنها بقيت مشدودة إلى وادى النهر ودلتاه ، تتوسع برياً فى كل اتجاه .. نحو الشام شرقاً وبرقة غرباً والنوبة وماوراءها جنوباً ، نون أن تجاوز حنودها البحرية شمالاً إلا فى إطار تبادلٍ ضيق ، أمسكت بزمامه المدن الفينيقية وجزيرة كريت وغيرها من القوى البحرية التى ظهرت بعدها ، فوجدت الفرصة أمامها لأن تملأ هذا الفراغ البحرى بنشاطها ، وأن تستثمر معطياتها التبادلية لحسابها . بل وأن تلمس السبيل للهيمنة على مناطق الانتاج البرية ذاتها .

* وإذا كانت " الزراعة " قد هيأت لهذا النموذج المبكر القاعدة الاقتصادية اللازمة لتحقيق الكفاية المعيشية ، ثم الانتقال مع فائضها إلى مرحلة التبادل المحلى فالإقليمى ، فإنها لم تتحرك بعدها إلى مرحلة التجارة الواسعة ، ولم تحول تراكم فوائضها إلى حركة متواصلة عبر البحار إلى المناطق البعيدة فالأبعد ، واجتذبت شبكة أنهارها " الأسواق " إلى داخل قواعدها البرية ذاتها ، وقيدتها مواقعها الداخلية ، إما على طول هذه الأنهار أو فى مناطق

إنتاجها . وضاعت بذلك خطوط تبادلاتها ، ويقدر ما أدى ذلك إلى ازدهار تجارتها الداخلية ، بقدر ما تقطعت تجارتها الخارجية .

وعند نقاط التقطع هذه قرب السواحل وعند مصبات الأنهار ظهر الوسطاء ، هؤلاء الذين شغلوا منطقة الفراغ التبادلي بين السواحل وما وراعا ، وأمسكوا بخيوط التبادل عند نهاياتها البرية ، وغامروا بمدى أبعد مسافة ممكنة . ومكنتهم الأرباح من تحسين وسائل النقل وتطويرها ، ومن تأسيس المحطات والموانئ والأسواق على طولها ، وتدرجيا اجتذبت إليها مزايا الفائض وشدته إلى خارج مناطق الإنتاج ، لتبدأ بذلك دورة نموها ، ومع دوران عجلة التبادل لحسابها تضاعفت مرّات قوة هذه المدن التجارية النامية ، ليس فقط على حساب منطقة الإنتاج الأصلية ككل ، وإنما أيضا على حساب مدنها وأسواقها المحلية كل على حدة (White , 1959,72) . *

* وإذا كانت " الأنهار " في هذا النموذج المبكر ... قد دعت إلى تنظيم وحداته في إطار سياسي مركزي ، بلغ غايته في مصر والصين ، مضاعفه من قدرته على الحشد والدفاع واستثمار مياه النهر على طولها ، فإن هذه المركزية نفسها قد أضعفت من النمو الذاتي للأسواق والمدن ، عدا العاصمة ، وأدت إلى فقدانها روح المنافسة وجسارة المبادرة ، بل وإلى تلاشي شخصياتها ، باعتبارها مدنا تتلقى المراسم والأوامر من العاصمة ، لتقوم بتنفيذها . يسيطر على أجوائها جمود البيروقراطية الحكومية ، بلا ديمقراطية أو ثقافة متميزة . وهكذا تظهر معظم " المدن في هذا النموذج باهتة التضررس في هذا الإطار من المركزية الصارمة ، لاتؤدى دورها - كما ينبغي - في قيادة ريفها وفى تطويره ثقافيا وسياسيا واقتصاديا كما يجب .

وأدى الانتشار الواسع للقرى - باعتبارها وحدات الإنتاج الاساسية - إلى حضارة ريفية الطابع . وظهرت " المدن " أقل عدداً من أن تؤثر في هذه البنية الريفية الغالبة ، لاتعرف من الوظائف الحضرية الحقيقية (الصناعة ، التجارة) سوى مستوياتها الدنيا ، متوجهة تماما لخدمة ريفها وتلبية احتياجاته ،

ومستندة إليه تماما اقتصاديا ، وإذا كانت " المدن " تظهر استجابة لتجاوز المجتمع مرحلته المعيشية ، لتؤدي وظيفتها في استثمار فائضه تجاريا وصناعيا ، فقد بدت هذه المدن أقل كفاية عن تحقيق ذلك ، فأقلت منها خيوط الفائض مع ظهور الجيل التالي من المدن التجارية .

وليس مازكر من نقاط ضعف هذا النموذج المبكر (التوجه البرى + انتقال مزايا الفائض إلى خارجه + المركزية المفرطة + المدينة الضعيفة) سوى بعضها ، وهناك بلا شك غيرها ، مما لا يزال فى جملته كامنافى معظم الدول المعروفة الآن بالنامية . ومنذ فقد هذا النموذج عناصر قوته ، فإنه نادرا ما استردها ، لا يدل على ذلك ترتيبه الراهن فى هرم القوى ، بل وأيضا خضوعه شبه الدائم للقوى الخارجية ، منذ نهاية الألف الأولى قبل الميلاد ، فقد أدبت القوى الأخرى منذ ذلك الحين على نزع فوائضه . وإذا كانت بعض الدول النامية قد حشدت طاقتها فى اتجاه التحرر من أوضاعها المتردية المزمنة ، فإن نجاحها تحدده قدرتها على علاج هذه المجموعة من نقاط الضعف وغيرها (مجلى ، ١٩٧٧ : ٨٧) .

(٢) تبدت ظواهر حركة مراكز القوة إلى خارج مناطق الانتاج الزراعية منذ الألف الثالثة قبل الميلاد ، وتجلت مع " الظهور الفينيقي " على خطوط التجارة التى كادت أن تصبح عالمية بمقياسها ، وجسدت " المدينة الفينيقية " نموذج القوة البحرية الصاعد على منحنى قوته ، وذلك مع استثمارها الفعال لمعطيات موقعها عند نهايات خطوط التجارة الشرقية البرية . وبما وسعته ، من أفاقها بتأسيس متعمراتها التى رصعت الساحل الشمالى لأفريقية . وإذا كانت المدينة الفينيقية قد قدمت - فى ازدهارها - وجه القوة البحرية ومقوماتها (الفائض + التبادل + الطريق) ، فإنها قد عكست بإنهيارها وجوه ضعفها ، هذه التى تمثلت بالنسبة لها فى : (Carter , 1972 : 62) :

* انقطاع الطرق بسبب الحروب المحلية والمنافسات الضارية .

* تدنى حجم الفائض فى مناطق الانتاج بسبب الاضطرابات الداخلية .

- * ظهور قوى بحرية أخرى منافسة (كريت ، المدن الاغريقية) .
- * احتدام المنافسة بين المدن الفينيقية ذاتها (صور وصيدا وجبيل وبيبلوس) .
- * ضعف التوجه الفينيقي نحو تجارة المعادن والأسلحة ، فاستأثرت بها كريت " ورجحت كفتها بها ، مع اشتداد الطلب عليها من القوى البازغة .
- * تعرض المدن الفينيقية لضغط القوى البرية (مصر ، بابل ، آشور) المجاورة وتحولها إلى ساحة لارتطامها .
- (٣) وقبل أن تسقط المدن الفينيقية على الساحل الشامي ، كانت " كريت " قد برزت كقوة بحرية منوئة ، تستند إلى تجارة المعادن والسلاح ، غير أنها لم تستمر طويلا بسبب تعرضها للتدمير من قبل جماعات بحرية ، قامت بغزوها .. مستغلة فترة استعرت فيها حروبها الداخلية ، وأسفر ذلك عن معطياته لصالح " المدن الإغريقية " التي ورثت تجارة البحر المتوسط ، كما قامت بمد خطوطها إلى الظهير الأوربي المتراعى وراءها ، واستحدثت دوافع الطلب بن أوروبا والشرق ، ودعمت خطوط الحركة بتأسيس المستعمرات على النظام الفينيقي ، وسيطرت على جزر البحر المتوسط ، ووطورت من صناعة السفن . ومنعما وضعت القوى النهرية سياستها على أساس حيازتها للنهر من منبعه إلى مصبه .. فقد طمحت " مقدونيا " إلى السيطرة على خط التبادل بأكمله بين الهند وأوروبا ، غير أنها قد تصادمت مع قوة برية راسخة (فارس) ، وأدى ذلك إلى تضعفهما معا . وإذا كانت " فارس " قد استمرت بعد ذلك طويلا ، فقد هيبت المدن الاغريقية على الجانب الآخر من المنحنى وذلك لأسباب عديدة من بينها (Carter, 1972: 81) :
- * ضعف القاعدة البرية الذاتية (الموارد) للمدن الاغريقية .
- * اتساع أهدافها ما لا يتناسب مع طاقتها السكانية .
- * ارتفاع نسبة العبيد بين سكان مدنها ، والتميز بينهم وبين الاغريق الخالص (الاحرار) .

* اشتداد المنافسة بين المدن الاغريقية ، وتبديد قواها فى الحروب فيما بينها .

* بزوغ عدد من القوى المناوئة فى البحر المتوسط ، وفى الظهير الاوروبى ، خاصة على طول نهر الراين وساحل البحر البلطى ، غير أن " روما " كانت أهمها ، كما أثبتت ذلك التطورات اللاحقة .

(٤) ورثت " روما " عناصر " القوة البحرية " و " المدينة للدولة " والكيان الامبراطورى الكبير معا ، وخاضت معركة السيادة مع " قرطاجنة " (تونس) ذات الأصل الفينيقي ، فيما عرفت بالحروب البونية طوال القرن الثانى ق . م ، وتجاوزت جبال الالب حتى بريطانيا ، واستقرت حدودها الشرقية على طول الراين والدانوب . وكانت على نحو غير مسبوق - امبراطورية برية بحرية معا ، وبالشبكة المعبد (roman Road) والسفينة المتطورة فرضت سيطرتها على أجزائها المترامية ، دون أن ترتطم - بعد قرطاجنة - بقوة ما حقيقية ، حتى واجهت " فارس " بقوتها البرية الراسخة ، هذه التى وإن اخترقتها " مقبونيا " - من قبل - فى دورة من دورات ضعفها ، فإنها كانت فى عصر " روما " تمر بواحدة من دورات قوتها . فعمدت " روما " إلى الالتفاف حولها دون اختراقها ، وهيمنت على البحر الأحمر ومايمر فيه أو بموازاته من طرق التجارة البحرية والبرية ، ومعها انتعشت جملة مدن التجارة الشامية والمصرية والحجازية واليمينية ، ومنها توالى خطوط التجارة إلى منابعها الشرقية الآسيوية . وقد واجهت " فارس " هذه العملية أكثر من مرة ، سواء بتأليب القوى المحلية ، أو محاولة السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، أو بالإطلال على البحر المتوسط بغزو مصر ، غير أنها قد أعوزتها دائما دعائم القوة البحرية ، التى بقيت من مقومات الهيمنة الرومانية طوال عصرها . وقد حوالت البحر المتوسط إلى بحيرة رومانية أسمت بحرنا Mare Nostrum ، مستندة ايضا إلى قدرة متميزة على الحشد والتنظيم والإدارة ، وإلى بنية حضارية تتسم بالواقعية والنظرة العملية ، وإلى نصوص قانونية أرست بها أوضاع ما عرف بالسلام الرومانى Pax Romana فى ولاياتها ، وانطوت

ثقافتها على أنماط من النظم السياسية .. صارت مصدراً ورصيداً للنماذج التالية ، ومرجعاً لمعظم النظريات الجيوستراتيجية المعاصرة ، (Holland ، 1968:18) . ليس فقط بما يجسده نموذجها من عناصر القوة وأسبابها ، بل وأيضاً فيما أفصح عنه انهيارها من عوامل التحلل والضعف الكامنة والظاهرة .

لقد هبطت " روما " على الجانب الآخر من منحني قوتها على مراحل متتالية ، تعرضت خلالها لتمزقات داخلية عنيفة ، مثلما واجهت من خارجها ضغوطاً مدمرة ، يمكن تحديد أهمها فيما يلي (حمدان ١٩٦٨) :

* تمزقها الحاد في القرن الرابع الميلادي (٣٢٠ م) إلى دولتين متصارعتين هما الدولة الرومانية الغربية (روما) والدولة الرومانية الشرقية (بيزنطة) ، وذلك بعد فترة من الاضطرابات الداخلية العنيفة .

* قدر للدولة الرومانية الغربية أن تواجه وحدها قوة البر الاسيوية العاصفة ، التي توالى هجمات قبائلها الرعوية ، مجتاحة قلاع وحصون Limes الراين والدانوب ، حتى أسقطت " روما " (٤٧٦ م) ذاتها ، كما قدر للدولة الرومانية الشرقية أن تواجه قوة برية أخرى تبلورت في شبه الجزيرة العربية ، واضطرتها للتراجع أمامها ، مخلفة لها الشام ومصر وشمالى افريقية . واستمر الصراع بينهما سجالات طوال القرون الوسطى بأكملها .

* انطوت البنية الداخلية للامبراطورية - منذ البداية - على عدد من نقاط الضعف بددت قوتها ، يمكن تلخيصها في اعتماد نواتها - روما - شبه المطلق على غيرها ، سواء فيما يتصل بتموينها وغذائها ، أو بالعاملين فيها من العبيد بأعداد تفوق أحرارها ، أو بتشكيل جيوشها من جنسيات شتى تضمها امبراطوريتها ، ترتب عليها حالة من الترف نخرت عظامها ، وتغير في نظم الحكم أعاق استقرارها بحيث يمكن القول بأنها قد جريتها جميعاً من أقصاها الديمقراطي إلى أدناها الديكتاتوري ، واقترب ذلك بسياق من المؤامرات والمنافسات والصراعات الدموية يكاد لا ينتهى (حمدان ، ١٩٦٨) .

(٥) لقد سبقت الإشارة الى " قوة البر " التي تبلورت في شبه الجزيرة العربية ، والتي دفعت بالدولة الرومانية الشرقية إلى ماوراء جبال طوروس ، تلك هي " الدولة العربية الاسلامية " التي صعدت منحى قوتها - مستندة إلى عقيدتها - منذ منتصف القرن السابع الميلادى ، وقبل أن ينتهى هذا القرن ، كانت قد أصبحت قوة البر الرئيسية فى العالم القديم ، بما ورثته من مناطق تراجعت عنها الدولة الرومانية ، فضلا عن الامبراطورية الفارسية بأكملها حتى هوامش الصين ، ولم يكن الدرس الفارسى غائبا عن رؤيتها ، فسعت منذ وقت مبكر - قبل أقل من ربع قرن من قيامها - إلى بناء أسطولها ، ومشاركة الأسطول البيزنطى هيمنته على البحر المتوسط ، كما أدركت مفاتيح القوة الرومانية فى إبانها ، فوضعت سياستها للاحاطة بالبحر المتوسط من جميع جوانبه ، ولم يكن خارجا عنها سوى جانبه الأوروبى ، فضغطت بكل قوة هامشه الشرقى (القسطنطينية) ، واخترقت هامشه الغربى حتى سلسلة البرانس بين اسبانيا وفرنسا ، وعند هذين الهامشين دارت رعى الصراع بينهما وبين أوروبا طوال سبعة قرون . وتتابع دورات المد والانحسار بينهما فوق البحر المتوسط وجزره ، ولم تكن نتيجة الصراع - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - فى صالح أيهما ، حيث أن قوة البر الرعوية الآسيوية - والتي سبق وأسقطت روما - قد حصدت نتائج الصراع لحسابها . هذه القوة الكامنة فى مثلث السهوب الوسطى الآسيوية الرعوية ، والتي كانت تمر بدورات ومتعاقبة من النمو والانكماش ، تعددت تفسيراتها (محمود ، ١٩٦٨ : ٨٧) ، فقد اندفعت بجحافلها تجاه الدولة العربية الاسلامية التى أنهكها الصراع الخارجى والتمزق الداخلى ، وضغطت عليها حتى دخلت بغداد (٦٥٦ هـ) عاصمتها ، ومن نفس المنبع الآسيوى تبلورت هذه القوة فى ثورة قوة - تحت قيادة الاسرة العثمانية المسلمة - استمرت طويلا بالقياس لما سبقها ، وضغطت على القسطنطينية حتى أسقطتها (١٤٥٣ م) ، محقة - لحسابها - حلما قديما للدولة العربية الاسلامية . وعندما دخلت أيضا " القاهرة " (١٥١٧ م) أمست معظم أراضى هذه الدولة فى إطارها . وبرزت بذلك كأكبر قوة برية فى عصرها ، ووصلت إلى أعلى نقطة على منحنى نموها

عندما ضمت إليها " البلقان " ووصلت إلى ابواب " فينا " مفتاح أوروبا الثاني بعد القسطنطينية ، مهددة السهل الأوروبي الأعظم وراعاها بأكملها . واحتشدت لها أوروبا جميعا لصدّها . وعندما تراجعت (١٥٢٢ م) ، تكررت نتائج تراجع الدولة العربية الإسلامية - قبلها - عن استكمال ثقافتها حول حوض البحر المتوسط ، فيما يعرف في التاريخ الاسلامي بمعركة بلاط الشهداء (٧٣٢ م) ، وفي التاريخ المسيحي بموقعة تور أو بواتييه ، ذلك التراجع الذي استمر في جزره ، لصالح المد الأوربي المحتشد لصد العرب المسلمين في المرة الأولى ، والأتراك المسلمين في الثانية ، وذلك مع عدم تجاهل المتغيرات التاريخية والحضارية المقترنة بهذا التراجع في المرتين (محمود ١٩٦٨) ، لقد انطوى تراجع القوة العربية الإسلامية على أسبابه الدفينة ونتائج الواسعة هذه التي يمكن تحديد أهمها فيما يلي :-

* بقدر ما قدمت القاعدة البرية الواسعة للدول العربية الإسلامية من أسباب القوة ، بقدر ما اقتضى الدفاع عنها أعباء الباهظة ، ورغم انصهار شعوبها في بوتقة العقيدة الواحدة ، فقد بقيت تنوءات اللغة واختلاف الآلئنة وتراث الشعوبية والتفتت المذهبي .. تمزق من الداخل بنياتها ، بل وأسفرت القبلية عن نعراتها حتى في الأندلس ، وتعمقت شروخ المنافسة على السلطة حتى بين الأسرة الواحدة ، وانعكست آثارها في محاولات الانفصال المتتابة هذه التي بدأت من هوامش القاعدة البرية في الأندلس وبلاد ما وراء النهر حتى أصابت قلب الدولة ذاتها .

* بقدر ما توافر للمدينة التجارية العربية الإسلامية من موارد وأرباح متراكمة ، بحكم سيطرتها شبه المطلقة على معظم طرق التجارة في العصور الوسطى ، فإنها لم تتطور بها ومعها لتدعيم اقتصاديتها الذاتية بالقدر المنشود ، واستغرقتها أرباح التبادل وضرائب العبور ، ولم تتوجه بها نحو حشدّها في مؤسسات أو شركات ، فبقيت فردية مجزأة في صورتى الدكان والوكالة ، وتبددت نسبة هامة من هذه الأرباح في استثمارات الترف (العمارة والعقارات) ، ورغم ما تضمنته هذه المدن من ورش الحرفيين وتجمعاتهم ، ورغم الروح العلمية بل والتجريبية التي شاعت بين علمائها وفي مدارسها الفكرية ، وبخاصة في مجال الرياضيات والكيمياء والفيزياء ، وغيرها ، إلا

أن ذلك كله لم ينتج ثماره المرجوة في اتجاه التحول الصناعي ، وترسيخ هذه الوظيفة المنتجة في بنية هذه المدن ، هذا التحول الذي لم يتأخر كثيرا في المدن التجارية الأوروبية عندما اتاحت لها هذه الامكانيات ، بل إنها قد حققت وثبتها في هذه الناحية ، بفضل معطيات العلم التطبيقي العربي السابقة عليها ، فاستندت إليها وطورتها واندفعت معها إلى افاقها الحديثة (فهمى ، ١٩٧٣ : ٩٦) .

* بقدر ما تراجع وت سقطت قوى العالم القديم (بيزنطة وفارس) أمام موجة المد العربية الإسلامية في إبانها ، بقدر ما عاودت مناوشتها واختراقها بعد ذلك . سواء من ناحية قوى البر الآسيوية المتربصة في سهولها الوسطى ، أو من ناحية قوى البحر البيزنطية الأوروبية ، وأنهكت الدولة العربية الإسلامية بين شقي الرعي ، وخاصة بعد سقوط بغداد في منتصف القرن السابع الهجري (٦٥٦ هـ) تحت سناك خيل التتار ، ومع موجات البحر الأوروبية المعروفة بالحروب الصليبية ، بهدف استرداد ما كان لها من مناطق (الشام ، مصر شمالي افريقية) ، ومن طرق التجارة البرية والبحرية التي تمر بها جميعا ، وإذا كانت هذه الحروب قد أخفقت في تحقيق أهدافها ، إلا أنها قد وجهت القوى الأوروبية البحرية الغازية إلى البحث عن طرق تجارية بديلة ، أسفرت عن حركة الكشوف الجغرافية بتحولاتها الجذرية ، هذه التي هبطت معها الدول العربية الإسلامية على الجانب الآخر من منحني قوتها .

(٦) لقد ورثت الدولة العثمانية - من الزاوية الجيوستراتيجية - مقومات قوة البر العربية الإسلامية ، ومعها ما تبقى من مقومات القوة البيزنطية ، وإذا كانت قد بقيت بعد تراجعها عن فيينا - قرونا - كقوة برية رئيسية لها وزنها إلى أنها كانت في مجموعها قرون الهبوط على الجانب الآخر من المنحنى ، وذلك أنها رغم سعيها لإثبات وجودها البحري في حوض البحر المتوسط وجزره (قبرص رودس ، كريت ، مالطة وغيرها) ، فإن توجهها الأساسي قد بقي بريا في معظمه ، وبرزت في التاريخ بمدفعيتها وليس بأسطولها ، واتبعت في إدارتها لولاياتها المترامية - في آسيا وافريقيا وأوروبا - سياسة عقيمة ، وسعت من شروخها ولم تدمجها في كيائها ، وتبددت قوتها في إخماد ثوراتها ، ورغم فورات الإصلاح التي كانت أحيانا تنتابها ، فإنها لم تترك متغيرات

القوة فى عصرها ، وذلك حينما لم تشارك فى سباق الكشف الجغرافية التى اندفعت القوى البحرية الأوروبية (البرتغال ، اسبانيا ، هولندا ، بريطانيا ، فرنسا وغيرها) إلى مضماره ، مستثمره معطياتها (الثورة التجارية) ومستمرة مع تداعياتها (الثورة الصناعية) طوال الفترة بين القرنين ١٦ - ١٩م ، وبذلك أفلتت خيوط القوة (التجارة + الصناعة) تماما من بين أصابعها ، وبقيت حيث هى - الدولة العثمانية - بمثابة قوة برية متآكلة (Hartwell,1963:14) .

(٧) لقد بدأت " الكشف الجغرافية " أساسا بهدف إسقاط الدولة العربية الإسلامية ، واسترداد ما فقدته الدولة البيزنطية لصالحها من مناطق وطرق ، وكان هدف الوصول إلى منابع التجارة الشرقية محركها ، أما الكشف ذاتها ، (العالم الجديد) فكانت بمحض الصدفة ، واتفقت خطط " البرتغال " و " اسبانيا " على تجنب أراضي الدولة العربية الإسلامية، وكان البحث عن طرق أخرى تقع خارجها .. أشبه بعملية التفاف حولها ، بعد أن أخفقت الحروب الصليبية فى اختراقها من قلبها الشامى أو المصرى ، ولم يكن الهدف من ذلك التخفيف من أعباء ضرائب المرور وحسب ، بل وأيضا توجيه ضربة شديدة للمدن التجارية الإسلامية ، وإنهاء دورها على طريق التجارة بين أوروبا والهند ، إذ إن هذه المدن كانت بمثابة ركائز اقتصاد الوفرة والفائض فى هذه الفترة ، ومن شأن ذلك (انقطاع ضرائب المرور + ضرب المدن التجارية) أن يفضى إلى ماهدفت الكشف لتحقيقه .

- واتخذت " البرتغال " سبيلها إلى ذلك بالالتفاف حول افريقية ، والوصول إلى منابع التجارة الشرقية عن هذا الطريق ، وعمدت " اسبانيا " إلى الابحار غربا فى المحيط سعيا وراء نفس الهدف ، وقد نجحت الدولتان فى الاتجاهين ، بل واسفرت أيضا عن اكتشاف العالم الجديد .

وتهاوت المدن التجارية على الطرق القديمة ، وتقوضت تجارة حوض البحر المتوسط العربية الأوروبية ، التى كانت تلعب فيها المدن الإيطالية (خاصة البندقية وجنوة) دورا رئيسيا ، وانتقلت خطوط التجارة الأساسية من حوض البحر المتوسط إلى المحيط والبحار الشمالية . وصبت معطياتها لحساب مجموعة المدن التى رصعت السواحل الغربية والشمالية لأوروبا ، وبخاصة هذه

التي تطل منها على المحيط الاطلسى وبحر الشمال ، ثم بحر بلطيق بدرجة أقل من الأهمية . وواصلت هذه المدن - فى إطار الدولة التى حلت تدريجيا محل الإقطاعية - الشوط إلى ذروته ، مستكملة كشف الطرق باستعمار المناطق ، ومستثمرة تراكم أرباح التجارة فى اجتياز عتبات الثورة الصناعية ، محققة بلك نموذجا راسخا من نماذج القوة عبر التاريخ ، تجسدت خصائصه بكل وضوح فى " المدينة البريطانية " التى استندت إلى دعائم القوة التجارية (الشركة + البنك) والصناعية (المصنع + الآلة) معا ، وذلك فى إطار الدولة الموحدة (المملكة المتحدة) ، التى تحررت من العصر الإقطاعى قبل غيرها ، وحققت الحشد اللازم (الجيش + الاسطول + الاستراتيجية) لتشق طريقها عبر المنافسات الضارية مع غيرها (اسبانيا ثم فرنسا ثم المانيا) سابقة لها كنموذج للقوة البحرية الأكثر تكاملا عبر التاريخ منذ أن وضعت المدن الفينيقية بنورها (Hartwell, 963:37) .

- لقد تجمعت نتائج الكشف الجغرافية وتداعياتها لصالح هذه القوة البحرية تماما ورغم أن معظمها (خاصة هولندا والبرتغال وبريطانيا) لم تكن تستند أصلا إلى قاعدة برية كافية ، فإنها قد انطلقت لتكون لها امبراطورية برية واسعة ، على بعد الاف الأميال من قواعدها الذاتية ، تفصلها عنها البحار والمحيطات ، ولم يكن لها أن تحقق ذلك ولا أن تحميه ، دون أن تصنع لنفسها استراتيجية محكمة ، تجلت عناصرها فى :

* استثمار عوامل القوة البحرية ، وتحقيق السيطرة على اليابس من البحر .

* التوسع البرى فى العالمين القديم والجديد معا .

* السيطرة على الطرق المؤدية لامبراطورياتها .

* التأمين العسكرى للمناطق والطرق معا .

وكما سبقت الإشارة .. فقد قدمت " البرتغال " و " اسبانيا " ومعهما "

هولندا " النماذج المبكرة فى هذه المرحلة ، وتجلت " البرتغال " بعد رحلة داجاما إلى الهند عن طريق الرأس (١٤٩٨ م) قوة بحرية عظمى ، تستند إلى أسطولها ، وإلى محطاتها التموينية ، ومراكزها الدفاعية الموزعة على طول الطريق بين " لشبونة " و " بومباي " ، غير أن عددا من نقاط الضعف بقيت كامنة فى بنيتها دون حل ، تمثلت فى ضآلة حجمها السكاني ، وصغر قاعدتها الأرضية الذاتية ، وذلك بالقياس إلى اتساع أهدافها فى العالمين القديم والجديد معا ، وما يعنيه ذلك من تهافت رصيدها اللازم للمنافسة مع القوى البحرية الأخرى ، فضلا عن تدنى طاقتها على حماية الطرق التى طالت ، والمناطق التى اتسعت . ومع جمودها الداخلى اقتصاديا وسياسيا ، وشدة ارتباطها بأنماط تفكيرها ورموزها القطاعية ، فإنها قد عجزت عن استثمار موارد مستعمراتها بكفاية وفعالية . وتبنت " البرتغال " فى ذروة قوتها غير مؤهلة لاستثمار وتطوير ما حققته ، مفتقرة لما يلزم ذلك من مؤسسات وأجهزة وعناصر بشرية (Zagari, 197:6) .

- وقد برزت " اسبانيا فى نفس الفترة تقريبا ، وذلك بعد الخروج العربى الاسلامي من الأندلس (١٤٩٢ م) واتجاه مقاطعاتها نحو الوحدة فى دولة واحدة ، مستندة الى قاعدة أرضية كافية ، وإلى حجم سكاني مناسب ، وفى مضمار بحثها عن طرق تجارية بديلة ، اكتشفت العالم الجديد (١٤٩٣ م) . ورغم تأخر التعرف على حقيقة هذا الكشف ، فضلا عن استثماره ، فإنها قد نافست البرتغال طوال القرن ١٦ م ، وعندما تراجعت الأخيرة بعد أو وصلت ذروة قوتها اثر اتفاقية " تردي سلاس " (١٥٥٣ م) ، والتى اقتسمت بمقتضاها العالم الجديد مع اسبانيا ، فقد حلت محلها قوى أخرى (هولندا ، بريطانيا) ، ودخلت فى منافسة مستعرة مع اسبانيا ، ولم تكن اسبانيا قوة بحرية بالدرجة الأولى (Hartwell, 1963:95) . ورغم ريادتها مجال الكشف الجغرافية فإنها لم تستثمر نتائجها كما ينبغى . وطالت المسافات بينها وبين مستعمراتها ، دون أن تواجه ذلك بتطوير أسطولها ، أو بتأسيس ما يلزمه من محطات التموين والحماية ، وعجزت أجهزتها عن استثمار ما نزعته من

مواردها ، وبخاصة فى مجال الصناعة . بل وتأخرت تيارات الهجرة منها إلى مستعمراتها بالكثافة والنوعية الفعالة ، ويقدر مانجحت فى التوسع البرى بقدر ما أخفقت فى حماية الطرق إليها . وعندما هزمتها " بريطانيا " فى معركة " الارمادا " البحرية الفاصلة (١٥٨٨ م) تضاعفت للغاية كقوة بحرية واستمرت كقوة برية منافسة فى القارة الأوروبية ، وأضيف تراجعها البحرى لحساب بريطانيا بصفة أساسية .

(٨) ومنذ " الإرمادا " تصدرت " بريطانيا " القوى البحرية - إن لم يكن العالمية - قرونا . ورغم المنافسة " الهولندية " المبكرة ، فإنها كانت أصغر مساحة وأقل سكانا من الاستمرار كقوة تنافسية مناوئة ، وتوصلت للصيغة السياسية المناسبة لها ، وهى أن تكون حليفة " لبريطانيا " وواقعة فى منطقة الظل من قوتها ، خاصة وأن " بريطانيا " قد صاغت جيوسراتيجيتها الأوروبية ، على أساس أن الدفاع عن جزرها إنما يبدأ من الراين (Holland, 1968:65) ، لقد أرسى " بريطانيا " دعائم امبراطورية عالمية غير مسبوقة ، اعتمدت فيها تماما على قوتها البحرية ، ووجهت من خلالها التاريخ السياسى للعالم بقدر ما تحكم فى اقتصادياته ، بل وصبغت أجزاء واسعة من العالم بصبغتها ، فتوجه نحو نموذجها ، محاولا تكراره على الأقل من الناحية السياسية (الديمقراطية) أو الاقتصادية (الصناعة) ، كما قادت حركة الاستعمار ، التى ماتزال نتائجها تنهك اقتصاديات ومجتمعات وثقافات العالم النامى ، وعندما بدأ غيرها من القوى يظهر فى الساحة تباعا من القرن ١٩ م ، فقد كانت تجربتها بمثابة رصيد لها جميعا ، تلمسته " اليابان " و " روسيا " و " ألمانيا " وغيرها . بل ان الولايات المتحدة - ذاتها - تعد صورة بمقياس أكبر لها . فما هى العناصر التى استثمرتها " بريطانيا " لتحقيق ذلك ؟

* السيطرة على المواقع الهامة على طول طرق التجارة ، من منابعها (مناطق الانتاج) إلى مصباتها (الاسواق) فاستولت على مضيق جبل طارق ومالطة وقبرص وعدن وجزر المحيط الهندى وسنغافورة ، ثم اضافت إليها مصر

(١٨٨٢) بقناتها . ولم تغرط قط - سلما او حريا - فيما من شأنه أن يقطع هذا الخط عند أى نقطة من نقاطه ، وذلك طول فترة صدارتها منذ الارمادا (١٥٨٨) وحتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) .

* تطوير صناعة السفن بما يحقق أهداف التجارة والحرب معا ، استيعابا لمعطيات الكشوف الجغرافية ، وبما يتناسب مع تغير مقياس العالم بمقدار الفارق بين البحر والمحيط ومع اتساع ابعاده المائى بمقدار محيطين (الأطلسى والباسيفيكي) ، والبرية بمقدار ثلاث قارات (الاميريكتين واستراليا) متخذة من بحريتها قوة ردع واندفاع يصعب مواجهتها ، ومرتبطة بقاعدة صناعية فعالة ، وبقدرة تنظيمية عالية الكفاية ، ومع الاسطول أصبح المصنع والشركة بمثابة رموز التفوق البريطانى .

* توظيف نتائج العلوم النظرية والتطبيقية فى شحن طاقتها الحضارية العامة ، ورفع قدرتها التنافسية فى مجالى التجارة والصناعة ، وبخاصة صناعاتها الثقيلة (Warren, 1975:80): وكان لذلك مبروه المتمثل فى استمرار ريادتها الصناعية والتجارية لعشرات من السنوات ، وفى إحكام قبضتها على الأسواق ، أى أنها لم تتوقف عند حدود إسهاماتها المبكرة فى الكشوف الجغرافية ، وريادتها للثورة الصناعية ، وإنما سارت فى المضمار إلى مده .

* إحكام السيطرة على المناطق المستكشفة (المستعمرات) ، بشدها إليها سياسيا وثقافيا واقتصاديا ، وتنظيم التجارة العالمية من نواحي حركتها وتدفعها وتمويلها ، وصياغة قيم الأثمان فى السوق لصالح السلع المصنوعة وعلى حساب المواد الخام ، هذه الصياغة التى ما تزال سارية المفعول حتى الآن (Zagari, 1971:8) وفى إطار هذه العناصر - وغيرها - قدمت " بريطانيا " النموذج الأوضح - عبر التاريخ - لقوة البحر المسيطرة على امبراطورية برية مترامية لعدة قرون ، أفسحت فيه عن معظم العناصر الجيوستراتيجية التى تحوزها قوة البحر المستندة إلى تكنولوجيا متفوقة ، إلا أن هذا النموذج لم يضع لحركة القوة فى التاريخ نقطة ختامها ، فقد انتابت منحاه - مثل غيره -

المتغيرات ، فاتجه مع نهاية الحرب العالمية الأولى للهبوط على الجانب الآخر ، فلماذا ؟

تتبدى نقطة الضعف الاساسية فى النموذج البريطانى - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - فيما انطوت عليه بنيتها من علاقة مختلة بين اليابس (أى مواردها الذاتية) ، والماء باعتباره طريقها للوصول لموارد غيرها ورغم احكامها قبضتها على عقد قوتها (المستعمرة + الطريق) فقد انفرط عندما أفصحَت العلاقة بين " الجغرافية والقوة " تدريجيا عن قوانينها الخاصة .. التى يمكن تحديدها فى :

- العلاقة بين الجزر البريطانية ومحيط المياه العالمى .

- العلاقة بين " بريطانيا " وامبراطوريتها البرية .

- العلاقة بين استمرار القوة والموارد الذاتية للدولة .

* لقد حققت " بريطانيا " علاقة ايجابية مع المحيط العالمى وضعت خلالها من قوانين الملاحة ما يناسبها ، خاصة فيما يتصل بحرية التجارة فى المياه الدولية ، ولكن السيادة البريطانية لم تكن أبدا مطلقة ، لقد تجلت حقا فى الأطلسى ، وعلى طول خط التجارة البحرى القديم بين أوروبا وشرقى آسيا ، ولكن " الباسيفيكي " بخاصة بقى بعيدا عن سيطرتها ، وخلفته فارغا أو شبه فارغ من أوتاد القوة ، فتدافعت إليه القوى المنافسة ، خاصة المطلة عليه بجبهات واسعة (105: 1975, Prescott) وبالأخص هذه التى اندفعت نحو العصر الصناعى قبل غيرها (الولايات المتحدة ، اليابان) متطلعة لما فى حوزة " بريطانيا " من مستعمرات ومن طرق أيضا .

* وقد وصلت الامبراطورية البرية البريطانية غايتها مع نهاية القرن ١٩ م واصبحت تضم " كندا واستراليا والهند ونحو نصف افريقية " وبدأت تواجه نهايتها مع احتدام المنافسة بينها وبين القوى البازغة الأخرى (خاصة المانيا) ، ومع الحركات المضادة لها فى المستعمرات ذاتها ، ولم يعوضها طول

استنزافها لها من ضعف قاعدتها البرية الذاتية . بل وضيقت إليها تكلفة الدفاع عنها ، وأعباء المنافسة التي أدت إلى الحريين العالميتين الأولى والثانية، وتراجعت "بريطانيا" بعد الأخيرة منهما إلى جزرها.. متخلفة عن امبراطوريتها التي كانت الشمس لا تغرب عنها ، مستثمرة ما تبقى لها من أسباب القوة (الصناعة + التكنولوجيا) ، ومفسحة المجال لقوى أخرى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي) لتحل مكانها .

والواقع أن هبوط النموذج البريطاني على الجانب الآخر من منحني قوته ، قد أوضح جملة نقاط الضعف الجيوستراتيجية الكامنة في القوى البحرية بعامه (المنافسة المدمرة + قصور الطاقة الذاتية + تكلفة السيطرة الباهظة + تناقضها مع قوى التحرر + نقاط أخرى) ، وأنه مهما صعدت قمتها نقطة نتوقف عندها .

(٩) على أن بروز القوى المذكورة (ألمانيا ، الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي) في الساحة ليس مجرد نتيجة لتناقضات جيوستراتيجية كامنة في بنية القوة البحرية ، بل إن لكل منها مقوماتها التي استثمرتها بأسلوبها ، وصعدت بها منحني نموها أيضا .

- لقد برزت ألمانيا " بعد وحدتها (١٨٧٠) .. مقدمة النموذج الجديد للقوى البرية الطامحة ، مستندة في ذلك إلى قاعدتها البرية ، وسكانها ، وإلى بنية اقتصادية زراعية صناعية متوازنة . بل وإلى نظرية معقدة عن تفوق العنصر والسلالة ، تغلف بها أهدافها المضمرة في تعويض مافاتها منذ الكشف الجغرافي (Watkins, 1964:12) . وجعلت من أفكار (النمو العضوي ، المجال الحيوي ، الثقافة الألمانية ، الدولة الجرمانية العظمى ، وغيرها) قاعدة لسياستها . وتوجهت - أولا - لإثبات وجودها بين الدول الأوروبية المجاورة (فرنسا ، روسيا ، النمسا) ، ثم تجاوزت هذه الدائرة إلى ما وراها . ووجدت في رجل أوروبا المريض (الدولة العثمانية) ، بغيتها ، فعمدت الي وراثته نفوذه فيما تبقى له ، وكشفت أوراقها تماما على مائدة مؤتمر برلين

(١٨٨٣م) وطالبت بنصيبها من المستعمرات ، مما تراه حقا لها . وربما تكون بذرة الحرب العالمية الأولى قد أُلقيت في هذا المؤتمر ، ليس فقط بما أوضح من تناقضات بين الدول الاستعمارية ، يستحيل التوفيق بينها ، بل وأيضا بما توجهت إليه - بعده - كل منها من وضع ما يكفل لها تحقيق كل أطماعها ، وليس بعضها ، وإذا كان التحالف الأوروبي الأمريكي قد هبط بالقوة الألمانية إلى نقطة الصفر مع نهاية الحرب العالمية الأولى .. إلا أن تحجيم هذه القوة قد اقتضى جولة ثانية (١٩٢٩ - ١٩٤٥) .. والتي وإن أسفرت عن تدميرها وتقسيمها ، إلا أنها طهرتها من أوهامها وطموحاتها الباهظة ، برزت بعدها كقوة اقتصادية وحضارية لها وزنها .. قادرة على تحقيق وحدتها .

- وقد دخلت : اليابان " سباق القوة مع بداية القرن ١٩ م ، متلمسة أسبابها في الإتصال بحضارة الغربية ، وبخاصة في مجال الصناعة والتكنولوجيا ، ومحاولة تكرار نموذج القوة البريطاني من حيث اعتماده على الأسطول والمستعمرة ، وحققت في مجال النمو الاقتصادي تقدما مشهودا في إطار سياستها المعروفة بالوثبات التكنولوجية (مجلى : ١٩٧٧ : ٨٣) ، التي تتابعت مع نهاية القرن ١٩ ، ودخلت منجزاتها في نسج ثقافتها المتميزة في جزرها النائية ، وتحالفت مع " المانيا " في الحربين العالميتين ، لتحقيق ذات الأهداف الاستعمارية ، غير أنها - أيضا - قد تخلت عن أطماعها في تكوين إمبراطورية برية آسيوية ، وفي الهمينة على الباسيفيكي .. وذلك بعد أن انسحقت ذريا مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، ونزع السلاح عن جيشها ، غير أنها قد تجاوزت هزيمتها العسكرية بعدها ، مستندة إلى فعاليتها الاقتصادية ، وإلى ثقافتها الخاصة ، وتنظيماتها الداخلية ، فضلا عن تقاليدها المتصلة بتقديس العمل والاسرة ، واشعت بنموذجها على ظهرها الآسيوي من كوريا الى سنغافورة فيما يشبه إمبراطورية حضارية دون غزو أو قهر أو سيطرة (Dempster , 1970) .

- أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد اتبعت - بعد استقلالها - سياسة العزلة ، التي وضعها لها " مونرو " (١٨٢٣) . وعكفت بعدها لنحو قرن كامل

على التوسع غربا ، حتى أطلت على الباسيفيكي بجبهة لاتقل أهمية عن جبهتها الأطلسية . ومكنتها الصناعة الآلية من تنمية مواردها بمعدلات عالية ، كما عوضتها عن نقص حجمها السكاني في هذه المرحلة . وشدت الخطوط الحديدية أوصال بنيتها البرية الواسعة ، وتدفقت طاقاتها الإقتصادية على شبكاتها وأنهارها ويحيراتها . ، وخرجت من حريها الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٤) متماسكة في إطارها الفيدرالي . ووفرت لها عزلتها تكلفة المشاركة في صراعات العالم القديم .. وهيمنت على أمريكا الوسطى واللاتينية ، التي أصبحت مع - كندا - بمثابة رصيدها الجيوستراتيجي ، وأحاطت بالباسيفيكي حتى وصلت إلى جزر الفلبين ، وتواصلت - بالهجرة - عضويا مع أوروبا عبر الأطلسي ، وعندما برزت في الساحة - أثناء الحرب العالمية الأولى وبعبء - تبذرت في نموذج للقوة غير مسبوق ، يجمع داخل بنيته بين أسباب القوة البرية والبحرية معا ، في كيان واحد متصل مدمج (رجب ، ١٩٨٥ : ١٠٢) .

- وقد صعدت " الروسية " منحني قوتها مع تبلور خصائصها القومية خلال فترة حكم " بطرس الأكبر " (١٦٨٢ - ١٧٢٥) ، وتوجهها الصناعي والعلمي نحو الغرب ، وتجلي وزنها - خلال القرن ١٩ - مع توسعها شرقا حتى الباسيفيكي وجنوبا إلى البحر الأسود ، وغربا حتى بحر بلطيق ونهر الغستيولا (البطريق ، ١٩٨٢ : ٢٥٨) ، وخلال ذات القرن (١٩م) الذي أطلت فيه " الولايات المتحدة " على الباسيفيكي والأطلسي معا ، امتدت القيصرية الروسية فوق سيبيريا وسهول آسيا الوسطى كلها (منبع قوة البر الرعوية خلال العصور الوسطى وما قبلها) ، وذلك مع فارق أساسي بين القوتين ، إذ بينما ورثت الولايات المتحدة خصائص حضارة غرب أوروبا الصناعية ، فقد بقيت " الروسية " مقيدة إلى حضارتها الزراعية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وإذا كان التكوين السياسي الفيدرالي قد دفع بالولايات المتحدة نحو الازدهار في أطرها اللامركزية ، فإن المركزية القيصرية في " موسكو " لم تحقق ذات النجاح في إدارة قاعدتها البرية الواسعة وإذا كانت الولايات المتحدة قد

تعرضت لأزمة طاحنة خلال حربها الأهلية خرجت بعدها متماسكة ، فقد طالت الاضطرابات الداخلية في روسيا ، وتواصلت دمداتها طوال النصف الثاني من القرن ١٩ ، حتى انتهت بسقوط القيصرية وقيام الاتحاد السوفيتي على أنقاضها .

وقد سقطت القيصرية الروسية قبل نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٧) ، واتجه الاتحاد السوفيتي بعدها - ضمن إطار صارم من خطط التنمية - نحو آفاق العصر الحديث ، وتمثل الفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٣٩ فترة بنائه لقواعده الاقتصادية ، تبثت فيما أسسه من صناعات هيكلية ، وخاصة في مجال الصناعات الأساسية الثقيلة ، وفيما مده من الشبكات الحديدية والطرق البرية ، وما شيده من سدود مخزانات ، أنعشت طاقاته الإقليمية ، بالإضافة إلى تكثيف استثماره لموارده الطبيعية الهائلة (Dewdney , 1971:82) . الأمر الذي مكّنه من الصمود أمام الزحف الألماني الصاعق أثناء الحرب العالمية الثانية .، بل وبرز بعدها كقوة رئيسية في الساحة العالمية ، ورغم خسائره البشرية والاقتصادية الفادحة خلال الحرب فقد واصل برامجه التكنولوجية والاقتصادية ، وتمكن بعد أقل من خمس سنوات من نهاية الحرب ، من اللحاق بالولايات المتحدة كقوة نووية ثانية . بل وأن يدخل عصر الفضاء قبلها (١٩٥٧) مدعماً مرتبته كقوة عالمية باستراتيجية واسعة النطاق ، لها أبعادها الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية ، تتقاطع دوائرها - في أنحاء العالم - مع دوائر نفوذ القوة الرئيسية الأخرى (الولايات المتحدة) ، وذلك بما يمارسه كل منهما من سياسة استقطابية لنول العالم ، ومن توجيه الضربات المباشرة وغير المباشرة (Kissinger, 1967) ، تكراراً لعملية الصراع التي طالما سجلها التاريخ بين القوى الكبرى ، وحدد في صفحاته نتائجها المؤكدة عن صعودها وهبوطها .

(١٠) وقد انجلت الساحة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) عن تشكيل هَرَمِيٍّ للقوى ، تتسبم " الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي " ، وتشغل قاعدته الدول المعروفة بالنامية ، وبين القمة والقاعدة تتراتب بقية الدول

فى مستويات معقدة ، وقد اضيف الى معادلات القوة بعد هذه الحرب عنصر شديد الأهمية .. يتصل بما سبق ذكره ، ذلك هو عنصر " السلاح النووى " بأبعاده المتشابكة . وقد حققت " الولايات المتحدة " سبقا استراتيجيا فى هذا المجال ، وذلك حين أنهت الحرب بنها وبين " اليابان " باستخدامها لهذا السلاح . ، وقد لحق بها " الاتحاد السوفيتى " بعد نحو ثلاث سنوات (١٩٤٧) ، ثم لحقت بهما بعض الدول الأخرى خلال الخمسينات (بريطانيا وفرنسا) . وتكون ما عرف بالنادى النووى ، وفى إطار الثورة التكنولوجية الراهنة تطورت آلة الحرب تطورا فائقا صيغت توازناتها بحسابات شديدة الحساسية ، وجعلت منها عملية مركبة من عشرات العوامل والعناصر المعقدة ، وذلك باعتبار أن خسارة جميع الأطراف - حالة الحرب - مؤكدة وفادحة ، مما أدى إلى تسميتها بسياسة التوازن فى ظل الرعب (Kissinger, 1967:52) Balance of terror . وهكا تقتضى القوة الفائقة عند نقطة معينة تكلفتها الباهظة ، وفى حالة نشوب حرب نووية - كيفما تبدأ - فإن تقدير ضحاياها فى " الولايات المتحدة " يصل بهم إلى نحو ١٤٠ مليون نسمة فى أدنى التقديرات ، نظرا لشدة تركّزهم فى مساحة محدودة نسبيا ، وأيضا لارتفاع الكثافة السكانية فى مراكزها الحضرية ، ويقدر عددهم فى " الاتحاد السوفيتى " بنحو ١٠٠ مليون نسمة ، لتوزعهم واتساع مساحته ، هذا فقط فيما يتصل بالضحايا البشرية ، عدا غيرها من صور الدمار الشامل لمناطق برمتها (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٥٤) .

- ورغم ما تنامت إليه حركة التحرر العالمى من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن طاقتها مالبثت أن تهاقت فى جملتها ، وامتصت القوى الكبرى نسبة مؤثرة من شحناتها ، وذلك بما استقطبته من هذه الدول حديثة العهد بالتحرر ، وبما عاودته من أساليب أختراقها من نقاط ضعفها ، بتدبير الانقلابات العسكرية ، واضرام الحروب الأهلية (نقطة الضعف السياسية) ، أو بشدها إليها بالمعونات والقروض ، وإبقائها على تبعيتها المالية (نقطة الضعف الاقتصادية) ، أو بغزوها إعلاميا وتعليميا (نقطة الضعف الثقافية)

أو بإغراقها بالأجهزة والأنوات المتطورة ، وإحباط قدرتها الابتكارية (نقطة الضعف التكنولوجية) وكانت هذه وغيرها - عروفا متكسفة فى تربتها ، وجأطت الدماء فى شرايينها ، وأعاقت للغاية من قوة اندفاعها ، ومن قدرتها الذاتية على النمو ، عكفت معها على ذاتها ، عاجزة عن التواصل والاحتشاد مع غيرها ، إن لم يكن بالنسبة لها جميعا فعلى الأقل بالنسبة لمعظمها (مجلى ، ١٩٧٧ : ٨٧) .

وهكذا يظهر " ميراث القوة " وقد آلت عناصره الاقتصادية والحضارية والتكنولوجية لعدد محدود من الدول ، بينما تقف الكتلة منها فى الساحة وينياتها من هذه العناصر فارغة ، فهل هذا هو تشكيلها النهائى ؟ وماهى اتجاهات حركتها الرهنة ؟ وماهى أبعاد التناقضات القائمة بين هذه الدول التى ورثت القوة بعضها بعضا ؟ وبينها وبين الدول التى لا تحوزها ؟ وهل يمكن للأخيرة أن تجد سبيلها إلى " القوة " فى إطارها الحضارى الشامل ؟ وكيف يمكنها أن تتحرك نحوها ؟ وأن تحوز من عناصرها ما يحقق لها التفوق فى مجال من مجالاتها ؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التى عادة ما تطرح عند منعطفات التاريخ الحاسمة . وليست الإجابات - على أية حال - بمثل السهولة التى يمكن أن تطرح بها الأسئلة .

رابعا : القوة والتوازن

- بدون الخوض - ثانية - فى التاريخ البعيد أو القريب ، يمكن القول بأن الكشف الجغرافى وتداعياتها (الثورات التجارية والصناعية والتكنولوجية) قد أدت إلى خط الانكسار الرئيسى فى البنية السياسية للعالم ، منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، بما أدت إليه من خطوط المفارقة بين دوله ومجتمعاته . لقد برزت معها بعضها باستثمارها لمعطيات هذه الكشف وتداعياتها ، بينما جمدت الأخرى على أوضاعها ، وربما تدنت عما كانت عليه قبلها ، بسبب تعرضها الطويل للاستعمار ، ونزح مواردها الطبيعية إلى خارجها ، وتعمقت الهوة خلال القرون التالية مع التوجه المكثف للدول البارزة نحو الصناعة والآلية . ومنذ

أمسكت هذه القوى بأعصاب القوة الحساسة (الصناعة + التكنولوجيا) فإنها لم تغفلها ، كما أنها لم تسمح - إلا بقدر محدود - بتسرب أسرارها إلى غيرها ، وشكلت بها حدودا صارمة بينها وبين الدول الأخرى المستنزفة ، وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد أنهت أوضاعا لترتيب القوى ، وتوزيع القوى فى الساحة استمرت قرونا ، إلا أن تشكيلها الراهن لم يتغير من جنوره ، ولا من حيث ارتباطه بمعادلة القوة الراهنة المستندة إلى ركائزها المتداخلة من الصناعة والعلم والتكنولوجيا .

- وقد انطوت اتجاهات حركة القوة على عملية استقطاب ثنائية Bi-Polarity بالغة الحدة ، دارت رحاها فى ساحة عالم ما بعد الحرب الثانية . وإذا كانت القوى المنتصرة فى هذه الحرب قد رتبت الساحة بعدها ، وأسست توازناتها على أنقاضها ، فالواقع أنها قد تجاهلت مبادئ التوازن (التعدد + التكافؤ + توزيع القوة) الأساسية ، واتجهت إلى ممارسة ذات السياسات (الاستقطاب + القوة المطلقة) القديمة ، هذه التى أفضت إلى الحرب على مر التاريخ (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٣٨) . ومن الناحية التاريخية فإن عملية التوازن قد انبثقت من تعدد المجتمعات والدول من ناحية ، ومن تنوع العلاقات بينها من ناحية ثانية ، وذلك بحكم ما يتطلبه (التعدد + التنوع) من التوازن بالضرورة ، وبحكم ما يؤدى إلى منه أيضا . ويصعب تصور قيامهما (النظام + العلاقات) دون قاعدة من التوازن محلية أو إقليمية أو عالمية . وتظهر " الحركة نحو القوة " بمثابة أهم العوامل المؤثرة فى التوازن ، بما قد تفضى إليه من الاخلال بشروطه وقواعده . فإذا لم تقتزن هذه الحركة ذاتها أيضا بالتوازن ، اختلت أسسه ونتائجه معا ، وربما تصادمت أطرافه ، وبخاصة إذا ما انطوت هذه الحركة على هدف تحقيق " القوة المطلقة " بصورة من الصور (العمرى ، ١٩٥٩ : ٩٧) .

- وإذا كانت الأهداف من سياسة التوازن (تنظيم العلاقات الدولية + المحافظة على استقلال الدول + إرساء السلام) واضحة ، فإن مشكلاته تبدأ مع أهدافه المضمرة ، وما يتبع فى إقراره من أساليب ، وما تطمح إليه بعض

القوى من تحقيق نموذج القوة المطلقة ومن ثم انهيار دعائمه من التعدد والتكافؤ والقوة الموزعة ، وتحدد خطوط المفارقة بين القوة الكبيرة والدول الصغيرة فيما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من توزيع غير متكافئ لعناصر القوة ومقوماتها ، وفى سعى القوى الكبرى لتحقيق نموذج القوة المطلقة بطاقة متضاعفة . ويقدر ما أدركت الدول الصغيرة أهمية احتشادها ، وسعت إليه أيضا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فيما عرف بتجمعات الدول المحايدة أو غير المنحازة ، بقدر ما تصادمت مع سياسات الاستقطاب فى الاتجاه العكسى ، فضلا عن الصراعات المحتدمة بين قوى الاستقطاب ذاتها . وعند هذه النقطة تكمن المعادلة الصعبة فى الخريطة السياسية العالمية المعاصرة .

وإذا كانت سياسات " الاستقطاب " ترمى إلى تحقيق نموذج القوة فى صيغتها المطلقة فقد أفضى بها ذلك إلى سبل مغلقة ، وذلك بالنسبة لجميع نماذجها عبر التاريخ (Watkins, 1964:121) . ومن هنا يقدم " التوازن " صيغة مناقضة للقوة المطلقة . ومن هنا تجيء جدارته فى إعادة صياغة الساحة العالمية المعاصرة ، وتنبثق ضرورة البحث عن صياغة جديدة " للقوة والتوازن " بها ، من الاسباب والنتائج التالية :-

- ١ - ما أفضت إليه سياسات التوازن القديمة من حربين عالميتين مدمرتين .
- ٢ - ما أفصحت عنه سياسات الاستقطاب - بعد الحرب العالمية الثانية - من تطلع مؤكد نحو تحقيق القوة المطلقة ، واستحالة - أو صعوبة - التوفيق بينها .

٣ - استناد التوازن الراهن إلى ميزان الرعب النووى Balance of terror بأخطاره الماحقة وبما تواصل صناعة السلاح انتاجه من الأسلحة الكيماوية والجرثومية .

٤ - عجز الدول الصغيرة عن تأكيد استقلالها ، وتعويض ما فاتها ، وتعثر خطواتها بين رعى الاستقطاب الطاحنة، أو فى أغلال مديونياتها

٥- الانقسام الفادح فى البنية الاقتصادية للعالم إلى ما اصطلح على تسميته بالعالمين الفقير والغنى ، وانقطاع الحوار بينهما بسبب الهوة الواسعة ، واختلاف المصلحة ، وإصرار الدول الغنية على استمرار سيطرتها على السوق العالمية ، بصناعاتها وشركاتها وبنوكها وعملاتها ، تبعاً لما سبق لها ترتيبه من أوضاعها .

٦- عدم التكافؤ فى توزيع عناصر القوة ومقوماتها ، وبخاصة فى مجال الصناعة والتكنولوجيا المتطورة ، بما يؤدى الى استمرار تعمق الانقسام فى البنية العالمية الراهنة .

وقبل الإشارة إلى ما طرح فى الساحة العالمية من صياغات مختلفة " للقوة والتوازن " ربما يكون من المقيّد قبلها تحديد أبعاد هذه المعادلة الصعبة فى الخريطة السياسية المعاصرة ، وذلك كما يلى :-

* تناقض أهداف القوة والتوازن بين القوى الكبرى ذاتها .

* تناقض أهداف التوازن بين القوى الكبيرة والدول الصغيرة .

* تناقض أهداف التوازن بين الدول الصغيرة ذاتها .

وتواجه القوى الكبرى تناقضاتها فى إطار ما أصبح يعرف بتوازن الرادع النووى ، فى نفس الوقت الذى تسعى فيه (وبالذات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) ، وبتكلفة باهظة ، نحو استقطاب مطلق للعالم ، ينهى توازناته الحالية المؤقتة ، بكل ما ينطوى عليه هذا السعى ذاته من احتمالات الحرب الجزئية أو الشاملة ، المحسوبة وغير المحسوبة. وتتبدى الاحتمالات الناجمة عن مثل هذا التوازن . إما فى تبادل الضربات الجزئية (الحرب المحنودة) بينهما ، وما يمكن أن يتداعى عن تكرارها من نتائج يصعب حسابها ، وإما فى تقويض هذا التوازن المتوتر بمحاولة الحرب الشاملة ، حالة تيقن أيهما من إمكان تفادى الضربة الشاملة المضادة ، أو التقليل من أثارها ، وإما فى سعيهما المشترك نحو نزع شامل أو جزئى للسلاح (وبخاصة النووى) ، وتقنين

التناقضات بينهما بالاتفاقيات والمعاهدات ، وبالتالي استمرار الاوضاع التوازنية الراهنة إلى أجل غير مسمى، وإما بتخلى قوة منهما عن أهدافها .

- أما بالنسبة للتناقضات بين القوى الكبيرة والدول الصغيرة ، فإن الأولى تواجهها بسياسات تتراوح ما بين الاستقطاب والسيطرة المباشرة، بما تعتمد إليه من ضم أكبر عدد من الدول الصغيرة إلى معسكرها ، مستغلة نقاط ضعفها السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية السابق تحديدها وعلى مدى التاريخ فمن النادر العثور على مثل واحد لقوة متفوقة أعطت غيرها ، دون أن تحقق من وراء ذلك فائدة ، بمقدار الفرق بين قوتها وقوته ، ومهما تسترت دعاوى القوة المتفوقة وراء شعارات براقعة عن التعاون غير المشروط ، فلن يطول الوقت حتى تفصح هذه الشعارات عما وراءها ، فالندية شرط من شروط العلاقات المتوازنة ، وليس من مصلحة القوى المتفوقة أن يتكاثر أندادها ، وإنما مصلحتها - التي تعيها جيدا - أن تستمر سيطرتها على الأضعف بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وأن تخرقه من نقاط ضعفه ، وأن تشده إليها بصفتها (Kissinger, 1967:188) .

- أما بالنسبة للتناقضات بين الدول الصغيرة ذاتها ، فالواقع أن مايجمعها أكثر مما يفرق بينها ، ليس فقط باعتبار تعرض معظمها للاستعمار القديم في صورته المباشرة ، وتقارب ما خلفه وراءه من مشاكل حادة في بنياتها ، بل وأيضا باعتبار ضالة مآلديها من عناصر القوة ، أو ضعف قدرتها على استثمار ما عندها منها ، وأيضا بحكم توجهها المتأخر نحو الصناعة والآلية . وليس المقصود بالدول الصغيرة ما قد يعنيه ذلك من قلة المساحة ، فرغم أهمية المساحة كرصيد عام للقوة إلا أن هناك دولا عديدة قد برزت على مر التاريخ بطاقة تفوق مساحتها (هولندا ، بلجيكا ، سويسرا ، الدانمارك وغيرها) . كما أن هناك عددا من الدول النامية كبيرة المساحة بالفعل (زائير ، تشاد ، النيجر ، وغيرها) . فالقوة ليست مقترنة بالمساحة بالضرورة ، ومن هنا فالمقصود " بالدول الصغيرة " هو " الدول الضعيفة " على اختلاف أسباب ضعفها . وتتبدى ظواهر ضعفها الراهنة فيما يلي :-

* تخلخل بنياتها السكانية والاجتماعية وجمودها ، إما بحكم القصور الذاتي التاريخي الناتج عن ضعف مشاركتها في حركة التطور الحضارية العامة بعد الكشف الجغرافية ، أو تأخر هذه المشاركة ، وإما بحكم خضوعها الطويل للاستعمار ، وإما نتيجة لما تضمنته حدودها السياسية المصنوعة - بعد استقلالها - من شروخ عميقة بين مناطقها ومجتمعاتها .

* تدنى قدرتها على استثمار مواردها ، والاكتفاء باستغلالها في صورتها الخام ، إما بسبب ضعف قدرتها التمويلية ، أو تبعيتها الاقتصادية ، أو لنقص عمالتها المدربة ، أو لخضوعها لترتيبات سبق وضعها تعرق حركتها نحو الصناعة والآلية ، وتبقيها دولا مصدرة للخامات مستهلكة للمصنوعات .

* ضعف أجهزتها السياسية ، بداية من مراكز اتخاذ القرار إلى قواعدها التحتية وما بينها ، إما لحدثة عهدا بالاستقلال ، أو لوجود تنظيمات موروثية (القبيلة ..) مقاومة ، وبخاصة في حالة غياب " المصلحة العليا المشتركة " من تجميعها واندماجها في إطار الدولة الواحدة ، بالإضافة إلى ما يعانيه معظمها من نقص كوادرها الحكومية ، وخضوعها لنظم من الحكم غير محددة المسؤولية والمساءلة .

* تهافت ثقافتها وضعف قابليتها للتجدد ، ونمطية برامجها التعليمية ، وقصورها عن تلبيبة احتياجاتها الفعلية للعمل والتنمية ، وتخلفها الفادح عن مساهمة التقدم العالمي العام ، وتبعيتها المادية أو المعنوية لغيرها من الثقافات الأقوى ، فضلا عن تمزق نسيجها الداخلي بين ثقافتها المحلية المتعددة (مجلى ، ١٩٧٧ : ٩١ - ٩٤) .

لقد صيغت هذه الظواهر بلون متقارب مهما تعددت ظلاله ، وجعلت منها عالما ثالثا أو ناميا أو متخلفا ، وأيا كانت التسمية فإنها تشير إلى عوامل ضعفها ، وإلى وجه التقارب بينها ، وبالتالي إلى ضرورة أن تبحث لنفسها مجتمعة عن صياغة تناسب أوضاعها ، وليس أمامها إلا أن تدرك ذلك تماما ، وأن تواجهه باحتشادها ، والتعاون فيما بينها . فليست حاجتها للقوى المتفوقة

بأقل من حاجة الأخيرة لها . بل إن نسبة هامة من تفوقها ، إنما يعود لضعفها . فضلا عن كونه قد تم في معظمه على حسابها . وفي الأخير فإن سبيل التفوق الصعبة ماتزال مفتوحة أمامها ، سلكتها نماذج منها (الهند ، الصين ، كوريا وغيرها) وقطعت فيها شوطا يحتذى ، سواء من حيث تنمية مواردها الذاتية أو باحتشادها مع غيرها .

الصياغات المعاصرة للقوة والتوازن

تتعدد الصياغات المطروحة في الساحة العالمية حول العلاقة بين القوة والتوازن ، منطوية بالضرورة على إيجابياتها وسلبياتها ، وتتباين درجة ملامتها لكل طرف تبعاً لأهدافها ، وبخاصة مع تجسدها الفعلي في هذه الساحة في صور شتى ونماذج متعددة ، وتعرضها لاختبارات الأحداث والمتغيرات والتطورات الجارية . ويمكن تحديد أهمها فيما يلي :

أ - الحكومة العالمية .

ب - المنظمات الإقليمية .

ج - الكيان الكبير .

وفيما يلي إشارة لكل منها:

(1) الحكومة العالمية

تراوحت أساليب التوازن - التي طالما مورست عبر التاريخ ، ما بين التحالفات والتحالفات المضادة والتدخل المباشر وغير المباشر ، ونزع السلاح والتهديئة ، والتعويضات وتقسيم القوى ، بل والحرب بمستوياتها المتعددة (Morgenthau, 1962:17) . وتلجأ الدول إلى اتباع ما يناسبها منها في إطار النظام الدولي في مرحلة معينة بما يتضمنه من شروط وعلاقات متغيرة . ورغم أنها قد أدت أحيانا إلى تحقيق نوع من التوازن والوفاق المرحلي ، فإنها قد أخفقت في إرساء القواعد الدائمة للسلام العالمي ، وأسفرت في نهاية الأمر

عن الحرب بشتى صورها والتي دعت أهوالها - وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى - إلى محاولة تجنبها ، وذلك بتقنين السلام العالمى ، وتمثل ذلك فيما أصبح يعرف بالحكومة العالمية ، التى تجسدت فى " عصابة الأمم " بعد الحرب العالمية الأولى . ثم فى " هيئة الأمم " بعد الحرب العالمية الثانية ، مستندة فى المرتين إلى (منع الحرب + إقرار السلام) كقواعد أساسية لها ، ووضعت لذلك من القوانين ما يكفل لجميع الدول التجمع فى إطارها ، لعرض قضاياها ومنازعاتها ، بحيث تكون هذه الحكومة مرجعا لها وحكما بينها ، ملتزمة فى ذلك بالقوانين الدولية بحذاقيرها ، مما لا يجعل هناك مبرراً لمعاودة اتباع غيرها من أساليب التوازن الموروثة ، فهذه الصياغة القانونية للتوازن تجب ما قبلها ، غير أنها أيضا قد أخفقت كليا (عصابة الأمم) أو جزئيا (هيئة الأمم) لأسباب شتى فى تحقيق أهدافها .، وبقيت أساليب التوازن القديمة سارية ، تمزق العالم وتتهك ، وتبدد طاقته ، متجهة به إلى نهايتها (الحرب) المؤجلة ، التى تتابع انفجارها فى جميع أنحاء العالم تقريبا ، بمعدل حرب كل سنة ، منذ ما بعد الحرب العالمة الثانية (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٥٢) ، معبرة فى كل مرة عن سريان هذه الأساليب وعن إخفاقها ، ومشيرة إلى " الحكومة العالمية " باعتبارها هدفا ضائعا يجدر العمل على استرجاعه ومعالجة ضعفه ، وإعادة ترتيب الساحة العالمية بما يناسبه .

وتتناقض سياسة " الاستقطاب " المتبعة مع وجود " الحكومة العالمية " مباشرة ، بما عمدت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من سياسة استقطابية ميدانها العالم بأكمله ، وبغض النظر عن الأهداف المعلنة . فقد استثمرت القوتان الاوضاع المتردية لمعظم الدول حديثة التحرر من الاستعمار . واندفعت كل قوة منهما لتصيغ الساحة العالمية بما يناسب أهدافها . وعندما احتشدت الدول الصغيرة (مؤتمرات الحياد وعدم الانحياز) لاثبات ذاتها ، معلنة عن رفضها لعملية الاستقطاب الدائرة ، اخترقتهما القوتان - كما سبقت الإشارة الى ذلك - من نقاط ضعفها . ومع عدم تجاهل نجاح بعضها (الهند والصين وغيرهما) فى تحقيق نمودجه ، إلا أن معظمها ما يزال عالما " ثالثا "

تفصله الخنادق عن العالمين " الأول " (الرأسمالي) والثاني (الاشتراكي) .
وما يزال عالما " ناميا " متخلفا متناثرا ، فهل يمكن لحكومة عالمية أن تحقق
أهدافها وهي تضم داخلها هذه " العوالم المتباينة " (العمرى ، ١٣٩٦ هـ :
١٠٩) .

ومن هنا ينتقد البعض " الحكومة العالمية " باعتبارها وهما أو حلما ، ذلك
لأن تفاوت القوة البالغ بين أعضائها ، يحولها إلى مجرد ساحة لممارسة أساليب
التوازن القديمة لحساب الأقوى . وأن ماتهدف إليه من المصلحة " العالمية "
العليا يتناقض مع المصالح الخاصة نفوى الكبرى ، هذه التى تعمل من خارجها
بما يضعف من كفايتها وفاعليتها ، بل ويضعها باستمرار فى مواجهة عجلة
الاستقطاب الدائرة بكل قوة . . ولأن الحكومة العالمية تفتقر منذ البداية إلى
تجهيزات القوة المادية فإنها تخسر عند كل مواجهة من رصيد هيبتها المعنوية .
وأفصحت عملية الاستقطاب عن توازناتها الخاصة فى الساحة العالمية ، سواء
فى أطاراتها العسكرية (حلف شمال الأطلسى ، حلف وارسو وغيرها) أو فى
إطاراتها الاقتصادية (الكوميكون والسوق الأوروبية المشتركة) . وهو ما يعنى
بكل وضوح أن العالم يتجه للانقسام وليس للوحدة . وهو ذات الاتجاه الذى
قطعت سياسة التوازن القديمة فيه أشواطا ، وأنتهى الى " الحرب " بعد زمن
طويل أو قصير . فالتوازن يبدأ من واقع منقسم ، ومن ثم تقيم أطرافه
سياستها على هذا الأساس ، مستمرة فى ذلك طالما بدأت منه . وإذا كانت
عملية " الاستقطاب " قد جعلت من الحكومة العالمية وهما . فإن الأهداف
النهائية لهذه العملية هى من الأوهام أيضا . حيث أن ماتتطوى عليه من السعى
وراء " القوة المطلقة " سوف يؤدى بها ، كما أثبت التاريخ ، إلى حرب حتما ،
التي يتكرر اندلاعها الآن فى صورها الجزئية . ولكن " الحرب " فى هذا العالم
الصغير ، وبحكم الاستقطاب ذاته ليست قابلة للجزئة ، ليس فقط لأن نتيجة كل
حرب جزئية تدفع بالاستقطاب إلى مداه ، بل وأيضا بما تطورت إليه آله الحرب
وتكنولوجيا السلاح ، التى أحاطت بالعالم برأ وحرأ وجوأ ، . وهكذا بينما
تتراجع " الحكومة العالمية " ومعها حلم " عالمية السلام " تتقدم عملية

الاستقطاب منطوية على عالمية الحرب وليس هناك من وهم أشد من الحرب طريقا للهيمنة ، وليس هناك من حلم تكرر فشله عبر التاريخ أكثر من حلم " القوة المطلقة " فهل هذه نهاية المطاف بالنسبة للحكومة العالمية الثانية ؟

- الحقيقة أنه ما دامت احتمالات " الحرب " واردة فإن ذات الأسباب التي دعت لقيام الحكومتين العالميتين الأولى والثانية مازال قائمة تتمثل في :

* واقع انقسام العالم إلى قوى متصارعة ، تسعى للهيمنة بحكم مبادئها الأيديولوجية والاقتصادية ، في مقابل العشرات من الدول المستضعفة .

* إن العالم في حالة حرب شبه مستمرة منذ الحرب العالمية الثانية . وإذا كان الرادع النووي قد منع نشوب الثالثة ، فالحقيقة أنه قد جزأها إلى عديد من الحروب المعروفة بالمحدودة لا ينطفيء أوراها .

* ان حركة الاستعمار لم تنته ، بل فقط غيرت من جلدها ، واندفعت بقوة أكبر بعدما تخلصت من عبء التكلفة الباهظة للسيطرة العسكرية المباشرة وان المستعمرات ما تزال ترسف في قيودها ، تعاني من صنوف التخلف الاقتصادي والحضارى والثقافى بشتى مستوياتها .

فإذا كانت هذه الأسباب " تصارع القوى + الحروب + المنافسات الاستعمارية " هي ما دعت لقيام الحكومة العالمية ، فإنها - باستمرارها - قد افضت إلى اخفاقها ، إلى جانب اسباب أخرى تتصل بالحكومة ذاتها هي :

* مانطوت عليه الحكومة - منذ البداية - من عدم المساواة بين اعضائها ، وذلك بما منحته لبعض اعضائها من مزايا خاصة (الفيتو) استخدمتها لحسابها ، وكرست بها نفوذها وسياستها .

* عدم تطهير الساحة العالمية من أواخر القرن ١٩ م وشروطه ، فاستمرت تلقى بظلالها فوق الساحة ، متمثلة في ممارسة النول الكبرى لسياستها الاستقطابية الهادفة إلى تحقيق القوة المطلقة ، مما أدى إلى تراجع نفوذ الحكومة العالمية وتلاشى قوتها وهيبتها .

* إقرارها بالأوضاع الدولية الموروثة ، وضعف تصديها لها . فاتفقت منها الدول الكبرى ستارا تحقق من ورائه أهدافها .

* قصور أجهزتها التنفيذية عن تحقيق أهدافها الأساسية (حفظ السلام ، منع الحرب) . بل وظهور بنيتها العامة بصورة أدنى قوة من بعض أعضائها ، فضلا عن أن النسبة الكبرى من ميزانياتها ، إنما توفرها لها الدول الكبرى الغنية ، بما يعنيه ذلك من تبعية هذه الأجهزة لها ، وتدخلها في قراراتها .

* ضعف قدرتها على ترجمة قراراتها عمليا ، خصوصا ما يتصل منها بقضايا العالم الثالث الأساسية (الغنى والفقر ، السلام والحرب ، التخلف والتنمية وغيرها) ، مما ضاعف من اتساع الهوة بينه وبين العالم المتقدم (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٦٥) .

وهكذا تظهر " هيئة الأمم المتحدة كخطوة نحو تكوين الحكومة العالمية ، بأكثر منها نموذجا لها في صورتها المنشودة ، وتبقى أمامها خطوات عديدة لتمسك بخيوط القوة العالمية تماما ، وتعيد صياغة الساحة العالمية المعاصرة تبعا لمبادئها ، ولا تدع فيها مجالا للمناورة ، واتباع السياسات القديمة ، وتهمي لجميع أعضائها الفرصة لتلمس أسباب القوة ، وتحقيقها قدر طاقتها ، في إطار من التعاون والتفاعل والتفاعل والمساواة .

(ب) المنظمة الإقليمية

- وكما سبقت الإشارة ، فإن الدول الصغيرة ، قد اتجهت نحو حشد قواها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك إما بتكوينها لعدد من المنظمات الإقليمية في القارات الثلاث (أفريقية ، آسيا ، أميركا اللاتينية) ، وإما بعقد المؤتمرات الإقليمية والعالمية ، بداية من مؤتمر باندونج (١٩٥٥) ، إلى مؤتمرات عدم الانحياز المتتالية ، كما سعت إلى إجراء الحوار مع الدول الغنية ، فيما عرف بمؤتمرات التجارة العالمية ، والحوار بين الجنوب والشمال (مجلى ، ١٩٧٧ : ٨٦) . غير أنها - لأسباب شتى - قد أخفقت في إثبات

قوتها بما يتناسب مع عدد دولها ، وعدالة مطالبتها ، وإن أسفرت عن عدد من المكاسب القانونية يعتد بها ، من أبرزها ماورد فى برنامج " السلام والتعاون الدولى " لمؤتمر عدم الانحياز (القاهرة ١٩٦٤) عن (.. المجال الواسع للعمل من أجل القضاء على عدم التكافؤ فى العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية ..) ومن ثم فقد اتجهت نحو توضيح ضرورة تعديل الإطار القانونى للعلاقات الدولية الاقتصادية ، وتدعيم وكالات التنمية الدولية (البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، هيئة التنمية الدولية ، مجموعة البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى) ، إلا أن ذلك لم يتحقق بالدرجة الكافية ، فبرزت الدعوة إلى (.. تعديل أوضاع السوق العالمية ، والسعى نحو قيام اقتصاد عالمى جديد) ، وهو مطلب لتحقيقه الحشود السياسية وحدها ، خاصة إذا ما تناوشتها الأيديولوجيات المتباينة ، وشرذمتها عمليات الاستقطاب العالمية ، ولم يبق منها سوى ما تضمنه إعلان الأمم المتحدة (١٩٧٤) من المبادئ القانونية :

- * مبدأ السيادة المطلقة للدولة على مواردها الطبيعية .
- * مبدأ رقابة الدولة على ما يستثمر فيها من رؤوس أموال أجنبية .
- * مبدأ التعويض عن خسائر المستعمرات أثناء فترة الاستعمار .
- * مبدأ ضرورة اصلاح نظام النقد الدولى لصالح الدول النامية .
- * مبدأ مساعدة الدول النامية فى استثمار نتائج التقدم العلمى التكنولوجى .

وجميعها مما يصعب تحقيقه دون وجود " المنظمة الإقليمية " القوية. وقد دعت " الأمم المتحدة " فى إعلانها المذكور أيضا (.. إلى أن يقوم بين الدول النامية أكبر قدر من التعاون ، وأن تقوى الروابط الاقتصادية التكاملية والوحدية بينها ، سواء على النطاق الإقليمى أو النطاق فوق الإقليمى) ، وهو ما يعنى ضرورة المنظمة الإقليمية كإطار يجمع بين عدد من الدول النامية ، وذلك باعتبارها الاتجاه المضاد الممكن لعملية الاستقطاب .. ، مع توثيق

الارتباطات بين هذه المنظمات الإقليمية ، باعتبار خلفياتها التاريخية المتقاربة، وتشابه مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية أيضا (العمري ، ١٩٣٦ هـ : ١١٤) ، وإذا كانت الدول النامية لم تنجح تماما فى تحقيق أهدافها فى بعض ما جريته منها (منظمة الوحدة الأفريقية ، منظمة دول عدم الانحياز ، منظمة القارات الثلاث .. وغيرها) فلأنها لم تشكل من نفسها تلك الجبهة المتماسكة ، القادرة على التصدى فى الساحة ، وفى مواجهة القوى الكبرى ، ولم تدعم مبادئها بما يلزمها من أجهزة تنفيذية تمنحها الفعالية ، وتتازعها الأيديولوجيات وقوى الاستقطاب فشرذمتها ، والمنشود أن تنتهى موجة تراجعها الراهنة ، وأن تدرس بكل عناية تجاربها ، متجنبنة سلبياتها ، ومستثمرة إيجابياتها ، ومطورة من أهدافها ، وواعية تماما بأنه إن يخلصها من ضعفها سوى تجمعها واحتشادها .

(ج) الكيان الكبير

لعل من أهم ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية ، مايمثل فى إثباتها عدم كفاية صيغة " الدولة " كإطار للقوة أو كأساس للتوازن ، ليس فقط بالنسبة للمستعمرات المتحررة التى أخذت هذه الصيغة عن مستعمرها ، وإنما كذلك للدول الاستعمارية القديمةولغيرها أيضا ، فقد واجهت جميعها نموذجا من احتشاد القوة (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى) يفوق أضعافا - كمية ونوعية - ماعرف قبله . وقد أدى ظهوره إلى اختلال التوازنات القديمة تماما ، وبخاصة مع اقترانه بسياسة استقطابية شملت العالم بأسره ، وبالنسبة للدول المتحررة فإن صيغة " الدولة " المنفردة أضعف من أن تقيها دوائر الاستقطاب وضغوطه ، وبخاصة مع افتقار معظمها لقومات " الدولة " فى صورتها المعاصرة ، وأيضا ضعف بنياتها الداخلية الاقتصادية والسياسية والحضارية والتكنولوجية . وبالنسبة للدول التى فقدت مستعمراتها - أو غيرها - فقد تبدت بعد الحرب عارية من قوتها أو تكاد ، مدمرة أو شبه مدمرة ، وتلاشت توازناتها الموروثة مع تدنى قدرتها عن إقرارها . بل وإجتنبتها هى أيضا قوى الاستقطاب إلى فلكها ، وبدت " الدولة المنفردة " صيغة متهاوية ، وغير مناسبة

لمواجهة الكيان الكبير . وفقدت بذلك جدارتها فى الاستمرار ، وكما وضعت "النواة القومية " نقطة الختام للاقطاعية " عقب الكشف الجغرافية ، فقد أصبح من المرجح أن يضع الاتجاه نحو " الكيان الكبير " نقطة ختامها هي أيضا .

وليس " الكيان الكبير " صياغة حيثة أو مستحدثة بحال ، قد عرفته الساحة العالمية - أياماً كان مقياسها - منذ أقدم العصور ، متمثلاً فى صورته الامبراطورية عبر مراحل التاريخ (Holland, 1968:66). وقد سبقت الإشارة إلى ما تتفق وتختلف فيه مع الكيان الكبير فى صيغته المعاصرة . ويظهر نموذجه المعاصر فى عدد من الأشكال المتمايزة ، يمكن تحديدها كما يلى :

* تقدم " الولايات المتحدة " و " الاتحاد السوفيتى " أبرز أشكاله المعاصرة ، وذلك بعد ما بين قرنين إلى ثلاثة من التكوين والاحتشاد ، وأيضاً بما توافر لهما من مقوماته الاساسية .. التى سبق تحديد بعضها ، فضلاً عن سعيهما إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من دول العالم إلى معسكريهما ، إما بواسطة الأحلاف العسكرية (الأطلسى ، وارسو) ، وإما من خلال تكوين المنظمات الاقتصادية الإقليمية ، أو بغير ذلك من الأطر السياسية والأيدىولوجية .

* اتجهت مجموعة من الدول الأوروبية المتقدمة (المملكة المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا وغيرها) إلى تعويض ما فقدته من مزايا الكيان الكبير بعد تحرر مستعمراتها ، وذلك إما بمعاودة تكتيلها فى أطر سياسية واقتصادية وثقافية معينة (الكومنولث البريطانى ، كتلة الشعوب الناطقة بالفرنسية) . وإما بالتجمع الإقليمى فيما بينها (السوق الأوروبية المشتركة) تمهيداً لوحدها الكاملة ، وذلك استجابة منها لضرورات الحشد وشروط المنافسة .

* ثم هناك أيضاً بعضها (استراليا ، كندا) ، قد توافرت لها بعض مقومات " الكيان الكبيرة (المساحة ، الموارد ، الصناعة ، التكنولوجيا) دون بعضها الآخر (الحجم السكانى الكبير ، وضوح الاستراتيجية ، المشاركة الفعالة فى التوازن العالمى) ، فبقيت فى منطقة الظل من نموذجيه الأشد قوة . .

وبينما تفتقر " اليابان " إلى معظم مقوماتها فإنها قد عوضت ذلك بكفاية سكانها وتكنولوجياها المتفوقة ، وبرزت في الساحة كيانا اقتصاديا كبيرا ، تتحرك نحوه معظم دول جنوبى آسيا وشرقها ، وذلك رغم ماقيده بها الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة من الناحيتين العسكرية والسياسية ، مما جعل منها نموذجا منفردا في خصائصه (Dempster,1970) .

- كما ورثت الساحة بعضا من أقدم نماذج الكيان الكبير (الصين ، الهند) وذلك بما يشغلانه من مساحة (الصين ٩.٨ مليون كم^٢) ، (الهند ٢.٦ مليون كم^٢) ، وبما يضمانه من سكان (الصين قرابة الألف مليون نسمة ، الهند ٧٥٠ مليون نسمة) ، ولكنهما مع اختلاف ظروفهما - لم يتطورا اقتصاديا وتكنولوجيايا بالقدر المنشود ، بما يضاعف من نوعية هذا الكم المساحى والسكانى ، وهما يسعيان - مع اختلاف الفكر والبرامج - إلى تعويض مافاتهما ، ويقدمان - من وجهة نظر معينة - أبرز نماذج الكيان الكبير في العالم الثالث .

* ثم هناك هذه المجموعة من الدول التى توافرت لها - كمجموعة معظم مقومات الكيان الكبير ، (الدول العربية) ، بل هى قد حققت يوما ، ولكنها معوقة - لأسباب شتى عن معاودة تكوينه ، وإن قطعت فى ذلك الاتجاه خطوة قصيرة ، وذلك بتكوينها منظماتها الإقليمية المعروفة " بجامعة الدول العربية " بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة .

* وأخيرا .. هناك العشرات من دول العالم الثالث ، فى أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية التى قد يحوز بعضها (البرازيل ، الكونجو ، زائير ، الأرجنتين) وغيرها ، مقومات الكيان الكبير من حيث المساحة والموارد ، ولكنها تفتقر إلى غيرها من مقوماته ، وقد اتجه معظمها للتجمع فى أطر المنظمات الإقليمية الاقتصادية والسياسية ، ورغم ارتفاع موجة تقدمها نحو الاحتشاد لعقدين بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٦٥) فإنها قد عاودت تشرذمها تحت ضغوط الاستقطاب التى اخترقتها ، وتداعت - أو كادت - منظماتها شبه العالمية التى ضمت القارات الثلاث المذكورة ، بل وتقوضت - أو

أوشكت - منظماتها على مستوى القارة الواحدة أو مابونها . فهل هناك ثمة فرصة مازال متاحة أمامها لمعاودة احتشادها وتكوين كيائها الكبير ؟ أو على الأقل لتكوين عدد منها فى أطرها الإقليمية ؟ (العمري ، ١٣٩٦ هـ : ١١٦) .

والواقع أن الاتجاه نحو الكيان الكبير يمثل تيارا معاصرا راسخا ، خاصة مع اختلاف صوره ومستوياته وبواقعه ، بما يكاد يعكس - فى مجمله - جملة التناقضات فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانية .

فهذه الكيانات ، وإن سعت لاتفاق مصالح أطرافها وإذابة الاختلاف بينها ، إلا أنها قد عمقت من خطوط الانقسام بينها وبين غيرها . فإذا جاز اعتباره تيارا تاريخيا - فهل يمكن التكهّن بنتائجه ؟ وهل هو بديل للدولة ؟ أم للحكومة العالمية ؟ أم لكليهما ؟ وهل يمكن أن يمثل " الكيان الكبير " الصياغة المنشودة للقوة والتوازن فى المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ؟

الخاتمة

أولا : - لقد أوضحت دراسة " العناصر الأولية للقوة الحضارية " تباين مقوماتها من الناحية المكانية وتبدأ خطوط المفارقة بين المجتمعات مع تفاوت درجة الاستغلال لها ، ومن توجهها نحو الاستقرار ، وقدرتها على تحقيق الفائض ، وتوصلها لتكوينها السياسى المناسب ، وانطلاقها فى مضمار القوة ، وبخاصة مع ما ينطوى عليه هذا التباين المبدئى (المكانى) من احتمالات القوة والضعف ، وما ينجم عنه من صور التباين الاقتصادية والسياسية والحضارية الأخرى ، ولا يقتصر نور التباين على ما يؤدى إليه من نظم مختلفة ، أو على ما يقتضيه ذلك من قيام علاقات بينها ، وإنما أيضا إلى ما تدعو إليه ضروراته من قيام صياغة توازنية معينة ، تحفظ للنظم استقلاليتها وتحقق للعلاقات تنفقيها .

ومع تعدد " مقومات القوة " وتباين توزيعها المكانى ، فإن " تحقيق القوة

المطلقة " يصبح هدفا مستحيلا ، إلا لمن يحوز العالم بأسره ، ويظهر الممكن ممتثلا في تحقيق الدولة لقدر من التفوق في مجال أو أكثر ، حسبما يتنها لها من موارد طبيعية ، ومهارات بشرية ، أو من غير ذلك مما يتاح لها استثماره وتطويره إلى مداه ، واضعة في اعتبارها ما يبعثه التفوق - عادة - في هذا المجال أو ذاك ، من انتعاش عام في غيره أيضا ، وهي العملية التي من شأنها أن تشحن بنيتها بطاقة من الحيوية الشاملة ، أو ماهو أقرب لذلك ، ولأن تفصيلات مجالات التفوق لاتعد ولا تحصي ، فإن السعى نحوها ، والتطور في مضمارها لايدعو للصدام ، بل يهيء للتفاعل والتعاون ، وتبادل الخبرات والمعطيات ، في إطار من السلام ، باعتباره - السلام - الغاية النهائية المنشودة من العلاقات الدولية في كل زمان ومكان .

ثانيا : - وأوضحت دراسة " نماذج القوة والتكوين السياسي " تعدد نماذج القوة عبر التاريخ ، تعددا يقترن بتنوع مقوماتها وأبعيتها السياسية . وإذا كان لكل مرحلة تاريخية نموذجها الأكثر بروزا ، فإن نهايته تعنى أيضا أنه لاوجود للقوة المستمرة أبدا ، وبأن احتمالات بزوغ قوى جديدة قائمة أبدا ، وبأن الصياغة الراهنة للقوة ليست أبدية ، وبأنه يمكن لهذه الكثرة من الدول الضعيفة أن تتلمس لنفسها سبيلا من سبل القوة الحضارية ، تدعم به وجودها ، وتؤكد استمرارها .

وتشير بعض الدراسات الجيوستراتيجية المعاصرة ، إلى مبدأ " توزع القوة " باعتبارها حلما نظريا يفتقر إلى الواقعية وإمكانية التحقق . غير أن هذا المبدأ لايعنى تساوى أنصبه الدول تماما من القوة . بل يعنى حقها في استثمار نصيبها منها إلى مداه ، وبما يكفل لها المشاركة في التطور الحضارى العام ، وذلك دون عاقبة أو مناوأة من غيرها . حيث أن من شأن الكيفية المرتفعة المستوى للاستثمار (التكنولوجيا) أن تعوضها عن نقص المساحة والموارد والسكان ، وبخاصة إذا لم تجهض محاولاتها أولا بأول نحو تكثيف استغلالها لمواردها ، ورفع كفاءتها ، ومن هنا فإن الإقرار بمبدأ " توزيع القوة " إنما يعنى واقعا الإقرار بمبدأ " توزيع التفوق " ، ليس فقط باعتباره

حقا عادلا لجميع الدول ، بل وأساسا بحكم التوزيع الجغرافى لعناصر القوة فى أنحاء العالم .

ثالثا :- وأوضحت دراسة " حركة القوة " بأن ماوزعته الجغرافيا قد جمعه التاريخ - وبأن التفاعل الحضارى بن نماذج القوة المتزامنة ونماذجها المتتابعة، قد جعل منها ميراثا عاما لجميع الدول والمجتمعات ، لا يدعيها أيها لنفسه ، ولا ينكر أهمية حلقة منها منكر وإذا كان من حق الدولة أن تستثمر نصيبها من المكان إلى مداه ، فإن التاريخ الإنسانى كله لها أيضا ، وبخاصة ما يتصل منه بدعم حركتها نحو التفوق ، كما توفرها لها انجازاته التكنولوجية ، وإلى آخر صورة معاصرة لها ، وإذا كانت الحركة الأخيرة للقوة - بعد الحرب العالمية الثانية - قد أسفرت عن تشكيل هرمى للقوى تتسمنه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وتشغل قاعدته الدول المعروفة بالنامية ، بينما تتراتب بقية الدول فى مستويات معقدة من التفوق والبروز ، فقد تطلعت كل من القوتين الرئيسيتين نحو إعادة صياغة العالم تبعاً لمشيئتها وعلى صورتها ، خاصة وقد ظلت الساحة لهما ، مع تراجع القوى القديمة ، وظهور الدول النامية منهكة تماما ومستنزفة . فتلقفتها قوى الاستقطاب بوعودها وأفكارها وقروضها ومعوناتا ، محاولة ابتلاعها بصورة لا تختلف فى جوهرها عما تعرضت له قبل تحررها . وأفصح تجليهما فى الساحة يمثل هذه القوة عن قصور " الدولة المنفردة " على التصدى ليهما . بل وعن تنحية الحكمة العالمية الثانية عن مكانتها ، وإخفاقها فى محاصرة حالة الاستقطاب الحادة الجارية فى الساحة العالمية ، هذه الحالة التى تتطوى على ذات النوازع المؤدية للحرب ، بما تسعى إليه القوتان من تحقيق القوة المطلقة ، وبما دخلته من سياق معروفة نتائجها مسبقا . وليس السباق نحو التفوق والقوة الحضارية مكروها فى ذاته ، بل هو من الحقوق المشروعة لكافة المجتمعات والدول . وتبدأ كراهته مع تحوله عن أسسه وشروطه ، واتجاهه للاستئثار بكافة مقومات القوة والتفوق ، ما يوجد منها لديه وما هو عند غيره ، وإستخدامه لكافة أساليب الاجهاض والاحتواء والاختراق فى إضعاف الدول الأخرى التى لا تستطيع مواجهته ، وفى تجاهله

لقواعد القوة المقترنة بالتوازن ، مما يدفع بهما للحرب بمقياس لم تعرفه البشرية من قبل .

وابعا : وأوضحت دراسة " القوة والتوازن " أن التوازن المستند إلى مبادئه إنما يقدم الصياغة المناقضة للقوة المطلقة ، ومن هنا جدارته في إعادة صياغة الساحة العالمية الراهنة . وإذا كانت الصروب جميعها - وبخاصة الحربين العالميتين الأخيرتين - قد أفصحت عن استحالة الحرب ذاتها ، خصوصا بين الأطراف التي تحوز آلة الحرب في أعلى مستوياتها . ومن استحالة الهدف (القوة المطلقة) ووسيلته (الحرب) تنبثق حتمية البحث عن استراتيجية عالمية متوازنة ، تستند إلى ما أوضحه تاريخ العالم من شروط ، وما حددته ساحته من قوانين ، والتي تتمثل في توزيع القوة تبعا لتوافر مقوماتها في أنحاء العالم (مبدأ توزيع القوة) وفي أن لكل قوة حدودها التي لايجدر بها أن تتجاوزها (مبدأ حدود القوة) ، وفي حق كل دولة أن تسعى نحو القوة - في مجال أو أكثر - حسب مواردها ومهارات سكانها ، والوصول إلى ما تطمح إليه من البروز والتفوق (مبدأ التفوق) ، وذلك في إطار متكامل من القانون الدولي يمنع الحرب الجزئية وغير الجزئية بفرض العقوبات لرداعة على المعتدى (مبدأ منع الحرب) ، ويقر السلام الدائم بين الدول (مبدأ السلام) ، وتتجلى أهمية هذه المبادئ في ارتباطها بضرورات المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ، كما تتبدى حتمية التوجه نحوها من تراث القوة الطاحن ، كما أفرزته نماذجها عبر التاريخ .

وتوضح الصياغات المطروحة المعاصرة (الحكومة العالمية - المنظمة الإقليمية، الكيان الكبير) بأن حلم " العالم الواحد " ما يزال أبعد منا لا مما تهيئه له أوضاع العالم الراهنة ، وبخاصة ما تتخّن به بنيته من انكسارات وشروخ حضارية واقتصادية عميقة ، وما يعكسه توزيع القوة في أنحاء من تفاوتات حادة . وتبقى المشكلة بكل أبعادها قائمة ، متمثلة أساسا في استمرار انقسام العالم إلى عوالم متباينة من ناحية ، وفي احتمال قيام الحرب بصورة متكررة من ناحية ثانية . فهل يمكن مواجهة ذلك (الانقسام + الحرب)

بتأسيس حكومة عالمية ثالثة ، تحتوى - هذه المرة - احتمالات الحرب قبل وقوعها ، ولاتكون لاحقة لها مثل الحكومتين الأولى والثانية ، حكومة تسهم فى تشكيلها ووضع قوانينها - بصفة أساسية - النول النامية ، وتضع لها من الفعاليات التنفيذية ما يمكنها من تحقيق أهدافها ، مستفيدة من كل تراث الماضى وخبرته ، ومتجنبه أخطاء تجاربه ، ومعتمدة تماما على نفسها ، فليس هناك من وهم أخطر من تصورها باحتمال مساعدة القوى الكبرى لها دون أن تتقاضى ثمن ذلك ، وأن تحقق من ورائه ربحا بمقدار الفارق بين القوتين .

المراجع العربية

- أبو زيد ، أحمد " التطورية الاجتماعية " ، الكويت : مجلة عالم الفكر ، العدد ٤ ، ١٩٧٣ .
- البطريق ، عبد الحميد .
- حمدان ، جمال
- رجب ، عمر الفاروق .
- سطيحة ، محمد محمد .
- العمرى ، أحمد سويلم .
- العمرى ، بكر عمر .
- فهمى ، نعيم زكي .
- مجاهد ، حورية توفيق .
- مجلى ، ساطع .
- محمود ، حسن أحمد .
- " التطورية الاجتماعية " ، الكويت : مجلة عالم الفكر ، العدد ٤ ، ١٩٧٣ .
- التاريخ الأوروى الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ .
- استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٨ م .
- " قياس قوة الدولة .. دراسة فى جغرافية القوة " الكويت : المجلة العربية للعلوم الانسانية ، العدد ١٩ ، صيف ١٩٨٥ م .
- " الوجود الصينى فى جنوب شرقي آسيا " ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥ يناير ١٩٦٩ م .
- أصول العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة : مكتبة النهضة ، ١٩٥٩ م .
- المنظمات الإقليمية ، ظهور نظام ثلاثية الأقطاب للقوة العالمية ، جدة : مجلة الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، عدد محرم ١٣٩٦ هـ .
- طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب فى أواخر العصور الوسطى ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .
- " سياسة توازن القوى " القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧١ م .
- " الدول النامية ومفهوم النمو " دمشق : المجلة الجغرافية السورية ، حزيران ١٩٧٧ م .
- الاسلام والحضارة العربية فى آسيا الوسطى بين الفتحين العربى والتركي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ م .

المراجع الأجنبية

- Aron, Raymond "Main Currents of Sociological Thought" , Penguin-Book, London: 1965 .
- Buchanan,K . " The Chinese People and The chinese Earth" Heffer, London:1966.
- Burton,I.W. "International Relations : AGeneral Theory" , Cambridge University Press,1967 .
- Carter, F.W. " AClassic City State" Heffer, London: 1972 .
- Cox.K.R. " Power and Politics in the City: Ageographical View" Heffer, London:1975 .
- Dempster, P. "Japan advance" , Heffer, London: 1970 .
- Dewdney, J.C. " AGEography of the soviet Union " , Pergamon Press, Oxford :1971.
- Hart Well.R.M. " Economic Change in England and Europe, 1730-1830"? In , The New Cambridge Modern History:,C.W.crawly, ed. Cambridge University press,1963 .
- Holland, Henry, M. " Politics through Literature" , Prentice-Hall, N.J. 1968 .
- Holmyard, Singer, F.D. " AHistory of Technology" Vols, I-V, Oxford, .London : 1954,
- Huntington, F. Mainspring of Civilization, NY, 1958 .
- Kissinger, H. " Nuclear Weapons and Foreign Policies", Gra-den City, NY.1967 .
- Losch,August " The Economics of Location, New Haven , Yale University Press, 1954 .

- Morgenthau, Hans.J.** " Politicals among nations" , Alfred A.Knoff, N.J.1962 .
- Prescott I.R.N.** " The Political Geography of the Ocean" . Halsted Press . John Willy . sons, Inc., NY. 1975 .
- Seabury,Paul** " Balance of Power" , Berkeley, California University of California Press. 1965 .
- Self,P.** " Cities in Flood " , Faber , London : 1961 .
- Steward,J.H.** " Theory of Culture Change" , University of Illinois press, Urbana: 1955 .
- Warren,K.** " British Heavy Industry Since : 1800" Heffer, London : 1975
- Watkins, Fredrick,M.** " The Age of Ideology : Political Thought, 1750-The present," Prentice - Hall, N.J. 1964 .
- White,L.A.** " The Evolution of Culture" , Mc-Graw Hill . Co., NY . 1959 .
- Zagari,Mario** " Free Trade and Economic Development Between Africa and Europe", L'Egypte Contemporaine, Cairo : January 1971 - PP.5-16.

الدراسة الثانية

نظريات قوة الدولة

مقدمة

يمكن القول ببساطة - بأن السؤال الأساسي المطروح في نظريات قوة الدولة إنما يتصل بأهمية المزايا المكانية (الجغرافية) في هذه القوة ، سواء ما تحوزه الدولة من هذه المزايا ، أو ما يمكن أن تضيقه إليها سلما أو حريا ، فالسؤال الأساسي - إذن - هو عن العلاقة بين القوة والجغرافية ، وليست الإجابة بمثل بساطة السؤال بحال من الأحوال ، ليس فقط لأن " الجغرافية " متعددة العناصر للغاية ، بين طبيعية وبشرية واقتصادية وحضارية ، أو لأن " القوة بالمعنى الحضارى الشامل - متعددة المستويات والظلال ، بل - وأيضا - لأن هذه العلاقة - بين الجغرافية والقوة - تظهر متغيرة أشد التغير ، في إطار الحركة التاريخية العامة لتجسد " القوة " في نماذجها المختلفة عبر التاريخ .

وتهدف هذه النظريات إلى التوصل لمجموعة العوامل الأساسية الأقرب للاستمرار ، هذه التي تؤدي إلى نموذج الدولة القوية بخصائصها الحضارية الشاملة ، ليس فقط من أجل تحديدها نظريا ، بل وأيضا لاستثمارها وتطويرها عمليا ، ورغم أن الجغرافية (المنطقة + الموارد + السكان) تتضمن النسبة الكبرى من هذه العوامل ، بحيث تكاد تقدم القاعدة الأساسية لنظريات القوة ، إلا أن التاريخ (الزمن ، التغير ، التطور) يتدخل ليمنع هذه القاعدة الحيوية والظلال والمستويات بل والاستثناءات أيضا ، خاصة على هذا المنحنى الفريد من تطور العلم والتكنولوجيا والاختراع والابتكار ، بحيث يمكن القول بأنه إذا كانت " الجغرافية " تقدم القاعدة لهذه النظريات ، فإن " التاريخ " يمنحها النماذج ، وتؤدي " التكنولوجيا منذ الأداة الحجرية (وحتى مركبات الفضاء)

دور العامل المحرك لها جميعها ، وهكذا يمكن القول - ببساطة مرة ثانية - بأن مكونات هذه النظريات الاستراتيجية . إنما هي هذه الثلاثية المتضمنة " الجغرافية " + التاريخ + التكنولوجيا .

ومن بين عناصر " الجغرافية " يظهر تأثير عوامل (توزيع اليابس والماء ، الموارد ، السكان) أشدها حسما في مجال البحث عن العلاقة بين الجغرافية والقوة ، ومن بين تيارات التاريخ الحافلة ، تتجلى نماذج القوة الإقليمية والعالمية كتعبير متجسد لهذه العلاقة ، هذه النماذج التي تخضع للتحليل ، بحثا عن مكونات وعوامل القوة في بنية كل منها ، للإجابة عن السؤال المطروح :

لماذا هي بالذات التي برزت دون غيرها ؟

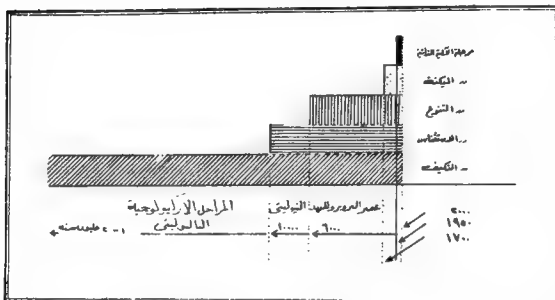
وما هي المزايا التي تجمعت لها ، وتفاعلت بها ، بحيث برزت فوق المستوى العام للتاريخ ؟

وما هي الأساليب التي اتبعتها وساهمت في تحقيق ذلك ؟

ثم - وربما أخيرا - لماذا قدر لمعظم هذه النماذج أن تفقد تدريجيا قوة اندفاعها ؟ وأن تضعف التفاعلات الايجابية داخل بنيتها ، وأن تتلاشى مزاياها فجأة أو على مراحل ؟ وأن تتدنى مرتبتها وتتحدر عن مكانتها ، وتتحول - أحيانا - إلى نموذج عكسي لما كانت عليه ؟

أما التكنولوجيا - التي قدمت أدواتها للسلم والحرب معا - فإن تأثيرها يتجلى عند نقاط التغير الأساسية ، سواء بالنسبة لما أدت إليه من فائض وازدهار عند بعض المجتمعات بون الأخرى . أو بالنسبة لما تضمنته من تطوير لأدوات الحرب عند بعضها الآخر ، أو بالنسبة لما أدت إليه من سيطرة على عنصرى المكان (المسافة) والزمان (السرعة) برأ وحرأ ، عند بعض

المجتمعات بدرجة تفوق غيرها (المواصلات) ، أو بالنسبة لتشكيل الخامات واستغلال الطاقة (الصناعة) ، أو في غير ذلك من خطوط المفارقة بين المجتمعات البشرية من هذه الناحية . (شكل ١) .



شكل (١) المراحل الحضارية التكنولوجية حسب هانز كارول

لقد قدمت خطوط المفارقة التكنولوجية هذه (الفائض ، أنوات الحرب ، المواصلات ، الصناعة) باستمرار أهم أسباب الصراع بين هذه المجتمعات ، وذلك بما هيئاته لبعضها دون الآخر - أو بدرجة تفوقه - من أسباب القوة والبروز ، ويستحيل - آخر الأمر - تفسير العلاقة بين الجغرافية والقوة ، دون الرجوع باستمرار الى خطوط المفارقة التكنولوجية هذه ، أو دون الرجوع إلى ما سببته - كعوامل محركة - من نقاط التغير والتحولات التاريخية ، وما أدت إليه من مستويات للقوة في خريطة العالم ، قديمه ووسيطه وحديثه، وذلك مع عدم تجاهل أهمية اقتران التكنولوجيا بناوحي ثقافة معينة تمنحها معناها ، وتحول بينها وبين التحول إلى مجرد أنوات للقوة بمعناها العدوانى العسكرى الضيق ، بل وتضيف إليها من الدلالات ما يجعل منها - التكنولوجيا - تراثاً ورصيداً

انسانياً عاماً ومتجدياً .

نظريات القوة

لقد قدمت داخل هذا الاطار (الجغرافية ، التاريخ ، التكنولوجيا) مجموعة من نظريات القوة ، هذه التى نبحث فى أصولها وتشرح نماذجها وتحدد الطريق إليها ، ومع أهميتها جميعها وضرورة الالام بتفصيلاتها ، إلا أنه قد يكون الأجدي - فى هذا المجال - الاشارة إلى أهمها (نظرية قوى البر ، نظرية قوى البحر) ، مع الالام - قدر ما يتاح - بمقومات كل نظرية منها وأسسها ومبادئها العامة ، دون الخوض - هنا - فى غمار تفصيلاتها ، وذلك مع الاشارة لاستراتيجية التوازن بين القوى فى الخريطة السياسية العالمية المعاصرة .

نظرية قوى البر

الواقع أن التفكير فى أسباب " القوة " قد بدأ مبكراً ، حيث تظهر الاشارة إلى مقوماتها وعواملها فى النقوش والبرديات الفرعونية ، وفى وصايا هامورابى وقوانينه ، وفى الاعراف المتوارثة لدى القبائل الصحراوية الرعوية ، ثم بمستوى عال من النضج والتكامل عند فلاسفة الاغريق (خاصة افلاطون وأرسطو) . وأدركت المجتمعات البشرية - بدرجات متفاوتة من الوعى - أن هناك مقومات عامة للقوة ، وأن السبل إليها متعددة ، وأن الدوافع إليها معقدة ، قد تبدأ من الفرد ذاته وتنتشر بين المجتمع ، لتسعى السلطة - أيا ماكان شكلها - إلى تحقيقها ، واتخذت الحركة إليها - أى إلى القوة - اتجاهات عديدة منذ وقت مبكر ، تراوحت ما بين السلم والحرب كاتجاهين أساسيين لها ، وذلك بكل ما بينهما - السلم والحرب - من ظلال ، ووجد كل اتجاه منهما ما يبرره ويشحذه من الفكر والفلسفة ، وتجسدت نماذج القوة المبكرة فى

مناطق الحضارات الزراعية المرتبطة بأحواض الأنهار في مصر والرافدين والصين وغيرها ، فقد حققت هذه الحضارات مستوى انتاجيا ، حقق لها قدرا من " الفائض " دفع بها نحو البروز فوق المستوى المعيشي العام لبقية المجتمعات البشرية الاخرى المعاصرة لها ، ورغم تعرضها - عامة - لغزوات عاصفة من جيرانها الأقل كفاية وحضارة (من الصحراء ومن الجبل) ، إلا أنها - في معظم الاحيان - كانت تؤكد بروزها الاقتصادي والحضارى ، بنوع من التوسع في تخومها ، إما ردعا لجيرانها أو تعبيراً عن قوتها ، أو تحت نوافع اقتصادية معينة .

وكونت هذه النماذج المبكرة للقوة - في مجموعها - الأساس النظرى والتاريخى ، لما عرف بعد ذلك باستراتيجية القوى البرية ، هذه التى تستمد قوتها من (قاعدتها الأرضية ، مواردها الكافية ، تحقيقها للفائض الانتاجى ، كثافة مجتمعها السكانى) ، ثم هى تنطلق فى مضممار " القوة " بمقدار ما يجمع لها من هذه العناصر ، وما ينتج عن كل ذلك من تفاعلات وتدابيعات ، داخل إطار من السلطة المركزية (الفرعون ، الامبراطور) ، غالباً ما تدفع بها نحو الخارج ، كقوة بارزة محلياً وإقليمياً وأحياناً عالمياً ، غير أنها قد بقيت - غالباً - فى إطارها البرى ، نادراً ما تتجاوزه إلى المياه المحيطة ، أو إلى ماوراءها ، وقدمت لها السواحل والجبال وغيرها من خطوط المكان الطبيعية حدودها السياسية الأخيرة ، هذه التى لا تتجاوزها إلى ماوراءها إلا فى حدود ما يعرف بالملاحه الساحلية، الموازية والقريبة من خط الساحل ، وإذا كانت بعض هذه القوى (مثل مصر) قد واصلت علاقاتها البحرية مع جيرانها (خاصة الشام) منذ وقت مبكر ، مستندة فى ذلك إلى تقدم معين فى صناعة السفن ، فإن الملاحه النهرية كانت هى الأكثر شيوعاً فى بقية هذه الحضارات، وفى مصر ايضا ، فالأنهار التى قدمت المياه الكافية للزراعة متقدمة فى أحواضها ، فإنها قد وصلت بين مناطقها بوسيلة نقل فعالة ورخيصة ، مدعمة

من درجة السيولة الاقليمية بشحنات مستمرة من الحركة والصوية داخل بنيتها المكانية ، وغالباً ما كانت هذه القوى البرية تميل لحيازة مجرى النهر برمته ، من منبعه الى مصبه ، كجزء هام من استراتيجية قوتها ، فضلاً عن كونها من أهم ضماناتها .

ومع تزايد الفائض الانتاجي المتراكم لدى هذه القوى الزراعية البرية ، امتدت خطوط التبادل التجارى إلى مسافات أطول ومناطق أبعد لتصرفه ، مما أدى إلى تزايد عدد المحطات والأسواق على طولها ، وإلى إتساع أبعاد التجارة والتبادل ، وإلى ظهور هذه المجموعة من المدن المتفرغة للوظيفة التجارية ، وغيرها من الوظائف الحضرية ، والساعية إلى تطويرها بكافة الوسائل ، خاصة فى مجال البحث الدائب عن مناطق جديدة للتبادل ، فيما وراء هذه الخطوط المكانية التى حاصرت قوتها طويلا .

ورغم أن هذه المدن قد مهدت لنوعية أخرى من " القوة " تختلف عن هذه التى سيرت أنحاء العالم - المعروف آنذاك - قروناً ؛ إلا أن النوعية القديمة من " القوة " البرية لم تتوقف عن تقديم نماذجها (الامبراطورية الفارسية ، الدولة العربية الاسلامية ، الامبراطورية العثمانية ، ألمانيا القيصرية) بعد ذلك وحتى الآن (الاتحاد السوفيتى) ، . وذلك مع عدم تجاهل ما يتضمنه كل نموذج منها من خصائص ، وماتختلف فيه إسهاماتها فى الرصيد الحضارى الانسانى العام .

لقد قدمت هذه النماذج - وغيرها - المادة اللازمة لبناء عدد من النظريات المتصلة بالقوى البرية ، لعل من أهمها هذه التى قدمت فى إطار فلسفة القوة الألمانية ، خاصة هذه التى قدمها كل من " راتزل " (Ratzel.F.) عن " الدولة العالمية " ، ثم نظرية كيلن (Kiellen.R) عن " قوى البر والبحر " . ثم هذه الثالثة لكارل هاوسهوفر (Hausehuver,K.) عن " التقسيم الثلاثى للعالم " ، ورغم ما

تضمنته هذه النظريات من تحليلات ثابتة دقيقة لمقومات " القوة البرية " من كافة النواحي الجيوستراتيجية ، إلا أن توجيهها الأساسي لخدمة الأهداف التوسعية للدولة الألمانية المتنامية القوة منذ سبعينيات القرن ١٩ م ، وما انطلت عليه من تبريرات لدعوى القوة المطلقة ، قد أدى بها - آخر الأمر - إلى زوايا الانكار والتجاهل والاهمال ، خاصة بعدما انتهت إلى الدولة الألمانية مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد تنبه البريطاني " ماكيندر " إلى جملة المزالق التي أودت بنظريات القوة الألمانية ، وقدم في صياغة - أكثر موضوعية وواقعية - نظريته الهامة عن القوى البرية ، والمعروفة بنظرية قلب العالم (الأرض) . The world's Heart Land Theory وقد قدم ماكيندر نظريته . أول الأمر - في صياغة وصفية عن " التوجيه الجغرافي للتاريخ " (١٩٠٤ م) . واستمر في تمحيص فروضها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ثم أضاف إليها وعدل منها . تبعاً للمتغيرات التي ألمت بالعالم فيما بين الحربين ، ويصاغ " ماكيندر " نظريته في إطار فكرة محورية عن (اتجاه العالم نحو الوحدة) . وأن العالم بحكم ثورة المواصلات الحديثة منذ منتصف القرن ١٩ - يتجه لأن يصبح وحدة سياسية واحد ، ثم هو يتسامل بعد ذلك :

ماهى القوة التي يمكنها أن تحقق هذه الوحدة ؟ وليست نظريته في الواقع سوى إجابة عن هذا السؤال ، وقد استند " ماكيندر " في الاجابة عنه إلى مجموعة من الحقائق الجغرافية والتاريخية التي شكلت بنية نظريته وقدمت مبرراتها العامة والخاصة ، ويرى " ماكيندر " بأن تركّز وتجمع " القاعدة الارضية + الجبهات البحرية + الممرات الطبيعية + خصوبة التربة " من شأنه أن يهيء لنمو الامبراطورية العالمية الواحدة ، وهو ما يوضح أن الرؤية النهائية عنده هى عالم واحد ، تحكمه قوة كبرى واحدة .

ويستعرض ماكيندر - بعمق - تاريخ العالم في محاولة للوصول الى منابع القوة الكامنة فيه ثم يضع الفروض الأساسية لنظريته الجيوستراتيجية ، والتي يقسم بمقتضاها العالم إلى : (شكل ٢)



شكل (٢) قلب الأرض للمكيندر

* المحيط العالمي والجزيرة العالمية The world Ocean, Theworld, Island

* قلب الأرض Heart Land .

* الهلال الداخلي Inner Crescent .

* الهلال الخارجي Outer Crescent .

ويرشح " ماكيندر " كتلة اليابس الآسيو أوروبية Eurasian Land-mass كنطقة تركّزت فيها وتجمعت جملة شروطه اللازمة لتحقيق العالم الواحد حسب رؤيته ، فهي بمثابة قلب الأرض ، ومن يملك قلب الأرض ، يمكنه أن يتوسع في الهلال الداخلى ، ثم الهلال الخارجى ، فيتم بذلك الاحاطة بالعالم بأكمله ، ورغم ما أدخله ماكيندر من تعديلات - كما سبقت الإشارة - على نظريته ، ورغم أن الهدف الرئيسى من تحليلاته المستفيضة إنما هو فى تنبيه القوى البحرية (وعلى رأسها آنذاك بريطانيا وطنه) إلى أهمية احتواء القوى البرية (ألمانيا ثم الاتحاد السوفيتى) قبل تناميها وابتلاعها العالم برمته ، إلا أن نظريته قد بقيت بمثابة النظرية الأساسية عن القوى البرية ، وذلك - بالطبع - قبل تغير جيواستراتيجية العالم تغيراً جذرياً مع تطورات الطيران والصواريخ العابرة القارات ، واجتياز عتبات عصر الفضاء .

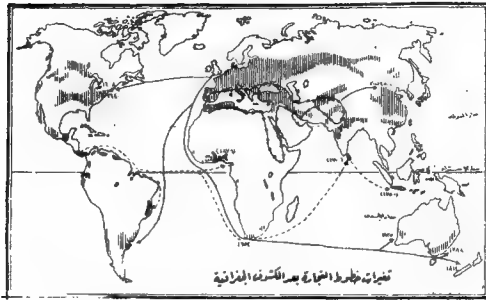
نظرية قوى البحر

مهدت المدينة التجارية - كما سبقت الإشارة - لنوعية أخرى من " القوة " المتطلعة إلى افاق اقتصادية جديدة ، وكان لابد لها - أولاً - من تجاوز خطوط المكان الطبيعية الصارمة ، ولما كانت " البحار " تمثل آنذاك أهم العوائق أمام تدفق التبادل بالمقياس المنشود ، فقد تكثفت المحاولات نحو تجاوز الملاحه الساحلية إلى المياه العميقة ، وصولاً إلى المناطق البعيدة ، وتدرجياً تحركت مزايا " الفائض " إلى خارج مناطق الانتاج (أحواض الأنهار) .

وامتدت خطوط التبادل لتتركز فى هذه المدن والأسواق الأكثر قدرة على استثمار الفائض ، وتوصيله على طول هذه الخطوط إلى أبعد نقطة ممكنة ، محققة فى كل خطوة مزيداً من الأرباح ، وكونت هذه العناصر صيغة معادلة القوة الجديدة (الفائض ، الطريق ، التبادل) ، وذلك فى مقابل صيغتها القديمة التى استمرت فى أحواض الأنهار (الانتاج ، الفائض ، المركزية)

وبرزت " فينيقيا " ثم " اليونان " مستثمرة هذه المعطيات فى حدودها آنذاك ، مدعمة وظائفها بسياسات معينة ، ما فتئت تنتضج وتتكامل وتطور من أنواتها وأساليبها ، مشكلة الاطار العام لما أصبح يعرف بنماذج القوة البحرية المبكرة ، هذه النماذج التى كما تجسدت فى الواقع ، فإنها قد قدمت بدايات الفكر والأسلوب والاستراتيجية ، التى قدر لها أن تحقق كبرا من النضج ، فى إطار الدولة الرومانية العالمية ، هذه التى احتوت - بمقياس زمانها - معظم عناصر القوة البحرية والبرية وأسبابها ، وكما تركت وراءها نموذجا بقى يمثل الحلم الأوروبى فى الوحدة والقوة . حتى بعد انهيارها ، فإنها قد انطوت على مجموعة من الأفكار ، ماتزال نبعا لكثير من النظريات الجيوستراتيجية المعاصرة .

فكما قدمت - فى أوجها - النموذج لدراسة أسباب وعناصر القوة ، فقد كانت - فى انهيارها - نموذجا لتحديد اسباب التملل والضعف ورغم الجمود الحضارى الذى أصاب البنية الأوروبية - بعد انهيار الدولة الرومانية - وطوال العصور الوسطى ، إلا أن الحيوية قد عاودتها مع الكشف الجغرافى والثورة التجارية وحركة الإصلاح الدينى ، وتألفت مع النهضة العلمية والانقلاب الصناعى ، وقد أدت الكشف الجغرافية - خاصة - إلى تغيير المقياس الاستراتيجى للعالم ، وإلى اتساع أبعاده البحرية والبرية ، وإلى تغيرات واسعة النطاق فى أهمية المواقع الجغرافية ، وأفضحت هذه الفترة عما أصبح يعرف بجيوستراتيجية " القوة البحرية " بكل وضوح ، وارتبطت هذه الاستراتيجية بالأبعاد الجديدة للعالم ، وبالعلاقات الجديدة بين اليابس والماء ، وبالتوزيع الجديد لأهمية المواقع الجغرافية ، وانطلقت هذه القوى البحرية (البرتغال ، أسبانيا ، هولندا ، انجلترا ، فرنسا وغيرها) ، لتسيطر - تقريبا - على العالمين القديم والجديد معا . (شكل ٢) .



شكل (٣) تغييرات خطوط التجارة بعد الكشف الجغرافية

لقد تجمعت نتائج الكشف الجغرافية لصالح هذه القوى البحرية تماما ، ورغم أن بريطانيا - نموذجها الأساسي - لم تكن تستند أصلا إلى قاعدة برية كافية ، إلا أنه قد انطلقت لتكون لها امبراطورية برية واسعة ، تفصلها عن البحار والمحيطات ، ولم يكن لها أن تحقق ذلك - منذ البداية - ولا أن تحافظ طويلا على ما حققته دون أن تضع لنفسها استراتيجية محكمة تتحرك في إطارها ، تجلت عناصرها فيما يلي :

- تفوق عوامل القوة البحرية ، وإمكان السيطرة على اليابس من البحر .
 - التوسع البري في مناطق العالمين القديم والجديد .
 - إحكام السيطرة على الطرق الموصلة بينها وبين امبراطوريتها .
 - التأمين العسكري للمناطق والطرق معا ، والسيطرة على أعالي البحار بواسطة أسطول متفوق شديد الفعالية .
- ورغم ما حققته بريطانيا من قوة وبروز عالمي - لعدة قرون - في إطار هذه

الاستراتيجية ، إلا أن العلاقة الجيوستراتيجية بين اليابس والماء ، بقيت دون حل بالنسبة لها ، وأسفرت العلاقة بين الجغرافية والقوة - آخر الأمر - عن قوانينها الخاصة ، ذلك أنه رغم التفوق البريطاني الكاسح لقرون ، ورغم الثورة الصناعية التي تحققت بها قبل غيرها ، ورغم التراكم الرأسمالي الهائل في بنوكها وشركاتها ، ورغم التطور الفائق للتسليح وأدوات الحرب ، ورغم أساليبها المعنفة في استنزاف الثروات من مستعمراتها ، إلا أنها - بريطانيا - قد واجهت منذ وقت مبكر - نقاط ضعفها الأساسية ، هذه التي تتصل بقصور قواها عن السيطرة الكاملة على هذه المساحات البرية الواسعة ، يظهر ذلك بوضوح في حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٩ م) هذه التي لعبت فيها (المساحة + المسافة) دورها لصالح الولايات المتحدة ، وفي غير صالح بريطانيا ، وبالإضافة الى نتائج المنافسة المدمرة التي دارت رحاها بين بريطانيا وغيرها من القوى البحرية - وأنهكتها جميعها - منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فإن الحركة البرية المضادة لتفوق القوى البحرية ، كانت قد بدأت أيضا تسفر عن نتائجها ، إما فيما تمثل من تيار التحرر من الاستعمار ، وإما في ظهور قوى برية مناوئة (ألمانيا) خاصة . ثم الاتحاد السوفيتي بعد ذلك لبريطانيا .

وعندما فقدت بريطانيا - وغيرها من القوى البحرية - قواعدهما البرية البعيدة (المستعمرات) . تراجعت عن سيادتها العالمية ، وحلت محلها قوى أخرى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي ، الصين) تستند - حيث هي جغرافيا - إلى قواعدهما البرية الخاصة الكافية .

ورغم ذلك فقد بقيت " بريطانيا " تقدم النموذج الواقعي لامكانيات " القوة البحرية " حالة استثمارها بفعالية ، وتضمنت نظرية " ماهان " Mahan, A.T. عن تأثير القوة البحرية في التاريخ The Influence of sea Power upon History مجموعة هامة من الآراء والتحليلات الخاصة بالنموذج البريطاني ، باعتباره النموذج الأساسي لاختبار فروضه عن العلاقة بين العوامل الجغرافية والقوة البحرية ، أي عن جيوستراتيجية هذه القوة ، وقد اختبر فروضه هذه من

خلال العوامل الآتية (المواقع ، خط الساحل ، الظهير القارى ، الخصائص القومية ، الحكومة والتنظيم ، عوامل أخرى) .

وأوضح بأن توافر كافة شروط القوة البحرية الجيوستراتيجية ، لايفنى عن الحاجة للقاعدة الأرضية ، وأنه فى حالة اقترانهما (الساحل والجبهة المائية ، القاعدة الأرضية) فإن الظروف تحتشد لظهور قوة عالمية .

ودعا ماهان الولايات المتحدة لأن تتبنى الاستراتيجية البحرية البريطانية ، حيث لاتعززها القاعدة الأرضية الكافية مساحة ونوعية ، وهى الدعوة التى وجدت طريقها إلى التحقق بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك مع البروز الفائق للولايات المتحدة فى الساحة العالمية ، كما قدر لفروض " ماكيندر " من " القوى البرية " - أيضا - أن تتحقق مع البروز الفائق للاتحاد السوفيتى فى ذات الساحة ، وأيضا فى ذات الفترة .

حول استراتيجية التوازن الدولى:

إذا كانت هذه النظريات الجيوستراتيجية ق اتجهت نحو صياغة العالم بأكمله تحت سيطرة قوة رئيسيتواحدة ، تتلاشى - فى إطارها - نول العالم جميعها ، فقد دفعت التطورات التكنولوجية الحاسمة (الطيران ، الذرة ، غزو الفضاء) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، باستراتيجية " التوازن " نحو الصدارة فى خريطة العلاقات الدولية المعاصرة .

وفى حدود الرؤية التاريخية ، فإن السعى للتوازن قد بقى حقيقة إنسانية مجتمعية دائمة ، وحتى قبل أن تتضح أبعاد ما يعرف الآن بالقانون الدولى والنظام العالمى ، فإن هذا السعى الدائب كان يتم إما فى إطار من التعااهد والتحالف والاتفاق ، أو بالحرب كوسيلة لاغنى عنها - من وجهة نظر معينة - لتحقيق أهداف محددة .

وينطوى التوازن على هدف رئيسي ، يتمثل فى استمرار المحافظة على السيادة والقدرة على النمو ، وتتراوح أساليب تحقيقه بين التعااهد والحرب

والاستمالة ، ويعنى " توازن القوى " - أصلا - التوزيع المتناسب للقوى السياسية فى خريطة العالم ، بحيث تكون أقرب للتكافؤ Equilibrium .

ويضمن " بيرتون " (Burton,I,W) فى كتابه الهام (International Relations: A General Theory) تغيرات سياسة التوازن والقوة ، وذلك باعتباره - التوازن - بمثابة المحصلة لتوزيع القوى فى خريطة العالم السياسية .

ولما كانت " الحركة نحو القوة " هدفا أساسيا لكل دولة ، فإنه بالتالى من أهم عوامل تغير العلاقات فى هذه الخريطة ، ومن ثم تتجلى أهمية العمل من أجل أن تستعيد توازنها ، وإلا تصادمت القوى ، فإذا ما أصبحت " القوة المطلقة " هدفا ، فإن التصادم يصبح محققا ، وهكذا فكثيرا ما ينظر للتوازن باعتباره عاملا من عوامل تنظيم الحركة نحو القوة ، ومن ثم فإن استمرار التوازن يتطلب المتابعة الدقيقة لحركة القوى فى هذه الخريطة ، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى ، وبذلك فإن الخيوط العالمية للتوازن ، إنما تنسج من خلال السياسة الخاصة بكل دولة أو مجموعة منها من ناحية ، ثم من خلال ما ينتج عن هذه السياسات - فى فترة معينة - من شبكة عامة للعلاقات فيما بينها ، وهى إذا استمرت بعد ذلك لفترة ، فإنه تبدأ فى التغير أيضا ، مما قد يؤدى الى اختلال التوازن محليا أو إقليميا أو عالميا ، وهنا تكمن المعادلة الصعبة فى استراتيجية " التوازن " التى تتلخص فى كيفية تحقيق التوازن مع وجود هذا التغير ، خاصة وأن هذا التغير يحدث - غالبا - نتيجة تفاوت معدلات الحركة نحو القوة بين الدول المختلفة. ومن هنا قدمت هذه القاعدة الهامة (يحتاج استمرار التوازن الى القوة المستمرة) .

وإذا كانت هذه القاعدة تجيب على السؤال المطروح من زواياه ، إلا أنها لاتمنع المنافسة حول استمرار " القوة " ومن ثم الصراع فالحرب التى تهدم التوازن من أساسه ، فى مستوى من مستوياته ، وهكذا اتجهت محاولات تقنين التوازن الدولى - بعد أهوال الحرب العالمية الأولى - إلى تجربة ضبطه

عالميا بواسطة مؤسسات عالمية قانونية (الحكومة العالمية) ، تمتعت فى انشاء " عصبة الأمم " عقب هذه الحرب (تجربة أولى) ، ثم فى إنشاء " هيئة الأمم المتحدة " عقب الحرب العالمية الثانية (تجربة ثانية) ، فهذه الحكومة العالمية تقدم نوعا من الضمان الجماعى لدول العالم ، بحققها فى الوجود والاستمرار ، وهو الحق الذي يمثل - كما سبقت الاشارة - الهدف الاساسى من أهداف استراتيجية التوازن .

ورغم ما تواجهه هذه التجربة الثانية - هيئة الأمم المتحدة - من مشكلات ، وما تظهر عليه من ضعف و فى مواجهة الاستقطاب الثنائى الراهن فى خريطة العالم السياسية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) . فسبقى الاتجاه نحو تقنين توازن القوى فى هذه الخريطة، من أبرز الاتجاهات المتاحة عالميا لتجنب الحرب وتحقيق السلام ، خاصة مع التطبيق العادل الفعال للمبادئ الأساسية التى يتضمنها دستور هذه الحكومة العالمية .

*
** **

امم المراجع

- * Belof Max, : "The Great Powers: Essays in Twentieth Century Politics", Ruskins House, London, 1959 .
- * Cox, K.R: " Locational Approach to Power and Conflict", Heffer, London, 1975 .
- * Frederick, M: "The age of Idiology, Political Thought : 1750 to the Present" Prentice- Hall, New Jersey, 1964.
- * George Liska, : " International Equilibrium", Cambridge, Mass. Harvard Univ, Press, 1057.
- * Hans Carol,: " Stages of Technology and their Impact upon the Physical Environment" in, " Cultural Geography", Fred, E. Dohers, ed., Crowell Co ., New York, 1972 .
- *Henry , M. Holland , " Politics Through Literature", Prentice - Hall, New Jersey, 1968.
- * Lomes, S.B., : " A Unified Field Theory of Political Geography" Ann. Am. Acad , Geog. Vol. 44, 1954. III-122 .



الدراسة الثالثة

نظريات القوة البرية

مقدمة

يمكن القول بأن نظريات القوة البرية قد قدمت فى اتجاهين أساسيين من حيث المصدر والأهداف .. إما كنوع من رد الفعل المضاد للتفوق الحاسم الذى تحقق للقوى البحرية منذ الكشف الجغرافية .. وأما كمحاولة للتنبه - من جانب مفكرى الاستراتيجية البحرية - الى مظاهر القوة التى تجمعت فى القوى البرية خلال القرن التاسع عشر ... تمهيدا لاحتوائها .

أما الاتجاه الأول " رد الفعل " .. فقد تبلور فى إطار فلسفة القوة الألمانية ، هذه التى استمدت مقوماتها الفكرية من آراء هيجل " عن الدولة الألمانية الخالدة ، وماتضمنته فلسفة " نيتشة " عن القوة والانسان الأرقى ، فضلا عن فروض " داروين " البيولوجية عن النمو الحيوى والبقاء للأقوى والصراع بين الأحياء ، وقد وجد هذا الاتجاه نموذجه الواقعى فى الدولة الألمانية التى توحدت متأخرة " ١٨٧٠ م " فوجدت القوى البحرية وقد اقتسمت العالم - تقريبا - فيما بينها .

وأدركت ألمانيا فى سياقها نحو التحول الصناعى ، أهمية المستعمرات "الخامات + الأسواق " فى مجال المنافسة بينها وبين هذه القوى ، كما استوعبت تماما أهمية القوة للوصول الى المستعمرات ، وللاستمرار فى المنافسة .. وفى حسمها لصالحها ... ووعت بأن الطريق الى ذلك محفوظ بالدم والحرب ، فكان رد الفعل عنيفا - لأن مرور الزمن لم يكن فى صالحها .. وفى هذه الظروف أفرزت فلسفة القوة الألمانية مجموعة من النظريات ... استندت الى مبادئ علم الجغرافية السياسية أحيانا ، وإلى دعاوى الجيوبوليتيكا فى معظم الأحيان ... تمثلت بصفة أساسية فى :

* نظرية " راتزل " عن الدولة العالمية ، القوة الواحدة " .

* نظرية " كيلن " عن قوى البر والبحر " القوة الثنائية " .

* نظرية " هاوسهوفر " عن التقسيم الثلاثي للعالم " القوة الثلاثية " .

أما الاتجاه الثانى " التنبيه والاحتواء " فقد تضمنته بعض دراسات مفكرى القوى البحرية ، هؤلاء الذين أدركوا مبكرا نقاط الضعف الكامنة فى بنية القوة البحرية ، وأن معادلة العلاقة بين الجغرافية والقوة ليست فى صالحها ، وأن اليابس مصدر القوة وليس الماء ، وأن سيطرة القوى البحرية على اليابس البعيد مرحلة مؤقتة ارتبطت بالكشوف الجغرافية البحرية ، واستمرت مع الاستعمار ، غير أنها لا يمكن أن تكون دائمة ، وأن القوى البرية المتراجعة بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر لحساب القوى البحرية . تستجمع قواها مستندة الى قواعد الراسخة فوق اليابس ، وأن بعض هذه القوى قد خطت نحو العصر الصناعى " خاصة المانيا " فانها لن تتوقف حتى تشارك فى عصر الاستعمار ايضا ، عندئذ فانها قد تدخل الى مرحلة تفرض فيها تفوقها على القوى البحرية ذاتها ، وأن على الأخيرة ان تدرك ذلك تماما ، وان تستعد له بما يناسبه من سياسات الاجهاض والاحتواء ، وتعد نظرية البريطانى " ماكيندر " قلب العالم " ابرز ما قدم من نظريات فى هذا الاتجاه .

وفيما يلى تحليل - بشيء من التفصيل - لأهم ما قدم فى الاتجاه الأول من نظريات .

نظريات راتزل

" الدولة العالمية والقوة الواحدة "

قدم راتزل Friedrich Ratzel نظريته بعد اتمام الوحدة الألمانية ١٨٧٠ بنحو عقد من السنين ، فظهرت متأثرة بجملة الظروف السياسية والتيارات الفكرية التى سادت أوروبا آنذاك ، ومشبعة ايضا بما انطلت عليه الدولة الألمانية ذاتها من توثب وحيوية واندفاع ، ويقدر ما عكست فلسفة القوة والتفوق الجرماني ، بقدر ما طوحت من فروض التطورية لمصلحتها ، وأبرزت فكرة " الدولة كائن حي

" .. باعتبارها الاساس النظرى لما عرف بالجيوپوليتيكا العضوية Bio-Geo Pol- istics هذه التى تبرز الصراع والتوسع فى اطار من مقولة " البقاء للأقوى " ، فالدولة- شأن الكائنات الحية - تحتاج الى مقومات أساسية لوجودها ، ثم هى أيضا فى حاجة للمجال الحيوى اللازم لنموها .

ويصوغ " راتزل " رؤيته " للدولة العظمى " .. وهى تتحرك فى ديناميكية مستمرة حتى تحقق لنفسها وجودها ، تضيف الى قاعدتها الارضية ماتراه لازما لنموها ، حتى تختفى من الخريطة السياسية هذه الوحدات الغير قادرة على الصراع والاستمرار ، ولايبقى سوى الأقوى والاكثر قدرة على البقاء والالتهام ، وبعد ذلك تبدأ هذه الدول الكبرى فى التوسع على حساب بعضها ، حتى لايبقى منها سوى دولة كبرى واحدة . فالارض - عند راتزل - لاتكفى سوى دولة عظمى واحدة ، وهكذا .. فإن هذه الصياغة تتضمن فرضين أساسيين ، هما بمثابة مرحلتى تحقق هذه الدولة العظمى ..

* حق كل دولة فى التوسع البرى تبعاً لمعدلات نموها " المرحلة الأولى

* استمرار هذه العملية .. حتى لايبقى هناك سوى دولة واحدة " المرحلة الثانية " .

ويحدد " راتزل " ديناميات التوسع ويبرره .. باعتبارها عملية تتم تحت دوافع النمو الاقتصادى للدولة ، ويحث سكانها عن مجالات أخرى لاستثماراتهم، وبضرورة تحركهم نحو هذه المجالات ، ونقلهم لعناصر ثقافتهم المتقدمة معهم الى حيث انتقلوا وتحركوا ، وتستمر هذه الحركة مادام سكان الدولة على كفايتهم وفعاليتهم سواء من حيث استثمار مواردها الخاصة .. أو من حيث حركة " الاستثمارات + السكان + الثقافة " الى الخارج ، وتلبى القوة العسكرية ما تتطلبه هذه الحركة من تغير مستمر فى حدود الدولة ، يتتابع فى اتساق مع مراحل نموها ، ويقرر " راتزل " بأن أى توقف فى الحركة .. أو أى وهن فى مرحلة من مراحلها .. يعنى على الفور أن الدولة لم تعد قادرة على المنافسة ، وانها قد تحولت من الهجوم الى الدفاع ، ومن التوسع الى

الانكماش ، حيث ان الدائرة بالضرورة ستكون عليها ، وستبدأ حدود دولة أخرى - أكثر قدرة على النمو - فى الاقتراب منها .. حيث توقفت ، ثم فى اختراقها والتهامها ذاتها بعد ذلك ، فالقانون الاساسى - عنده - هو قانون الصراع والبقاء للأقوى من الدول .. وللاكبر قدرة على التوسع والنمو .

نظريه كيلين

"القوة الثنائية"

يقدم " كيلين " نظريته عن قوى البر والبحر فى كتابه " ١٩١٧ " عن " الدولة تكوينين حى " وقيمها على أساس من الفروض المتعاقبة على النحو الآتى :

* أن نمو القوى العالمية سوف ينحصر - آخر الأمر - بين قوتين رئيسيتين للبر والبحر .

* أن الصراع بين هاتين القوتين ، سوف ينتهى الى انتصار قوة البر نهائيا .

* أن أنتصار قوة البر سوف يؤدى بها الى السيطرة على البحار ، فتجمع بذلك بين المزايا الجيوستراتيجية لقوى البر والبحر معا .

ويقدم " كيلين " المانيا باعتبارها القوة الاوروبية البرية الكبرى ، وذلك بما تحوزة من مقومات الدولة العظمى ، هذه التى تتمثل فى جغرافيتها وتاريخها ومواردها وثقافتها وحيوية شعبيها . وقد ناقش ، " كيلين " مشكلة التناقض بين التوسع والقانون الدولى ، وذلك تحت عنوان " العلاقة بين قوى النمو وقوة القانون " . وتسأل : أيهما الاجدر بالمراعاة قوانين الطبيعة أم قوانين البشر ؟

وأجاب أن قوانين الطبيعة كما تتمثل فى النمو واحتياجاته هى الاجدر بذلك من قوانين البشر المنظمة للعلاقات السياسية وغيرها . وأن على القوانين البشرية أن تتسق مع قوانين الطبيعة الازلية ، وأن على " المانيا " ان تنهى

التناقض بين القانون السياسي وحتمية النمو البيولوجي للدولة باعتبارها " تكويننا حيا " وأن تتوافق معه الى مدها ، وإن يتحقق ذلك بأقل من السيطرة النهائية الكاملة على العالم ، وبذلك سن " كيلين " قانونه الخاص بالدولة الألمانية العظمى (شكل ٤) .



شكل (٤) ألمانيا نواة لإمبراطورية برية (عن كارلسون)

ثم يتجه " كيلين " نحو فرنسا باعتبارها قوة برية لها وزنها في أوروبا تاريخيا وجغرافيا، ويرى بأنها قد اخفقت طوال قرنين في ادارة الصراع بينها وبين بريطانيا ، ولم يكن صراع السيادة العالمية في مصلحتها ، وأسفرت محصلته عن عالم بريطاني الطابع والتوجه ، تطله رايات الامبراطورية البريطانية ، التي تنزح موارده نزحا نحو اراضيها وجزرها ، مثبتة دعائمها بالقواعد والاسطول ، وموجهة اقتصادياته نحو بنوكها وشركاتها ومصانعها ، ومتحكمه في أسواقه وخطوط تجارته ، وقد آن الأوان لألمانيا " كأكبر قوة برية " وان تهزمها تبعا لفروضة ، ولكن عليها أولا ان تصل بقوتها البرية الى

مداها ، وعليها أيضا أن توسع من جبهتها البحرية على بحر الشمال ، وأن تضم إليها الأراضي المنخفضة جميعها ، وصولا إلى مصب الراين ، فذلك هي مناطق النمو العضوى الأولى اللازمة لها قبل أن تخوض صراع السيادة العالمية مع بريطانيا .

وقد طبقت المانيا هذه الاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فكانت تبدأ دائما بالاستيلاء على هولندا وبلجيكا ، تحقيقا لهدف الاطلال على بحر الشمال بجبهة واسعة ، تناسب قاعدتها البرية ، ومن هنا فقد كانت بريطانيا تعتبر أن الدفاع عن جزرها - جيوسراتيجيا - يبدأ من نهر الراين ، فوجهت سياستها دائما نحو التحالف مع دول الاراضى المنخفضة ، وقد تجلت المنافسة سافرة بين القوتين منذ مؤتمر برلين " ١٨٨٣ " وذلك عندما طالبت المانيا بنصيبها من المستعمرات " فلم تنل سوى القليل منها ، فاتجهت لأخذ ماتراه حقا لها بالقوة ، واستهلت ذلك باستكمال بناء اسطوليها التجارى والعربى . اعلنا عن وجودها كقوة كبرى فى المحيطات والبحار العليا ، وتحقيقا لأهدافها فى المشاركة بأكبر نصيب ممكن فى التجارة العالمية .

تلك كانت أبعاد الاستراتيجية الالمانية لتحقيق الدولة العظمى ، ولم يكن " كيلن " وحده مصممها وواضع أسسها ، وأن أسهم بذلك بوضوح من خلال مقالاته الجيوبوليتيكية التى سبقت ظهور كتابه الاساسى السابق الاشاره اليه ، وقد اتفق مع غيره فى صياغة مراحلها ، وكان أكثرهم تحديدا فى التنسيق بين كل مرحلة وأهدافها ، سواء بالنسبة للمرحلة الأولى ، " المانيا قوة برية كبرى " أو الثانية " مواجهة القوة البريطانية أينما وجدت وقهرها " أو الثالثة " السيطرة النهائية على العالم " تجسيدا واقعيا لفروضة النظرية جميعا ، وقد قدمت تطبيقاته الأساس النظرى الجيوسترانيجى لسياستها التوسعية التى أدت إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، غير أن نتائجها لم تكن - لأسباب عديدة - فى صالح المانيا على الاطلاق .

نظريتها هاوسهوفر

القوة الثلاثية

استندت نظرية "كارل هاوسهوفر" الى ذات الفروض التي انطوت عليها نظريتا "راتزل" و "كيلن" وغيرهما من نظريات الجيوبوليتيكا الالمانية ، خاصة ما يتصل منها بتكوين الدولة العظمى على أساس من النمو والتوسع فى مجالها الحيوى اللازم لتحقيقها ، فالتوازن المنشود لن يتحقق بون الكفاية الذاتية ، ويحتاج الوصول للكفاية الذاتية إلى توسع الدولة باستمرار ، وزيادة مساحتها فيما تعتبره مجالها الحيوى ، فهو - هاوسهوفر - يقيم فروضه على أساس العلاقة بين الدولة ومساحتها لتحقيق الكفاية الذاتية . وذلك تبعا للتتابع التالى :

* يؤدى نمو الدولة الى ضغط سكانها على مواردها " العلاقة بين السكان والمساحة " .

* تتوسع الدولة مساحيا حتى لاتتخفق " العلاقة بين النمو والتوسع " .

* تهدف الدولة لتحقيق الكفاية الذاتية " العلاقة بين الموارد والكفاية والتوسع " .

ويفيض " هاوسهوفر " فى تحليل الاوضاع الجيوستراتيجية للعالم ، وينتهى الى أن العالم لايمكنه أن يستوعب أكثر من ثلاث قوى رئيسية ، وذلك تبعا لصيفته الجغرافية وتوزيعه بن اليابس " القارات والجزر " والماء " المحيطات والبحار " ، ويحدد هذه القوى كما يلى :

الدولة الالمانية فوق أوروبا وأفريقية .

الدولة اليابانية فوق آسيا وأستراليا .

الدولة الامريكية فوق الاميريكتين .

فالعالم يقدم جغرافيته هذا التقسيم - حسب هاوسهوفر - بكل وضوح ، كما ان اتساع هذه الاقسام من شأنه أن يحقق فرض الكفاية الذاتية ، الذى يمثل حجر الزاوية فى نظريته ، حيث يمكن أن تحوز كل قوة منها - داخل هذه المساحة الواسعة - جملة الاحتياجات الجيوستراتيجية المرتبطة بالجمع بين مزايا اليابس والماء ، والموارد الطبيعية اللازمة للنمو دون اختناق . وذلك بما تنطوى عليه المساحة الكبيرة من عدد كبير من دوائر العرض ، وما يؤدى اليه ذلك من تنوع مناخى نباتى كبير ، وبالتالي من موارد زراعية ورعوية وغابية ، فضلا عما يقترن بالمساحة الواسعة من تعدد التراكيب الجيولوجية ، وما يعنيه ذلك من احتمالات معدنية ترتبط بكل تركيب منها ، واذا كان هذا التقسيم الثلاثى للعالم يحقق وضعا اقرب للتعاقل من حيث توزيع الموارد النباتية والزراعية والرعوية والغابية بين القوى الثلاثة ، فانه لا يحقق ذلك بالنسبة للموارد المعدنية كمية ونوعية ، هذا الوضع الذى من شأنه أن يؤدي الى تجارة تبادلية معدنية بينها ، خاصة وأن ايا منها يحوز من السواحل، والجبهات المائية والخلجان والالاسنة المتقدمة والبحار الداخلية .. ما يهيئ القاعدة الجيومورفولوجية اللازمة لظهور عدد كبير من موانئ التجارة والتبادل العالمية ، وهكذا يمكن تحديد الاسس الجيوستراتيجية التى استند اليها هاوسهوفر فى تقسيمه الثلاثى للعالم كما يلى :

* الصيغة الجغرافية للعالم ، وتوزيع اليابس والماء فى انحاءه.

* تقسيم العالم طوليا ، بحيث يتضمن أكبر عدد ممكن من دوائر العرض، تحقيقا لفرض التوازن والكفاية .

* يحوز كل قسم من السواحل والجبهات المائية ، ما يسمح له بالتبادل على المستوى العالمى .

* اقامة التوازن السياسى العالمى ، على أساس صلب من التكامل الطبيعى .

وتظهر هذه الاسس مستندة من الناحية الفكرية الى قاعدة من الحقائق الجغرافية الصلبة ، اتساقا مع المنهج الجيوبولوتيكي الالمانى .. من حيث اتخاذه الجغرافية مدخلا لنظرياته ، كما يدل شيوع مفاهيم النمو العضوى والصراع والبقاء للأقوى فى نظريته ..على تأثره بالتطورىة الداروينية ، وتطويع مبادئها البيولوجية لخدمة نظريته الجيوبولوتيكية ، وفوق هذه القاعدة وضع فروضه الاقتصادية عن الكفاية والتكامل والتبادل . يعولها مجموعة تصوراتہ السياسية عن القوى العظمى والتوازن العالمى ، وإذا كانت هذه النظرية قد خلصت الى التقسيم الثلاثى للعالم ، فان ذلك لم يكن بحال نتیجتها النهائية ، أى أنها نتیجة تقود الى ما وراءها ، عنده وعند غيره من مفكرى الجيوبولوتيكا الالمانية ، وذلك بما تنطوى عليه فى جوهرها من وضع الاسس لسيطرة المانيا على العالم ، أى تحقيق فكرة راتزل عن الدولة العالمية الواحدة .

ولا يخفى هاوسهوفر اتفاق الهدف النهائى لنظريته مع نظرية " راتزل " ، وإذا كان " راتزل " قد تصور عالما واحدا تحكمه قوة واحدة هى المانيا ، ثم قدمه ، " كيلين " ، من بعده ثنائيا تحكمه قوتان برية وبحرية ، تمهيدا لسيطرة القوة البرية عليه فى النهاية ، فان " هاوسهوفر " يراه ثلاثيا منتهيا ايضا الى ذات النتيجة ، كما تمثل فى عالم واحد تحكمه قوة واحدة ، هى المانيا ، ويحدد " هاوسهوفر " الطريق لتحقيق ذلك فى تأسيس المانيا للقوة العسكرية الهائلة القادرة على اجتياح العالم ، وعلى دحر جميع القوى الاخرى المناوئة ، ويتخذ من مرحلة ثلاثية العالم فترة حشد وتعبئة تقنع خلالها المانيا بثلاث العالم مؤقثا ، خاصة وان عليها أن تواجه من الشرق جارتها العتيقة ... روسيا " هذه التى ادركت المانيا - منذ وقت مبكر - صعوبة قهرها ، فضلا عن التهامها . ومن ثم فقد أثرت باستمرار تجنب التحرش بها قبل الاستعداد للالزم ، بل قدر " هاوسهوفر " احتمال التحالف معها لفترة معينة ، ولم يغب عنه ابدا أن روسيا " أو الاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الاولى " هى الاجدر بالترشيح كقوة برية عالمية من المانيا ، بحكم مساحتها وسكانها ومواردها ،

واستند في ترشيحه لالمانيا على تفوقها الصناعي وعلى حيوية شعبها ، فضلا عن النظرة الجرمانية الاستعمارية التقليدية تجاه السلافية عموما ، ولكنه بقي مدركا بأن غزو الاتحاد السوفيتي ليس هينا بحال ، فوضع عددا من التوصيات التي رآها ضرورية لتحقيق ذلك ، وقدر بضرورة السيطرة على جملة الطرق المؤدية الى هذه الكتلة البرية الشاسعة ، خاصة الطرق المؤدية اليها من شرق أوروبا ، ومن هنا برزت أهمية شرق أوروبا في الاستراتيجية الالمانية ، ليس فقط باعتبارها منطقة الثقافة والتجارة الالمانية " حسب فرض المجال الحيوي " بل ايضا باعتبارها مدخلا لما يترامى وراءها شرقا " حسب فرض الدولة العالمية ، " وشأن اللقمة الكبيرة التي تحتاج تقطيعها قبل التهامها ، يجدر تفتيت هذه الكتلة البرية الضخمة الى وحداتها الأولى " أوكرانيا " وروسيا البيضاء " القوقاز " وغيرها ، قبل محاولة غزوها والسيطرة عليها ، وهكذا وضع هاوسهوفر خطته للقضاء على جارتها الكبيرة في الخطوات الآتية :-

- السيطرة على جملة الممرات المؤدية اليها .
- التحكم التام في شرق أوروبا .
- تفتيتها الى وحداتها الأولى .

المرحلة التالية لتقسيم العالم بين القوى الثلاث

ويلتفت " هاوسهوفر " بعد ذلك للمرحلة التي تلي تقسيم العالم بين هذه القوى الثلاثة " التي تسبق سيطرتها المانيا عليه جميعه " وخلالها يجدر بكل قوة منها أن تحكم قبضتها على ماناته ، وأن تواصل نموها بكل طاقاتها واندفاعها ، وأن تحقق فرض الكفاية الذاتية من خلال تنمية اقتصادية متوازنة بين الصناعة والزراعة بصفة اساسية ، وأن تسعى لتوزيع سكانى متوازن بين ريفها ، (الزراعة) ، ومدنها ، (الصناعة) ، . مقترن بما يتطلبه ذلك اعادة توزيع سكانها بين مناطقها . بحيث تخلص من الجيوب الخالية وشبه الخالية والهشة

سكانيا ، وأن تضع من الخطط الاقتصادية والبرامج الاجتماعية ما يكفل أكبر درجة من الاندماج بين المجتمع والارض فى الريف ، والمجتمع والمصنع فى المدينة ، أى بين جملة البنية السكانية لأى منها وبين مواردها . وأن تقيم هذه القوى الثلاثة - التى اقتسمت العالم - سياستها على أساس من تجنب الصراع فيما بينها ، حتى لايتداعى هذا التوازن ، ولا تضعف قوة اندفاعها نحو تحقيق كفايتها الذاتية ، وفى نفس الوقت فإن عليها أن تحافظ على حدود معينة للتجارة والتبادل ، وأن لا تتجاوزها الى مايمكن أن يؤدى لاثارة أسباب الصراع والمنافسة .

ترآد قدمت الحرب العالمية الثانية الفرصة لاختبار آراء " هاوسهوفر " وفروضه ، خاصاصمع اقتناع " هتلر " بنظريته منذ وقت مبكر من تكوينه الفكرى . وقد ترددت أصداؤها - بعد ذلك - فى كتاباته ، واتجه لتطبيقها عمليا مع وصوله لكرسى المستشاريه ، " ١٩٣٤ " فعمد بداية نحو تدعيم القواعد الاقتصادية لالمانيا ثم توجه مباشرة نحو ضم الوحدات السياسية المجاورة " بولندا " تشيكوسلوفاكيا " النمسا " باعتبارها أقرب دوائر المجال الصيوى الى نواة الدولة الجرمانية العالمية ، متخذاً من انتشار العنصر الالمانى والثقافة الجرمانية فى بعض أجزاء من هذه الدول - خاصة الهامشية منها - ستارا لدعواه فى شرعية ضمها . ومع بداية الحرب سيطرت جحافل على أجزاء من أوروبا " فرنسا الأراضى المنخفضة ، البلقان - شرقى أوروبا " . وفى وقت واحد تقريبا بدأ فى الالتفاف والزحف نحو افريقية . وفى اجتياح سهول اوكرانيا وروسيا البيضاء وحتى الفولجا ، وهى بذاتها الاتجاهات التى حددها " هاوسهوفر " لنمو الدولة الالمانية العظمى .

وكانت اليابان قد سيطرت - ايضا - خلال عقد السنين السابق للحرب واتشاعا - على معظم ما قدره لها " هاوسهوفر " فى هذا الجزء من العالم " منشوريا ، كوريا ، اندونيسيا ، بورما ، وأجزاء واسعة من الصين " . وهيمن الاسطول اليابانى على الباسفيكى ، بعد الضربة المفاجئة لقاعدة الاسطول الأمريكى فى بيرل هابور ، وهو الخطأ الذى طالما حذر ، هاوسهوفر " من

نتائج خاصة مع السرعة التي شفيت بها الولايات المتحدة من هذه الضربة ، واحتشادها الكامل بعدها ، وإعلانها الحرب الشاملة مع اليابان في الباسفيكي بأكمله ، وحتى الجزر اليابانية ذاتها ، ومع خوضها الحرب بكل قوة في أوروبا ضد ألمانيا " وإذا كانت القوة الفائقة التي تجلت بها " الولايات المتحدة " خلال الحرب ، قد أثبتت بعض فروض " هاوسهوفر " الخاصة بالنمو الاقتصادي المتكامل والمتوازن ، وبأهمية الكفاية الذاتية للدولة عند المجابهة الشاملة من أجل السيادة العالمية ، فإن تقييمه الاستراتيجي لها كقوة عالمية . كان أدنى من إمكاناتها التي ظهرت بها ، وهي بمساحتها الفعلية ليست في حاجة للتوسع . ويمواردها الخاصة داخل حدودها الدولية ، ويظهرها المترامي شمالا في كندا وجنوبا في أمريكا اللاتينية في تواصل وبدون انقطاع ، وبسكانها حجما وتوزيعا وكثافة ، تحوز من المزايا الجيوستراتيجية . ما يضعها - من حيث القوة - في مرتبة أعلى من كل من اليابان أو ألمانيا ، فإذا كانت " اليابان " تحوز مزايا القوة البحرية المدفوعة بطاقة صناعية فعالة ، في إطار من الإدارة الدقيقة للموارد الاقتصادية والاجتماعية ، تدعمها طاقات شعبها الخلاقة النابعة من ثقافته الراسخة ، وإذا كانت " ألمانيا " تحوز مزايا القوة البرية المستندة لقاعدة متينة من الموارد والصناعة والسكان والثقافة والتنظيم العسكري ، فإن الولايات المتحدة تحوز مزايا القوتين البحرية والبرية معا ، فضلا عن كافة النقاط الإيجابية الأخرى التي يمكن حسابها لأي من اليابان أو ألمانيا ، ومن هنا فإن دخولها الصراع في الباسفيكي وأوروبا قد قلب موازين القوى تماما لصالح الحلفاء - خاصة بريطانيا - وفي غير صالح أي من اليابان وألمانيا .

تقويم استراتيجي خاطي للقوة السوفيتية

ولقد كان الخطأ في الحسابات فادحا أيضا بالنسبة للتقويم الجيوستراتيجي للقوة السوفيتية ، لقد واجهت ألمانيا آخر الأمر ما كان عليها أن تحسب حسابه بدقة أكبر ، وإذا كان " هاوسهوفر " قد وضع الأجزاء الأوروبية من الاتحاد السوفيتي ضمن المجال الحيوي الذي يجب على ألمانيا

ابتلاعه ، فقد حدث العكس .. اى أن المجال الحيوى قد ابتلعها . ولعلم قواتها تحت طبقات جلده ، لقد لعبت المساحة والمسافة دورا مضادا لالمانيا - بين الراين والفولجا - ومع كل مساحة تضمها المانيا بين الراين والفولجا - كانت تضيف معها اعباء طول المسافة فضلا عن عبء السيطرة على المساحة، وكلما اتسعت المساحة وطالت المسافة .. ضعفت القوة وتلاشت السيطرة وتضاعفت مشكلات التموين والامداد حتى وصلت حركة الجيوش الالمانية الى نقطة بدت معها كل اضافة للمساحة بمثابة خطوة نحو الهزيمة ، ولم يكن تجاهل الروح القومية السلافية فى مواجهة الغزو الجرمانى بالخطأ الهين ، لقد اشتعلت خطوط المقاومة خلف ظهور الالمان ، ولعبت الارض مع سكانها ، يضاف اليها خطأ تقدير نمو القوة السوفيتية اقتصاديا وعسكريا فيما بين الحربين ، ثم لعبت الظروف المناخية دورها فى تجسيد الهزيمة الالمانية ، وكانت الحرب على الجبهة الشرقية كارثة بأى مقياس ، كما دحضت تماما جملة فروض التوسع والغزو التى تضمنتها النظريات الالمانية الجيوپولوتيكية .

وإذا كانت الهزيمة البرية أمام الاتحاد السوفيتى . قد اثبتت صحة فرض " هاوسهوفر " عن المزايا الجيوستراتيجية للقاعدة الارضية، ولكن فى غير صالح المانيا ، فان تقويمه الجيوستراتيجى للقوة البحرية البريطانية كان ايضا ادنى كثيرا من واقعها ، وذلك بغض النظر عن تحالفها مع الولايات المتحدة ، وبدت شوكتها كقوة بحرية عريقة مسلحة بالصناعة والعلم ، أصعب من أن تستطيع المانيا كسرها ومعضها . وكما عجزت المدة الالمانية عن مضغ العظام السوفيتية من الياپاس المتسع ، فانها ايضا قد ضعفت عن امتصاص الدماء البريطانية التى تجرى فى شرايينها البحرية الطويلة . وهكذا تظهر معظم فروض القوة الالمانية كما وضعها " هاوسهوفر " - وغيره - وقد تهافت عند التطبيق . (شكل ٥) .



شكل (هـ) ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية

ولم يكن الواقع هو فقط ما يثبت باستمرار تهافت هذه النظريات الألمانية الجيوبولوجيكية العلوانية فى جوهرها ، بل يظهر ضعفها كامنا أيضا فى معظم فروضها الاساسية ، فإذا كان مثل هذا التقسيم الثلاثى للعالم ، يمكن أن يحقق فكرة التكامل الطبيعي ، على طول دوائر عديدة بين الدائرتين القطبية والاستوائية ، فإنه فضلا عن عدم مراعاته لحقائق توزيع الموارد المعدنية غير المرتبطة بدوائر العرض ، فقد كان من شأنه أن يمزق تكامل وانسياب خطوط المواصلات والتجارة العالمية ، باعتبارها خطوطا مرنة متقاطعة طوليا وعرضيا، تبعا لشروطها الاقتصادية ولامكانيات الحركة التى لا يمكن لهذا التقسيم الطولى أن يحققها ، بل أن كل قسم منها يمكن ان يتعرض لتمزق خطوط حركته الداخلية ايضا ، بحكم ما تتضمنه من عوائق طبيعية ، جبال " بحيرات " مستنقعات ، صحراء ، تتفادها خطوط المواصلات غالبا ، ويظهر ذلك بكل وضوح فى الثلث الألمانى الذى يفصل البحر المتوسط بين وحدتيه " أوروبا وإفريقية " ، فرغم دوره القديم فى الوصل الحضارى والتجارى بين المجتمعات الواقعة على جوانبه ، الا أنه بقى دائما كفاصل طبيعى بين القارتين .

وفيما عدا سواحل افريقية الشمالية ، فان بقيتها تظهر بعيدة تماما عن تأثيرات هذا البحر ، تنفصل عنه بالصحراء الكبرى شاسعة المساحة ، ولم ينشأ بين القارتين هذا الشكل من العلاقات الطويلة التي تخترق هذه الصحراء الى مايقع جنوبيها ، بل ان اوروبا قد اضطرت للدوران - ابان الكشف الجغرافية - حول افريقية ، متجنبه داخلها شبه المجهول ، ثم وثبت من سواحلها الى داخلها بعد ذلك ، مما يعنى ان التوجيه الجغرافى بين القارتين ليس طويلا كما تصوره " هاوسهوفر " .

واذا كانت الثورتان التجارية ثم الصناعية قد دفعتا بالعلاقات بين القارتين الى اتجاهات غير مسبوقه تاريخياً ، فقد كان ذلك فى إطار من الشروط والضرورات مفاهيمية لما وضعت له استراتيجيه المانيا التوسعية ، وعندما اخذت الدول الاستعمارية فى نزح موارد القارة الافريقية الى خارجها ، فإنها سلكت الطرق البحرية متفاديه غاباتها وصحراواتها الداخلية ، ومن هنا يظهر التناقض بوضوح بين فرض التكامل الطبيعى والاقتصادى على أساس ان يتضمن كل قسم عددا من دوائر العرض ، وبين الواقع الفعلى للتوجيه الجغرافى ويسر الحركة داخل كل قسم منها .

ويتكرر ذلك بالنسبة لثلث العالم المقدر للولايات المتحدة " الأمريكتين " فرغم اتصالهما البرى عبر امريكا الوسطى ، الا أن الواقع الجغرافى يقدم عقبات طبيعية عديدة تؤثر فى التوجه كما تغير من الحركة ، فالغابة الاستوائية الامزونية الاستوائية تمثل نطاقا يشبه فى وظيفته الفاصلة عائق الصحراء الكبرى فى افريقية ، كما تقدم سلاسل الانديز فى القارة الجنوبية حاجزا ثانيا شديدا الارتفاع والوعورة ، وماتزال الحركة الطويلة عبر القارتين تعترضها مشاكل وعقبات شتى .

وهكذا .. فإن فرض التقسيم الطولى على أساس أن يحتوى كل قسم عددا من دوائر العرض ، تتضمن كافة الاقاليم المناخية والنباتية ، تحقيقا للكفاية والتكامل .. كان يهمل حقائق الواقع الجغرافى التفصيلية كما تظهر فى المكان ،

فضلا عن تمزيقه لكافة الارتباطات التجارية التاريخية الراسخة بين دول العالم .

وقد اثبتت الحرب العالمية الثانية الفساد التام لفرض السيطرة على العالم فضلا عن قسم كبير منه ، ليس فقط من وجهة نظر الحسابات الالمانية التي لم تأبه سوى بالدول الكبرى المناوئة ، وانما ايضا من الدول الصغرى ، هذه التي تفتق وعيها القومي عن رفض كافة اشكال التبعية والانطواء في اهاب غيرها ، وهى فى تطلعها - منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى - لتحقيق وجودها القومى والثقافى ، قد شكلت - بعد الحرب العالمية الثانية - تيارا تاريخيا مندفعاً بكل قوة . ضد كل مايعوق حركتها نحو هدفها ، وهى العملية التى وان قدرها " هاسهوفر " فى غير صالح الدول الاستعمارية القديمة ، إلا انه قد اهملها بعد ذلك ، وأخطأ عندما وضعها فى صالح المانيا ، التى لا تختلف أهدافها المعلنة والمستترة عن هذه السابقة لها فى ميدان التوسع والسيطرة ، ولم يقدر بأن هذه العملية هى ضد اهدافه فى السيطرة ايضا ، فمثل هذه الفروض المنطوية على تقسيم العالم ، تتعارض تماما مع حقائق الفترة التاريخية ، وجوهر التيار السارى فى انحاء العالم ، وحتى بفرض انتصار المانيا فى الحرب العالمية الثانية ، فمن المؤكد انها كانت ستواجه من المقاومة مايدفعها الى إعادة تقويمها لقوة هذه الدول الصغرى ، ولأهمية الدوافع القومية والثقافية التى يمكن ان تؤدى بها لرفض السيطرة الالمانية ، ويمكن التاكيد ايضا بأن هذه الاستراتيجية الالمانية ، كانت - حالة نجاحها - سوف تواجه تراثا متراكما من الرفض وكراهية التبعية السياسية والاستعمار ، أى انها - المانيا - كانت ستحصد وحدها نتائج مافعلته الدول الاستعمارية . ومابذرتة فى مستعمراتها القديمة من سياسات التفرقة والاستغلال ، فهذه كلها سوف توجه نحو المانيا . باعتبارها وريثة هذه السياسات .

المراجع

- 1- Carlson , I. (1958) (Geograpy and world Politics) . MC - Graw Hill Book Company, N.Y .
- 2-Fred M.Frobock . (1974) (Normative Political Theory) Prentice -Hall N. J .
- 3-Fredriick M.Watkins. (1964) The age of idiology : Political Thought, 1750 to the Present) Prentice - Hall. N.J.
- 4- Henry M. Holland . (1958) (Politics Through Literature) Prentice Hall. N.J.
- 5- Irving M. Zietlin . (1968) Idiology and the development of sociological theory,) Prentice - Hall N.J.

الدراسة الرابعة

نظرية قلب الأرض لماكندر

مقدمة

يقدم البريطاني هالفورد ماكيندر Halford Makinder نظريته تحت نوافع مخاوفه من ظهور هذه القوة البرية (المانيا وروسيا) القادرة على النمو كقوة عالمية يصعب إيقافها ، ومن ثم فإنها - تبعا لفروضه - سوف تتجه لتكوين الامبراطورية العالمية ، على حساب بريطانيا - أساسا - وغيرها من القوى البحرية ، ولذلك فإنها - النظرية - قد توجهت نحو وضع التوصيات الكفيلة باحتواء ذلك قبل تناميها ، ورغم ما تعرضت له فروضه من انتقادات ، بل ومن تعديلات ، إلا أن أطوارها العام تجلى متسقا ومتكاملا ، بل اثبتت التطورات التالية - في أكثر من حالة - صدق عدد من فروضها ، كما أنها قد أصبحت بمثابة النواة لفكر جيوسراتيجي مرتبط بها ومنسوج حولها ، خاصة بعد نشر " ميننج " Minning لتعليقاته الحذرة حول بعض فروضها ، ومع تعديلات فيرجريف Fairgrave الدقيقة لبعض أسسها ومع اضافات سبيكمان Spykman العميقة لها .

وهكذا .. فقد شكلت هذه النظرية - وما أحاط بها - موضوعا جيوسراتيجيا يتميز بالنظرة الكلية للعالم . وبالتحليل الدقيق لعناصره المكانية أيضا ، خاصة من حيث العلاقة الجيوسراتيجية الأساسية بين توزيع اليابس والماء في انحاء ، ومن حيث توظيف الجغرافية لتفسير التاريخ ، فضلا عما ارسنه من فروض أصبحت من مبادئ التصميم الهندسي للسياسات والاستراتيجيات .

مقدمات النظرية

قدم " ماكيندر " نظريته - أول الأمر - في صياغة وصفية عن " التوجيه

الجغرافى للتاريخ" Geographical Pivot of History (١٩٠٤) ، وعكف على تمحيصها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وأعاد تقديمها فى بناء أشد نضجا فى كتابه " المثل الديمقراطية والواقع Democratic Ideals and Reality ، وذلك مساهمة منه فى مؤتمر فرساي (١٩١٩) . مساهمة تتصل أساسا بشرقى أوروبا .. ميدان اهتمامه الرئيسى ، متضمنة توصياته بتكوين دولها على أساس متين من عناصر الجغرافية والتاريخ ، يجنبها الوقوع تحت سيطرة أى من الدول القوية المجاورة ، ولم يكن كتابه الأخير هذا مجرد اضافة لعلمى الجغرافية والاستراتيجية من الناحية النظرية ، بل تضمن ايضا تحليلات عميقة للأوضاع والقوى السياسية والاقتصادية فى أوروبا ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وانطوى على مجموعة من الصياغات العلمية لمعالجة أزمتها ومواجهة تحولاتها بعدها ، ويذكر "بلويت Blouet " ان تحليلاته وصياغته هذه قد اسيء فهمها - جزئيا - على الأقل ، وأنها كانت كفيلة - لو أحسن فهمها - أن تسهم فى تهيئة قاعدة مناسبة للتفاهم الدولى فى فترة ما بين الحربين .

الاطار والمصالح النظرية

يقدم ماكيندر نظريته فى إطار فكرة محورية عن " اتجاه العالم نحو الوحدة " أى أن العالم يتجه تاريخيا لأن يصبح وحدة سياسية واحدة ، ثم هو يتساءل - بعد ذلك - ما هى القوة التى يمكنها تحقيق ذلك ؟

وليست نظريته فى الواقع سوى اجابة عن هذا السؤال تستند بصفة اساسية الى مجموعة من الحقائق الجغرافية والتحليلات التاريخية ، شكلت بنية نظريته واحتوت فروضها ، وقدمت مبرراتها العامة والخاصة ، وذلك فى اطار نظرة للعالم تتسم بالشمولية ، وتتجلى هذه النظرة فى تقريره .. بأن " اختلاف توزيع اليابس والماء فى العالم بمثابة صياغة الجيوستراتيجية الاساسية ، باعتبارها الاصل وراء تباين ظلال القوة والضعف بين مناطق عبر التاريخ " .

وينطلق " ماكيندر " من هذه القاعدة .. ليضع الفرض الأول فى نظريته .. بأن تجمع (الارض + البحار + الممرات + التربة) من شأنه أن يهيء لنمو القوة الكبرى .

ثم هو يضع - بعد ذلك - تصوره لكيفية تكون هذه القوى (أو القوة) فى
التتابع الآتى :

* تركز المزايا الجيوستراتيجية فى منطقة واحدة ، أو عدة مناطق من
العالم .

* النمو الذاتى لهذه المنطقة أو المناطق ، وتحولها الى قوة كبرى أو أكثر .

* تحول العالم بأكمله الى امبراطورية واحدة .

أى أن الرؤية النهائية عنده هى - كما سبقت الإشارة - عالم واحد تحكمه
قوة كبرى واحدة ، ويعمد " ماكيندر " الى التاريخ - فى اطار نظريته الشاملة -
يستمد منه أمثلته ونماذج ، ويؤكد بعد تحليله لخريطة القوى العالمية عبر
العصور - الى أن اتجاه بتحولها إنما هو نحو القوى البرية ، وإذا كانت القوى
البحرية قد تسيدت العالم قرونا منذ الكشف الجغرافية ، فإنها قد بدأت مع
نهاية القرن ١٩ م تواجه نقاط ضعفها ، هذه التى تتمثل فى استحالة استمرار
سيطرتها على امبراطوريتها البرية الواسعة ، وإذا كانت بعض نماذجها
(بريطانيا) قد اثبتت إمكانية السيطرة من الماء على مساحات كبيرة من اليابس
.. فقد كان ذلك مؤقتا ، وفى ظل أوضاع غابت فيها عن الساحة العالمية القوى
البرية المؤثرة ، وإذا كانت القوى البحرية قد تسيدت العالم بفضل امتلاكها
لأسرار القوة (الطاقة + الصناعة + التكنولوجيا) فقد انتقلت هذه الأسرار
تدرجيا الى القوى البرية (خاصة ألمانيا وروسيا) البازغة ، مدعمة بها
رصيدها الراسخ من عناصر القوة الذاتية . كما تتمثل فى قواعد البرية
الكافية .

الفروض النظرية الأساسية

لعل أهم ما قدمه " ماكيندر " فى نظريته - بعد ذلك - من فروض ، هو

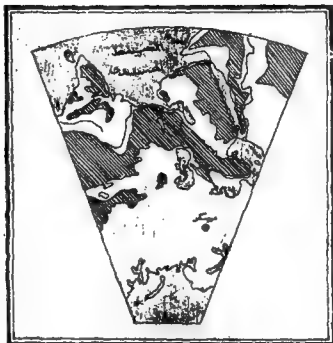
مايتصل منها بتقسيمه الثلاثى للعالم (القلب ، الهلال الداخلى القارى ، الهلال الخارجى البحرى) ، مع مايتضمنه هذا التقسيم من تحديد الخصائص الجيوستراتيجية لكل منها فى تتابعها الطبقى تبعا لتوزيعها الجغرافى . هذه التى يمكن الاشارة اليه - بايجاز - كما يلى : (شكل ٢)

قلب الأرض Heart Land

يكون الماء مسطحا متصلا يشغل نحو ٧٥٪ من مساحة الأرض ، وقد أطلق عليه " ماكيندر " تسمية المحيط العالمى The World Ocean ، ويتكون " اليابس من كتلتين رئيسيتين .. عدا الجزر ، تضم الأولى منها العالم القديم (أوراسيا + افريقية) ، وهى كتلة متصلة تشغل نحو ثلثى (٦٦٪) مساحة اليابس ، أسماها ماكيندر الجزيرة العالمية World island ، وتضم الثانية الاميريكتين (٣٠.٢٪) من اليابس ، وبينما تشغل استراليا - أكبر الجزر العالمية - نسبة ٢.٦٠٪ من هذه المساحة ، فإن بقيتها (١.١٠٪) تتوزع بين غيرها من جزر العالم وأرخبيلاته .

ويقع قلب الأرض فى الجزيرة العالمية التى يسكنها نحو ٨٥٪ من جملة سكان العالم ، هذه التى يحوطها المحيط العالمى المتصل ، بغض النظر عن أقسامه التفصيلية وتسمياته المحلية ، ويمثل قلب الأرض منطقة الارتكاز Piv-ot Aera الأساسية فى الجزيرة العالمية ، ويتخذ هذا القلب شكلا أقرب للمثلث - بمساحة قدرها نحو ٢٠ مليون ميل مربع، تتمثل قاعدته فى خط يمتد من بحر بلطيق الى الخليج العربى ، متضمنة سلسلة الأورال ونهر الفولجا وما يليه جنوبا من هضاب ايران وأفغانستان وبلوخستان ، ويمثل ساحل المحيط المتجمد ضلعه الشمالى ، ويتفق ضلعه الجنوبي مع هوامش سيبيريا المتداخلة فى سهول وسط آسيا ، وتحيطه المرتفعات والهضاب من الجنوب ، ويلتقى

الضلعان عند شبه جزيرة كامتشكا في أقصى الشمال الشرقي لسيبيريا .
(شكل ٦) .



شكل (٦) اليابس السوفيتي

ويتحدد أهمية خصائصه الجيوستراتيجية فيما يلي :

- تتركز في هذا المثلث خصائص الكتلة البرية التي لا تقطعها أو تتوغل فيها البحار ، بما يكفل حمايته من احتمالات الغزو والاقترحام من قبل القوى البحرية ، ويقدم المحيط المتجمد خط دفاعيا ، يصعب اجتيازه من ناحية الشمال خاصة مع تجمده الدائم ، فهو أقرب لأن يكون جزءا من الجزيرة العالمية منه لأن يكون من المحيط العالمي ، ورغم اتساع المنطقة التي تصرف مياهها اليه (حوض التصريف) .. والتي تقدر بنحو ٥٠٪ من قارة آسيا ونحو ٢٥٪ من قارة أوروبا ، إلا أن تجمده وتجمد المجارى الدنيا للأنهار المنتهية اليه (معظم السنة) ، وكذلك طبيعة المناطق التي تخترقها لاتجعل من هذه الانهار ممرات تهيء لاختراقه ، وبذلك يصعب على القوى البحرية الوصول اليها .. وبالتالي اليه .

- تحدد أضلاع المثلث منطقة داخلية سهلية التضاريس ، وتقدم هذه الأضلاع اطارا دفاعيا طبيعيا منيعا ، كما انها بسهولتها واتساعها تتيح الفرصة للمناورة والتقدم والتراجع والدفاع بالعمق ، خاصة مع تدعيم مواصلاتها الداخلية بواسطة الخطوط الحديدية والطرق البرية ، هذه التي تنعش بنيتها الاقتصادية وتحرك علاقتها الاقليمية الداخلية ، ولا تهدد باقتحامها من الخارج .

- يضاف الى الخاصة الجيوستراتيجية المتصلة بتصريف الانهار الرئيسية (أوب ، ينيسى ، لينيا) الى المحيط المتجمد الشمالى . ميزة انتهاء بقية أنهارها الى بحيرات داخلية (مثل نهري سرداريا ، وأموداريا فى بحيرة بيكال) أو الى بحار مغلقة (أنهار جنوبى روسيا فى البحر الاسود) . وذلك باعتبار ان الانهار تقدم - بعد السواحل - الوسيلة الثانية لاقتحام اليابس واختراق الكتل البرية .

- وتظهر المزايا الجيوستراتيجية - بعد ذلك - متصلة بنقاط الالتحام بين الماء واليابس ، وبالممرات البحرية والجبلية والمضايق ، ومن أهمها ممرات الأورال بين آسيا وأوروبا ، خاصة شمالى السلسلة وجنوبيها ، وهذه الأخرى الواقعة شمالى سلاسل الهيمالايا بين شبه القارة الهندية وبقية آسيا وأوروبا ، خاصة شمالى السلسلة وجنوبيها ، وهذه الثالثة الواقعة على طول سلاسل الهيمالايا بين شبه القارة الهندية وبقية آسيا . ومن المضايق تبرز أهمية مضيق " بهرنج " الفاصل بين كامتشكا الاسيوية والاسكا الامريكية ، ومضيقى " هرمز " الواصل بين الخليج العربى والمحيط الهندى ومضيقى البوسفور والدرنديل المؤديين الى البحر المتوسط فالمحيط الأطلسى كذلك . فثلك هى (الممرات + المضايق) بمثابة المداخل والمخارج لهذا القلب .. باعتباره كتلة مصمتة من اليابس .

ويمثل هذا القلب - من الناحية التاريخية - جبهة من أهم جبهات الانتشار البشرى الحربى والسلمى ، فهى بمثابة منطقة الطرد التاريخية التى تدافعت

هجراتها من أقدم العصور وهى المنبع البشرى الذى تتابعت موجاته لتسقط الامبراطورية الرومانية (٤٧٦م) وتعمر اوروبا باكملها شمالى حوض البحر المتوسط ، وليصبح السهل الاوربى الاعظم امتدادا بشريا لها ، فضلا عن كونه امتدادا طبيعيا لها اصلا ، وتشير هذه العملية التاريخية الى نوعية الاندفاعات التى يمكن ان تتكرر مع اختلاف خصائصها وأسبابها ، خاصة اذا ما توافرت للقوة المهيمنة عليها (الاتحاد السوفيتى) قدرات الهجوم المعاصرة ، وذلك باعتبار ان مجرد مساحتها لاتمنحها القوة ، وما يحتاجه القلب يتلخص فى وجود هذه القوة المهيمنة ، القدرة على الاستغلال الفعال لموارده ، وعلى استثمار خصائصه الجيوستراتيجية - بحيث تجعل منه بالفعل قلبا للعالم .. ونواة للدولة العالمية الموحدة .

تعديل حدود قلب الأرض

قام " ماكيندر " بتعديل حدوده المقترحة لقلب الأرض أكثر من مرة ، بل أنه قد أضاف اليه ايضا ما أسماه بالقلب الثانوى ، ورغم ما أدى اليه ذلك من اختلال جزئى فى البناء العام لنظريته، بماضاعف من انتقادات معارضيه ، الا انها تدل ايضا على مرونتها ، وعلى متابعة صاحبها واستجابته للمتغيرات العالمية العميقة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها .

وقد أجرى ماكيندر تعديله الأول (١٩١٧) حين وسع حدود قلب الأرض نحو الغرب ، لىضم اليه مساحات واسعة غنية من السهل الاوربى الأعظم ، ونقل حدوده الغربية من نهر فولجا الى نهر الب ، وذلك لمواجهة ما تعرض له القلب - بحدوده الأولى - من انتقادات تتصل بضعفه الاقتصادى وهشاشته السكانية، وقد ابرزت هذه الاضافة الامة الفانكة لشرقى أوروبا لقلب العالم ، ليس كمفتاح له فقط .. وانما ايضا كدعامة اقتصادية سكانية معا .

ثم قدم " ماكيندر " فى تعديله الثانى ما أسماه بالقلب الثانوى أو منطقة الارتكاز الثانوى أو القلب الجنوبي ، وكلها تسميات وردت فى كتاباته عن هذه المنطقة من افريقية الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى ، مبررا اختياره بما

توافر بها من خصائص جيوسراتيجية تقارب هذه التي حددها القلب الأساسي ، فالصحراء الكبرى تقابل المحيط المتجمد في وظيفته الدفاعية المنية ، وأنها زخرت غابات يصعب اختراقها وورغم أنها ليست داخلية التصريف (النجر ، الكونغو وغيرها) إلا أنها تتميز - من الناحية الدفاعية - بعدم صلاحية مجاريها الدنيا للملاحة ، ويتصل هذا القلب الأفريقي الصغير بشقيقه الآسيوي الكبير - بواسطة شبه الجزيرة العربية .. وهي أيضا كتلة برية مصمتة ، أبعادها واسعة (٨٠٠ ميل بين الفرات والنيل ، ١٨٠٠ ميل بين سلاسل طوروس والبحر العربي) ، متميزة - مثل القلب الأساسي - بخصائصها الجيوسراتيجية الطبيعية ، فضلا عن دورها التاريخي كجبهة بشرية طاردة .

الهلل الداخلي Inner Crescent

يتمثل الهلال الداخلي في هذه المجموعة من الهضاب والمرتفعات التي تتخذ شكل الأقواس المحيطة بأضلاع مثلث قلب الأرض ، ويشمل تحديدا الهضاب التركية والإيرانية والأفغانية ، والسلاسل الجبلية الموازية لها بين الهند وجنوبي وشرق آسيا ، ويقرر " ماكيندر " بأن هذا الهلال يختلف من الناحية الطبيعية عن قلب الأرض السهلي ، كما يتميز عنه بحضاراته القديمة ، سواء الحضارات النهرية الزراعية (التربة) ، أو الحضارات التجارية عند المداخل والمخارج الإقليمية (الممرات) ، فضلا عما تميز به مبكرا من كثافة سكانية عالية ، مما هيا لظهور ونمو وتتابع عدد من القوى الكبرى التاريخية في انحاء ، وقد انطوت العلاقة بين هذه القوى وما يحيطها .. على معادلة القوة والضعف في تاريخ العالم القديم والوسيط ، فهي - حالة القوة - تسيطر على ما حولها - وتمتد تخومها الى نهاية حدودها الطبيعية من الجبال ، والسواحل والصحراوات ، وهي - في حالة الضعف - تتعرض للغزو والاحتكام من قبل المتريصين بها عند هذه التخوم ، وهي معادلة تكررت بها جميعها من العراق الى الصين ومن الفرات الى الزاين ، وهنا يقدم " ماكيندر " فرضا من أهم فروضه .. وذلك بما قدره لهذا الهلال من القيام بدور الحاجز امام

تتأى قوة قلب الارض ، واكتساحه العالم احتمالا ، موظفا بذلك معادلة القوة والضعف التاريخية هذه - فى خدمة القوى الكبرى (بريطانيا ، الولايات المتحدة) المناوئة لها ، وذاعيا بذلك - قبل غيره - الى تجميع الوحدات السياسية فى هذا الهلال فى أحلاف دفاعية ، تحاصر قلب الارض (الاتحاد السوفيتى) وتجهض قوته .

وقد اقترح " ماكيندر " قيام نطاق من الدول فى شرقى اوربوا (مجال تخصصه) اسماء النطاق الاوسط Middle Tier ، يفصل بين قلب الارض والهلال الساحلى (ستأتى اليه الاشارة بعد قليل) وذلك كجزء من الحاجز الدفاعى العام الممتد من أوربوا الغربية الى افريقية ، بحيث يمثل خط الدفاع الاول أمام الهجوم المتوقع من قلب الارض على اوربوا والعالم ، وقد وضع " ماكيندر " الحدود بكل دقة لاقتراحه المذكور ، غير ان ما وضعه لم يتفق تماما مع ما أسفرت عنه اتفاقيات الحدود فى فرساي (١٩١٩) ، مما دعاه الى مراجعتها واعادة صياغة آرائه بشأنها .

الهلال الخارجى Outer Crescent

يتكون هذا النطاق من الاراضى الاوروبية المطلة على بحر الشمال والمحيط الاطلسى ، ومن الأمريكتين والاقيانوسية ، وجملة الاراضى الآسيوية المطلة على المحيطين الهندى والباسيفيكي ، وقد قدر لبريطانيا والولايات المتحدة واليابان من بينها ، أن تسهم بأهم الأوار فى تشكيل الخريطة السياسية العالمية الراهنة ، وقد تنامت قوة هذا الهلال للغاية بعد الكشف الجغرافى ، وقدمت " بريطانيا " لقرون النموذج الكلاسيكى لقوة البحر .. بايجابياتها وسلبياتها ، وقد أفصح هذا النموذج عن أبعاده مع استثماره الفعال لنتائج هذه الكشف فى مراحل متتابعة ، تشمل الثورة التجارية والانقلاب الصناعى وحركة الاستعمار معا ، وقد أكسبته المنافسات والصراعات خبرات تاريخية منطوية على قدرة هجومية فائقة ، تأصلت واندمجت مع خصائصها الجيوستراتيجية البحرية ، هذه التى عوضتها - فترة طويلة - عن ضالة

قاعدتها البرية الذاتية ، سواء فيما خططت له بإحكام للسيطرة على خطوط التجارة ومنابعها ، وما يلزم لذلك من قواعد (خاصة عند المنافذ والمضايق) ، أو فيما وضعت من سياسة استعمارية طويلة المدى ، أو فيما اتبعته من استراتيجية ذات صبغة هجومية غالبا .

القوة البرية العظمى ويداؤها

فى اطار نظرتة التاريخية الشاملة .. يرى " ماكيندر " بأن نواة القوة البرية العظمى قد تحركت نحو الشرق منذ الكشوف الجغرافية حتى استقرت أخيرا حول الفولجا ، فهى قد بدأت فى اسبانيا (القرنين ١٥ - ١٦ م) وانتقلت الى فرنسا (القرنين ١٧ - ١٨ م) ، ثم الى المانيا (بين ١٨١٥ - ١٩١٤) ، ثم الى الاتحاد السوفيتى بعد ذلك ، خاصة منذ مابعد الحرب العالمية الثانية ، وقد حاولت " المانيا " السيطرة على قلب الارض فى الحربين العالميتين .. غير انها قد أخفقت فى المرتين ، وكان ذلك لحساب الاتحاد السوفيتى بصفة اساسية ، خاصة مع استحواذه على معظم ما أسماه " ماكيندر " كتلة اليابس الاسيوى أوروبية Eurasian Landmass ، هذه التي هيأت للاتحاد السوفيتى ان يصبح القوة البرية العظمى المعاصرة ، بل انها تتيج له أن يتوجه للسيطرة على الجزيرة العالمية (العالم القديم) برمته ، وذلك تبعا للدينامية الآتية (ن ← الهلال الداخلى ← الهلال الخارجى) حيث ان من يسيطر على (ن) التى هى نواة قلب الارض ، يمكنه ان يتم سيطرته على العالم (م) ، وذلك بعد التهامه الهلال الداخلى والخارجى ، وهى دينامية تطرح شواهدا منذ مابعد الحرب العالمية الثانية ، ويؤكد بعض مؤيدى نظرية " ماكيندر " أنه لولا وجود الولايات المتحدة فى أوروبا مع نهاية هذه الحرب ، لواصل الاتحاد السوفيتى اندفاعه بعد برلين حتى الاطلسى غربا والمتوسط جنوبا ، فيما يشبه الترجمة الحرفية لقروض " ماكيندر " عن قلب الارض .. وعن ديناميات قوته .

على أن ترشيح " ماكيندر " لألمانيا - فى البداية - كان له مايبرره ، فقد بزغت كأكوى قوة برية أوروبية مع اتمام وحدتها (١٨٧٠) وانتصارها على جيرانها (النمسا ، فرنسا) ، وتجلت باعتبارها تحوز مفاتيح القوة القادرة على تكوين امبراطورية واسعة ، فهى الدولة الأكثر تنظيما والأرقى صناعة والأكوى عسكريا فى شرقى أوروبا ووسطها ، فضلا عن قوتها التاريخية الذاتية ، المستمدة من انتشار ثقافتها وحيوية شعبها وقابليته الفائقة للتنظيم والتكثيف والحشد .. واقباله على العمل .

ومن الناحية الجيوستراتيجية .. فقد كانت تحوز أيضا مايرجع كفتها .. فبالإضافة الى قاعدتها البرية الغنية المتنوعة ، وسواحلها وأنهارها .. فإن سهولها - التى هى جزء من السهل الأوروبى الأعظم - تنفّس نحو الشرق حتى الأورال ، بلا عوائق طبيعية فاصلة ، بل ويتراعى ظهيرها حتى الباسيفيكي ، فى ظل ذات الظروف الطبيعية عامة ، ومن هنا بروزها كاحتمال قوى لقوة عالمية يمكنها أن تهيمن على قلب الأرض فعلى بقية الجزيرة العالمية ، ورغم ترشيح " ماكيندر " لها فى كتاباته المبكرة (١٩٠٤) ، إلا أنه كان أيضا متنبها لغيرها من الاحتمالات والبدائل ، فكان حذرا بشأن الفصل بين أساسيات نظريته وفروضها - وخاصة من حيث دينامية السيطرة على العالم - وبين ترشيحه لقوة برية معينة ، وهكذا فإن ألمانيا لم تكن عنده الا احتمالا استمد جدارته من تنامي قوة القيصرية الألمانية بين ١٨٧٠ - ١٩١٤ ، وإذا كانت المتغيرات قد دفعت بالاتحاد السوفيتى كاحتمال بديل راسخ لهذه القوة العالمية المفترضة ، فإن نظريته تستوعب هذا الاحتمال البديل .. وربما غيره أيضا .

ومع ذلك .. فانه لم يغفل الاحتمال الروسى حتى فى كتاباته الأولى ، فهو قد نبه الى الامكانيات الفائقة التى تحوزها " روسيا " آنذاك ، غير أن ألمانيا الصناعية قد تفوقت على روسيا الزراعية فى تقديره ، وعندما اندحرت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى . توجه باهتمامه نحو الدولة السوفيتية التى تحققت

فى روسيا مع نهاية هذه الحرب ايضا ، وتابع ظهورها كأنهم قوة برية فى الجزيرة العالمية ، ورسد توجهها المكثف نحو الصناعة فى برامجها الخمسية المتتابعة طوال مابين الحربين ، وعندما وضع كتابه الهام Democratic ideals and reality (١٩١٩) ، أشار الى ما تتضمنه ايديولوجياتها من حتمية الانتصار النهائي لمبادئها على مستوى العالم بأكمله ، وتناول بالتحليل سيطرتها على وسط آسيا ، وتحويله إلى جمهوريات سوفيتية تابعة لها ، وأوضح الدلالة الجيوستراتيجية الكامنة وراء انتشار نفوذها التدريجى حول البلطيق وشرقى اوروبا بأكمله ، وصاغ فرضه الهام عن أن من يسيطر على شرق أوروبا يحوذ مفتاح قلب الارض ، وأن من يسيطر على قلب الارض يسيطر على الجزيرة العالمية - وبالتالي على العالم . (شكل ٧) .



شكل (٧) شرقي اوريا بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٩ (عن بلويت)

وهي المقولة التي تحققت جزئيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك مع هيمنة الاتحاد السوفيتي على شرقى أوروبا ايدولوجيا واقتصاديا وعسكريا ، ومع انتشار نفوذه فى أجزاء واسعة من العالم المعروف الآن بالثالث ، ومع سياسته الثابتة للاحاطة بالهلال الداخلى واختراق الهلال الخارجى ، بما يتضمنه الاخير من مضايق وممرات ، شديدة الاهمية - من الناحية الجيوستراتيجية - لكثرة من اليايس بمثل الاتساع الذى وصلت اليه الدولة السوفيتية .
(شكل ٨) .



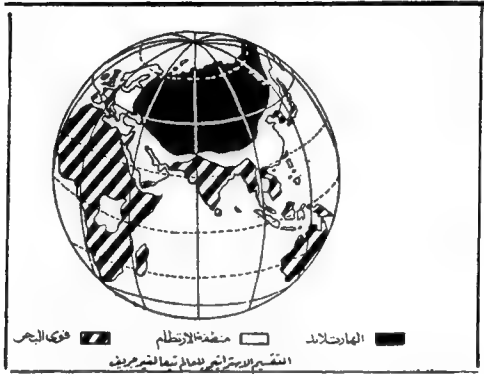
شكل (٨) البعد المساحى والاستراتيجى للاتحاد السوفيتي (عن : شيفسكى)

وكما تخلى " ماكيندر " عن الاحتمال الالمانى مقدما عليه الاحتمال السوفيتى، فإن بريطانيا قد بدأت تتراجع فى كتاباته لحساب الولايات المتحدة، مشيرا بوضوح الى انها - الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة - سوف يقتسمان النفوذ فى الساحة العالمية ويعيدان ترتيبها وصياغتها بما يناسبهما فى اطار من الصراع والمنافسة المحتممة ، متجاهلا غيرهما من القوى القديمة التى سيطرت على مقدرات العالم منذ مابعد الكشوف الجغرافية ، وغير منتبه لغيرها من القوى الجديدة التى أفرزتها متغيرات مابعد الحربين الاولى والثانية .

مراجعات النظرية وتعديلاتها

ربما يكون من العسير - فى هذا المجال - متابعة كل ماكتب حول هذه النظرية من مراجعات ، أو ماتعرضت له من تعديلات وإضافات ، خصوصا مع قيامه هو نفسه بذلك أكثر من مرة ، استجابة منه لمتغيرات فترة شديدة التعقيد (١٩٠٠ - ١٩٤٥) ، وبدون الخوض فى تفصيلات متشعبة .. يمكن الإشارة بإيجاز الى أهم ماواجهته منها .. على النحو التالى :

* وجه " فير جريف " انتقاداته للحدود التى وضعها " ماكيندر " فى تقسيمه للعالم ، مبتدئا بتعديل تسمية " الهلال الداخلى " الى تسمية عسكرية بحتة .. هى " منطقة الارتطام " Crucsh Zome . ثم تناول تقسيمه الثلاثى ذاته بالنقد والمراجعة ، خاصة من حيث طاقة قلب الارض شبه الميت اقتصاديا وسكانيا على السيطرة على الجزيرة العالمية ، مختتما مراجعته بتقديم تصوره الخاص عن التقسيم الجيوستراتيجى للعالم ، ومقررا بان الصراع بين القوى الكبرى فى العالم سوف يتحدد فى منطقة الارتطام هذه ، وذلك لصالح من يسيطر عليها . أو يضعها فى منطقة الظل - على الأقل - من قوته . (شكل ٩) .



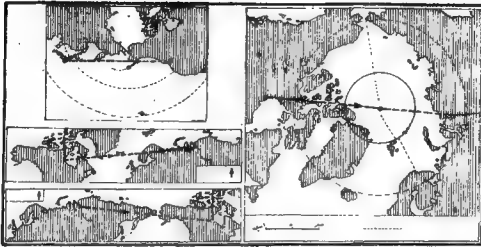
شكل (٩) التقسيم الاستراتيجي للعالم تبعاً لغير جريف

* أما ميننج Mining فقد وجه انتقاداته للأسس التي قدمها " ماكيندر " في تقسيمه الجيوستراتيجي للعالم ، وفي تقييمه لخصائصها وأوزانها ، وتركيزه على مجرد الخصائص التوزيعية لليابس والماء في العالم .. واغفاله غيرها ، ويرى " ميننج " بأن قلب الأرض عند " ماكيندر " أوسع مما ينبغي أن يكون عليه ، وظيفيا ، وبضرورة توسع الهلال الداخلي على حساب قلب الأرض، وبذلك لا يعود ضروريا أن يهيمن قلب الأرض على الهلال الداخلي ، ويبقى ذلك مجرد احتمال فقط .

* ويناقد سيبكمان معادلة العلاقة بين الجغرافية والقوة عند " ماكيندر ؛ ممهدا لذلك بتحليل أسس القوة الحقيقية (الموارد + السكان) ، ويخلص الى

رأيه الخاص .. بأنه إذا لم يكن قلب الأرض ميتا تماما بحكم افتقاره لها ، فإنه على الأمل قلب واهن شديد الضعف ، وأن أسباب القوة الحقيقية تتركز على السواحل والهوامش ، حيث تصل كثافة السكان واستغلال الموارد الى أعلاها ، ويتسائل : هل يمكن المقارنة بين هذه القلب شبه الميت .. وبين جبهات الأطلسي والباسيفيكي المفعمة بأسباب القوة ، وذلك في مجال ترشيح النواة اللازمة لتكوين الدولة العالمية .

* والواقع أن تطورات تكنولوجيا الطيران قد فاجأت " ماكيندر " بما لم يكن في حسبانته ، وأشار " سفيرسكى " Sversky الى أن اندماج السفينة والطائرة في أداة حرب واحدة (حاملة الطائرات) تقوض أهم فروض " ماكيندر " عن قلب الأرض ، ويتصدى " ماكيندر " للرد ، مكيفا نظريته بما يحقق هدفه من تنبيه القوى الأخرى (بريطانيا ثم الولايات المتحدة) الى خطورة الاستهانة بقدرة قلب الأرض على تكوين الدولة العالمية ، حيث يقرر بأن مزايا الطيران - أو غيره - مما أنتجته تكنولوجيا الحرب ، هي لصالح قلب الأرض كما هي لصالح غيره ، تظل محايدة التأثير .. مادامت قد تملكته جميع أطراف الصراع ، ومن ثم فإنها لا ترجح كفة على أخرى ، وتبقى الحسابات النهائية لصالح قلب الأرض ، ليس فقط من حيث ما يمكن ان تضيفه اليه هذه التكنولوجيا من قوة ، ولكن أساسا بحكم ما يحوزه من مزايا جيوسراتيجية فريدة ، لا تتوفر لغيره ، فضلا عن استحالة استحداثها أو صنع ما يعادلها أو يلاشئها ، تلك هي ما تتمثل في قاعدته البرية المتزامية ، ولا يغير من هذه الحقيقة أية متغيرات تضيف لغيره كما تضيف اليه ، ولكنه لا يتوقف عن مجرد الرد على النقد ، بل يكيف نظريته بحيث تشمل " التكنولوجيا ضمن أسسها ، فلم يعد " القلب " وحده عنده كافيا لتحقيق الدولة العالمية ، ويشير اليهما (القلب + التكنولوجيا) باعتبارهما لب نظريته في صياغتها الأخيرة . (شكل ١٠) .



شكل (١٠) تغيرات الاستراتيجية بعد الطيران (عن سفرسكى)

ويقدم "ماكيندر" للولايات المتحدة - خاصة - وصيته بأنه إذا كانت تطورات ما بعد الحرب العالمية الأولى قد أسفرت عن الاتحاد السوفيتي وقد استكمل وضع يده على قلب الأرض ، فلم يبق أمامها الا محاصرتها ، ومنع امتداد نفوذه الى ما وراءه ، وأن تعيق بكل جهدها سعيه نحو التكنولوجيا المتقدمة ، وأن تضع له من الخطط المضادة ما يبذل قواه وينهكه ، ويجهض أولا بأول برامجه الاقتصادية (خصوصا الصناعية) لانعاش قلب الأرض ، ولكن كيف يتأتى لها - عمليا - أن تضع هذه التوصيات موضع التنفيذ ، ذلك هو السؤال الذي لم يقدر "ماكيندر" أن يضع بنفسه عنه الرد .

خاتمة

غير أن الساحة العالمية - بعد الحرب العالمية الثانية - قد طرحت وماتزال ربدها ، ليس فقط من حيث ماشهدته من بروز فائق القوة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بل وايضا بما تمارسه كل منهما من سياسة استقطابية تضمن السيطرة على العالم باكملة ، مما يعنى فى جوهره ان رؤية ماكيندر لعالم واحد تحكمه قوة مطلقة ماتزال قائمة ، وهى ذات الرؤية التى طالما أفضت الى الحرب عبر التاريخ ، فلم يعرف التاريخ - على طوله - قوة مطلقة مرة واحدة ، بل أن ما أفرزه من نماذج القوة شبه المطلقة (الامبراطورية

الرومانية والبريطانية مثلا) قد انتهت او تضعضعت شأن غيرها من القوى الأقل مرتبة ، ويعد سعيها نحو القوة المطلقة - فى معظم الحالات - من أهم اسباب تراجعها أو أنهارها ، ليس فقط بحكم ماواجهه سعيها من الحركات المضادة أو المناوئة ، ومايكبدها ذلك من تكلفة باهظة ، بل وأساسا بما يقترن به هذا السعى من اتخاذها الحرب سياسة دائمة لها ، سواء فى بداية تكوينها أو طوال وجودها فضلا عن نقاط ضعفها .. كما أثبتت التطورات الراهنة بالنسبة للاتحاد السوفيتى خاصة .

وليس هناك من وهم أشد من الحرب طريقا للهيمنة ، خاصة بعدما تطورت آلة الحرب وتكنولوجيا السلاح . وتجاوزت حدودا لم تكن متصورة من قبل ، وبالأخص بعد استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووى فى انتهاء حرب الباسيفيكي بينها وبين اليابان ، وفيما تطورت اليه بعد ذلك الى ما يعرف بعصر الفضاء ، ورغم ان نظرية " ماسكيندر " الثنائية (اليابس + الماء) لجيوستراتيجية العالم قد تقوضت ، وذلك بعدما أصبح مع عصر الفضاء رباعى الابعاد (اليابس + الماء + الجو + الفضاء) الا ان خطورتها تكمن فيما انطوت عليه من فروض تتبنى القوة المطلقة ، وفيما تتضمنه عملية الهيمنة الراهنة من سعى القوى الرئيسية . وخاصة الولايات المتحدة لتحقيقها ، وليس هناك من حلم تكرر فشله عبر التاريخ أكثر من حلم القوة المطلقة .

اممالمراجع

- Beloff Max : " The great Powers : Essays in twentieth Century Politics , Ruskims House , London 1959.
- Cohen S.B. : " Geography and Politics in aworld devided " Heffer , London, 1974 .
- Deane, E, ed , : " Readings in modern Political analysis", Prentice - Hall , N. J. 1974 .
- Fredrich M. watkims : " The age of idiology: Political Thought, 1750 - to the Present , " Prentice - Hall, N.J. 1964 .
- Hossom, D. , : " A New soviet heartland ", London, 1964. J. C. Dewdney" A Geography of the soviet Union", Pergamon Press, Oxford, 1971 .
- Meadows, D. M.: " The Limits to growth " , Potomac as-sociation, London, 1972 .
- Pokshi Shevsky .: " Geography of the soviet Union" , Heffer, London, 1974.
- Willies , D. Dawley,ed, : "The Search for Community Power" Prentice - Hall N. J. 1974 .

الدراسة الخامسة

”قوة البحر“

ماهان والنموذج البريطاني..

مقدمة

فرضت القوى البحرية وجودها - منذ وقت مبكر - فوق المستوى العام للتاريخ ، وإذا كانت الجبهة المائية القريبة (الصيد) قد مكنتها من تجاوز المستوى الاقتصادي المعيشي ، فإن بروزها قد ارتبط بوصولها الى مناطق الانتاج البرية الداخلية ، وهيمنتها على الطرق المؤدية اليها ، وتجلت نماذجها الاولى (المدن الفينيقية) مع تراكم قدر من الفائض الانتاجي في مناطقه .. فوق الطاقة التصريفية لأسواقها المحلية المحدودة ، فاستثمرت هذه النماذج مواقعها الساحلية عند نهايات خطوط الحركة والتبادل البرية ، واجتذبت اليها هذا الفائض ، أو تلمست طريقها اليه بوسائل عديدة ، وتحددت معادلة قوتها الاقتصادية في قدرتها على استثمار هذا الفائض بتحريكه وتبادله وتخزينه وتحويله ، وفي استمرار سيطرتها على الطرق المؤدية اليه (الفائض + الطريق) ، واقتضاها ذلك ثمنه تكلفة وحماية . وتحددت معادلة قوتها العسكرية في قدرتها على السيطرة على " الماء " وعلى خطوط الحركة عبره (الاسطول) ، وعلى ماوراءه من الياوس ومناطق الانتاج (المستعمرات الساحلية + مراكز الدفاع الداخلية) ، ومع عدم تجاهل ما أسفرت عنه تيارات التاريخ - بعد ذلك - من نماذج للقوى البحرية أشد تعقيدا وأجفل أهدافا ، قد بقيت منظوية - في جوهرها - على ذات معادلتى القوة الاقتصادية والعسكرية التى أفصحت عنها منذ البداية نماذجها المبكرة .

* وتطور نظرية " ماهان " حول سؤال محوري واحد ، يتصل بمقومات "

القوة " البحرية وعناصرها الثابتة المتكررة في كافة نماذجها " ، وقد اتخذ من "بريطانيا " نموذجا لاختبار فروضه مع اجاباته ، ليس فقط باعتبار صدارتها للقوى البحرية عقب الكشف الجغرافية ، واستمرار سيادتها العالمية بعدها قرونا طويلة ، بل ايضا باعتبار ما ورثته منها وما جسده في بنيتها من خصائصها ، وهو يضمن اراءه في كتاباته عنها . . بما يشكل في مجموعه اطارا فكريا وتطبيقيا معا عن جيوسراتيجية قوة البحر ، يتضح ذلك في دراسته الاساسية الاولى عن (تأثير القوة البحرية في التاريخ The influence of sea Power upon History خاصة طوال هذه القرون التي أعقبت الكشف الجغرافية ، هذه التي اتسمت باتساع الابعاد الجيوسراتيجية البرية والبحرية للعالم ، وباعادة ترتيب " القوى " تبعا لمواقعها من خريطة " القوة " الجديدة ، انعكاسا للتفوق الكاسح للقوى البحرية على حساب القوى البرية المتراجعة .

وتبلورت فروضه الاساسية في دراسته اللاحقة عن (القوى البحرية وعلاقاتها حتى حرب ١٨١٢) .. Sea Powers and its .. Relations To The war .. 1821 هذه التي اتخذ فيها من " بريطانيا " محكا لفروضه واجاباته ، استكملها في دراسته الثالثة عن (تأثير قوى البحر في الامبراطورية الفرنسية والثورة الفرنسية بين ١٧٩٣ - ١٨١٢ - The influence of sea upon The French revolution / Empire, 1793 - 1812 خاصة في مجال المقارنة بين القوتين الرئيسيتين في عالم القرن التاسع عشر ، الاولى - بريطانيا - باعتبارها قوة بحرية التوجه اساسا ، والثانية - فرنسا - باعتبارها قوة برية بصفة رئيسية متخذة ايضا من هذه المقارنة محكا لاختبار فروضه المكانية والاقتصادية والسياسية جميعا ، ومتوجها بنتائجها للولايات المتحدة باعتبارها القوة الاقدر على ادارة الصراع مع الاتحاد السوفيتي في عالم مابعد الحرب العالمية الاولى

وقد استخلص " ماهان " اجاباته في اطار الحركة التاريخية لمراكز القوة البحرية ، وصنف فروضه الاساسية الى مجموعات ثلاث ، تمثل في جملتها اساسيات نظريته :

أولا : الفروض المكانية (الجيوستراتيجية)

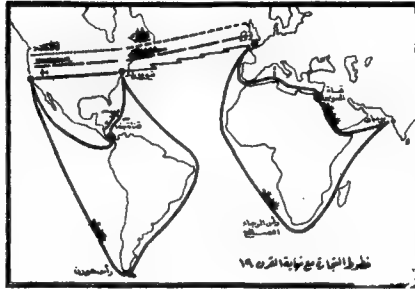
من بين العناصر المكانية العديدة .. اختار " ماهان " (الموقع + الساحل والجبهات المائية + الظهير) لعرض فروضه عن جيوستراتيجية القوة البحرية .. كما يلي :

الفروض المتصلة بالموقع :

- اقتصاديات الموقع بين الهامشية والمركزية .
- مرونة الموقع بين العزلة والاتصال .
- فعالية الموقع بين الدفاع والهجوم .

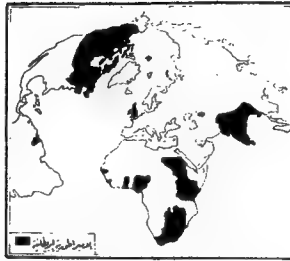
وفيما يتصل بفرضه الاول .. فقد استند الى ما أسفرت عنه الكشف الجغرافية من اتساع أبعاد العالم بمقدار محيطين وثلاث قارات ، وما تداعى عن ذلك من انتقال خطوط التجارة من المتوسط الى الأطلسي ، وما أعقبه من تغيرات جذرية في توزيع الأهمية النسبية لمعظم المواقع الجغرافية في أنحاء العالم ، هذه التي صبت معطياتها الإيجابية لحساب نموذج . . بريطانيا بحيث تجلت مدنها بعدها وقد أمسكت بخطوط التجارة العالمية الرئيسية .. سواء المنتهية الى أوروبا أو المبتدئة منها الى العالم الجديد، وذلك بعدما تحررت هذه المدن الموانئ من أسر مواقعها الهامشية على حدود العالم القديم قبل هذه الكشف ، الى ما يقارب المركزية من خطوط الحركة والتبادل

بعدها ، مما يعني ان للموقع الجغرافي اقتصادياته الكامنة التي تنتظر الكشف عن استثمارها . (شكل ١١) .



شكل ١١ خطوط التجارة مع نهاية القرن ١٩

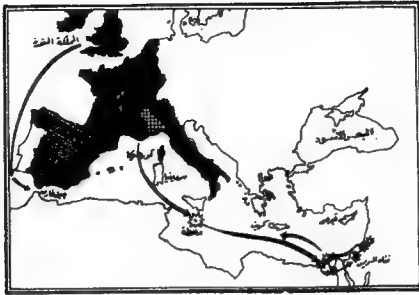
وبالنسبة للفرض الثاني .. فان " للجزر " خصائصها من وجهة النظر الجيوستراتيجية ، خاصة حالة تكوينها لوحدة سياسية مستقلة ، تتحدد في اتفاق خطوط انقطاعها الطبيعية (السواحل) مع حدودها السياسية ، وبالتالي عزلتها عن جيرانها بمقدار الجبهات المائية الفاصلة ، وهي عزلة إما ان تدعمها " الدولة الجزيرة " وإما ان تلاشيها ، وقد بقيت " بريطانيا " أسيرة طبيعتها الجزرية قرونا ، مشدودة لعزلتها بحكم هامشيتها ، وعندما وجدت نفسها في مركز العالم مع اتساع أبعاده ، فانها قد عمدت الى اتباع سياسة يتراوح ايقاعها بين العزلة والاتصال ، بحيث تكون بعيدة وقريبة معا ، واستثمرت البحر على وجهيه (الفصل + الوصل) تبعا لمصالحها المتغيرة (شكل ١٢) .



شكل (١٢) الجزيرة والامبراطورية البريطانية

أما الفرض الثالث (الدفاع والهجوم) .. فان خطوط الانقطاع الطبيعية تعد خطوطا دفاعية من الدرجة الاولى ، خاصة عندما تكون هذه الخطوط ساحلية ، وذلك باعتبار الصعوبة النسبية لاقتحام اليابس من السطح المتحرك ، والسهولة النسبية للدفاع من السطح الثابت (اليابس) حالة الهجوم عليه من الماء ، ورغم المزايا الجيوستراتيجية التي توفرها المستويات الكونتورية الاعلى (الجبال) بالقياس للمتوسطة (الهضاب) أو الأدنى (السهول) .. الا ان خطوط الانقطاع بينها متدرجة وليست نوعية مثل هذه التي تفصل بين الثابت والمتحرك .

وبالنسبة لبريطانيا فقد قدمت (السواحل + الجبهات المائية) رصيذا دفاعيا ضمن حسابات قوتها الشاملة ، دعمته بأسطول فائق الفعالية من الناحيتين الدفاعية والهجومية معا ، وعالجت مشكلة " المسافة " بينها وبين مستعمراتها .. بتأسيس عدد من القواعد في مواقع اختيرت بعناية (جبل طارق ، مالطا ، قناة السويس ، عدن ، سنغافورة وغيرها) . شكل (١٢) ..



(شكل رقم ١٢) محور الاستراتيجية البريطانية في البحر المتوسط

وتجنبنا الانتشار فيما وراء السواحل أو الريف ، واعتصمت بالمدن والموانئ حالة اتباعها سياسة الاستعمار الاستيطاني في افريقية .. خاصة جنوبيها ، الى غير ذلك من الاساليب التي تمرست بها وجنت ثمارها قرونا ، واذا كانت قد تراجعت عما وصلت اليه تحت ضغط الحركات التحررية والقوى الاخرى المنافسة ، فقد خلفت تجريتها - رغم مرارتها - خبرة لها وزنها من وجهة النظر الجيوستراتيجية ، ليس فقط من زاوية القيمة الدفاعية للسواحل والجبهات المائية ، وانما ايضا من زاوية السيطرة على " المسافة " خصوصا فوق الماء ، وعلى المساحة .. خصوصا فوق اليابس .

الفروخ المتصلة بالسواحل والجبهات المائية

*** مورفولوجية الساحل :**

رغم اشتراك خطوط السواحل جميعها من حيث طبيعتها الانقطاعية ، الا انها تختلف بعد ذلك من حيث خصائصها الجيومورفولوجية ، وبالتالي من حيث صلاحيتها لتكوين القوة (فرض العلاقة بين المورفولوجية والقوة) ، ويعود ذلك أما الى شكل الساحل ، وإما الى خصائص الجبهة المائية ، وبالنسبة لشكل

الساحل .. فان العلاقة بين الاستقامة والتعرج تعد أهم خصائصه الجيوستراتيجية ، خاصة ما يتصل منها بصلاحية تعرجاته لظهور الموانئ . هذه التي ترتبط عددا وأهمية ، بما يتهى لها على خط الساحل من مواضع تحتضنها (البروز + الانحناء + المساحة المائية الهادئة) ويتميز أوروبا - خاصة غربيها - بسواحلها المتعرجة التي تحتضن العشرات من موانئها الخليجية ، وبينما لا تزيد النسبة بين مساحة أوروبا الى افريقية عن ١ : ٣ فإن النسبة بين أطوال سواحل القارتين تظهر معكوسة .. أى ٣ : ١ ، ومن هنا تظهر أهمية تحديد النسبة بين مساحة الدولة وأطوال سواحلها من ناحية ، وتحديد المسافات بين سواحلها وأجزائها الداخلية من ناحية ثانية ، ليس باعتبارات جيوستراتيجية فقط .. وانما باعتبارات اقتصادية ايضا ، ويضاف الى ماسبق من خصائص خط الساحل .. ما يتصل به من مؤثرات طبيعية (التيارات + الامواج + الرياح + المستنقعات) وما ينتهى اليه من بروزات وريوس جبلية متوازية معه أو متعامدة عليه ، الى غير ذلك مما يؤثر بدرجات فى احتمالات ظهور الموانئ التي هى بمثابة الأساس لتكوين ونمو القوى البحرية .

* الجبهات المائية:

تتمثل خصائص الجبهة المائية فى مساحتها المتاخمة لسواحل الدولة .. بداية من رصيفها القارى وحتى بداية المياه الدولية ، وتحوز " الجزيرة " أكبر مساحة ممكنة من المياه ، وتتوازن علاقتها مع ما يحوطها كلما زادت مساحتها ، بشرط الا تتجاوز المسافة بين المياه وابتعد نقطة على يابسها حدا معينا ، ورغم التوازن النسبى فى هذه العلاقة بين الجزر البريطانية وجبهاتها المائية ، ورغم المسافات المناسبة بين داخلها وخطوط سواحلها ، الا ان نقطة ضعفها الجيوستراتيجية انما تظهر فى احتمال اختراق يابسها الضيق نسبيا من محاور عديدة ، وهو الاحتمال الذى تكفل اسطولها بمنعه طويلا ، ويؤدى اختلاف خصائص الجبهات المائية إلى تباين المناطق المطلة عليها ، وذلك من خلال ماتوفره من موارد، وما تنتقله من مؤثرات (خاصة المناخية منها) وما قد

تؤدي اليه من مشكلات (موجات المد ، الاعاصير) كما تتفاوت نتائجها تبعا لقدرة كل منطقة على استثمار معطياتها ومعالجة مشاكلها .

*** الرصيف القارى والمياه الاقليمية والدولية**

تشكل عناصر (خط الساحل + الرصيف القارى + المياه الاقليمية + المياه الدولية) منظومة جيوسراتيجية بارزة فى النظرية العامة لقوة البحر ، وقد سبقت الاشارة الى خط الساحل باعتباره خط الانقطاع الطبيعى بين اليابس والماء ، ولكن اليابس يبقى مستمرا تحت الماء لمسافات وأعماق مختلفة تعرف بالرصيف القارى ، وتستمد الارصفة القارية أهميتها من تبعيتها القانونية للدولة المشرفة عليها ، وايضا مما قد تحتويه من موارد طبيعية ، فضلا عن أهمية تحديد نهاياتها بالنسبة للدول المشرفة على جبهات مائية ضيقة ، وقد قامت بريطانيا - حماية لمصالحها التجارية - بالتفرقة المبكرة بين المياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، والمياه الدولية (أعالي البحار) المفتوحة لجميع الدول بلاقيود ، وقد قرر مؤتمر جنيف (١٩٥٨) الخاص بقانون البحار .. (.. ان مدى المياه الاقليمية يجب الا يتجاوز ١٢ ميلا) كما قامت اللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة بتحديد الرصيف القارى حتى عمق ٢٠٠ متر ، إلا أن اختلاف الاراء حول هذه التحديدات ، مايزال ماثرا لعدد من المشكلات السياسية فى الخريطة العالمية المعاصرة ، وتتجلى النتائج الايجابية لهذه المنظومة بمقدار ما تستثمره الدولة من معطياتها الجيوسراتيجية والاقتصادية ، وقدرتها على دمج عناصرها فى بنية قوتها الشاملة .

الفروض المتصلة بالظهير

- موارد الظهير بين الكفاية والفائض :

يعد انتقال الظهير من مرحلة الكفاية المعيشية الى مرحلة الفائض ، من أهم دوافع توجهه نحو سواحله لتصريف فائضه ، عندئذ تظهر موانئ التصدير كوظيفة للظهير ، تجمع فائضه وتكمل حركته ، ويسيطر على الحركة فى الظهير

ما يعرف بقوى الطرد والجذب الاقتصادية ، وهى ليست ثابتة كما أنها لاتعمل فى اتجاه واحد ، وقد اسفرت هذه الحركة - فى سياق طويل من التطور - عن صياغة الحركة الفعالة بين الظهير والموانئ فى الجزر البريطانية، وعن تنظيمه التدفق الاقليمى بين المزرعة والمصنع والميناء ، وتحددت محاور الحركة فى اطار مرن متطور من الالية والمواصلات ، بداية من وحدات الانتاج فى الظهير وحتى نهايات الحركة عند منافذ التصريف .

- خطوط الحركة بين الظهير والسوق :

تتواصل العلاقات المكانية بين الظهير والموانئ الى الجبهات المائية فمأوراعها ، وإذا كانت " الثورة التجارية " التى اعقبت الكشوف الجغرافية قد أدت الى عالمية الظهير ، فقد دعمت " الثورة الصناعية " من هذه الصياغة تبعا لشروطها ، ليس فقط بما شحنت به حركة الاستعمار من طاقة للسيطرة على الطرق والمناطق معا ، بل ايضا بما تطلبت مقوماتها (الخامات + الاسواق) من عالمية ايضا ، وادركت " بريطانيا " أهمية ان تستند صناعاتها وتجارتها الى أسس عالمية ، بحيث يكون العالم كله ظهيرها وسوقها معا ، الامر الذى يقتضيها التحكم فى اتجاهات الحركة بينهما . . خصوصا فوق الماء بطبيعة الحال ، غير انها قد عانت نقطة الضعف الكامنة فى بنيتها منذ البداية ، تلك هى مايمكن ان تتعرض له خطوط الحركة بين الظهير والسوق من أخطار الانقطاع نتيجة الحروب وتهديد القوى المنافسة من ناحية ، وما تتطلبه حمايتها من تكلفة .. باهظة من ناحية ثانية ، واحتمال فقدانها لها كليا أو جزئيا من ناحية ثالثة ، وهو ماتعرضت له بالفعل بعد الحربين الاولى والثانية ، الامر الذى يؤكد فرض العلاقة بين الظهير والسوق فى صورتها العالمية الراهنة ، بشرط توافر السلام اللازم لتدفقها على خطوط الحركة بينهما .

-الثغرة والظهير:

تظهر العلاقة بين " الثغرة والظهير " فى سهولة الحركة أو صعوبةها داخل الظهير ، أو بينه وبين الساحل والجبهة المائية ، وتعنى " الثغرة " فتحة فى متصل من اليابس ، تسمح بتدفق الحركة على جانبيها ، وهى قد توجد فى خط الساحل وتهىء للموانئ ، أو فى السلسلة الجبلية (المعر) .. كما تتمثل فى " الانهار " باعتبارها خطوطا للحركة تشق كتلة اليابس من المنبع للمصب ، وتتفاوت مزاي " الثغرة " تبعا لامكانيات ما تصل بينه من مناطق ، وما توفره من يسر الحركة ، ولما كانت الحركة تميل لاتباع اقصر المسافات بحكم التكلفة ، فان الثغرات الواقعة على طول خطوط اقرب للاستقامة تجذب اليها الحركة بالضرورة.. حالة توافر الشروط الاخرى .

وتمثل منظومة (الموانئ الخليجية + الانهار الصالحة للملاحة + السلسلة الجبلية الموازية للساحل) ظاهرة متكررة فى الجزر البريطانية ، دعت لظهور معظم موانئها وخاصة ان سلسلتها الموازية لسواحلها ، قدمت خط تقسيم المياه الاساسى لانهارها المنحدرة شرقا وغربا ، متيحة اقصر المسافات بين الظهير وخط الساحل واقلها تكلفة ، وعندما دخلت بريطانيا - قبل غيرها - عصر النقل العديدي ، شحنت الحركة الاقليمية بطاقة من السيولة انعمشت الموانئ والظهير معا ، كما استوعبت الموانئ الخليجية العميقة تطورات النقل البحرى ، وقطعت السفن المحيطية مسافات مختلفة داخل الظهير ، وأفرغت شحناتها فى الاسواق ذاتها أو قريبا ، وتكفلت الخطوط الحديدية - الرخيصة ايضا - باتمام حركتها ، مؤدية فى مجموعها الى مضاعفة السيولة مرات فى انحاءها ، بما يؤكد الاهمية الجيوستراتيجية الفائقة لمنظومة " الثغرة والظهير " .

ثانيا : الفروض الاقتصادية

تستمد القوى البحرية من مواردها الذاتية نسبة من قوتها ، غير ان النسبة

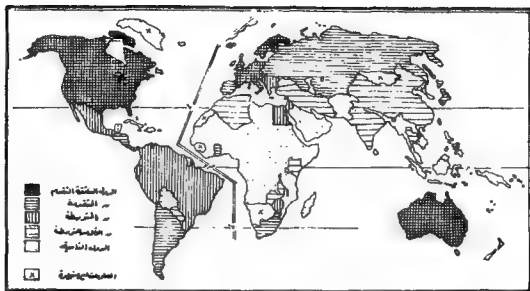
الكبرى انما تتحقق لها من خلال ما تضيفه لفائضها أو فائض غيرها من قيمة تجارية أو صناعية ، وفيما تؤسسه لنفسها من مؤسسات تمويليه واستثمارية (البنك + الشركة) فعالة ، وما تدأب على تطويره من أدوات الانتاج (البحوث التطبيقية) لرفع قدرتها التنافسية باستمرار ، وما توظفه من تكنولوجيا لخدمة خطوط الانتاج والحركة من بدايتها الى نهايتها ، وفيما يلى أهم محكات اختبار هذه القوة كما أبرزها النموذج البريطاني :

* درجة تحويل الموارد الطبيعية الى موارد اقتصادية :

ينظر " ماهان " للموارد الطبيعية باعتبارها اقتصادية ، وإن كانت فى حدودها الدنيا ، ويرتفع مستواها تدريجيا مع كل قيمة مضافة اليها ، عبر سلسلة من العمليات التسويقية والتحويلية ، وقد ظهرت - منذ وقت مبكر - مجتمعات توجهت نحو استثمار فوائض غيرها ، وذلك بسبب نقص مواردها بصفة أساسية ، واستثمارها لتتأنى المسافات بين المجتمعات المنتجة ، وقصور الأخيرة عن تحقيق المنفعة القصوى من تبادلاتها ، وقد سبقت الإشارة الى النموذج الفينيقي المبكر فى هذا المجال ، والى خصائصه الأساسية التى توارثتها وازدادت اليها نماذج أخرى ، وجسده " بريطانيا " منذ الكشف الجغرافية ومابعدها ، خاصة بعدما أفصح الانقلاب الصناعى عن نتائجه العميقة الواسعة بالنسبة لتحويل الموارد الطبيعية الى موارد اقتصادية (صهرا ومزجا وخطا وتشكيلا وتكريرا) ، وهى النتائج التى شحنت قوة البحر البريطانية بهذه الطاقة المندفعة فى انحاء العالم ، وأصبحت " الصناعة " هدفا تسعى القوى المنافسة لتحقيقه ، بل خطا أساسيا من خطوط المفارقة بين القوة والضعف منذ ذلك الحين .

* الانتاج الكبير والتصريف الواسع :

أفصحت الخريطة الاقتصادية للقرن ١٩ عن عدد من مستويات القدرة الانتاجية ، ربما ماتزال قائمة بظلالها حتى الآن (شكل ١٤) .



(شكل ١٤) تصنيف العالم حسب مستويات التقدم)

ومع أن تباين القوى الانتاجية خاصة قديمة في البنية الاقتصادية للعالم ، الا أن الحدود الفاصلة بينها قد تعمقت أضعافا بعد الانقلاب الصناعي ، وقد قدمت " بريطانيا " تجربة انتاجية وتسويقية مازال مستمرة حتى الان ، خاصة من حيث اقتران الصناعة بالطاقة (الانتاج الكبير) والمواصلات (التسويق الكبير) ، وتنطوي هذه التجربة - في جوهرها - على مميزات الحشد وقدرة التنظيم ، لقد احتشدت القطاعات البريطانية بداية في اطار الدولة ، وقطفت ثمار ذلك في سياق الكشف الجغرافية ، وعندما تراكمت رؤوس الاموال التجارية .. قدم " البنك " وعاء الاحتشاد الجديد في صورته الاقتصادية ، واحتشدت قوتها العسكرية في الاسطول للدفاع عن الدولة والبنك معا ، مما مكنها من تمويل الانقلاب الصناعي بتكلفته الباهظة ، وأسفر ذلك عن احتشاد قوى الانتاج في صيغتها المتطورة (المصنع) .. واندمجت جميعها في بنية فعالة متنامية ، وتجلي " الحشد " قوة اساسية كامنة في التجربة البريطانية ، أفصحت عن نتائجها في سياق من اطرار التنظيم والادارة الدقيقة (الشركة) ، متضمنة عمليات مترابطة من التسجيل والتوثيق والارشفة (مايزال أرشيف شركة الهند الشرقية البريطانية مثلا يحتذى) والمتابعة والتدريب وتشجيع

البحوث والابتكارات ، واندمجت هذه العمليات في بنية المجتمع البريطاني وثقافته ، وانتظمت حياته مع ايقاعاتها ، وهو ما يعد من أهداف فرض " الحشد " الهامة ، بالنسبة لقوة الدولة في اطارها الحضارى الشامل .

ثالثا : الفروض السياسية

اذا كانت الخصائص الاقتصادية للنموذج البريطاني قد حركت أوروبا - ثم العالم - نحوه .. فلم تكن خصائصه السياسية بأقل منها استثارة للتوجه نحوه ايضا ، وذلك مع عدم تجاهل خصائص غيره بطبيعة الحال ، خاصة مع اختلاف القواعد الثقافية والحضارية والتاريخية بين الدول والمجتمعات ، وفيما يلي بعضها باعتبارها أهمها :

الصياغة القانونية للدولة :

تنقسم تجربة " الدولة " في بريطانيا الى مرحلتين ، استوعبت في الاولى منهما تناقضاتها مع الاقطاعية ، وتحررت في الثانية من تناقضاتها الداخلية الذاتية ، وقد استندت الدولة في مواجهتها مع الاقطاعية إلى " المدينة التجارية " . هذه التي اتفقت مصلحتها مع الدولة في ازالة الحدود الاقطاعية المعيقة لتدفق تجارتها ، بما تفرضه على حركة التجارة من رسوم للعبور ، وبما لا يكاد ينتهى بينها من حروب ، وقدمت الدولة لها اطارا للاحتشاد يناسب متطلبات الكشف الجغرافية (المنافسة + الدفاع) وتجلت صياغة (الدولة + المدينة) كبديل للاقطاعية في صيغتها السياسية والاقتصادية ، وبعدها انتقلت الدولة لمواجهة تناقضاتها الذاتية ، خاصة ما يتصل منها بصياغتها القانونية ، وتبدت هذه التناقضات في تحديد العلاقة بين السلطة العامة للدولة والسلطة الخاصة بكل مدينة ، وأسفرت التجربة البريطانية عن تشكيلاتها ومؤسساتها الخاصة التي أوضحت قدرتها على التطور واستيعاب المتغيرات ، ووجدت المصلحة المشتركة العليا بين المدينة التجارية والصناعية من ناحية .. والدولة من

ناحية ثانية ، دون أن تفقد المدينة مصلحتها الخاصة .. وسعيها المتواصل لتحقيقها باستمرار .

* التكوين السياسي للحكومة ونظام الحكم :

عادة مايقترن ظهور " الدولة " بتشكيل عناصرها الاساسية (السلطة والحكومة + الوحدة القانونية بين أجزائها + المؤسسات الداخلية) ، وقد تطورت هذه العناصر في بريطانيا منذ القرن ١٣ م ، واتضحت خصائصها كبنية تنسم بالاستمرارية ، كما تاكدت شخصياتها المعنوية ، هذه التى تسبغ عليها قانونيتها وشرعيتها باعتبارها - اى الدولة - الصورة القانونية لشعب ما أمام العالم الخارجى ، وباعتبارها الاطار المنظم لعلاقته الداخلية ، بحيث تصب جميعها فى وعاء مصلحته المشتركة ، واذا كانت اراء " روسو " وغيره قد أفضت بفرنسا الى ثورتها قرب نهاية القرن ١٨ م ، وذلك بحكم تناقضاتها الداخلية ، فقد قدمت بريطانيا تجربة قادرة على استيعاب التطورات المتلاحقة ، وتحقق بها معظم مانادى به " روسو " .. ولكن بدون ثورة ، بل عن طريق التطور التدريجى والاصلاح المطرد فى كل مجالات الدولة .

* الصياغة الدبلوماسية للسياسة الخارجية :

وضعت " بريطانيا " سياستها الامبراطورية على أسس عسكرية واقتصادية تحقق بها تماما مصالحها ، واقتضاهما ذلك صياغة سياستها الخارجية فى صور تتراوح ما بين التحالف والاستمالة والمفاوضة والمعاهدة ، مستندة فى ذلك الى دعائم ثابتة من (التوازن + الوفاق + المحافظة) . ويظهر " التوازن " - فى صيغته البريطانية - متوجها نحو الحد من بروز أية قوة أوروبية الى درجة تخل بتوازنات القارة ، أو تمكنها من منافسة بريطانيا خارجها ، واتضحت ابعاد هذه السياسة خلال القرن ١٩ م ، خاصة بعد اتجاه عدد من الدول الأوروبية (المانيا ، روسيا وغيرهما) نحو اتباع النموذج البريطانى .. خصوصا فى مجال التحول نحو الصناعة ، وادركت بريطانيا نتائج ذلك كما تتمثل إما فى المنافسة ومشاركتها مستعمراتها ، وإما فى الحرب بتكلفتها الباهظة ، وحاولت أن تؤجل ذلك (المنافسة + الحرب) قدر ما يمكنها ،

ويمكن القول أنها قد نجحت في هذا التلجيل طوال القرن الممتد بين هزيمة نابليون (١٨١٥ م) وبداية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ م) متبعة في ذلك شتى أساليب التوازن التي ترمست بها ، ولكن خيوط هذه السياسة اقلتت منها بعد الحرب الأولى ، بما أدت اليه من تغيير القوى في الساحة العالمية تغييرا يختلف جذريا عما كانت عليه قبلها .

ويمثل " الوفاق " البعد الثاني من سياستها الخارجية ، فاذا كان مبدأ حرية التجارة يسمح لمصالحها الاقتصادية العليا بالتدقق على طول خطوطها . فان الوفاق يكمله باعتبار ان الحرب هي أخطر مايواجه التجارة ، فضلا عما يمكن ان تسفر عنه الحرب من متغيرات قد يصعب التحكم فيها او توجيهها ، وعمدت بريطانيا الى منع الحرب الا اذا اضافت لرصيدا ، وكما حجت القوى حجت الحرب ، بحيث تكون أسلوي الردع وليس للقضاء على الخصوم ، وحيث تكون هي - بريطانيا - في الجانب المنتصر دائما ، ثم هي تنهيا على مائدة المفاوضات ، حيث يتصالح الخصوم ويعود الوفاق ، وكما أن لها وزنها في ساحة الحرب .. فقد كانت لها كلمتها على مائدة المفاوضات ، متوجهة نحو مصالحها في الحالتين .

أما المحافظة .. فتعنى المحافظة على الاوضاع السياسية في أوروبا والعالم في تشكيلات شبه دائمة ، وتصدت بريطانيا قرونا لكل ما من شأنه ان يهدد ترتيب القوى في الساحة بما قد يضعف او يقوض نفوذها ، وقادت بريطانيا سلسلة من التحالفات طوال القرن ١٩ م ، ولم تكن تهدف إلا للمحافظة على ما حققته لنفسها منذ مابعد الكشف الجغرافية ، أو منذ ما أصبحت عليه من سيادة عالمية بعد هزيمتها اسبانيا في معركة الارمادا (١٥٨٧ م) على وجه التحديد ، ولكن تطورات النصف الثاني من القرن ١٩ م بدت أكبر من امكانياتها ، وبرزت المانيا كقوة أوروبية لها وزنها ، وتجلت اليابان مع نهاية هذا القرن قوة بحرية باسيفيكية صاعدة ، وتدققت التطورات التي اكتسحت امامها سياسة المحافظة ، وأسفرت الحرب العالمية الأولى عن بريطانيا وقد تراجعت عن صدارتها العالمية لحساب غيرها (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) .

أمم المراجع

- Carter, F, W, : " AClassic City - state " , Heffer, .London , 1972
- Cox, K. R: " Locational appraoch to Power and conflicts " , Heffer , London, 1975 .
- Dempster, P. : " Japan advance " , Heffer, London, 1970.
- Estall, R.C. : " Industrial activity and economic geography, " Heffer, London, 1973 .
- Hay , A. : " Transport for thd space economy " Heffer, London, 1973 .
- James E.Vance. : " The merchant's world, The geog-raphy of wholesaling", Prentice - Hall, N. J 1970 .
- J.R.V. Prescott, : " The Political geography of the ocean " , Halsted - press , John willy sons, N.Y. 1975.
- Mining D. : " Heart land and Rimland in Eura-sian history," Heffe London, 1956 .
- R,M, Hartwell .: " Economic change in England and Europe , 1730 - 1830 , " In " The new cambridge modern history", C.W. Crawly , ed ., camberidge Univ, Press, 1963 .
- Warren K. : " British heavy industry since 1800 " , Heffer, London, 1975 .

الدراسة السادسة

مورفولوجية الحدود السياسية

مقدمة

تعنى مورفولوجية الحدود (اشكالها) التى تظهر بها فى الخريطة السياسية العالمية ، هذه التى تتراوح ما بين كونها طبيعية أو غير طبيعية ، أما الطبيعية منها .. فهى هذه التى تتفق مع خطوط الانقطاع المكانية (السواحل ، الجبال ، الانهار وغيرها) . وتتضمن غير الطبيعية الحدود الفلكية والهندسية منها ، ولا يقتصر المنهج المورفولوجى لدراسة الحدود على وصف هذه الاشكال ومتابعتها فى أنحاء العالم من الناحية التوزيعية ، بل يهدف ايضا الى تحديد (العوامل + العملية) التى أفضت اليها ، وما قد يقترن بأنيها من مشاكل تتصل بالدولة ذاتها أو بعلاقاتها مع غيرها ، فكما ورثت الخريطة السياسية هذه الاشكال من التاريخ القريب والبعيد ، فانها تتطوى ايضا على تبعاتها ومشاكلها ، ولأن الحدود من مكونات الدولة الأساسية .. باعتبارها تؤطر مساحتها وتمنحها شكلها ، فضلا عن نفوذها المباشر - فى صياغته القانونية - على مواردها وسكانها ، فانها بالتالى من قواعد جيواستراتيجيتها الخاصة والعامة ، تؤثر ايجابيا وسلبيا فى البنية العامة لقوتها ، ومن هنا أهمية دراسة مورفولوجيتها من وجهة النظر الجيواستراتيجية .. أى من زوايا اسهامها فى الحسابات الشاملة لقوة الدولة .

وتفرق الدراسات الجيواستراتيجية المعاصرة بين مصطلحي خط الحدود Boundary ومنطقة الحدود Frontier وذلك باعتبار مايعنيه خط الحدود من الفصل ، ومايعنيه منطقة الحدود من الاستمرارية ، ويقابل الأخيرة فى العربية كلمة " تخوم " اصطلاحا ، وتردد "التخوم " عند " ابن منظور " باعتبارها(منتهى كل قرية أو أرض ، وتخوم الأرض حدودها ومعالمها) .

وتستمد منطقة الحدود أهميتها الجيوستراتيجية من تعبيرها الدقيق عن الخاصية التوزيعية للظواهر المكانية (الطبيعية خاصة) هذه التي تتسم بنوع من التلاشي التدريجي غالبا .. يمنحها قدرا من الاستمرارية ، تتجاوز بها خطوط الحدود مهما كانت فاصلة ، وخاصة ان الأخيرة في معظمها تعاودية اتفاقية ، بمعنى انها توضع بناء على اتفاق معين بين الدول المعنية ، وهي بذلك قد تتسق أو لا تتسق مع هذه الظواهر المكانية بدرجات ، وتبرز خطوط الحدود متميزة فوقها بخاصيتها الفاصلة الصارمة ، بينما تبقى هذه الظواهر مستمرة على جانبيها أيضا ، وعند هذه النقطة من تناقض خطوط الحدود مع التوزيع المكاني للظواهر الطبيعية والعلاقات الاقتصادية والبشرية ، يتجلى دور الدراسات الجيوستراتيجية في تحديد أبعادها ، والكشف عن العوامل التي أدت الى مشاكلها ، وفي إطار هذا الدور قدمت هذه الدراسات عددا من المفاهيم الهامة . تتعرض لها هذه الدراسة .. أو لبعضها الأهم على الأقل (أولا) ، تعقبا معالجة لأشكال الحدود كما تظهر في الخريطة السياسية المعاصرة .. وما يقرن بها من مشاكل سياسية وقانونية (ثانيا) ، ثم تأتي الخاتمة - أخيرا - حول اتجاهات التغير الراهنة في هذه الخريطة .

المفاهيم الأساسية لدراسة الحدود

* النواقل الهوامش

لكل دولة - مهما اتسعت - نواة بدأت منها ونمت حولها ، ويقتضى التعرف عليها الرجوع الى تاريخها ، وتحديد طبيعتها .. وهل هي نواة جغرافية مكانية ؟ أم اقتصادية ؟ أم تاريخية ثقافية ؟ أم هي ذلك كله ؟ أم بعضها ؟ أم غيره ؟ كما أن لكل دولة هوامشها .. التي قد تتفق نهايتها مع خطوط حدودها ، وقد تستمر بعدها بدرجات شتى من الوضوح ، وتستند العلاقة بين نواة الدولة وهوامشها الى عدد كبير من العوامل المتشابكة ، يكمن بعضها في تاريخها القريب أو البعيد ، ويبرز بعضها في نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية

أو الادارية ، وتتبلور جميعها في بؤرة " المصلحة المشتركة " هذه التي يجبر ان تتقارب درجة وضوحها في جميع مناطق الدولة بدون استثناء ، ومهما اختلفت طبيعة النواة بين الدول ، وتباينت علاقاتها مع هوامشها ، تبقى المصلحة المشتركة بمثابة المحور اللازم لها جميعها .. وجودا واستمرارا .

وكما سبقت الإشارة .. فان الحدود السياسية تؤطر جملة مظاهر السلطة الشرعية للدولة فوق مساحة من الأرض يسكنها شعب معين ، متجلية فوقها بدرجة واحدة من القوة والوضوح ، فهي لا تأخذ في التلاشي مع الاتجاه من النواة الى الهوامش ، بل هي تنتهي عند حدودها فجأة ، وتقوم الدول بتجسيد سيادتها عند هذه الحدود بواسطة مراكز الدفاع ونقاط الجمارك والتفتيش ، كما تقوم بتأمين النطاق الجوي فوق هذه المساحة ، أى أن الحدود تستقيم رأسيا لتؤطر ما أصبح يعرف بالمجال الجوي . كما سبق لها أن أشرت أفقيا المجال الأرضي ، فاذا ما حازت الدولة جبهة مائية .. امتدت حدودها الى مسافة معينة داخل الماء (ستأتى الإشارة بعد قليل اليها) لكي تؤطر ايضا ما أصبح يعرف بالمياه الإقليمية للدولة ، وتدرج الدراسات الجيوستراتيجية المجالين الجوي والمائى ضمن الهوامش ، وتفرد لهما معالجة خاصة فى إطار " القوة العامة للدولة " هذه القوة التي تتجلى مع اتجاه الدولة لأن تصبح اقليما سياسيا بمعنى الكلمة . ، فوق أراضيها ومياهها وأجوائها .

* الدولة إقليمي سياسي :

تتعدد مجالات نفوذ الدولة داخل حدودها ، هذه التي تمارس فيها سلطتها الاساسية (الدفاع ، التمثيل الدولى ، الجنسية .. وغيرها) فى اطار من الشرعية والقانون ، كما تطبق سياستها الاقتصادية (استغلال الموارد ، التخطيط والتنمية ، الصادرات والواردات ، الضرائب وغيرها) ، والسكانية (الهجرة ، حركة العمال ، التعليم والتدريب .. وغيرها) ، وفى غير ذلك من النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية ، يضمها جميعها ما اصطلح على تسميته بالاستراتيجية العامة للدولة ، هذه التي يجبر ان تقع " المصلحة

المشتركة " لجميع مناطقها في صميمها ، وبدون الخوض في تفاصيل هذه المصلحة التي تختلف بالضرورة من دولة لأخرى .. فان تحقيقها يتوقف على كم العلاقات الداخلية للدولة ونوعيتها ، وعلى مقدار الارتباطات بين مناطقها ومجتمعاتها ، ونوعية القنوات التي تتدفق على طولها ، هذه العلاقات والارتباطات Regional Mobility ، التي توفرها لها شبكة مواصلاتها واتصالاتها ، ومستوى الوعي بما قد تنطوي عليه البنية العامة للدولة من شقوق وانكسارات اقتصادية أو ثقافية أو سكانية ، وعلى أساليب معالجتها لها ، ومدى مراعاتها لقواعد العدالة الاقليمية في شتى المجالات التخطيطية ، فاذا ما أفضت الاستراتيجية العاملة للدولة الى تحقيق مصلحتها العامة ، والى تحقيق المصلحة الخاصة لكل منطقة من مناطقها .. بحيث تفوق ما يمكن أن تحصله اى منها منفردة ، أصبحت الدولة أقرب ما يمكن لتشكيل الاقليم السياسى بشروطه ونتائج ، وبما ينطوي عليه من تفاعلات تضاعف من تماسكه ومن قدرته على الحشد ، تؤى الى بروزه فى الساحة بمرتبة تعادل امكاناته ، وربما تميزه بشخصية فعالة مؤثرة فى محيطه الاقليمى أو العالمى .

الحدود نطاقات انتقال واختلاط

نظرا لصعوبة اتفاق خطوط الحدود مع كافة الظواهر الطبيعية ، فان الدولة - كمنطقة جغرافية - نادرا ماتقع بأكملها - مهما صغرت مساحتها - فى اقليم طبيعى واحد ، كما أنه غالبا ماتتنوع خصائصها الطبيعية الداخلية ، ومن ثم قد تستمر بعض خصائصها المناخية أو النباتية أو المائية أو التضاريسية الى ماوراء حدودها ، ولايختلف الأمر - بطبيعة الحال - بالنسبة للتراكيب الجيولوجية أو الموارد المعدنية ، ويداعى عن هذه الخاصية الانتقالية عدد كبير من مشاكل الحدود المعاصرة ، خاصة عندما يتصل الأمر بالموارد المائية أو المعدنية ، ومن ناحية ثانية .. فان بعض عناصر الدولة - كإقليم سياسى - قد تتواصل على جانبي حدودها ، حيث تختلط الثقافة واللغة والعلاقات الاجتماعية .. وتتشابك المصالح الاقتصادية ، بل قد تعدد الانتماءات السياسية ايضا ، وتتعدد الصورة فى مناطق الكثافة السكانية بصفة خاصة ،

كما فى عدد من الدول الاوربية والاسيوية التى تتقارب الكثافات فى انحاءها .. ولا تتناقص فى اتجاه حدودها (البلقان ودول الراين فى أوروبا ، والهند الصينية فى آسيا (شكل ١٥) ، فإذا لم تعالج خاصية الاختلاط هذه مايناسيها ، فانهما قد تؤدى الى تكون اطرار محلية للمصلحة .. قد تتعارض مع المصلحة العامة للدولة ، وقد تتخذ نزيرة - فى ظروف معينة - للتدخل الخارجى ، أو هى قد تثير نوازع الانفصال الداخلى .



(شكل ١٥) دول البلقان ووسط أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية

جيوسراتيجية الحدود السياسية

لقد سبقت الإشارة الى اختلاف مورفولوجية الحدود بين الدول ، ومن هذه المفارقة الاساسية بين الحدود الطبيعية وغير الطبيعية (فلكية أو هندسية) تنبثق خصائصها الجيوسراتيجية فى حالتى السلام والحرب ، وذلك كما يلى :

* الحدود السياسية الطبيعية :

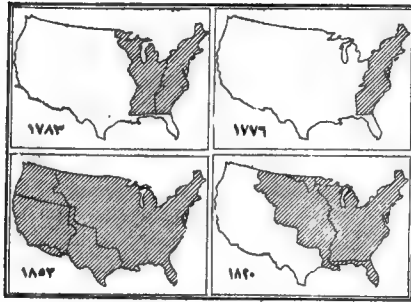
غالبا ماينطوى وصول الدولة لحدودها الطبيعية على هدفى الهيمنة على أكبر مساحة ممكنة ، وتحقيق الشروط الدفاعية المناسبة ، وتختلف قدرتها على التوصل لذلك تبعاً لظروف تكوينها من ناحية ، ولما يحيطها من متغيرات من

ناحية ثانية ، ولما تتطور اليه نظريتها الدفاعية من ناحية ثالثة ، كما تتعدد اساليب تحقيقه ما بين سيطرة الدولة المباشرة على ما تراه لازما لها ، أو بالتحالف وعقد الاتفاقيات مع جيرانها ، أو بغير ذلك من الاساليب غير المباشرة .

وقد ارتبط هذا الاتجاه بالوظيفة الدفاعية للحدود بداية ، ثم عقدت المصالح الاقتصادية بعد ذلك من دوافعه ، ولم يعد يقتصر على مجرد تمشى الحدود مع الاطار الطبيعي الاضيق ، وإنما تجاوزه سعيا وراء المصلحة الأوسع ، فقد امتدت " روما " - مثلا - في مرحلتها الأولى بين السلسلة الجبلية (الالب) والبحر المتوسط تأمينا لوجودها ، ثم أحاطت بعد ذلك بالبحر المتوسط من جميع جوانبه ، وتلمست طريقها الى ما وراءه ، بهدف السيطرة على طرق التجارة ومناطق الانتاج جميعها ، وذلك باعتبار أن حدودها تتحرك مع مصالحها .. وأن نهاية مصالحها هي حدودها ، وهي نظرية بقيت مهيمنة طوال عصر الاستعمار وتكوين الامبراطوريات (البريطانية والفرنسية والهولندية وغيرها) ، وعندما تراجعت هذه الامبراطوريات الى نواياها بعد الحربين الأولى والثانية ، فإنها في الواقع لم تتخل سوى عن شق السيطرة الأرضية المباشرة ، وبقيت متمسكة بشق المصلحة ، مستندة في ذلك الى ثورة المواصلات الراهنة ، وإلى التقدم الفائق في آلة الحرب ، هذه التي أضعفت من القيمة الدفاعية للحدود الطبيعية ، من وجهة النظر الجيوستراتيجية المعاصرة .

وتقدم الولايات المتحدة نموذجا للدولة التي توسعت .. حتى وصلت الى نهاية حدودها الطبيعية .. مرحلة بعد مرحلة ، فقد تكونت في البداية حول نواتها في نيوانجلند والساحل الشرقي ، وقدمت لها سلسلة الابلاش اطارها الدفاعي الطبيعي الاضيق ، ثم تجاوزتها خلال القرنين ١٨ ، ١٩ م لتصل الى سلسلة جبال الروكي باعتبارها الاطار الاوسع غربا ، وعندما احتدم التناقض بين الولايات المتحدة الصناعية والولايات الزراعية الجنوبية حول قضية الرق ، أعلنت الأخيرة انفصالها ، واندلعت الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٤ م) التي أسفرت عن عودة الاتحاد بينها جميعا ، ومن ثم فقد اندفعت الولايات المتحدة

لكى تصل الى ساحل الباسيفيكي ، .. باعتباره حدودها الطبيعية الأخيرة ،
 وبذا تحقق لها ذلك الكيان الذى برزت به فى الساحة بعد الحرب العالمية
 الأولى ، ليس فقط بما احاطت به حدودها من مساحة ، وانما ايضا بما كفلته
 لها من أسباب المنعة والحماية (شكل ١٦) .



شكل (١٦) مراحل تكوين الولايات المتحدة الامريكية

وتتحدد خصائص الحدود الطبيعية - من وجهة النظر الجيوستراتيجية -
 حسب اشكالها فيما يلى :

* السواحل (خطوط الانقطاع بين الماء واليابس) :

تمثل السواحل أوضح خطوط الانقطاع الطبيعى واشدها فصلا ، وتتوقف
 درجة فصلها على مساحة الجبهة المائية المطلة عليها ، وعلى خصائصها
 المتصلة بتياراتها وامواجها ورياحها وغير ذلك ، وعلى طبيعة خط الساحل
 ايضا ، وذلك من حيث تعرجه وعمق رصيفه وخصائص ظهيره ، ولعل من أهم
 أسباب تباين الحضارات القديمة هو ما يرجع منها الى هذه الجبهات المائية
 الفاصلة ، التى أعاقَت اتصالها قرونا ، ورغم ما أدت اليه تطورات تكنولوجيا
 النقل فوق الماء من اضعاف هذه الطبيعة الفاصلة ، فقد بقيت السواحل على

أهميتها كخطوط نموذجية للحدود السياسية في عالم ما بعد الكشوف الجغرافية وحتى الآن ، وإذا كانت ميزة الوضوح والتحديد هي ما دعت لمثل هذه الأهمية، فقد برزت معها مشكلة تحديد المدى الذي تمتد إليه هيمنة الدولة على ما تطل عليه من مياه ، أي تحديد الخط الفاصل بين المياه الإقليمية التابعة للدولة والمياه الحرة المفتوحة لجميع الدول بلا استثناء .

وتضرب هذه المشكلة بجنورها الى هذه الفترة (الكشوف الجغرافية) التي تراجعت فيها خاصية المياه الفاصلة لحساب خاصيتها الواصلة بين الدول والقارات ، وذلك حينما قررت بعض الدول البحرية (بريطانيا ، هولندا ، النرويج) لنفسها حقوقا معينة فوق ماتطل عليه من مياه ، وقامت بالترفة بين ما أسمته بالبحار العليا High seas المفتوحة للتجارة دون حدود ، وبين المياه الإقليمية Territorial water التي تخضع لسيادة الدولة المطلة عليها ، وتبعاً لما أعقب الكشوف الجغرافية من تطورات عميقة .. برزت هذه المجموعة من الاسئلة التفصيلية :

تحديد المياه الدولية وحرية التجارة العالمية ؟

تحديد المياه الإقليمية وحقوق الاستغلال ؟

تحديد الخط الفاصل بين المياه الدولية والإقليمية في البحار الضيقة والمقذلة والخلجان والأنهار ؟

التفرقة الدقيقة بين المياه الداخلية Internal Water والرصيف القاري Continental Shelf والمياه الإقليمية والمياه الملاصقة Contiguous water أو التكميلية ؟

وضع الدول الحبيسة التي لاتحوز جبهة مائية ؟

أما بالنسبة للمياه الدولية .. قد مرت محاولات تحديدها بمرحلتين تتطوى كل منهما على مبرراتها ، عرفت الأولى بسياسة البحار المغلقة Closed Sea Policy .. تقتصر بموجبها الملاحة في المياه الدولية على بعض الدول ، وهي السياسة التي كرسها اتفاقية توريسلاس (١٤٩٤ م) بين اسبانيا والبرتغال بأشراف بابا روما ، وبمقتضاها أصبح الباسيفيكي وخليج المكسيك ضمن السيادة الاسبانية ، واقتصرت الملاحة في الاطلسي الجنوبي على السفن البرتغالية ، وتصدت لها بريطانيا وهولندا بما عرف بسياسة البحار المفتوحة (المرحلة الثانية) متضمنة الحرية الكاملة للتجارة في المياه الدولية ، ورغم ذلك

فقد ظهر حديثاً مصطلح المياه المحايدة Diffusione بما يعنى حقوقاً معينة لبعض الدول (القوية) فى المياه الدولية ، كمناطق خاصة تجرى فيها تجارتها . وكانت المشكلة بالنسبة للمياه الاقليمية اشد تعقيداً ، خاصة مع تطور اقتصاديات الصيد ، ومع اكتشاف الموارد المعدنية والبتروولية فى الأرضة القارية ، واتجاه كل دولة للتوسع فى تحديد مياهها الاقليمية التى يحق لها استغلالها بمفردها .

- وقد اتفق فى البداية على عدد من الشروط الأولية لتحديدها .. هى :
- * أن تكون المياه الاقليمية امتداداً لأراضى الدولة ، مرتبطة برصيفها القارى .
 - * ألا يتجاوز عرض المياه الاقليمية ثلاث أميال ، مواجهة لسواحل الدولة ، تمتد فوقها سيادتها كاملة .
 - * ليس للدول الحبيسة (أى التى لاتطل على مياه) أية حقوق فى المياه الاقليمية .
 - * تصبح حرية الصيد والتجارة مطلقة لجميع الدول خارج المياه الاقليمية (شكل ١٧) .



شكل (١٧) مناطق الصيد الايسلندية

وقد عورضت هذه الشروط من اتجاهين متناقضين ، يطالب أولهما بتوسيع المياه الإقليمية لحساب الدول المشرقة عليها ، ويدعو ثانيهما لتضييقها لحساب حرية التجارة والصيد في المياه المفتوحة ، ومع صعوبة التوفيق بين الاتجاهين ، فقد عمدت كل دولة لوضع هذه الحدود تبعا لمصلحتها ، وبينما تمسكت بريطانيا وهولندا بشرط الثلاثة أميال ، فقد بلغت بها بيرو وشيلي ٢٠٠ ميلا ، بل اختلفت الدول ايضا حول طرق القياس فمنها من استبعد المياه الداخلية والخلجان ، وبدأ من نهايات البروزات الساحلية ، بانصاف اقطار تساوى ما حددته الدولة لنفسها من هذه المياه ، ومنها مابدأ قياساته من خط قاعدة يتفق مع نهاية الرصيف القارى ، وتتابعت المؤتمرات الدولية في القسطنطينية (١٨٨٥) ولاهاي (١٩٣٠) دون الوصول الى ما يرضى جميع الاطراف ، وانتهى مؤتمر جنيف (١٩٥٨) الخاص بقانون البحار ، الى تحديد المياه الإقليمية باثنتى عشر ميلا ، كما أوصت اللجنة القانونية للأمم المتحدة (١٩٦٠) باعتبار عمق ٢٠٠ متر من خط الساحل نهاية لمياه الدولة الإقليمية ، متضمنة مياهها الملاصقة حيث تضع الدولة جماركها ونقاط اشرافها ، وحيث يحق لها استغلالها دون منازعة .

أما بالنسبة للدول الحبيسة .. فقد كفلت القوانين حقوقها في المياه الدولية مثل غيرها ، وتتخلص مشكلتها في الوصول لموانئ الدول المجاورة ، وفي الاوضاع العادية ، فانها غالبا ما تحصل على تسهيلات معينة بالاتفاقيات السلمية (سويسرا ، النمسا) ، كما حصل عليها بعضها الآخر (المجر ، تشيكوسلوفاكيا) .. في اطار منظمة " الكوميكون " كما تسهم الاتفاقيات الثنائية في مجال تحسين اوضاع هذه الدول الحبيسة ، خاصة اذا ما كانت التجارة الخارجية تمثل جانبا هاما من اقتصادياتها . (شكل ١٨) .



(شكل ١٨) الدول الحبيسة في العالم (عن : الديب)

الجبـال.

تقدم السلاسل الجبلية - باعتبارها انقطاعا طبيعيا في سطح اليابس - ظاهرة طبيعية تتفق معها الحدود السياسية لعدد كبير من دول العالم ، وخاصة انها ايضا عادة ما تمثل خطا للانقطاع الحضارى على جانبيها ، متميزة بقلة كثافتها السكانية عامة ، وبوعورتها الدفاعية غالبا .

وتتحدد خصائصها الجيوستراتيجية فيما يلى :-

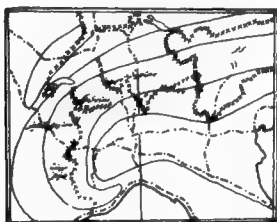
العلاقة بين القمم السفوح:

غالبا ما تتفق الحدود السياسية الجبلية مع خط القمم وتقسيم المياه ، وقد تتزحزح هابطة على السفوح .. لأسباب تاريخية أو اقتصادية أو سكانية ، أو في حالة وجود وحدات سياسية فوق السلسلة (النمسا ، سويسرا ، لختشتين فوق جبال الالب) ومن هنا فإن أهميتها الجيوستراتيجية لاتظهر فقط من حيث ما تتضمنه من ظواهر سياسية معقدة (الدول الحبيسة ، الجيوب

المتداخلة ، الوحدات الحاجزة) ، وإنما أيضا من حيث طبيعة الارتباطات بين الدول على جانبي السلسلة وفوقها ، وما قد ينطوى عليه توزيعها من مشكلات كامنة أو ظاهرة ، وما تسهم به سلبيا أو ايجابيا فى بنية القوة العامة لهذه الدول .

* الممرات :

إذا كانت الجبال تمثل انقطاعا فى الامتداد الأفقى لسفح الأرض ، فإن الممرات بمثابة نقط الانقطاع فى هذه الجبال ، وتتجلى أهميتها فى أمور تتصل بالعبور والمواصلات من ناحية ، وبما هيأته عند نهاياتها من مواضع جذابة لعدد من المدن التجارية من ناحية ثانية ، ثم بما تسهم به فى تدفق السيولة الاقليمية داخل الدولة وبينها وبين جيرانها من ناحية ثالثة ، ومن هذه الأهمية تتحد قيمتها الجيوستراتيجية العالية (الشكل ١٩) .



(شكل ١٩) ممرات الآب السويسرية

* العلاقة بين منابع الأنهار ومجاريها :

تتبدى الخاصية الثالثة للجبال فى كونها مصدرا رئيسيا للمياه لعدد كبير من دول العالم ، أحيانا بصفة دائمة كمنابع بما قد يوجد فوقها من بحيرات ، وأحيانا كمصادر موسمية مرتبطة بفصل سقوط الأمطار أو ذوبان الثلوج ، وبالنسبة للأنهار الطويلة (النيل ، الراين ، الدانوب ، السند ، بارانا . وغيرها) .. فإن أكثر من دولة غالبا ما تقسم مجاريها واحواضها .. مما يقتضى توضيح

حقوق كل منها فى مائية النهر وموارده ، ومزاياه الملاحية المتصلة بالحركة والتجارة على طوله وعند مصبه ، وذلك لتحقيق الحد الأدنى من السلام السياسى فيما بينها بداية ، ثم التدرج - بعد ذلك - الى عقد الاتفاقيات وتكوين المنظمات التى تكفل لها استغلال هذه الانهار الى أقصى درجة ممكنة .

الحدود النهرية :

عادة ماتقدم الأنهار خطوطا للحركة تصل بين الدول والمجتمعات الواقعة عليها ، غير انها تبرز فى خريطة العالم السياسية - ايضا كخطوط انفصال طبيعية تتفق معها حدود عدد كبير من دول العالم ، وقد يؤى النهر فى حالته - الوصل والفصل - الى مشكلات عديدة معقدة ، تتصل الأولى - الوصل - منها باقتصادياته (المائية + الطاقة + الموارد) ويتنظيم حركة الملاحة والتجارة على طوله ، وتقترن الثانية - الفصل - بعملية وضع الحدود ذاتها ، وهل تتفق مع ضفافه ؟ أم تمر بمنصف مجراه؟ مع ما يتداعى عن ذلك بالضرورة من مشكلات ، فاذا ما وقع النهر من منبعه لمصبه فى دولة واحدة .. فليست هناك بالطبع مشكلة على الاطلاق ، ولذلك فإن الانهار المشكلات هى هذه التى تشق طريقها فى أكثر من دولة ، فالحدود النهرية لا تتسم بالمنعة التى تقدمها البحار أو الجبال باعتبارها خطوط انقطاع طبيعية صارمة الدلالة ، وهى غالبا ما تتفق مع هذه القطاعات من مجرى النهر المتسعة بصعوبة الحركة (شدة الانحدار + الشلالات + المستنقعات) ، كما هو الحال فى منطقة الشلالات بين أوغندا والسودان فى أعالي النيل ، ومنطقة البوابة الحديدية على نهر الدانوب والمجارى العليا للأمازون .

وهناك ايضا من الحدود السياسية الطبيعية غير ماذكر ، تتمثل فى الغابات والمستنقعات والبحيرات والصحراوات ، هذه التى وإن اقتربت - فى الماضى - بوظائف الدفاع والحماية والأمن ، إلا أنها لم تعد تعبر فى الوقت الحاضر - غالبا - الا عن شرعية الكيانات السياسية فى الخريطة السياسية العالمية الراهنة .

الحدود السياسية غير الطبيعية :

رغم وجود بعض أشكال الحدود التعاهدية القديمة بين بعض الدول

والامبراطوريات المبكرة ، الا ان الاتجاه نحو هذا النوع من الحدود غير الطبيعية (الهندسية والفلكية) يعد حديثا بالقياس للحدود الطبيعية ، وربما يكون ذلك الحد الذى اقترحه بابا روما فى القرن ١٦ م (خط طول ٧٠ غربا) من أقدم الأمثلة وأكثرها دلالة بالنسبة لهذا النوع من الحدود ، ويمقتضاه ألت البرازيل الى البرتغال ، بينما وضعت اسبانيا يدها على بقية امريكا اللاتينية ، كما انه يلخص جملة الدوافع التى أدت بعد ذلك الى اتباع هذه الطريقة عند وضع الحدود ، هذه الدوافع التى تتمثل فيما يلى :-

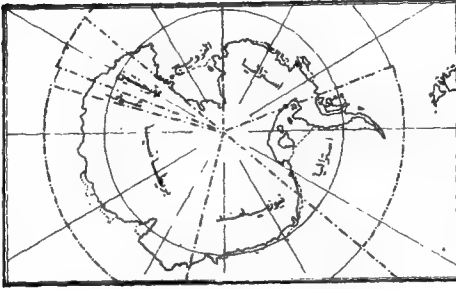
- عدم التعرف الدقيق على جغرافية المناطق الطبيعية والبشرية ، ومن ثم لا يكون هناك مايتاح سوى الاستناد الى دوائر العرض أو خطوط الطول ، وعادة ماينجم عن ذلك أوضاع سياسية عشوائية ، بما قد تمرقه هذه الخطوط من مناطق ومجتمعات مستمرة على جانبيها ، تؤدى بدورها الى المنازعات والتوترات ، ويظهر ضروريا - بعد حين - اعادة ترتيب هذه الاوضاع ، ولم يلبثت بؤرا للخلافات ، وليس ذلك سهلا فى جميع الحالات .

- الرغبة فى وضع الحدود بسرعة تحت دوافع سياسية معينة ، وقد تعرضت القارة الافريقية لمشاكل سياسية مزمنة بسبب هذا التسرع الذى لازم الدول الاستعمارية عند تقسيمها لمناطق نفوذها ، وذلك تبعا لما هو تحت ايديها منها ، وليس حسب اوضاعها الطبيعية والبشرية ، الأمر الذى مايزال ينعكس هذه المناطق بعد استقلالها .

- عدم وجود ظواهر طبيعية بارزة يمكن وضع الحدود بحيث تتسق معها ، وتظهر أمثلة ذلك فى المناطق الصحراوية الحارة والمعتدلة والجليدية ، هذه التى تتسم باستمراريتها الطبيعية وقلة تضرساتها ، وبعدم وضوح خطوط انقطاع طبيعية عبرها ، كما هو حال الحدود بين معظم دول الصحراء الكبرى وصحراء وسط آسيا والقارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا) .

- ومما يضاعف من صعوبة وضع الحدود فى هذه المناطق السابق ذكرها .. هشاشة كثافات السكانية ، بما قد يؤدى الى قيام بعض الدول بالاستيلاء عليها .. مهما بعدت المسافات عنها ، وذلك باعتبارها مناطق فارغة من السكان أو أقرب لذلك ، مثلما استولت الدانمرك على جرينلاند وما تزال ، أو بتقسيمها بين عدد من الدول مثلما حدث لقارة انتاركتيكا التى مدت بعض

الدول نفوذها اليها .. باعتبارات فلكية محضة (شكل ٢٠) .



(شكل ٢٠) قارة انتركاتيكا (نموذج الحدود الإتفاقية غير الطبيعية)

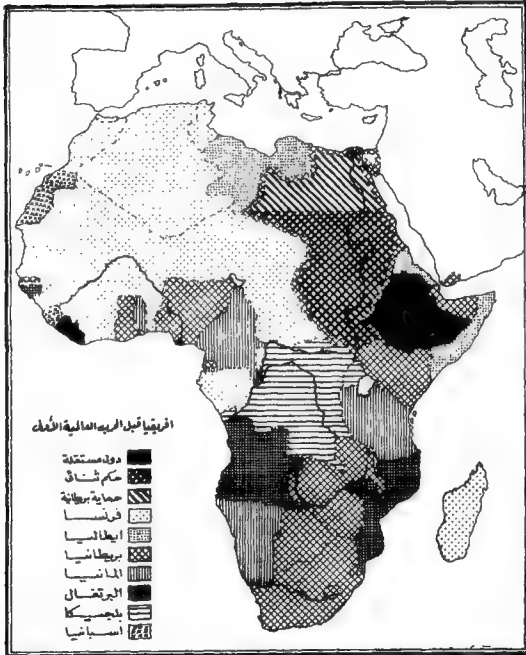
ومن الناحية الواقعية تنقسم هذه الحدود غير الطبيعية الى ما يلي :-

* خطوط فلكية بحتة ، تتبع دوائر العرض أو خطوط الطول ، ومن أمثلتها خط الحدود بين الولايات المتحدة وكندا ، ومصر وإيبيا ، ومصر والسودان ، وكوريا الشمالية والجنوبية وغيرها .

* خطوط هندسية تصل بين نقطتين معلومتين ، وتمثل بين معظم دول الصحراء الكبرى وفي شبه الجزيرة العربية والشام وغيرها . وقد تجمع الحدود بين بعض الدول ما بين كونها فلكية وهندسية معا .

وقد اقترنت الحدود السياسية غير الطبيعية - خاصة في العالم الثالث - بعدد من المشكلات السكانية والاقتصادية المعقدة ، هذه التي انهكت العديد من دوله بعد استقلالها ، وذلك بما تتطوى عليه من مكونات اقليمية ممزقة تفتقر للتكامل ، فضلا عن إثارتها لاسباب النزاع بين الدول المتجاورة ، وتعانى افريقية

من مثل هذه المشاكل أكثر من غيرها (شكل ٢١) ليس فقط لأن الحدود غير الطبيعية تتمثل في أكثر من ثلث اطوال حدودها (٣٥٪ تبعاً لدايفيسون)، بل أيضاً لرسوخ النظم القبلية والرعية في انحاءها .



(شكل ٢١) أفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى (عن حمدان)

وتعكس خريطتها السياسية الراهنة أوضاع دولها كمستعمرات سابقة ، قد مزقت حدودها أرضها وسكانها ، وأفقدت دولها تكاملها الإقليمي الداخلى ، وجعلت العديد منها حبيسة مواقعها القارية الداخلية (مالى ، النيجر ، تشاد ، افريقيا الوسطى ، أوغندا ، وغيرها) محرومة من الجبهات المائية اللازمة لها ، ومن بعضها الآخر (السودان ، الكونغو ، كينيا) وقد اختلت النسبة بين مساحتها وجبهاتها المائية الضيقة ، كما انطوت على جملة من المناطق المعلقة التى كثيرا ما تتور المنازعات حولها ، فضلا عما يكتنف الصود غير الطبيعية - عامة - من اسباب التوتر والخلاف المتصلة بمغوضها وعدم وضوحها ، وهو ما يعد - من وجهة نظر منهج قوة الدولة - من أهم اسباب ضعف معظم دولها وتدنى مرتبتها .

تغيرات الحدود المعاصرة

من منظور تاريخى واسع .. فإن الأسس التى أرسيت عليها الحدود السياسية فى الخريطة العالمية الراهنة انما تعود بجذورها الى التغيرات الجوهريّة التى أعقبت الكشف الجغرافية عامة ، ومن زاوية تاريخية أضيق .. فإن تفصيلاتها تقتزن بتغيرات ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية ، وقد اتجهت تغيرات الحدود - منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا - الى التعبير عن المصالح الاقتصادية والارتباطات الايديولوجية بصفة اساسية . واصبحت الدول المتقاربة اقتصاديا ومذهبيا .. تميل للتجمع داخل اطرار اوسع . تتلشى فيها الحدود الفاصلة ، وهو ما يعرف بالاتجاه نحو تكوين " الكيان الكبير " وتشير الدراسات الى ان صيغة " الدولة " التى سادت عقب الكشف الجغرافية بصفة اساسية ، تتحسر الان عن الخريطة السياسية العالمية لحساب الكيان الكبير (الاقطاعية - الدولة - الكيان الكبير) ، ويتخذ الآن هذا الاتجاه .. أشكالا متعددة ، تتمثل فى المنظمات الإقليمية

والأسواق المشتركة والتكتلات الاقتصادية وغيرها ، وقد قطعت أوروبا بقسميها (الشرقي والغربي) شوطا بعيدا في هذا الاتجاه وذلك لمواجهة النتائج المدمرة للحرب العالمية الثانية في البداية ، ثم لتدعيم موقفها الانتاجي والتنافسي في الساحة العالمية بعد ذلك ، طامحة على مراحل نحو تحويل دولها الى وحدات ادارية داخل كيانها الكبير .. أوروبا الموحدة ، فاذا كانت التجربة قد أتت ثمارها في هذه القارة المتقدمة .. فهل يمكن توقع تكرار نموذجها في العالم الثالث ؟ وهل يمكن القول بأن نموذج " الكيان الكبير " هو الصيغة الأمثل لحل مشكلات التخلف وتناقضات الحدود الراهنة ؟

المراجع

- Bogs, S.W. : " International boundaries . The study of boundary Function problem. N. Y. 1940 .
- Bruce Mitchell : " Politics , Fish and International resources management " , The Geog . Rev . Vol . 66. No. 2, April, 1976, PP . 127 - 138 .
- Chorley , R. J. : " water, Earth and man", Heffer , London, 1973 .
- Cohen, S.B. : " A Geography and politics in a world divided, Heffer , London, 1973 .
- Hartshorne R. : " The functional approach in political geography " , A.A.A. Vol , 40 . PP. 95 - 130 .
- Lucial Carlson : " Africa's Lands and nations, " McGraw- Hill . Book . Co. N. Y. 1967 .

بالإضافة الى كتاب :

محمد فاتح عقيل " مشكلات الحدود السياسية " بالاسكندرية ، ١٩٦٧ .

الدراسة السابعة

البنية السكانية للدولة

مقدمة

أدت نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى إعادة صياغة الخريطة السياسية العالمية على أسس قانونية دائمة ، مختلفة بذلك عما كانت عليه طوال القرون الأربعة التي أعقبت الكشف الجغرافية ، هذه التي سيطرت عليها صياغات التوسع والاستعمار وتكوين الامبراطوريات الواسعة ، وتمثل " الدولة القومية " الوحدة الأساسية المتكررة في الصياغة المعاصرة ، وإذا كانت " أوروبا " قد شهدت نماذجها المبكرة .. فقد نشطت هذه العملية فيها وفي غيرها من القارات مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتكاد عملية تكوين الدول أن تصل لنقطة ختامها .. بعد نحو عقود أربعة من الحرب العالمية الثانية ، مفضية الى مايزيد عن ١٧٠ دولة متفاوتة الوزن والمرتبة ، تفاوتتا يترد الى مجموعة من العوامل المتشابكة ، يتصل بعضها بخصائص المساحة (الأرض) ومواردها ، ويرتبط بعضها بالأوضاع العالمية المورثة والسائدة ، ويعود بعضها الى خصائص بنياتها السكانية الظاهرة والكامنة ، فهذه جميعها - وغيرها - تؤثر في تحديد وزن الدولة في الساحة ومرتبته .

وفي مجال قياس قوة الدولة (الوزن + المرتبة) .. عادة مايشار إلى الأرض والسكان باعتبارهما " الكتلة الحيوية " للدولة ، ويستند حسابها - في الدولة الواحدة - على عنصريها (مساحة الأرض + الحجم السكاني) ، وقد تضيف بعض الدراسات أهمية أكبر لعنصر منهما في قياساتها وتحليلاتها ، غير أن الدراسات الحديثة غالبا ما تضمهما معا - فضلا عن العلاقات بينهما - في معادلة واحدة مركبة ، ومع تعدد زوايا العنصرين فقد اتفق على مقاييس معينة لكل زاوية ، بحيث تحدد أبعادها " الكمية والنوعية " معا ، بما يمكن آخر الأمر

من إجراء الحسابات والمقارنة وتحديد المرتبة وبالتالي من الكشف عن نقاط القوة والضعف في البنية العامة للدولة ، والانتهاى إلى وضع التوصيات اللازمة، لتدعيم الأولى ومعالجة الثانية .

وبالنسبة " للبنية السكانية " موضع هذه الدراسة.. فإن زواياها الرئيسية القابلة للقياس والمقارنة تتمثل في :-

أ - المرحلة الديموجرافية للمجتمع السكانى .

ب - خصائص قوة العمل .

ج - التركيب الاقتصادى .

د - التركيب الحضرى الريفى .

هـ - الاقليات السكانية .

وفيماء يلى تحليل لكل منها من وجهة نظر منهج قياس قوة الدولة .

أ-المرحلة الديموجرافية للدولة:

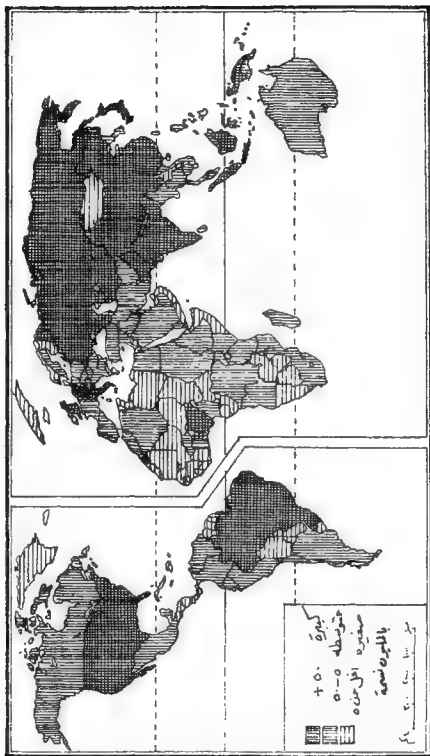
تقدم نظرية المراحل الديموجرافية The demographic cycle theory تفسيراً لاختلاف معدلات النمو السكانى بين المجتمعات البشرية ، وذلك بوضعها لهذا النمو على منحنى متعدد المراحل تبعا لمعدل الزيادة الطبيعية فى هذه المجتمعات، وهى تطلق على المرحلة " الأولى " تسمية " المرحلة المالتسية " (نسبة للعالم مالتوس الذى قدم نظريته السكانية المعروفة بالمالتوسية فى القرن ١٨ م)، وتتسم هذه المرحلة بالنمو السكانى البطيء ، نتيجة لارتفاع معدلات الوفيات ، انعكاسا لتدنى المستوى الحضارى ، فهذه المرحلة ترتبط بأشد المجتمعات تخلفا وضعفا ، وهى مرحلة تكاد تكون منحسرة الآن عالميا ، عدا اجزاء محدودة فى افريقية وآسيا وأمريكا الجنوبية ، وهى تدل دلالة قاطعة - حالة تمثلها - على عجز المجتمع عن مواجهة ظروف بيئته التى قد تهزمه تماما .. وتؤدى إلى تناقص عدده ، مثلما كان يحدث كثيرا فى العصور القديمة

والوسطى ، وقد تجاوزت هذه المرحلة معظم المجتمعات السكانية المعاصرة ، ودخلت إلى مرحلة تتسم بقدر من النمو العددي المتزايد بدرجات شتى ، تعكس تحقيقها نوعا من النجاح فى مغالبة ظروف الجوع والمرض .

وعادة مايكون تجاوز المرحلة المالتسية والتالية لها ، مقدمة لدخول المجتمع السكانى مرحلة نمو سكاني بمعدلات عالية ، اصطلح على تسميتها بالانفجارية Explosive stage ، وتتميز باتجاه معدلات الوفيات - خاصة الأطفال - للتناقص باطراد ، مع زيادة المواليد بمعدلات عالية ، وهى الخصائص التى تميز عددا كبيرا من مجتمعات الدول النامية بدرجات متفاوتة ، وتثير هذه المرحلة عددا من الاسئلة المتصلة بقيمة الزيادة السكانية فى حد ذاتها ؟ وبدرجة الاختلال بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى ؟ وبالساسة السكانية المناسبة لمواجهة نتائج الانفجار السكانى ؟ .. وبالنسبة للسؤال الأول : فمن الثابت أن مجرد التراكم العددي للسكان لا يعنى القوة فى حد ذاته ، مالم يقترن ذلك بإضافة انتاجية تعادل الاضافة السكانية على الأقل ، وإلا ارتد المجتمع إلى المرحلة المالتسية ، وفى معظم الدول النامية الريفية الطابع .. فإن درجة من الاختلال تبقى كامنة لفترة بحكم الحياة التكافلية فى أنحاء ريفها ، وأيضا بحكم الانخفاض العام فى مستوى المعيشة ولكنها ماتلبث أن تفصح عن حدتها بصورة من الصور السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، ورغم أهمية الاتجاه نحو ضبط النمو السكانى كاستراتيجية عامة للدولة ، والذى تتراوح أساليبه بين حملات التوعية (مصر) وتقديم المكافآت (الصين) والقانون(الهند لفترة معينة) ، إلا أنه لاتجدر المغالاة فى هذا الاتجاه ليس فقط لأسباب ثقافية وإنسانية ، وإنما أيضا لأنه ينطوى على فكرة اعتبار الانسان مستهلكا فقط ، وهى الفكرة التى تغفل جانبه الانتاجى .. المدعم فى الوقت الحالى بالآلة والتكنولوجيا ، مما قد يشيع فى المجتمع احساسا سلبييا بين أفرادها ، باعتبارهم فى حد ذاتهم أفواها مفتوحة تطلب الطعام دون أن تنتج ،

وبالنسبة لغرب أوروبا .. فقد اتجهت مجتمعاتها نحو تنظيم التزايد السكاني على مراحل تبعا لمتطلبات نموها ، كما وضعت اليابان سياسة واسعة النطاق لتدريب قوة عملها تدريجيا فنيا عاليا ، بحيث تعوض انتاجيتها ، باستمرار النمو السكاني للدولة بعامه وتحقق فائضا .

والواقع أن هذه المجتمعات المتقدمة .. قد تجاوزت بالفعل مرحلة النمو السكاني الانفجاري ، واستقرت من فترات متفاوتة في إطار مرحلة سكانية اصطلاح على تسميتها "بالناضجة" Mature stage وتتميز بوصول معدلات الوفيات إلى أدناها ، وبتزايد أمد الحياة (متوسط عمر الفرد) وبانخفاض معدل المواليد للغاية ، وقد وصل بعضها الى حد الثبات عند حجم سكاني معين منذ عشرات من السنين (سويسرا ، النرويج ، النمسا ، السويد فرنسا وغيرها) ، وهي المرحلة التي تعد من " المؤشرات " ذات الدلالة عن تقدم الدولة وقوتها ، حيث تتمثل في هذه المجتمعات القدرة الذاتية على مواصلة نموها العددي مع مواردها الاقتصادية ، كما أنها تحقق لأفرادها أعلى مستويات الدخل عالميا ، بل إن بعضهم يتبع سياسة تدعو وتشجع على زيادة السكان، كما يتبع بعضها الآخر (كندا مثلا) سياسة تشجيع الهجرة من مستويات فنية معينة ، ورغم ان استراليا - وهي من دول هذه المرحلة - تعاني من نقص سكانها بالنسبة لمواردها ، فإن موقعها الجغرافي وسط محيط من العناصر الصفراء المتفجرة سكانية ، قد دفعها من وقت مبكر إلى وضع سياسة سكانية صارمة .. تعرف " باستراليا البيضاء " ، وهي سياسة سكانية عنصرية ، تقيم حدودا صارمة أمام هجرة غير البيض إليها ، وربما كان ذلك من عوامل عدم بروزها كقوة عالمية ، بسبب النقص الفادح في حجمها السكاني (١٥ مليوناً سنة ١٩٧٥) ، وذلك إلى جانب عزلتها الناتجة عن موقعها الجغرافي المتطرف . (شكل ٢٢) .



شكل (٢٢) تصنيف دول العالم حسب الحجم السكاني ١٩٦٥ م (عن كلارك)

ب- خصائص قوة العمل

حسب التعريف الديموجرافى لقوة العمل Labour Force فإنها تتمثل فى هذه العناصر من المجتمع التى تقع بين فئتى العمر (١٤ - ٦٠ سنة) ، أى بين نهاية فترة التعليم الإلزامى (١٤ سنة) والسن القانونية للتقاعد عن العمل (٦٠ سنة) ، غير أنه تعريف واسع لا يتفق مع ارتفاع مستوى التعليم فى بعض المجتمعات ، هذه التى يستمر فيها تعليم الفرد إلى ما هو أكبر من ذلك ، ولا يتفق مع الدخول المبكر لقوة العمل (ربما من الطفولة) فى كثير من المجتمعات النامية ، ومن ناحية أخرى .. فإن سن التقاعد يختلف لأسباب شتى من مجتمع لمجتمع ، وتبعاً للتعريف الاقتصادى لقوة العمل .. فإنها تمثل (جملة الأفراد الذين يعملون عملاً انتاجياً) ، وقد اختلفت الآراء حول معنى العمل الانتاجى ، واتفقت تقريباً حول تصنيف قوة العمل من هذه الزاوية الى قوة العمل الأولية Primarily وتتضمن أولئك العاملين فى أنشطة تتصل مباشرة بالأرض والانتاج ، والثانية Secondary . وتتمثل فى العمالة المعتمدة على ما تنتجه الأرض من موارد ، وتحويلها وتصنيعها بالإضافة إلى قيمتها ، والثالثة Teratairy .. وتشمل أولئك العاملين فى نواحي التجارة والخدمات والمهن الأخرى ، وقد أشارت الأمم المتحدة الى زاويتين مهمتين فى هذه الاتجاه : تتصل الأولى : بقوة العمل النظرية .. وتعنى جملة القادرين على العمل تبعاً للتعريف الديموجرافى ، وتتصل الثانية : بقوة العمل الفعلية ، وهم أولئك العاملون فعلاً فى الأنشطة والوظائف المختلفة . . سواء كان أولياً أم ثانوياً أم ثالثاً ، ويتضمن الفرق بينهما أولئك الذين يواصلون تعليمهم أو تدريبهم ، وأولئك القادرين على العمل ولايجنبونه ، وأولئك العاجزون تماماً عن العمل لأسباب شتى ، وبذا أصبح ميسوراً توحيد مقاييس قوة العمل المختلفة من دولة لأخرى ، سواء من حيث التركيب أو مستوى الأداء أو متوسط الانتاج .

* تصنيف قوة العمل حسب مستوى الأداء

يتم تصنيف قوة العمل إلى العمالة الفنية Skilled . L.F. ونصف الفنية

Semiskilled وغير الفنية ، وذلك استنادا الى مقاييس دقيقة لمستوى الأداء ، و انتاجية العامل والوحدة الانتاجية .تعد نسبة توزيع هذه المستويات فى الدولة من مؤشرات قوتها العامة ، فكلما ارتفعت نسبة العمالة الفنية . . كلما دل ذلك على فعالية قوة عملها .. والعكس صحيح ، وتشير بعض الدراسات إلى أن ما بين ٤٠ - ٥٠ / من قوة العمل فى معظم الدول النامية هى من المستوى الثالث (غير الفنية Non Skilled) ، والواقع أنها قد تزيد عن هذه النسبة كثيرا فى بعضها ، خاصة مع اختلاف توصيف " العامل الفنى" بينها ، فقد يعتبر مهندسا من يفهم فى ميكانيكا السيارات أو بعض أعمال الصناعة ، وهو ما يختلف عن توصيف " المهندس " فى الدول الصناعيه المتقدمة ، إلى آخر التفاصيل المتصلة بتعريف غير ذلك من الوظائف وتوصيفها ، ولا شك أن إعداد العمالة الفنية يتطلب شروطا ووقتا، شروطا تزداد بقتها ووقتا يطول مداه .. مع الصعود فى سلم التراتب الوظيفى للعمالة ، ومع كمية المعلومات النظرية وتنوع الخبرة العملية وتعقدها ، ومن الثابت أنه بنون تنمية المهارات البشرية . . تصبح نسبة كبيرة منها مجرد طاقات مهدرة ، وتضع الدول المتقدمة من البرامج ما يكفل لقوة عملها الكفاية والفاعلية ، وهى تلزم وحداتها الانتاجية بتنفيذ هذه البرامج واتباع مقاييسها ، وذلك فى إطار القاعدة الاقتصادية بأن ٦٥٪ من استثمارات التنمية تتحقق من رفع مستوى أداء قوة العمل ، ومن هنا فقد أصبحت العلاقة بين التعليم والتدريب والعماله من أكثر الموضوعات ارتباطا بالقوة العامة للدولة ، وتقدم اليابان مثلا واضحا للربط بينها فى سياق من خطة عامة تبدأ من المرحلة الابتدائية ، وذلك بما تجر به من اختبارات القدرات الحرفية والمهنية عند الاطفال ، ومتابعتها عبر سلسلة من برامج التعليم والتدريب .. حتى يندمج الفرد فى نسيج قوة العمل ، ولا تتمثل الثمرة فى مجرد زيادة الانتاج ، بل وايضا فيما يتحقق للعامل من راحة نفسه فى عمل يتفق مع قدراته العقلية والعضلية ، وما يشيعه ذلك من اقبال وحيوية لا يستهان بها .

سن الدخول والخروج من قوة العمل

بالنسبة لسن الدخول الى قوة العمل فى مجتمع من المجتمعات .. فان

ما يحددها يتمثل في حجم المعلومات وكمية التدريب اللازمة كي يندمج الفرد في قوة العمل بكفاية وفاعلية ، وتنخفض هذه السن للغاية في الدول النامية بعامة ، فقد يدخل الطفل الى قوة العمل في معظمها قبل أن يتم تعليمه الإلزامى ، وذلك إما لتدنى قدرتها عن توفير التعليم الإلزامى للأطفال جميعا حتى سن معينة ، وإما لأن الأنشطة الاقتصادية بها من البساطة (الرعى ، الزراعة ، الحرف اليدوية) بحيث لا يتطلب الدخول في نسيجها تعليما أو تدريباً طويلاً ، وتعكس زيادة فترة التعليم والتدريب .. أوضاعاً اقتصادية مختلفة ، وذلك بما تتطلبه عليه من دلالة تتصل بقدرة المجتمع على إعالة نسبة كبيرة من أفراده ، لفترة قد تطول حتى مرحلة الشباب ، وذلك استجابة لشروط بنية اقتصادية متقدمة ، وتلبية لشروط وظائفها وأعمالها عالية المستوى ، ومن هنا يعد سن الدخول الى قوة العمل من مقاييس القوة العامة للدولة .

وبالنسبة لسن الخروج من قوة لعمل .. فإن ما يحددها يتمثل في ضرورة استمرار الفرد في عمله لإعالة نفسه وأسرته ، هذه الضرورة التي ترتبط مباشرة بكم مدخراته طوال فترة عمله ، ويظهر سن الخروج من قوة العمل مفتوحاً وغير محدد في معظم مجتمعات الدول النامية ، بحكم ضرورة الاستمرار في العمل.. ربما الى نهاية حياته ، وهذه الضرورة الناجمة عن نقص مدخراته الكافية للتقاعد ، وبذا تصبح الوفاة أو المرض المستعصي غالباً هي أسباب خروجه من قوة العمل ، وتختلف الصورة تماماً في المجتمعات القوية المتقدمة ، هذه التي قد كونت من الإطارات التأمينية والادخارية ما يسمح لأفرادها العاملين بالتقاعد في سن محددة ، وهكذا بينما يتأخر سن الدخول الى قوة العمل بها .. يتقدم سن الخروج منها .. ايضاً ، أى أن فترة العمل بها أقصر بالنسبة لعمر الفرد الواحد ، وهي تعوض هذه الفترة القصيرة نسبياً .. بما تتلقاه من مردود مرتفع من قوة عمل ذات كفاية عالية ، وبما تتميز بها وحدات الانتاج من تنظيم وتكثيف ، متسقة بذلك مع التقسيم الطبقي لحياة الانسان ، فالطفولة والشباب المبكر هي فترة التعليم والتدريب ، والشباب والنضج للعمل المكثف والادخار ، أما الكهولة والشيخوخة فهي للراحة والتمتع

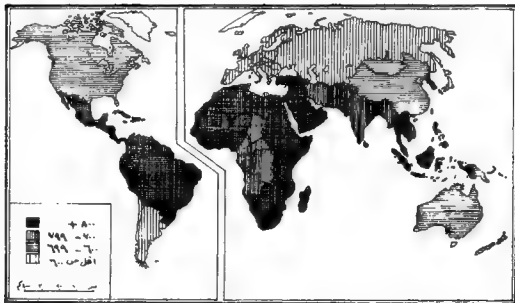
بشمار الجهد ، وكلما اقترب المجتمع من هذا الاتساق ، دل ذلك على نجاح برامجه في تنمية موارده البشرية واستثمارها ، وبالتالي على قوته تبعاً لدلالات هذا المقياس ..

نسبة الاعالة ومساهمة الاناث

تعرف نسبة الاعالة $Dependent\ Ratio$ بأنها (النسبة بين عدد الأفراد العاملين في المجتمع الى جملة إفراده) ، وتتفاوت هذه النسبة بين المجتمعات لاسباب شتى ، فمن ناحية يفترض أن تكون هذه النسبة منخفضة في المجتمعات النامية ، باعتبار الدخول المبكر في قوة العمل ، ولكنها تظهر مرتفعة بسبب نقص إسهام الاناث في قوة العمل ، بما يعنى أن نحو نصف طاقة المجتمع على العمل معطلة ، وتزيد نسبة الاناث في قوة العمل في المجتمعات المتقدمة ، وهو ما يعوض الدخول المتأخر والخروج المبكر من قوة العمل ، وتشير بعض الدراسات إلى اختلاف طبيعة مساهمة الاناث في قوة عمل المجتمعات الريفية (الصين ، الهند ، مصر) ، فالمرأة تسهم فيها إسهاماً - يصعب حسابه - ولكنه يحول دون وقوع هذه المجتمعات فيما يشبه المجاعة الدائمة ، وذلك بما تحول اليه منزلها الى وحدة انتاجية .. هي امتداد للحقل ، الأمر الذي يغير الى حد ما من الصورة الشائعة عن الاناث غير المنتجات في العالم النامي ، وعن ارتفاع نسبة الاعالة في مجتمعاته .

والواقع أن حساب نسبة الاعالة يجب ألا تقتصر على مجرد الجانب الكمي منها ، وإنما يجدر الاهتمام أيضاً بمستوى هذه الاعالة ونوعيتها ، حيث تتخذ هذه الاعالة في المجتمعات المعيشية الضعيفة .. مجرد توفير الضروريات في حدودها الدنيا ، بينما هي تتخذ في المجتمعات المتقدمة سياقاً متنوعاً من الضروريات والكماليات عالية المستوى ، ويتخذ من ذلك مؤشراً عن حجم الفائض وكُم المدخرات ، وعن قدرة المجتمع على التخطيط لمستقبله ، وإذا كان ارتفاع نسبة الاعالة (عدد المعولين / فرد عامل) يعد من دلائل ضعف المجتمع والدولة ، فإن ارتفاع نوعيتها من علامات قوته ، وهما معاً (نسبة الاعالة +

نوعية الاعالة) من خطوط المفارقة الاساسية بين التقدم والتخلف وبين القوة والضعف ، ومن مقاييسها أيضا . (شكل ٢٣) .



شكل (٢٣) نسبة الاعالة في دول العالم (لكل ١٠٠ من قوة العمل) عن : كلارك .

ج- التركيب الاقتصادى للمجتمع السكانى

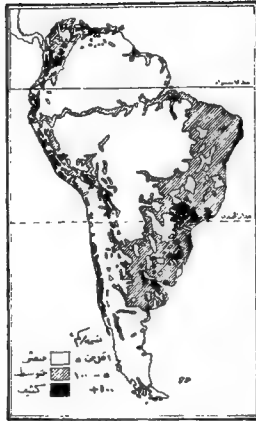
يعنى التركيب الاقتصادى للمجتمع السكانى .. توزيع قوة العمل بين أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة ، وترد بياناته غالبا ضمن جداول التعدادات السكانية التى تصدرها الدول دوريا كل خمس أو عشر سنوات مرة ، ويتيح ذلك التعرف على خصائص هذا التركيب وعلى تغيراته أيضا ، وتعكس جداول التركيب الاقتصادى لمعظم الدول النامية قدرا كبيرا من التشابه بصفة عامة ، خاصة من حيث استيعاب الأنشطة الأولية (الزراعة ، الرعى ، الصيد) للنسبة الكبرى من أفرادها العاملين ، كما تتقارب بينها نسب التوزيع الأخرى لبقية الأنشطة (الخدمات ، التجارة ، التعدين ، البناء والتشييد ، النقل ، والمواصلات ، وغيرها) . وعادة ما تأتى الصناعة فى نهاية جداولها بنسب متناقصة .

وقد وضعت الأمم المتحدة نسبة الثلثين (٦٦٪) للتمييز بين الدول الصناعية وغيرها ، فإذا استوعبت الصناعة النسبة المذكورة - كحد أدنى - اعتبرت الدولة صناعية ، فإذا ماتراوحت النسبة بين الثلث والثلثين (٣٣ - ٦٥٪) صنفت باعتبارها نصف صناعية Semi-Industrial ، وهى غير صناعية إذا ما قلت النسبة عن الثلث من جملة الأفراد العاملين ، ومن الواضح أنه تقسيم يتفق مع مستويات استيعاب الصناعة فى الدول المتقدمة ، هذه التى انتقلت أساليب الانتاج الصناعى بها من المصنع الى الوحدات الانتاجية فى ريفها ، وأصبحت الزراعة فى معظمها قطاعا من قطاعات الصناعة ، يعرف " بصناعة الزراعة " ، فالمزرعة تدار تبعا لذات الأهداف التى يدار بها المصنع .. وينفس أساليبه ، وهى غالبا ما تتضمن وحدات صناعية .. تصنع منتجاتها قرب حقولها ، فإذا ما طبقت هذه المقاييس على العمليات الانتاجية فى الدول النامية .. فإن الهوة تظهر واسعة للغاية ، تشير إلى سبب عميق من أسباب المفارقة بين القوة والضعف فى عالمنا المعاصر ، هذه التى يتحدد علاجها فى تعديل الهيكل

الوظيفى للتركيب الاقتصادى للدول النامية ، تعديلا يتقدم بالصناعة الى رأس القائمة من ناحية ، وينتقل بأساليب انتاجها إلى بقية القطاعات من ناحية ثانية ، بحيث تتحول هذه القطاعات - أينما كانت فى الريف أو المدنية - إلى وحدات صناعية النمط والأداء والأهداف معا .

د - التركيب الحضرى الريفي

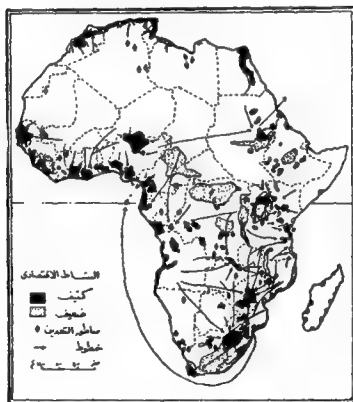
من ناحية أولية فإن التوازن العام لتوزيع السكان فى أنحاء الدولة .. يعد من دلائل قوتها ومؤشراتها فالدولة التى يتوزع سكانها توزيعا بؤريا ، بحيث تظهر هوامشها قليلة أو منعدمة السكان (الصين ، مصر ، العراق وغيرها) ، أو هذه التى يتوزع سكانه توزيعا هامشيا ، بينما يظهر قلبها شبه خال (استراليا ، كندا ، .. البرازيل وغيرها) ، أو هذه التى يتوزع سكانها توزيعا متقطعا ، تفصل بين تجمعاتها مناطق تقل فيها الكثافة أو تنعدم (معظم دول أمريكا اللاتينية .. شكل ٢٤) ، الي غير ذلك من صور التوزيع غير المنتظم ، غالبا ماتعانى من قصور تدفقاتها الاقليمية الداخلية ، ومن ضعف التفاعلات بين مناطقها ، مما يؤدى آخر الأمر إلى بنية غير متماسكة كما ينبغى ، ويعد التوازن فى توزيع السكان بين الريف والحضر .. من أهم صور التوازن المنشودة داخل الدولة ، خاصة عندما يقترن ذلك التوازن بنوع من التكامل الوظيفى والانتاجى بينهما ، ويبرز الاقليم الريفي الحضرى كهدف اساسي تطمح لتكوينه خطط التنمية الادارية والاقتصادية فى الدولة المعاصرة ، بحيث تتحول الدولة إلى مجموعة من المركبات (الأقاليم) الريفية الحضرية المتفاعلة والمتكاملة ، يستند كل مركب منها الى قواعده البيئية الخاصة ، مستثمرا مواردها بأكبر قدر من الفاعلية ، ومتفاعلا مع غيره فى إطار الدولة الواحدة .



شكل (٢٤) الكثافة السكانية في قارة أمريكا الجنوبية

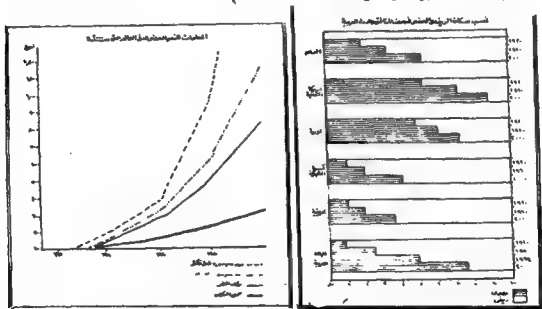
وتتسم مجتمعات الدول النامية عامة بارتفاع نسبة الريفية ($\frac{\text{جملة سكان الدولة}}{\text{جملة سكان الريف}} \times 100$) مما يعنى أن النسبة الكبرى من سكانها يتوزعون في الريف ويسكنون القرى ، ونظرا لانخفاض المستوى الحضارى والاقتصادى في أريافها .. فإن الدولة عامة تأخذ طابعا ريفيا ، يشكل بنيتها تبعا لخصائصه ، وتظهر مراكزها الحضرية وقد ترفت . تأثرا بمحيطها من ناحية ، ولضعف قواها الذاتية الحضرية من ناحية ثانية ، وتختلف الصورة في الدول المتقدمة .. خاصة الصناعية منها ، هذه التى ترتفع نسبة الحضرية بها ($\frac{\text{جملة سكان الحضر}}{\text{جملة سكان الدولة}} \times 100$) وتبرز المدينة باعتبارها نواة لاقليمها ، وتأخذ العلاقات بينها وبين ريفها اتجاها معاكسا ، فهى التى تشده اليها .. باعتبارها النموذج الاقتصادى الذى يحركه ، وإذا كانت هذه

المدن - خاصة الصناعية - قد أدت قبل قرنين إلى اختلال العلاقة السكانية المتوازنة في هذه الدول ، وذلك بما اجتذبت إليها من تيارات هجرة ريفية ، افضت الى ما يشبه الاقفار السكاني في ريف المناطق الصناعية المبكرة (خاصة بريطانيا) ، مما نجم عنه تداعى اقتصاديات الزراعة والمراعى والغابات في أجزاء واسعة منها ، فإنها مالبثت أن عوضت الريف بالآلية عما فقدته من الأيدي العاملة ، واتجهت العلاقات الاقتصادية بين الريف والمدينة تدريجيا للتوازن ، ثم للتكامل والتدامج في بنية واحدة ، غير أن التطورات الاقتصادية في معظم مناطق العالم النامي .. قد سارت في سياق مختلف ، فقد دفعت متطلبات النول الصناعية الى اشتداد استغلال مناطق الخامات والمعادن بها ، ومن ثم فقد اندفعت اليها تيارات الهجرة من ريفها الفقير (خاصة افريقية .. شكل ٢٥) .



شكل (٢٥) خطوط الهجرة الرئيسية للعمالة في أفريقية

وبينما نزحت هذه الموارد الى مراكز الصناعة فى الدول المتقدمة .. فقد وصلت الأحوال فى مناطق انتاجها إلى أدنى مستوياتها ، وبقيت مدنها مجرد مراكز تعدينية . . تستقبل تيارات الهجرة دون أن توفر لها ما يحولها إلى قوة عمل منتجة ، مما أفضى إلى تورمها سكانيا ، وإلى تضخمها سكانيا فى صفوف من أكواخ الصفيح وعشش القش ، غير قادرة على تطوير ذاتها .. أو تعويض الريف عما فقدته من قوته العاملة ، فضلا عما أقرخته من أمراض اجتماعية منهكة ، وماسببته من ضغوط وأعباء على مرافق المدينة وخدماتها ، وما تداعى عنها من مشكلات التكس والتخمة والافراز ، واختناق المواصلات وقنوات التمويل اللازمة لها ، ومن هنا يجب التعامل بحذر من هذه الأرقام التى تشير إلى ارتفاع نسبة الحضرية فى معظم دول العالم النامى ، ذلك أنها غالبا لاتعنى سوى تورم مدنها سكانيا وسكنيا على حساب ريفها ، فهى إذن من دلائل الضعف ، وليست من علامات القوة والعافية ، الأمر الذى يقتضى خطة تنمية شاملة للريف والمدينة معا . (شكل ٢٦) .



شكل (٢٦ - ب) اتجاهات النمو الحضري فى العالم حتى سنة ٢٠٠٠

شكل (٢٦ - أ) نسب سكان الريف والحضر فى بعض المناطق والدول العربية

هـ - الأقليات السكانية

لقد خلفت العملية التاريخية الواسعة لحركة المجتمعات البشرية واختلاطها ، ثم ما أعقبها من تكوين الدول في الخريطة السياسية الراهنة ، جيوباً سكانية كامنة في تضاعيف العديد من الدول ، هي مانعرف ، **بالأقليات السكانية** في الدراسات المعاصرة ، وقد تتركز هذه الأقليات في الهوامش أو مناطق العزلة ، وقد تتوزع في انحاء الدولة بنسب متفاوتة ، متميزة داخل بنيتها العامة بلغتها الخاصة أو تاريخها ، أو متجمعة داخل قطاع معين في اقتصادها ، أو بغير ذلك من الصور الدالة على وجودها ، وقد دعا اتساع ظاهرة الأقليات في انحاء العالم .. إلى اتخاذها مقياساً من مقاييس قوة الدولة أو ضعفها ، وذلك تبعاً لما أدت إليه داخل الدولة الواحدة من إيجابيات أو سلبيات ، وتقدم الدول المتقدمة متعددة العناصر (الولايات المتحدة ، سويسرا ، كندا ، وغيرها) نموذجاً للدول التي يتكون مجتمعها السكاني أساساً من مجموعة من الأقليات ، انصهرت داخل إطارها الثقافي والاقتصادي والحضاري ، دون أن يؤثر ذلك في بنيتها ، بل كان غالباً من عوامل قوتها ، وازدهارها ، فإذا ما ظهرت مشكلة الأقليات في دولة من الدول دل ذلك على وجود أوضاع معينة - جغرافية أو سياسية أو اقتصادية - تعيق من التفاعل والتدامج (وليس بالضرورة النوبان) بين عناصر المجتمع السكاني في هذه الدولة ، فوجود الأقليات ليست مشكلة .. وإنما ما يعيق اندماجها .

ويتحدد منهج دراسة " الأقليات " من وجهة نظر قوة الدولة .. فيما يلي من الاسئلة :

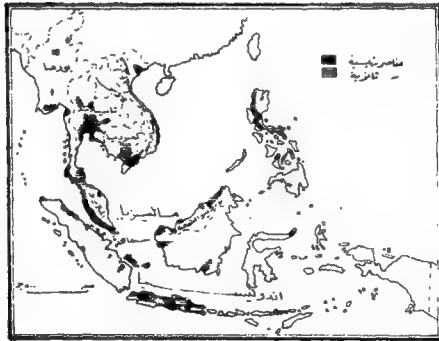
ماهي العملية التاريخية التي أدت لوجودها ؟

ترتبط الأقليات بعدد من العمليات التاريخية .. يمكن تحديد أهمها فيما يلي :

* تعرض العنصر السكاني الأصلي في منطقة معينة لضغوط عنيفة من

عناصر أخرى أقوى غالبا تجبرها على التخلي عن منطقتها ، والتراجع عنها نحو الهوامش أو مناطق العزلة .. والاستقرار بها ، مثلما حدث مع السكان الأصليين (الاسكيمو والهنود الحمر) فى العالم الجديد ، ومع عناصر الفدا والرافيديين فى شبه القارة الهندية ، وقبائل البوشمن والهوتنتوت والبانفو فى جنوبي أفريقية ، وفى غير ذلك ايضا من الامثلة .

* ما أدت وتؤدي إليه تيارات الهجرة فى الماضى والحاضر من اختلاط سكانى واسع النطاق ، وما ينطوى عليه ذلك غالبا من تكون الأقليات ، ومن أبرز أمثلته وجود هذه الأقليات الصينية فى معظم الدول المجاورة لها (شكل ٢٧) ، نتيجة الانتشار الصينى خارج الوطن الأم .

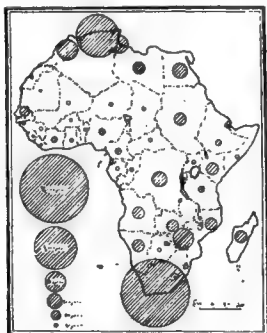


شكل (٢٧) الأقليات الصينية فى دول جنوب شرق آسيا (عن سطيحة)

* ما أسفرت عنه عملية تكوين الدولة القومية - مع نهاية العصور الوسطى

- من ضم عدد من الاقطاعات المتجاورة مكانيا ، واستمرار تمسك كل منها بشخصيتها قبل اتحادها ، وتتضمن أوروبا أبرز أمثلة هذه العملية ، فالمملكة المتحدة - مثلاً - قد تكونت من اتحاد إنجلترا وسكوتلند وويلز وأيرلند الشمالية ، وما يزال بينها عدد من خطوط الاختلاف والتمايز ، وتتكون يوغسلافيا من ست جمهوريات تجسد أوضاع مجتمعاتها السكانية المتباينة ، وتبرز "قطالونيا" داخل أسبانيا كمقاطعة تضم مجتمعات متميزا بتاريخه وثقافته ، كما يضم الاتحاد السوفيتي عددا كبيرا من الأقليات العرقية والدينية ، تعبر عنها جمهورياته المتعددة .

* ما أدت إليه الكشف الجغرافية وحركة الاستعمار الاستيطاني .. من انتشار العنصر الاوربي في أنحاء العالم (خاصة افريقية .. شكل ٢٨) ، وتشكيله لأقليات شديدة التمايز عن العناصر السكانية الأصلية .



شكل (٢٨) السكان الاوروبيين في افريقية (عن حمدان) .

* وفي المقابل ما نجم عن تجارة الرقيق وأنواع الهجرة القسرية الأخرى

من وجود عناصر افريقية (زنجية غالبا) فى معظم دول الامريكيتين ، بدرجات متفاوتة من الاندماج والتناثر فى كل منها .

✽ ما أفضت إليه عملية وضع الحدود - بعد الحرب العالمية الأولى - من تمزيق المجتمعات ، وبالتالي وجود الأقليات على جانبي الحدود ، وقد عولج بعضها فى إطار ما يعرف بتبادل السكان ، وهو ما يعد فى مضمونه تبادلا للأقليات ، كما حدث فى البلقان والهند وافريقية جنوبى الصحراء . وهى عملية ليست سهلة لأسبابا تتصل بصعوبات التهجير وإعادة التوطين والتعويض عن الأرض والممتلكات ، وهو ما يقود إلى السؤال المنهجى الثانى فى هذا السياق : ماهى مستويات الاختلافات بين المجتمع السكانى وما قد يوجد فيه من أقليات ؟

كما سبقت الإشارة .. فإن مستويات الاختلاف قد تكون مكانية ، متمثلة فى نوع من العزلة الجغرافية القهرية أو الاختيارية ، تؤدى الى تجمع الأقليات عند الهوامش أو فى مناطق العزلة إما لأسباب تاريخية أو تحت دافع الرغبة فى المحافظة على كيانها الخاص ، كما هو الأمر بالنسبة لتجمعات الأكراد عند هوامش تركيا والعراق وايران ، وكذلك جماعات " الباسك " فوق جبال البرانس بين فرنسا وأسبانيا ، وبعض قبائل "الهنود الحمر" التى ماتزال معتصمة بعزلتها داخل الغابة الأمزونية فى البرازيل ، وغيرها ذلك من الأمثلة ، وقد يكون مستوى الاختلاف ثقافيا ، حيث تميل بعض الأقليات للتمسك بثقافتها فى مناطق تجمعاتها (كما فى قبرص .. شكل ٢٩) ، وغالبا ماتمثل اللغة والعقيدة أشد أنواع الحدود صرامة بين الأقلية وغيرها ، وقد جمعت المصلحة بن الثقافات المتباينة فى الولايات المتحدة .. وذلك داخل إطار الثقافة الساكسونية الغالبة ، لكن " كوبيك " فى كندا ماتزال معتصمة بفرنسيتها متميزة بها ، وهى فى مناطق أخرى قد تنطوى على دعاوى انفصالية ، أو تتخذ ذريعة للهجوم على الدولة من غيرها ، وهو ما يجدر معالجته قبل تفاقمه ، وذلك أساسا بتدعيم عنصر المصلحة من بقاء الأقلية مع غيرها ، وتعميقه بينها بحيث يمتص كافة الاختلافات اثقافية داخل الدولة الواحدة . ومن هنا خطورة التباين الاقتصادى بين الأقلية وغيرها ، ليس فقط لتعقد أسبابه .. بل وايضا لارتباطه بقوة الدولة مباشرة ، خاصة عندما ينتج عن اتباع الدولة لسياسة

التمييز العنصري .. مستويات أخرى للتمييز الاقتصادي بينها ، ويمثل اتحاد جنوب افريقية مثالا متطرفا في هذا المجال ، وذلك من حيث تحكم الأقلية في الأغلبية على أساس عنصري صرف ، وما ينطوي عليه من صنوف التمييز الاقتصادي والسياسي والثقافي .. بل والجغرافي ، بما يدفع إليه العناصر غير البيضاء للإقامة في أفقر أجزاء الاتحاد ، وهي أمور من شأنها أن تقوض الدولة من أساسها ، ليس لأن الأغلبية - في هذا المثال - هي ما تعاني من القهر والتمييز ، بل لمنافاتها للأساس القانوني للدولة أصلا .. ، باعتبار الدولة إطارا يندمج داخله التمييز .. سواء كانت السلطة مع الأغلبية أو الأقلية ، فضلا عما ينجم عن هذه السياسة - في جميع الحالات - من تمزق وانهاك الدولة ، وهو مايقود إلى السؤال المنهجي الثالث في هذا السياق : " هل يمثل وجود الأقلية أو الأقليات في الدولة مشكلة من مشاكلها ؟



شكل (٢٩) المجتمعات السكانية في قبرص

قد يكون تعدد عناصر الدولة من أسباب قوتها ، بحكم ما يقتزن بالتنوع من تفاعل الخبرات و ثراء القدرات من أصول شتى ، وتقدم الولايات المتحدة نموذجا تعود نسبة هامة من قوته لتعدد عناصره ، فى إطار صياغة حققت لها التفاعل والتدامج ، فضلا عن محافظتها على تفردىها ، وقاومت الحكومة الفيدرالية سياسة التمييز على أساس اللون فى ولاياتها الجنوبية ، ومنحت ثقافة الزوج شخصية الدولة قدرا من خصائصها ، ليس فقط فى مجال الرياضة والموسيقى .. بل وفى غيرها ايضا ، ولايعنى ذلك أن المساواة بين عناصرها قد أصبحت تامة فى جميع الولايات والمجالات ، لكن المؤكد أن القضية حسمت فيها لصالح المساواة ، ولم يعد قابلا للنقاش حتمية مواجهة سياسة التمييز فى أى مستوى من المستويات ، وأصبح من المسلمات .. أنه بمقدار ماتنتج سياسة المساواة بين عناصر الدولة ، بمقدار ما يصب ذلك نتائجها إيجابية فى وعاء قوتها ، خاصة عندما تقتزن المساواة بحقوق الأقليات فى المحافظة على ما تعتبره من سمات تفردىها داخل الإطار العام للدولة ، فالتعدد فى إطار المساواة من قواعد الدولة القوية المنشودة ، هذه القواعد التى تجد ترجمتها القانونية فى المؤسسات العامة للدولة ، كما يجدر بها أن تتجسد فى كافة النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ، بحيث تتحول الى سلوك معتاد يصيغ حياة المجتمع اليومية ، وبدونها تطل المشاكل التى أثبتت خبرة التاريخ استحالة حلها عن طريق الضغط والاكراه ، فلم يعرف التاريخ أقلية أرغمت على غير ماترضى ، دون أن يسبب ذلك تقيها مزمنيا فى بنية المجتمع ينهكه ويبدد قوته ، وأينما تثار مشكلات الأقليات .. فإنه يجدر - بداية - البحث عن أسبابها فى جنورها الاقتصادية والتاريخية العميقة ، ومتابعتها - بعد ذلك - فى ظواهرها التفصيلية التى تعكر سطح الحياة اليومية .. وتمتص حيوية المجتمع وتمنع تفاعلاته ، مع التصدى لها بما يناسبها فى جنورها وظواهرها جميعا .

خاتمة

من وجهة نظر منهج قياس قوة الدولة - فإن دراسة المجتمع السكانى يجب

أن تتضمن جوانبه الكمية والنوعية جميعا ، فالحجم السكاني وحده لا يكفي في هذا المجال ، وإنما يجب أن يقترن بالكشف عن خصائصه النوعية وذلك تبعا لمقاييس معينة ، وعدم إهمال بعضها مما لم يرد في هذه الدراسة المبسطة .. ويمكن ايجاز بعضها الآخر فيما يلي :

١- مقياس المرحلة الديموجرافية :

تتحرك الدولة نحو القوة - تبعا لهذا المقياس - حالة تجاوزها المرحلة المالتوسية ، ومواجهتها للمرحلة الانفجارية بما يناسبها من برامج تنمية الموارد البشرية ، والتمهيد لدخول المجتمع مرحلة النضج السكاني .. المتسمة بتكبير قدر من التوازن بين المجتمع وموارده ، وتحقيق الدولة لقدر متزايد من الفائض نتيجة لهذا التوازن .

٢ - مقياس قوة العمل :

تحدد مرتبة الدولة على هذا المقياس .. تبعا لنسبة العمالة الفنية إلى جملة قوة عملها ، ويتخذ من تأخر سن الدخول إلى قوة العمل (بون أن يعنى ذلك البطالة) مؤشرا على طول فترة التدريب والتعليم التى هى من شروط الأعمال عالية المستوى ، وأيضا على قدرة الدولة على اعالة افرادها فترة أطول ، كما يعد الخروج الاختيارى المبكر من قوة العمل .. مؤشرا على تحقيق الفرد لكم من المدخرات تسمح له بذلك (المدخرات الشخصية) ووجود مظلة تأمينية شاملة فى الدولة (الفائض العام) ، ويتصل بما سبق مؤشر ثالث يعرف بنسبة الاعالة . هذه التى تحدها جملة العاملين من ناحية ، ونسبة مساهمة الاناث فى قوة العمل من ناحية ثانية ، ومتوسط عدد أفراد الاسرة من ناحية ثالثة ، وقدرة العائل على الاعالة لفترة معينة من ناحية رابعة ، ويدل ارتفاع نسبة الاعالة بصفة عامة الى وجود اختلال فى العلاقة بين قوة العمل وفرص العمل، كما يدل ضيقها على توافر فرص العمل ، وزيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل فى الدولة ، وتعتبر النسبة ١ : ٢ (عائل / فردين) بمثابة مؤشر عن حالة المجتمع من هذه الناحية ، عليه أن يسعى لتحقيقها أو ماونوها .

٣- التركيب الاقتصادي

تمثل الصناعة - على هذا المقياس - نقطة المفارقة بين الدول ، ليس فقط من حيث ما تستوعبه من قوة عمل ، أو من حيث نسبة أسهامها في الدخل القومي ، أو من حيث القدرة التنافسية في السوق ، وإنما أيضا من حيث درجة تظل خصائصها (الآلية ، أهداف الانتاج ، الادارة وغيرها) في بقية القطاعات الانتاجية الأولية (الزراعة ، التعدين ، الرعى ، الصيد ، الغابات) الأخرى في الدولة ، هذه التي يجدر بها أن تتدمج مع الصناعة في بنية اقتصادية واحدة ، بحيث تصبح - آخر الأمر - قطاعات صناعية على اختلاف مجالاتها ، ومن هنا فإن مؤشر قوة الدولة إنما يبدأ مع تحولها العميق نحو الصناعة أولا ، ومع درجة اندماج بقية أنشطتها في نواتها الصناعية .. ثانيا .

٤- مقياس التركيب الحضري الريفي :

يبدأ هذا المقياس من مجرد توازن التوزيع السكاني العام بين مناطق الولا ، الأمر الذي قد يتطلب تحقيقه اتباع سياسة إعادة توزيع السكان Population Redistribution Policy بينها ، يلي ذلك تحقيق أكبر قدر من التوازن التفصيلي بين نسبتى الحضرية Urban. R. والريفية Rural . R. في الدولة ومناطقها ، ويتصل بهذا التوازن المنشود مؤشران هامين ، يتمثل أولهما في تحديد نوعية حركة المجتمع .. وهل هي نحو التريف Ruralisation Mode of life ؟ ، بما يعنى سيادة نمط الحياة الريفية ، وشيوعها في المراكز الحضرية ذاتها ، وهى ماتقتضى معالجتها من جذورها ، خاصة ما يتصل منها بضعف تأثير المدن فى ريفها ، أم هى حركة نحو التحضر urbanization ، بما يعنى انتقال نمط الحياة الحضرية إلى الريف والبادية ، وهى الحركة التى يجدر التاكيد من مضمونها ، بحيث لاتكون مجرد زيادة كمية فى نسبة الحضرية ، وإنما أساسا فى انتقال أساليب الاداء وأهداف الانتاج وأوعيته من المدينة إلى ريفها ، أما المؤشر الثانى فيظهر فى درجة ارتباط المدينة بالوظيفة الصناعية بصفة أساسية ، فالمدينة الصناعية هى الأقدر على التأثير فى ريفها ، وعلى تحويله إلى

نموذجها ، وعلى تحقيق المركب الحضري الريفي باعتباره وحدة تخطيطية متكاملة .

٥ - مقياس الأقلّيات السكاني

يتمثل المؤشر الأول على هذا المقياس في قدرة الدولة على معالجة تعدد عناصرها ، معالجة تؤدي الى إنعاش بنيتها وإثراها ، وإلى تلافى تحولها الى كسور مدمرة ، مع مراعاة ما يقترن بالتعدد عادة من تفرد داخل الدولة الواحدة ويتمثل المؤشر الثاني في درجة اتباع الدولة لسياسة المساواة التامة، بداية من مؤسساتها العامة إلى تفصيلات الحياة اليومية العادية ، وعلى أساس هذين المؤشرين تتحدد حركة الدولة إما في اتجاه الضعف والمرض.. أو في اتجاه الصحة والعافية .

المراجع

- Ackerman, E. A: " Population , Natural resources and Technology." Ann. Am . Acad , Polit . Soc Sci . PP. 369-84 .
- Buchnan K. : " The Chinese people and The chines Earth" Heffer , London, 1966 .
- Chisholm M, : " Geography and economics , " Hef-fer , London , 1970.
- D.M. Smith : " Human geography : A wellfare ap- proach" . Edward Arnold,ed ' London. 1977.
- E.J. Mishan: " The costs of economic growth", Penguin Book, London, 1967 .
- Frank, A.G. : " Capitalism and underdevelopment in latin Americ , " Harmon worth, N. J. 1969 .
- George J. Demko : "Population geography", Mc- Graw - Hill Book , Co. N.Y. 1970 .
- Gerald B. : " Urbanization in newly developing countries" Prentice - Hall - , N. J. , 1966.
- John I, Clark: " Population geography and the devel- oping countries ", Pergamon Press , Oxford, 1971 .
- Mountjoy A.: " Developing the under - developed countries" Heffer, London, 1971 .

Peter Hagget : " Locational analysis in human geography," Arnold . London, 1965.

بالإضافة إلى مقالة :

محمد محمد سطحية " الوجود الصيني في جنوب شرق آسيا " مجلة السياسة الدولية
القاهرة يناير ١٩٦٩ ، ص ص ١٤ - ٣٧ .

الدراسة الثامنة

الكيان الكبير

دراسة في وظائف الحدود السياسية

مقدمة

لماذا اتجهت المجتمعات البشرية الى وضع الحدود فيما بينها ؟ وهل انطوت طوال التاريخ على غليفتها الفاصلة وحدها ؟ وما اتجاهات تغييرها الراهنة ؟

تلك بلا شك مجموعة من الاسئلة المركبة ، أفضت محاولة الاجابة عنها الى تفسيرات عديدة ، بين جغرافية وتاريخية واقتصادية واثروبولوجية وثقافية وغيرها ، بل اتصلت بها ايضا جملة من الفروض الجيوستراتيجية المعاصرة .

وفيما يتصل السؤال الأول .. فقد قدمت حوله التفسيرات الآتية :

- تحدد الدراسات الجغرافية خطوط الانقطاع الطبيعية (السواحل ، الجبال ، الغابات ، المستنقعات وغيرها) باعتبارها قد هيأت للفصل بين المجتمعات في البيئات المتباينة (الحدود المكانية) .

- تشير الدراسات التاريخية الى أن من شأن اختلاف درجة التطور بين المجتمعات أن يؤدي لقيام الحدود بينها (الحدود التاريخية) .

- وتقرر الدراسات الاقتصادية بأن بقاء بعض المجتمعات في إطار الإقتصاد المعيشي ، وتحرك بعضها الآخر إلى اقتصاد الفائض بمثابة خط المفارقة الأساسى بينها ، ومن ثم تصبح الحدود بينها لازمة (الحدود الاقتصادية) .

- وتتخذ الدراسات الاثروبولوجية من الارتباطات العائلية والوشائج الأسرية المستندة الى القرابة والدم ، أساسا لاتجاه الجماعة نحو وضع نوع من الحدود بينها وبين غيرها (الحدود الاثروبولوجية) .

- وعند علم الثقافة فان الحدود بين المجتمعات قد اتضحت مع اختلاف لهجاتها ولغاتها وما اقترن بها من تباين اطرها التفكيرية ، وما تدعى ذلك من أنماط للسوك وردود للأفعال متفاوتة ، وما نسج حول لك كله من بنيات ثقافية متمايزة (الحدود اللغوية والثقافية) .

ولاشك في وجود تفسيرات أخرى غير ما ذكر ، بل ان كل تفسير منها يتضمن عددا من وجهات النظر ، كما أنها تؤكد جميعها على أهمية الوظيفة الدفاعية للحدود بمستوياتها ، هذه التي تفصح عن مضمونها في كل مرحلة من مراحل نمو المجتمع .

أما فيما يتصل بالسؤالين الثاني والثالث .. فقد عبرت " الحدود " طوال التاريخ عن وظائف عديدة متغيرة ، مرتبطة بتطور المجتمعات البشرية منذ حرفة جمع الغذاء وحتى الصناعة المعاصرة ، وإذا كانت الحدود في جوهرها بمثابة خطوط انقطاع جغرافية أو تاريخية أو اقتصادية أو ثقافية بين هذه المجتمعات ، فإنها عند مرحلة معينة قد تقاطعت مع ضرورات الاتصال والتبادل فيما بينها ، وتجلى ذلك بوضوح مع الثورة التجارية الأولى في الألف الثالثة قبل الميلاد ، وذلك بما أدت اليه من تواصل عمليات التبادل على طول خطوط الحركة البرية والبحرية معا ، بما ينطوى عليه ذلك من تجاوز الحدود بأنواعها ، وتبلورت من هذه المرحلة المبكرة أبعاد التناقض بين الحدود الثابتة وخطوط التبادل المتحركة .

ولكن الى أى درجة تفصل الحدود بين المجتمعات والدول ؟ وإلى أى مدى يمكنها أن تتصل عبرها ؟

لقد شغلت ابعاد هذه المعادلة مساحة ليست يسيرة من التاريخ .. وما تزال ، كما اضيفت اليها - منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة - اسئلة أخرى عن الوظيفية المعاصرة للحدود ، وعن علاقتها بالقوة العامة للدولة من زاوية قياساتها الشاملة ؟ وعن جدارة الدولة بالاستمرار وقدرتها على المنافسة في الساحة العالمية الراهنة ؟ وهل آن للكيان الكبير ان يحل محل الدولة في

الخريطة السياسية العالمية المعاصرة ؟

تلك وغيرها من الأبعاد والأسئلة .، هي ما تهدف هذه الدراسة الى توضيحه ومحاولة تفسيره ، وذلك على النحو الآتى :

أولا : متابعة التغيرات الوظيفية للحدود ، وتبين عواملها المؤثرة .

ثانيا : الوظيفية المعاصرة للحدود (الكيان الكبير) .

التغيرات الوظيفية للحدود

* الحدود المعيشية المبكرة :

يمكن القول بأن الجماعات البشرية قد عرفت " الحدود " فى مرحلة مبكرة نسبيا من تطورها ، والمرجح أنها قد بدأت مع انتشارها فى بيئات جغرافية متباينة من سطح الأرض ، وما تداعى عن ذلك من اختلاف اتجاهات نموها ودرجاته ، وخاصة مع استقرار بعضها واستمرار بعضها الآخر مترحلا ، وافضى اختلاف البيئات الى تباين بنيتها الاقتصادية والحضارية والثقافية ، وتأكدت هذه الاختلافات مع انفصال اللهجات والألسنة ، هذه التى ما فتأت تتطور لتتحول الى لغات منبئة الصلة بأصلها الأول المشترك ، وهكذا مثلت الحدود البيئية (المكانية) بداية وظيفتها الفاصلة ، خاصة مع ماتشيعه الثقافة المتقاربة من تماسك ، وما يؤدى اليه من تمايزها عن غيرها .

والمرجح أن الخطوة الثانية نحو تثبيت الحدود كانت اقتصادية ، فقد قدمت البيانات الجغرافية تنويعا من الموارد والامكانيات ، عكف كل مجتمع على استغلالها فى بيئته بمستويات متعددة ، واقتضى ظهور الحدود الاقتصادية زمنا طويلا نسبيا ، بقيت اقتصادياتها خلاله معيشية Subsistence Economy بصفة اساسية ، عند مجرد تلبية احتياجاتها الاساسية ، وفى مثل هذا الاطار المعيشى العام تتحدد وظيفية الحدود عند مستوياتها الدفاعية ، وباعتبار عدم أو قلة الفائض الذى يدعوها لاتصال والتواصل مع غيرها ، فإن الحدود بالنسبة

لها لاتعنى أكثر من الدفاع عن النفس وحماية استمرار بقائها ، هذه التى يمكن أن تحققها باعتصامها بما يتوافر فى بيئتها من حدود طبيعية ، وإذا كانت حياة هذه الجماعات قد تراوحت ما بين العزلة وضعف دوافع الاتصال ، وبين ضرورات الحماية والدفاع ، فقد كفلت بها بيئاتها (الغذاء + الأمن) كشرطين لازمين لوجودها واستمرارها .

ويعنى ذلك ان المجتمعات المعيشية قد عرفت الحدود الدفاعية فيما بينها ، وكانت أقرب عموما لأن تتفق مع نهر أ خائق أو مستنقع ، وأحيانا ما كان يندفع بعضها امام جماعات أقوى الى مناطق العزلة فوق جبل أو هضبة (مثلا فعلت جماعات ما قبل الدرافيدين فى الهند ، عندما اتجهت الى أشد المناطق عزلة وفقر (فوق هضبة الدكن) ، أو الى داخل الغابة الاستوائية فى الأمريز والكونجو ، أو الى الصحاري (كما فعلت جماعة البوشمن أما م ضغط قبيلة الهوتنتوت ، فهجرت مراعى الفلد الى صحراء كلهاري فى جنوبى افريقية) ، وكانت هذه الجماعات المندحرة تعتصم اينما تراجعت بمواقعها ، باعتبارها معاقلا الأخيرة ، وكانت ايضا تتمسك بالعزلة ، وهما (الاعتصام + العزلة) بمثابة ما يمكن تسميته بحدود الدفاع عن النفس Self Defense. B هى من أكثر أنواع الحدود شيوعا بين الجماعات المعيشية ، وقد تعرف ايضا بالحدود الأنثروبولوجية ، ليس فقط باعتبار روابط القرابة والدم التى تربط بين الجماعة الواحدة ، بل ايضا لأنها تفصل ما بينها وبين غيرها ، وهى تؤدى - أينما ظهرت - الى تكوين سلسلة من الحدود أشبه بالطلاقات الأنثروبولوجية تحتوى كل حلقة منها جماعة بشرية معينة ، ترتبط الأخيرة منها بأشد المناطق عزلة وبأقل هذه الجماعات قوة .

ولم تكن حدود هذه الحلقات الأنثروبولوجية واضحة تماما ، كما لم يكن هناك ادنى اتفاق بينها بشأنها ، كانت أشبه بحدود اعتبارية تعكس توازن القوى بين هذه الجماعات فى فترة معينة ، وكانت ايضا قابلة للتغير عند ادنى اختلال فى هذا التوازن ، وكان هذا التوازن يختل عادة حالة ظهور جماعة جديدة قوية ، أو حالة تنامي قوة جماعة منها ، أو حالة توصل واحدة منها

لأداة حرب أو انتاج متفوقة ، تدعم بها وجودها أو تعاود هجومها على غيرها الى غير ذلك من الحالات التفصيلية .

الحدود في المناطق الرعوية :

اتخذت الحدود بين الجماعات الرعوية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والاستبس والسفانا ، أشكالا متعددة الدلالات والوظائف ، خاصة بعد ظهور " القبيلة " التي تمثل حشدا من العشائر المترابطة اثنولوجيا وثقافيا ، والتي اتفقت مصلحتها العليا المشتركة في الماء والمرعى ، وقد دعتها بيئاتها الى محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين رباعية (القبيلة + المياه + المراعى + الحيوان) ، هذه التي ترتبط مباشرة بتحديد المناطق وتمييز الحدود ، وتبدت في البداية فيما أصبح يعرف بالحدود الوشمية التي تميز أفراد القبيلة - بالوشم - عن غيرهم ، وتوطدت مع تنظيم الايقاع الحركي للعشائر في منطقة معينة ، ومع تنظيم استغلال المراعى من موسم الى موسم ، ومع ضبط الحركة الداخلية للعشائر حتى لا تتصادم ، وقد أسفر ذلك - آخر الأمر - عن نوع من تقسيم هذه المناطق بين القبائل المختلفة ، ولما كان هذا التقسيم يستند أساسا الى عوامل طبيعية (المياه + المراعى) غير مضمونة في هذه المناطق الهامشية ، فقد أدى ذلك الى حدود هشة متغيرة ، خاصة حين ينقطع المطر ويختل التوازن البنى تماما ، وتضطرب العلاقات وتسقط التحالفات ، وتحرك القبائل ومعها حدودها .

ومن هنا القول بأن القبيلة في هذه المناطق الرعوية هي وطن أفرادها ، لاحتياط حدودها بمساحة معينة من الأرض .. بل تحيط بمجتمع ، أشبه - ان صبح التشبيه - بدولة مترحلة تتحرك عند الضرورة بحثا عن التوازن الرباعى المنشود .

وقد تحركت هذه العلاقات الرعوية - في مرحلة تالية - خطوة للأمام ، وذلك مع ظهور هذه التحالفات واسعة النطاق بين عدد من القبائل المتجاورة (تحالف القبائل) وتتحدد نوافع مثل هذه التحالفات في تحقيق قدر أكبر من التكافل

اثناء المواسم السيئة ، أو في الحد من المنازعات فيما بينها ، أو لمواجهة قبائل أخرى بعيدة تهددها جميعا ، أو لغير ذلك من الأسباب ، وقد اتخذت هذه التحالفات شكلا شديدا التنظيم والفعالية بين قبائل وسط آسيا الرعوية ، هذه التي كانت تتواصل بينها التحالفات حتى تشمل جملة المنطقة بين بحر قزوين وحدود الصين ، متمحورة حول زعامة قوية وقبيلة ذات بأس ، مبتكرة لها نظاما متقدما للحركة والاتصال ، وكانت فعاليتها تتجلى عند الحشد للحروب ، وقد أثرت هذه التحالفات للغاية في التاريخ السياسي للمناطق المجاورة ، فهي التي دفعت الصين لبناء سورها العظيم ، بمثابة حدود صناعية لصد هجماتها الصاعدة ، وهي التي واصلت اندفاعاتها غربا حتى اسقطت روما ذاتها (٤٧٦ م) ، وهي التي ضغطت على الدولة العربية الاسلامية حتى اسقطت بغداد (٦٥٦ م) ، ومثلت بذلك عنصر الحركة والتغير في معظم انحاء العالم القديم ، غير انها قد بقيت دائما في أطارها ، مجرد تحالفات قبلية مؤقتة ، مرتبطة بزعامات معينة ، وبقيت القبيلة في معظم الاحيان هي وطن افرادها ، واستمرت الحدود الأثنولوجية أوضح أنواع الحدود بينها .

الحدود في المناطق الزراعية :

مع اقتران الزراعة بالاستقرار .. ارتبطت الحدود في مناطقها بالمكان وبمقومات الزراعة ذاتها ، وتراوحت وظائف الحدود بها ما بين الفصل في مراحل الانتاج الأولى ، والوصل بعد ذلك لتبادل الفائض بينها ، وقد اتضح التناقض بين الحدود والتبادل مع تنامي الفائض وامتداد خطوط حركته ، وتجلت ضرورة تنظيم العلاقة بينهما (التبادل ، الحدود) بحيث لاتعيق الاخيرة التدفق السلمي عبرها من ناحية ، ولاتفقد الحدود وظيفتها الدفاعية من ناحية ثانية ، وقد اتجهت الدول الزراعية المبكرة الى تحقيق الهدفين بالوصول الى حدودها الطبيعية التي تؤطر منطقتها الانتاجية .. مهما تباعدت مسافتها ، وتعد " مصر " مثالا واضحا لها ، فمنذ الدولة القديمة بها .. اعتبرت النهاية الشرقية لشبه جزيرة سيناء ... بمثابة حدودها الطبيعية .. اللازمة لحماية منطقتها الانتاجية في الوادي والدلتا ، مفسحة بذلك المجال لنفسها لأن

تدافع عنها بعيدا فى الصحراء .. ولأن تحمى فى نفس الوقت تبادلاتها ، وقد تكررت هذه الصيغة فى " الصين " ايضا ، وفى غيرها من الدول الزراعية المبكرة ، وتباينت العلاقات بين هذه الدول وما يجاورها تبعا لحالتي قوتها وضعفها ، وفى حالة القوة يتحرك الفائض الى أبعد مسافة ممكنة ، كما تبقى منطقة الانتاج آمنة ، فاذا ما اخترقت الحدود الطبيعية سقطت منطقة الانتاج بدورها ، عندئذ عادة ما تعتصم هذه المجتمعات الزراعية بثقافتها الراسخة ، وتصبح الحدود الثقافية هى ما يفصل بينها وبين غزاتها ، وقد تعرضت مصر - كمثال - لهذه الدورة أكثر من مرة ، ومنها ما حدث لها عندما اقتحم " الهكسوس " حدودها الطبيعية مع نهاية دولتها الوسطى ، وسيطرتهم قرونا على منطقة انتاجها ، ولكنها تحصنت بثقافتها ، ومنها عاودت هجومها التحريرى المضاد لغزاتها ، واستردت منطقة انتاجها فى الوادى والدلتا كاملة ، وعاردتهم حتى فلسطين ، أى الى ما وراء حدودها الطبيعية السابقة ، وهى الدورة التى تعنى - لمصر ولغيرها من المجتمعات الزراعية - أهمية الوظيفة الدفاعية للحدود .. حماية لمنطقتها الانتاجية من ناحية ، وأهمية تأمين الحركة على خطوط التبادل حماية لتدفقات فوائضها من ناحية ثانية .

* الحدود السياسية والتجارة الدولية :

يكمن التناقض بن الحدود والتجارة فيما تتطوى عليه الأولى من طبيعة فاصلة بين المجتمعات ، وماتهدف اليه الثانية من وصل واتصال بينها ، وقد مرت العلاقة بينهما بمراحل متعددة يمكن ايجازها فيما يلى :

- تشير الدراسات الانثروبولوجية المعاصرة الى وجود نوع من الاتصال والتبادل حتى بين أشد الجماعات البشرية بدائية ، وقد تطورت هذه العملية بينها بسرعة نسبية مع التحقق من مزاياها المؤكدة ، فما دامت البيئات غير متشابهة فى منتجاتها .. وتحقق فائضا ولو هامشيا ، فما الذى يمنع تبادلها فى أماكن محددة وأوقات معينة ؟ وتبعنا لقانون الحد الأدنى من الجهد والوقت والتكلفة ، اتخذت الاسواق توزيعاتها المكانية المؤقتة ثم الدائمة ، ومع اطراد

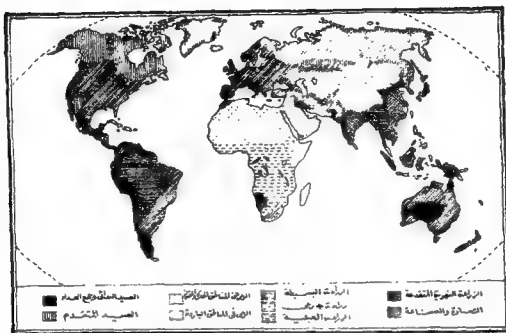
تحسن وسائل الانتاج وزيادة الفائض الهامشي ، برزت مستويات شتى من الاختيار والمفاضلة ، كما اتجهت نسبة من سكان كل منطقة للتفرغ تدريجيا لهذه العملية بتفصيلاتها ، وتحددت مصلحة هؤلاء المتفرغين (التجار) في الوصول بالفائض الى أبعد مسافة ممكنة ، ومن هنا برزت أهمية " الطريق " في هذه المرحلة المبكرة ، ليس فقط من حيث ضرورته لاتمام التبادل بين المناطق المنتجة ، بل ايضا للوصول الى فوائض المناطق النائية .

- وقد شحنت هذه العملية بطاقة مضاعفة .. مع اقتران التبادل بالاستثمار ، وارتبط ذلك بنمو الفائض العام من ناحية ، وما نجم عن ذلك من زيادة قدرته على الحركة وتغطية تكاليفها ، وايضا بزيادة عد مرات انعقاد السوق وطول فترة انعقاده . وما أدى اليه ذلك من تحول الاسواق الى مدن تجارية دائمة ، وأمسكت هذه المدن بخيوط تبادل الفائض واستثمارها (بالتخزين والنقل والتشكيل) معا ، وقدمت المدن " الفينيقية " المبكرة (منذ الألف الثالثة ق. م) المثال لهذه المدن التجارية التي تتراعى مصالحها وراء حدود غيرها ، وتتحدد اهدافها في الوصول الى فوائض مناطق الانتاج ، بالاضافة الى السيطرة على مايلوي اليها من طرق ، وهي الأهداف (الفائض + الطريق) التي تناقضت على مر التاريخ مع الاتجاه نحو العزلة والكفاية الذاتية والحدود الثابتة .

- واذا كانت " المدن الفينيقية " قد أurst سياسة تأسيس المستعمرات عند هوامش مناطق الانتاج وسواحلها ، حيث تكون أقرب ما يمكن اليها من ناحية ، ولإحكام السيطرة على الطرق المؤدية اليها من ناحية ثانية ، فقد تابعتها في ذلك المدن الاغريقية التي ورثت نفوذها ، وأضافت اليها المدن الرومانية سياسة احتلال مناطق الانتاج ذاتها ، فهذه الأخيرة لم تكف بتبادل الفائض واستثماره ، بل خطت ايضا نحو استعمار مناطق الفائض وسكانها (شمال افريقية ، الشام ، مصر ، فرنسا ، اسبانيا وغيرها) ، وتحددت محاور سياستها التوسعية الثابتة في (المنطقة + الفائض + الطريق) ، طامحة في الغاء الحدود بأشكالها ، وتحويل العالم برمته الى ولايات ادارية

تتوجه نحو روما وحدها ، مستندة في ذلك الى جيشها واسطولها ، والى الربط بين ولاياتها في أوروبا وأفريقية وآسيا بشبكة من الطرق البرية الممهدة ، والى نشر ثقافتها ولغتها ونظمها وقوانينها بحيث يصبح العالم رومانيا في ظاهره وباطنه ، فإذا كانت وفاة الاسكندر الأكبر المفاجئة قد انتهت حلمه في تجسيد (العالم الاغريقي) الواحد ، فقد اتيح لروما تحقيقه جزئيا باسمها (العالم الروماني)، وذلك لعدة قرون متعاقبة ، كما أنها قد أورثته بدوافعه بعد سقوطها ، للقوى التي بزغت بعدها .

- وقبل أن تبدأ الكشوف الجغرافية .. واجهت المدن التجارية الأوروبية النامية مشكلاتها مع الصنوب الإقطاعية الراسخة ، ذلك ان انهيار الامبراطورية الرومانية قد أسفر عن تمزق أوروبا الى عشرات من الاقطاعات الزراعية المنفصلة داخل حدودها ، هذه التي اضعفت من انسياب التجارة عبرها ، ليس فقط بما فرضته من ضرائب العبور والممرور ، بل ايضا بما كان يستعر بينها من منازعات وحروب ، وعندما افصح الكشوف الجغرافية عن نتائجها .. اندفعت المدن التجارية لتحقيق أهدافها ، هذه التي تحدت في الغاء الحدود الإقطاعية داخل أوروبا ذاتها ، وإطالة خطوط تبادلاتها لتشمل العالمين القديم والجديد معا ، وتحقيق لها ذلك بتأسيس الدول القومية في أوروبا على حساب الإقطاعية المتراجعة ، وبالاندفاع خارجها نحو استعمار المناطق والسيطرة على الطرق ، وجسدت بريطانيا وفرنسا وغيرهما .. الحلم الروماني مرة ثانية ، وذلك بما كويته لنفسها من امبراطوريات واسعة ، وبما وضعته من قواعد حرية التجارة المطلقة ، وذلك مع عدم اهمال ما اقترن بذلك من حروب تنافسية احتدمت بينها ، معبرة عن نوع من التناقضات تختلف عما كانت بينها وبين الحدود الإقطاعية الثابتة ، وترتبط بما الت اليه اقتصاديات العالم بعد الكشوف الجغرافية من أنماط متباينة ومستويات متفاوتة (شكل ٣٠) .

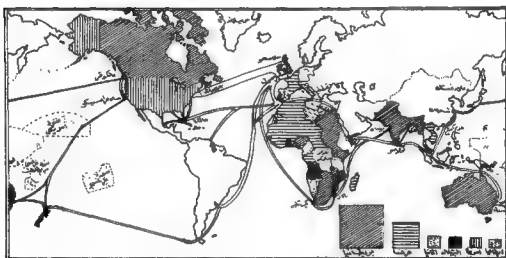


شكل (٢٠) أنماط اقتصاديات العالم في القرن ١٩ م (عن بوبيك)

- وقد دفعت الثورة الصناعية بهذا الاتجاه خطوة واسعة للأمام ، وذلك مع اقترانها بوصول حركة الاستعمار الى ذروتها في القرنين ٨ ، ١٩ م هذه التي أعادت تشكيل الخريطة السياسية لعالم ، وقسمت معظم اجزائه الى مناطق نفوذ (امبراطوريات) تابعة للدول الصناعية المهيمنة ، وذلك داخل حدود متغيرة ، تعبر عن تبادل أدوار القوة والضعف فيما بينها ، وإذا كانت اجزاء واسعة من العالم الجديد (خاصة امريكا اللاتينية) قد وضعت حدودها خلال القرنين المذكورين ، قد بقيت اجزاء واسعة من العالم القديم (خاصة افريقية) دون حدود واضحة ، الا ما قدرته لها السياسات الاستعمارية الخاصة بتقسيم مناطق النفوذ في انحاءها ، ومع نشاط عملية كشف المناطق الداخلية المجهولة في العالمين معا ، فقد اتبعت سياسة وضع اليد على الاراضى المكتشفة ، واصبح مجرد رفع الراية على منطقة منها ، بمثابة الرمز لتبعيةها ، وكانت حركة الراية تعنى تحرك الحدود توسعا وانكماشاً بعدها .

- ومع تغيرات توزيع القوى عقب الحرب العالمية الاولى ، تعرضت الحدود

السياسية لتبدلات اساسية متعددة الدلالة ، ولقد تمثلت هذه التغيرات في انهيار عدد من الامبراطوريات (التركية ، النمساوية ، الالمانية) ، وفي تضعف اخرى (البريطانية ، الفرنسية ، الهولندية (شكل ٢١) وغيرها) ، واتجاهها للتفكك لحساب حركة التحرر المضادة لحركة الاستعمار ، كما تمثلت في تصاعد قوة الولايات المتحدة بعد قرن عزلتها (١٨٢٣ - ١٩١٩ م) ، وفي تكون الاتحاد السوفيتي (١٩١٧) بعد سقوط القيصرية ، وقد عكست الحدود هذه التطورات ، وذلك بما انطوت عليه بعدها من أنواع الحدود وظوائفها ، هذه التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :



شكل (٢١) الامبراطوريات العالمية ١٩١٤

حدود التبعية السياسية:

هذه التي استمرت - بعد الحرب - معبرة عن العلاقة بين الدول المنتصرة ومستعمراتها التي بقيت لها .. أو التي أضيفت إليها بعد انهيار الامبراطوريات السابق تحديدها (خاصة التركية) ، مع صيغ تبعيةها بالنسبة لبعضها -

خاصة في العالم العربي - بتسميات قانونية (الانتداب ، الوصاية ، الحماية) من وضع مؤتمر الصلح في فرساي (١٩١٩) ، لاتخفى في واقع الامر حقيقة أوضاعها .

الحدود القومية : وتعنى الحدود التي وضعت - بعد الحرب - على أساس اختلاف الثقافة واللغة ، لتضم شعوبا كانت مع غيرها في اطار الامبراطوريات الواسعة (النمساوية والتركية خاصة) وتبعاً لها فقد تكونت في أوروبا مجموعة منها ، خاصة في شرقها ووسطها وجنوبها ، هذه التي تأخر نضجها القومي بالقياس لغربي أوروبا وشمالها .

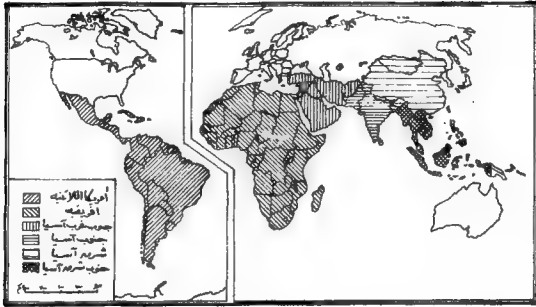
الحدود الايديولوجية : وتتمثل في هذه التي تفصل بين الدول على أساس الاختلاف المذهبي ، وقد ظهرت بعد تكون الاتحاد السوفيتي خاصة ، واتجاهه لنشر مذهب بين الدول المجاورة ، لتصبح بعد ذلك من أشد أنواع الحدود السياسية صرامة ، من حيث وظيفتها الفاصلة .

هذا عدا ما تعرضت له الدول المهزومة في الحرب من تعديل حدودها (خاصة ألمانيا) وسعيها الدائب بعدها لتغييرها ، وما استثمر قائما في بقية انحاء العالم من حدود متسمة بالثبات والاستقرار بالقياس لغيرها .

- ولما لم تكن نتائج الحرب العالمية الأولى حاسمة . فقد تجمعت خلال الفترة بين ١٩١٩ - ١٩٣٩ من جديد اسباب الصراع بين الدول الصناعية لتؤدي الى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، هذه أسفرت عن تغيرات اضافية في الحدود السياسية ، تؤكد بعض ما سبق تحديده .. كما تلغى بعضها الآخر ، ويتحدد اهمها فيما يلي :

* تكون عدد كبير من الدول في افريقية وآسيا (شكل ٣٢) ، وذلك كنتيجة * لانحسار حركة الاستعمار العالمي لحساب حركة تحرير الشعوب ، وإذا كانت عملية وضع الحدود بينها قد أدت لعدد كبير من المشكلات .. فلأنها قد اتفقت في معظمها مع أوضاعها السابقة كمستعمرات ، ومن ثم فقد افترقت غالبية

هذه الدول تكامل الأرض والموارد والسكان ، فضلا عن افتقار نسبة هامة من هذه الحدود للتحديد الدقيق .



شكل (٣٢) مناطق الدول النامية في العالم (عن كلارك)

* تأكيد الحدود الايديولوجية السابق الإشارة اليه ، خصوصا مع خروج الاتحاد السوفييتي من هذه الحرب منتصرا مع الحلفاء ، وامتداد نفوذه المباشر وغير المباشر الى شرقى أوروبا والصين وعدد من الدول حديثة التحرر من الاستعمار ، وعلى الجانب الآخر .. تجلى الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى والتحالف العسكرى ، وذلك لمواجهة نتائج الحرب من ناحية ، ولجابهة الاتحاد السوفييتي من ناحية ثانية ، ولتدعيم موقفها الانتاجى والتنافسى فى الساحة العالمية من ناحية ثالثة ، وانطوى ذلك على توجه راسخ نحو الكيان الكبير كهيئة بديلة للدولة فى صورتها التى استمرت لقرون .

* مع تطورات الطيران .. فقد امتدت حدود الدولة رأسيا لتؤطر ما أصبح يعرف بالبحال الجوي ، كما تكثفت الجهود للاتفاق حول حدود " المياه الإقليمية " باتساع يرضى جميع الآراء ، واستقرت نسبيا حول اعتبارها فى حدود ١٢

ميلا من ساحل الدولة ، تبدأ بعدها " المياه الدولية " المفتوحة للملاحة والتجارة دون قيود ، ولكن المشكلات ما تزال تكتنف المياه الإقليمية ، خصوصا بين الدول المشرفة على بحار ضيقة أو مغلقة ، وأيضا بين هذه التي تفصل بينها مجارى الانهار.

※ الاعتراف بشرعية وقانونية الحدود الدولية القائمة ، وتكوين الحكومات العالمية الثانية (هيئة الأمم المتحدة) لدعم هذه الشرعية .. وحل الخلافات حولها سلميا ، والتدخل - عند الضرورة - لردع أى شكل من أشكال الضم والاعتصاب .

الوظيفة المعاصرة للحدود

يطرح الفكر الجيوستراتيجي المعاصر " الكيان الكبير " باعتباره الصيغة الأجدر لإعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم فى المستقبل القريب أو البعيد ، وهى صيغة تضرب بجذورها فى التاريخ ، وتجسدت عبره فى شكلها الامبراطورى مرات ، وتستمد ضرورتها الراهنة من واقع تشكيل هرم القوى فى الساحة العالمية بعد الحرب العالمية الأولى عامة والثانية خاصة ، هذا التشكيل المنطوى على عدد من الكيانات الكبيرة سياسيا ، واقتصاديا وسكانيا ، ومعها عشرات من الدول الصغيرة الاضعف منها بما لايقاس ، فاذا كانت الدولة - عقب الكشوف الجغرافية - قد حلت محل الاقطاعية باعتبارها الأقدر على استيعاب معطيات هذه الكشوف .. فهل اصبحت - بعد الحرب العالمية الثانية - اضعف من أن تنافس على البقاء ؟ وهى هى تتراجع الآن لحساب الكيان الكبير ؟ باعتباره الأقدر على المنافسة والاستمرار .

الواقع ان (تدعيم الدولة + تكوين الكيان الكبير) هما بمثابة اهم متغيرات الساحة العالمية الراهنة ، ويظهر " تدعيم الدولة " كأهم أهداف معظم دول العالم الثالث ، خاصة هذه التى تحررت حديثا من الاستعمار بينما يتجلى " الكيان الكبير " استراتيجية محددة الخطوات للعالمين الرأسمالي والاشتراكي على حد سواء ، هذا مع تجاهل محاولات العالم الثالث للتوصل الى صياغات

للتجمع توحد قواه (المؤتمرات السياسية ، المنظمات الاقليمية) ، وان كانت خطواته - لأسباب شتى - مازال متعثرة في هذا الاتجاه .

وتقدم أوروبا نموذجا للاتجاه الراسخ نحو تكوين الكيان الكبير ، فهي القارة التي عانت من الحرب أكثر من غيرها ، وقد سعت بريطانيا نحو المحافظة على ما بقى لها من نفوذ ، وذلك بتجميعها مستعمراتها السابقة داخل ما عرف بالكومنولث البريطاني ، وكذلك فعلت فرنسا في إطار ما أسمته بمجموعة الشعوب الناطقة بالفرنسية ، وفي نفس الوقت فقد تكونت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي D.E.E.C لتنفيذ برامج مشروع مارشال الأمريكي ، ثم تحولت الى منظمة دائمة ، وأسست هولندا وبلجيكا ولكسمبرغ مجموعة الدول البنيلوكس Benlux وفي عام ١٩٥٦ تأسس اتحاد الدفع الأوروبي بهدف تنمية التجارة ، وحل محله في ١٩٥٩ اتحاد النقد الأوروبي ، وتكون من ١٣ دولة بينها بريطانيا وفرنسا والمانيا وإيطاليا ، وفي نفس السنة حاولت بريطانيا عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي انشاء سوق أوروبية حرة ، للتخفيف من مشاكل الانقسام الى دول عديدة ، غير أنها لم تتجح ، ومن ثم فقد عمدت فرنسا والمانيا وإيطاليا الى تأسيس " لجنة الفحم والصلب " وضمت اليها دول " البنيلوكس " ايضا ، وهكذا دخلت الصناعة في هذه المجموعة مرحلة جديدة من الانطلاق .

واحيطت هذه الخطوات الاقتصادية بسياج من الوحدة السياسية ، وذلك في إطار ما عرف بالمجلس الأوروبي ، وقد اعلن هذا المجلس في ميثاقه : (بأن من مهامه العمل على تحقيق الوحدة الأوروبية .. وانشاء مجلس وزراء أوروبي وبرلمان أوروبي) .. ورغم تحفظ بريطانيا تجاه هذه الارتباطات .. واكتفائها بالتعاون في حدود معينة تتصل بالرسوم الجمركية ، والغاء جوازات السفر وانشاء المحكمة الأوروبية العليا ، واقرار حق العمل بين هذه الدول ، الا ان بقية هذه الدول قد حققت خطواتها الحاسمة بتأسيس السوق الأوروبية المشتركة ، وعندما تحققت بريطانيا من ثمارها ، انضمت اليها ايضا ، واصبح الطريق ممهدا لانشاء الكيان الفيدرالي الكبير (الدول الأوروبية المتحدة) .

وقد قطعت دول أوروبا الشرقية خطوات معينة أيضا في اتجاه وحدتها ، وقد نشأت في أعقاب الحرب الثانية مباشرة فكرة انشاء " جامعة الدول الأوروبية " من الأورال الى الأطلسي ، ولكنها توارت بسبب ماتعرضت له القارة من تقسيم ، ومن استقطاب شرقيها نحو الاتحاد السوفيتي ، وغربيها نحو الولايات المتحدة ، ومن ثم فقد سار كل قسم منها في طريقه الخاص ، واسست دول شرق أوروبا " مجلس تبادل المساعدة الاقتصادية Council of Economic Mutual Aid " من دول الاتحاد السوفيتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا والبنانيا ، ووضعت سياسة اقتصادية ترسخ التعاون بينها ، وتضاعف حجم التبادل التجاري ، مع توزيع قواعد الصناعات الثقيلة بما يكفل تكاملها في انحاءها ، ثم ضمتها جميعها منظمة " الكوميكون " التي فتحت الحدود بين هذه الدول وربطتها جميعها بشبكة من المواصلات البرية والحديدية .. على درجة عالية من الكفاية والفعالية .

وقد بدأت حركة العالم الثالث نحو التجمع مع مؤتمر باننونج (١٩٤٥) وتصاعدت ايقاعاتها مع انعقاد المؤتمرات المتتالية لما عرف بمجموعة الدول غير المنحازة ، كما تأسست مجموعة من المنظمات الاقليمية في قارات افريقية واسيا وامريكا اللاتينية (جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة القارات الثلاث) ، وتظهر أهمية التكتل بين دول العالم الثالث من النواحي الاساسية الآتية :-

* مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة ، والموروثة من عصر الاستعمار .

* التعاون والتساند في مجالات التنمية لتعويض ما فات .

* مجابهة ربح الاستقطاب الدائر لجذبها الى فلك اى من المعسكرين .

* تدعيم وزنها في السوق العالمية .. خاصة في مجال اعادة تثمين السلع المصنوعة وال خامات .

* اسباب اخرى تفصيلية عديدة .

ورغم أهمية هذه النوافع نحو تكتل الدول الصغيرة في اطرار اوسع مما هي عليه ، الا ان محاولاتها العديدة قد أخفقت في هذا الاتجاه ، أو هي على الأقل لم تسفر عن ثمارها المرجوة ، وذلك لأسباب شتى عديدة يعود بعضها اليها ، ويرجع بعضها الآخر الى القوى العالمية المهيمنة ، ومع عدم تجاهل دور العوامل التفصيلية المعيقة لهذا الاتجاه بين الدول الصغيرة ، هذه التي تخضع ربما كل دولة منها على حدة ، فان نماذجها الناجحة - في أوروبا خاصة - تشير الى ان تحققها لم يكن بالصدفة ، كما أنه لم يتم عشوائيا ، لقد توجهت اليه دول أوروبا - بقسميها - تحت دوافع قوية محلية وعالمية ، وقد استجابت لها بكل موضوعية ، وحسبت لكل خطوة حسابتها بدقة ، ثم اندفعت لتجسيدها متجاوزة العثرات والأخطاء ومستفيدة منها ، لقد استوعبت هذه الدول الأوروبية متغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وأدركت أن هذا العصر هو عصر "الكيانات الكبيرة" ، وان زمن الدول الصغيرة قد انقضى ، وهي قد رعت وضعها الحرج تجاه القوى الكبرى اقتصاديا وسياسيا ، وتفهمت دروس المنافسة الصناعية فيما بينها وما افضت اليه من تدميرها ، ومن ثم توجهت الى الوحدة فيما بينها بخطى راسخة ، متجاوزة قومياتها المتباينة ، وحدودها السياسية بل وعداوتها التقليدية ، وقدمت نموذجا قابلا للتكرار من جوانب كثيرة ، من أهمها إمكانية تجاوز الحدود السياسية الثابتة ، وإمكانية تحقيق الوحدة - بصورة من الصور - بين قوميات مختلفة ، والخطو المتجهل المحسوب الصادق نحو تحقيق الهدف ، فضلا عما طرحه النموذج من ثمار بعد تحقيقه .

خاتمة

تحدد أهمية الدعوة لتكوين الكيانات الكبيرة بين دول العالم الثالث من اتساقها مع متغيرات الساحة العالمية بعد الحرب الثانية ، وإذا كانت المتابعة التاريخية لوظيفية الحدود السياسية قد برهنت على ارتباطها بخصائص المراحل التاريخية المتعاقبة وبالمناطق والاقتصاديات المتباينة ، فمن المؤكد ان المرحلة الراهنة لا تختلف من هذه الناحية عن غيرها ، وإذا كانت الدول القوية قد تجمعت لتزداد قوة ، فمن الأجدر بالدول الضعيفة ان تحذو حذوها ، ولايعنى ذلك ان تحقيق الكيان الكبير بين هذه الأخيرة يسيرا ، خاصة وهي تعاني من مشاكل مزمنة ، وتتعرض لضغوط القوى الكبرى المناوئة ، هذه التي تسعى نحو استقطابها ، ومنع تجمعها وتكتلها .. كي تستمر هيمنتها وتدل الهوة العميقة الراهنة بين ما أصبح يعرف بالعالمين " الفقير والغنى " .. على استحالة تجاوزها بالنسبة لكل دولة فقيرة على حدة ، وثبتت المحاولات المنفردة في هذا المجال سهولة أجهاضها ، ليس فقط ، باستغلال القوى الكبرى لنقاط ضعفها الداخلي (الانقلابات ، الحروب الأهلية) وانما ايضا بتكبيها بالدين ، واخضاعها للتكنولوجيا المتفوقة ، وبإثارة مشكلات الحدود بينها وبين جيرانها .

ويتجلى الكيان الكبير خيارا ممكنا وربما وحيدا أمامها ، على أن يخضع تكوينه لدراسات مستفيضة مسبقة ، بهدف وضع استراتيجيات متكاملة ومعترجة ، بحيث يحيط كل كيان منها اوضاعا تاريخية وثقافية واقتصادية متقاربة ، تتلائم داخله الحدود السياسية الفاصلة ، وتتحول الى ما يشبه الحدود الادارية داخل الدولة الواحدة ، وبذا يتكون الكيان الكبير من وحدات ادارية كالأغلايا في نسج واحد مشترك ، تخضع جميعها لخطة تنمية شاملة عادلة ، تربطها شبكة من المواصلات تكثف العلاقات والتفاعل بينها على

اساس المصلحة ، دون ان يعنى ذلك النويان التام لكل وحدة أو فقدانها شخصيتها المتميزة ، فالمصلحة الاقتصادية العليا للكيان الكبير لا تتعارض مع تمايز الوحدات داخله ، فمثل هذا التمايز لا تظل منه حتى الدولة الصغيرة الواحدة ، وهى الصيغة (الكيان الكبير + الوحدات الادارية) التى اصطلح على تسميتها (الوحدة الاقتصادية والتنوع الثقافى) ، هذه التى يجسد الكيان الكبير شقها الاول (الوحدة الاقتصادية) ، بما ينطوى عليه ذلك من قدرة على الصمود فى الساحة العالمية منتجا ومنافسا ، وتحقق الوحدات الادارية شقها الثانى (التنوع الثقافى) فضلا عن فاعليتها فى ادارة واستثمار الموارد بكفاية مناسبة ، وبذا تصبح " الدولة " اطارا وسيطا بلاوظيفة بين الكيان الكبير من ناحية والوحدات الادارية من ناحية ثانية ، تلك هى أهم اتجاهات تغير وظيفية الحدود الراهنة .

أهم المراجع

المراجع العربية

- اسماعيل صبرى مقلد : " الاستراتيجية الاميريكية والعصر النووي " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، يناير ١٩٦٨ .
- بطرس بطرس غالى : " الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية " مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ٢٦ يوليو ١٩٦٦ .
- بكر عمر العمرى : " المنظمات الاقليمية " مجلة الاقتصاد والادارة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المحرم ١٣٩٦ هـ .
- هورية توفيق مجاهد : " سياسة توازن القوى ، مجلة مصر المعاصرة " ، القاهرة يناير ١٩٧١ .
- صلاح اسماعيل الشيخ : " الاتحاد الأوروبى للتجارة الحرة " مجلة السياسة الدولية القاهرة يناير ١٩٦٨ .
- محمد زكى شافعى : " الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى فى البلاد النامية " مجلة الاقتصادى ، بغداد ، ١٩٧٠ .
- محمد عزيز شكرى : " الأحلاف والتكتلات فى السياسة العالمية " ، عالم المعرفة ، الكويت ، يوليو ١٩٧٨ .

المراجع الاجنبية

- George Liska : "International equilibrium", Cambridge univ. Press 1975 .
- Hans J. Morgenthau: "Polilics among mations" , Al-fred A. Knaff, N. Y. 1962 .
- Irwin N. Gertzog,ed : " Readings in State and local Government" Prenticc- Hall,

- Muir R.** " Modern Poltical geography " ,
Heffer, London, 1975.
- Willies D .Hawley,ed.,** " The Serch for Community Pow-
er" , Prentice Hall , N.J. 1974 .
- William T. Bluhm :** " Idiologies, attitudes . Modern Po-
litical Colture , Prentice - Hall, N.
J.

الدراسة التاسعة

قياس قوة الدولة

(١)

”النموذج النظري“

مقدمة

تقف الجغرافية السياسية في وضع فريد ومتميز بين كافة فروع الجغرافية البشرية والاقتصادية ، ليس باعتبار ميدانها - الدولة - كظاهرة متغيرة فحسب ، وإنما - أيضاً - باعتبار تعدد مناهجها وتشابكها مع علوم أصولية عديدة ، تهتم بذات الظاهرة - الدولة - من وجهات نظر مختلفة ومن زوايا متباينة وكان على الجغرافية السياسية أن تقدم منظورا جديدا لظاهرة تهتم بها علوم التاريخ والسياسة والاقتصاد والحضارة والفلسفة وغيرها ، ليس فقط بهدف توضيح جدارتها كعلم بين العلوم ، وإنما أساسا من أجل المساهمة في تفسير هذه الظاهرة المعقدة ، وكان عليها أن تشق طريقها دون أن تفقد هويتها الجغرافية باعتبارها فرعا من فروعها ، تتهددها باستمرار مزالق النوبان في علوم أخرى أقدم منها ، خاصة وأنها - الجغرافية السياسية - تستمد قدراً كبيراً من مادتها العلمية من موضوعات هذه العلوم ومن نتائجها (Muir 1975).

قياس قوة الدولة:

من زاوية معينة .. قد ينظر لموضوع " قوة الدولة " باعتباره جوهر الجغرافية السياسية وهدفها النهائي ، ليس فقط بالمعنى العسكري الضيق للقوة ، ولكن بالمعنى الحضارى الاشمل ، باعتبارها - قوة الدولة - المجموع الأخير لكافة عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية ، ولكافة مواردها الطبيعية ، كما تتمثل في الأرض والشكل والموقع والمساحة والمناخ والنبات والمياه وغير ذلك ، والواقع أن هذا المجموع ليس عملية جمع مطردة لمزايا حضارية وطبيعية تتضمنها الدولة ، فهي تتضمن العديد من عمليات الطرح

أيضا لما قد تنطوى عليه من سلبيات ومشاكل داخل إطارها الطبيعي والحضارى المعقد ، فلم توجد بعد تلك الدولة المثالية التى قدمتها الفلسفة فى نماذج شتى ، وعند هذه النقطة يظهر تحديد " قوة الدولة " فى صورة عمليات حسابية متصلة لقياس عناصرها ومكوناتها ، تبعاً لمستويات معينه اتفق عليها كمحكات للقياس والمقارنة ، ويتطلب ذلك - أولا - قدراً وافراً من المعلومات عن مختلف عناصر الدولة فى صورة رقمية احصائية ، كما يتطلب - ثانيا - تحليلاً موضوعياً لها ، وقياساً دقيقاً لابعادها ، فإذا لم تتوافر المعلومات الكافية استحالَت عملية القياس والمقارنة ، وتعذر الوصول الى الهدف وهو قياس القوة ، وكذلك إذا ما تميزت التحليلات ، لايعود الموضوع - قياس قوة الدولة - من موضوعات الجغرافية السياسية ، ولا يتجاوز عندئذ أن يكون عملاً من أعمال الدعاية والجيوبولوتيك (Moodie, 1961:8) .

وهكذا تتحدد شروط الموضوع وحدوده فى المادة الكافية إحصائياً ، وفى المنهج التحليلي الموضوعي البعيد عن التحيز ، على أن الأمور -بعد ذلك - ليست يسيرة ، فهناك بعض العناصر الثقافية والتاريخية والاجتماعية التى يصعب تقديمها فى جداول إحصائية مناسبة ، كما أن هناك عناصر أخرى يفتقر أرقامها للدقة المنشودة لأسباب شتى (مثل أرقام التعدادات السكانية لدول العالم النامى) ، كما أن هناك بعض الدول التى تحيط مصادرها الاحصائية بستر من السرية والغموض لأسباب معينة ، وهناك غيرها قد توفر لها عدد كبير من عناصر القوة ومع ذلك تظهر فى مرتبة أدنى من المتوقع لها ، لأسباب عميقة قد تستعصى على القياس ، والعكس - أحيانا - صحيح ، حيث قد تبرز بعض الدول بحجم من القوة يفوق المتوقع من نتائج حسابات عناصر القوة المتوفرة لديها ، وهكذا .. إذا كان موضوع قياس قوة الدولة قد توصل إلى تحديد موضوعه ومنهجه ، فإنه - بعد - ما يزال يواجه مشكلات تطبيقه عمليا ، وما يزال يمر بسلسلة متواصلة من التجارب التى تقوم بها مراكز قياس القوة والبحوث الاستراتيجية فى دول العالم الأكثر تقدماً (بدر ، ١٩٦٥ : ١٠٧) .

وإذا كانت الخريطة السياسية العالمية تفصح عن عدد من مستويات القوة فيها ، كما تظهر فيما يعرف بالدول الكبرى أو القوى العظمى ، وفيما يليها من مستويات وتحالفات وتكتلات وتوابع تدور في فلكها (Dean, 1974) ، فإن هناك عدداً كبيراً من التساؤلات التي تحيط بهذه الخريطة ، يتصل بعضها حتى بما استقر وضعه منها كقوى كبرى حازت عدداً كبيراً من نقاط القوة الطبيعية والحضارية ، فهل هي - حقيقة - قوى كبرى ؟ وماهى نسبة الجانب الدعائى فى بروزها العالمى ؟ وماهى نقاط الضعف فى بنيتها السياسية الظاهرة والمستترة ؟ وماهى نتائج معالجتها لهذه النقاط ؟ وهلى هى قابلة أصلاً للعلاج ؟ ثم ماهى المتغيرات التى يمكن أن تودى الى استمرارها كقوة عظمى ؟ أو هذه التى يمكن أن تودى الى تراجعها ؟ إلى غير ذلك من الاسئلة ، وبالطبع فإن هناك عدداً أكبر من الاسئلة التى تحيط بظلال القوة الأخرى فى هذه الخريطة ، ومن هنا ، يجدر النظر إليها - أى الخريطة - باعتبارها تقدم إطارات للقوة ما تزال فى معظمها وصفية وغير كمية ، يتخللها - فى نسبة ما منها - شوائب التحيز والدعاية وضعف درجة الموضوعية ، ثم هى تعكس أوضاعاً - مهما طالت - فهى فى حقيقتها مؤقتة ونسبية ، تلم بها - فى كل حين - المتغيرات التى يصعب حسابها جميعها بكل دقة ، كما أنها تعكس صورة من صور التوازن على شكل هرم للقوى ، تقع عند قمته القوى المعروفة بالكبرى ، ويشغل قاعدته العريضة العدد الأكبر من دول العالم ، وبينهما - القمة والقاعدة - تتوزع بقية الدول فى مستويات متغيرة بين صعود وهبوط ، تبعاً لما تضيفه أو لما ينقص منها من نقاط مع مرور الأيام ، ومع ما تتعرض له من مؤثرات ومتغيرات ، وليس هذا التوازن أبدياً ، بل هو محكوم بحسابات دقيقة ، وبألوف من التفصيلات والتغيرات شبه اليومية ، مما يقتضى من الباحث الاستراتيجى أن يضع ذلك فى اعتباره دائماً ، وأن ينظر الى هذه الخريطة باعتبارها مؤقتة ونسبية ، فضلاً عن كونها - فى نسبة منها -

وصفية دعائية ، وأنها تعكس توازناً قائماً تلم به المتغيرات من كل جانب ،
وفى كل حين (5: 1957, Liska) .

وهكذا تظهر " قوة الدولة " كموضوع من أهم موضوعات الجغرافية
السياسية ، كما يظهر القياس الكمي لهذه القوة ، كأسلوب لقياسها ، يتميز
عنها باتجاهه نحو هدف شديد الوضوح (وإن صعبت وسائله) ، كما أنه
يتخذ من الأرقام الاداة الوحيدة والممكنة لتحقيق القياس والمقارنة لكافة
عناصر الدولة التفصيلية ، مستنداً إلى ذلك التعريف البسيط للدولة باعتبارها
أرضاً ومجتمعاً واقتصاداً ونظاماً وحدوداً ، منطلقاً منه إلى دراسة ما يتضمنه
كل عنصر منها من نقاط وزوايا تفصيلية ، هذه الى تتم حساباتها - جمعاً
وضرباً وقسمة - للتوصل الى محصلتها الأخيرة ، كما تتمثل في عدد من
النقاط التي يتفاوت نصيب كل دولة منها ، ومن ثم يمكن ترتيبها - الدول -
تصاعدياً أو تنازلياً ، كما يمكن تصنيفها إلى مجموعات ، ويتطلب ذلك إلماماً
بطريقة قياس كل عنصر منها كمياً ، وكذلك بطريقة قياس كل زاوية تفصيلية
من هذه العناصر الأساسية ، وليس ذلك - كما سبقت الإشارة - يسيراً ،
فإذا كان من السهل نسبياً التعرف على نواحي معينة مثل نسبة المتعلمين
بين المجتمع السكاني للدولة ما ، أو على نسبتي سكان الريف والمدن إلى جملة
سكانها ، أو على درجة إسهامها في التجارة الدولية ، أو على وزن الصناعات
الثقيلة في بنيتها الاقتصادية ، إلى غير ذلك مما أصبح متاحاً في الجداول
الاحصائية لمعظم دول العالم ، أو في الدراسات التي تصدرها مراكز القياس
والبحوث ، أو النشرات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة ، فإن هناك بعض
العناصر الأخرى التي تحتاج لاجراءات استقصائية واسعة ودقيقة ، لتحويلها
من صورتها الوصفية إلى صورة كمية تتيج القياس والمقارنة ، فإن عنصراً
مثل مستوى الطموح الشخصي Level of Aspiration والاجتماعي ، لا يكفي
تحديده بالقول (وصفاً) بأن مستوى الطموح هذا في دولة معينة مرتفعاً ،
وفى دولة أخرى منخفضاً ، وفى ثالثة متوسطاً ، حيث يتطلب ذلك - بداية -

التحديد الدقيق للمصطلح - (مستوى الطموح) ، ثم توضيح جوانبه وأبعاده ، هذه التي لا بد أن تختلف نسبياً من مجتمع لآخر ، ثم بناء استمارة استقصائية وتطبيقها بين فئات المجتمع وطبقاته ، في الريف والحضر ، للكشف عن ظلال مضمون المصطلح التي غالباً ما تتباين حتى داخل المجتمع الواحد ، ثم جدولة النتائج وتحديد معاملاتها وتحليل نتائجها ، وبعد ذلك يوضع مقياس يوضح ظلال مستويات الطموح من خلال أرقامه ، وباستخدام طرق احصائية معينة يمكن التوصل إلى نوع من المتوسط العام لمستويات الطموح لمجتمع معين في دولة معينة ، ومقارنته بغيره في غيرها ، ويحتاج ذلك الى جهود واسعة ومتواصلة ، وإلى استخدام الآلة في وضع البرنامج وفي تنفيذه ، وفي عرض نتائجه وفي تقييمها ومتابعتها بين الحين والآخر (بدر ، ١٩٦٥ : ١٠٨) ، ومن الواضح أن قياس " مستوى الطموح " ليس سوى نقطة تفصيلية من دراسة " المجتمع " الذي هو أحد عناصر الدولة (الأرض + المجتمع + الموارد والاقتصاديات + النظام + الحدود) ، وأن تحديد " قوتها " بأكبر قدر من الدقة ، إنما يتطلب إجراء الآلاف من مثل هذه العمليات الاستقصائية ، على أنه ليس جهداً ضائعاً بحال من الأحوال ، كما أنه - أيضاً - ليس ترفاً أكاديمياً ، وبالطبع فهو ليس أيضاً دعائياً جيوبولوتيكياً ، حيث أن التوصل إلى قوة الدولة إنما يتضمن - في نفس الوقت - التوصل إلى نقاط ضعفها ، وإذا ما كانت جوانب القوة تحتاج إلى الاستمرار بمعدلات متزايدة ، فإن نقاط الضعف تحتاج إلى المعالجة ، وبين استمرار جوانب القوة ، وعلاج جوانب الضعف ، يمكن أن توضع الخطط المستندة إلى أوثق الدراسات الواقعية ، وليس إلى مجرد الوصفات المتداولة الشائعة التي إن أصابت مرة فإنها تخبث مرات ، وبذلك يتجه منهج قياس قوة الدولة نحو هدفه النهائي الصحيح ، ليصب بنتائجه في وعاء التخطيط ، من أجل المزيد من القوة والصحة (Hawley , 1974) .

ويستند هذا المنهج - من الناحية الفكرية - إلى مبدأين رئيسيين ، يجدر

توضيحهما منذ البداية :

أولا :

أنه لاوجود للقوة المطلقة أو للضعف المطلق ، بمعنى أنه لم توجد عبر التاريخ -ولا توجد الآن - هذه الدولة التى حققت القوة المطلقة من كافة جوانبها ، أو هذه الدولة الضعيفة تماما من كافة مقوماتها ، وكل ما فى الأمر أن هناك فى كل دولة جوانب من القوة والضعف معا ، وأن التوزيع لهذه الجوانب إنما هو بصورة نسبية محضة ، فهى - الدول - تتوزع على منحنيات عديدة من عناصر القوة ومن عناصر الضعف ، وأن القوة والضعف - من وجهة نظر الجغرافية السياسية - تعنى وجود عناصر مواتية إيجابية طبيعية وحضارية داخل بنية الدولة ، مختلطة مع عناصر أخرى غير مواتية من ذات الجوانب ، وإن هذه العناصر جميعها تعمل داخل الدولة بمعدلات متفاوتة متغيرة من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطورها السياسي ، ويحدد موقف الدولة العام بناء على المحصلة الأخيرة - فى فترة معينة - لجملة تأثيرات هذه العوامل جميعها - وهو موقف قابل للتغير فى أى اتجاه نحو القوة أو نحو الضعف ، ومن شأن التخطيط المناسب أن يوجهها - بالنسبة لكل دولة - نحو الاتجاه المنشود .

ثانيا :

إن دراسة عناصر الدولة الطبيعية والحضارية ، إنما تتم من وجهة نظر درجة إسهامها الايجابى أو السلبي فى هذه البنية ، ومن هنا .. فإن دراسة العناصر الجغرافية المكانية للدولة ، لاتهدف إلى تحديدها كظواهر جغرافية إقليمية فى حد ذاتها ، وإنما إلى متابعة وتوضيح نتائجها السياسية ، فليست دراسة عنصر مثل " السطح والتضاريس " فى دولة معينة ، إلا مقدمة لمتابعة وتوضيح نتائجها فى تكوين هذه الدولة وفى تطورها السياسي وفى درجة إسهامها فى تحقيق الوحدة المطلوبة داخل الدولة أو فى تعويقها ، وفيما ينتج عنها من إيجابيات ومن سلبيات بالنسبة للمواصلات وللجارة والصناعة ولتوزيع

السكان داخل الدولة ، ويشير هيرفندال (Herfindaha, 1975:72) إلى وجهة النظر المذكورة ، باعتبار ان جملة عناصر المكان الطبيعية والحضرية فى الدولة، إنما هى تمثل مقوماتها كما تمثل مواردها ، وأن الدولة تتفاوت قوة وضعفا تبعا لدرجة استغلالها لمواردها الطبيعية ، أى تبعا للمرحلة التى قطعتها فى مجال تحويلها من موارد طبيعية الى موارد اقتصادية ، أى من حالتها الخام الى حالة اقتصادية تجارية أو صناعية أو غير ذلك من أوجه الاستغلال ، فالغاية تظل مورداً طبيعياً إلى أن تستغل .. فتصبح مورداً اقتصادياً ، وتتسع وجهة النظر المذكورة .. بحيث تدرس جملة عناصر المكان الذى تقف فوقه الدولة .. باعتبارها مواردها التى يمكن حسابها اقتصادياً، فالأمطار تبقى مورداً طبيعياً ، إلى أن تستغل فى الزراعة (أو فى أى مجال آخر) ، فإنها تصبح - حينئذ - عنصراً اقتصادياً يمكن حسابه بكل دقة ، وكذلك الأمر بالنسبة للتركيب الصخري ، حالة استغلال إمكاناته فى البناء واستخراج المعادن ، بل إن الحواجز الجبلية التى تقدم حدوداً دفاعية طبيعية للدولة ، إنها أيضاً ليست هبة مجانية وليست بلا ثمن ، ويمكن تقدير ذلك بحساب كم النفقات الدفاعية التى كان من الممكن أن تتكبدها الدولة ، حالة عدم وجود هذه الحواجز الجبلية ، وهكذا ينظر الى جميع العناصر الطبيعية للمكان، باعتبارها موارداً قابلة للاستغلال الاقتصادى ، أو هى تقوم بالفعل بوظيفتها الاقتصادية ، سواء بمجرد وجودها وتوزيعاتها المكانية ، أو بما توفره من تكلفة ابتدائية ، أو بما سيتداعى عنها فى حالة تحويلها إلى عناصر إقتصادية ، أو بما تمثله من رصيد ينتظر الاستغلال ، وتراتب الدول - تبعا لذلك - إلى مجموعات ، قطعت الأولى - الأكثر تقدما - شوطاً كبيراً فى مجال تحويلها الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية ، وتقف الثانية فى مرحلة متوسطة من هذا المجال أما الثالثة فما تزال مواردها الطبيعية دون مستوى التحول الفعال الى موارد اقتصادية . ويتوقف ذلك - فى جميع الحالات - على مجموعة من العوامل الحضارية والثقافية والتاريخية لكل دولة على حدة ، تتصل من ناحية بالنظام السياسى للدولة ، وما يتيح - هذا النظام -

لمجتمعها السكانى من طاقات ومن قدرة على التفاعل والاتصال والحشد والانطلاق والابداع ، وبترباط - من ناحية ثانية - مع خصائص هذا المجتمع وثقافته وقيمه ومعتقداته وقوانينه وتقاليده وأعرافه ، إلى غير ذلك من خصائصه المتصلة بتركيب قوة عمله وتنوعها ، وبنظامه التعليمي شكلا ومضمونا ، وبدرجة الارتباط بين العلم والعمل فى بنيتة الاقتصادية والاجتماعية ، ثم هى تتصل - من ناحية ثالثة - بالتاريخ الخاص للدولة ، وبما خاضته خلال هذا التاريخ من تجارب ، وبما استوعبته من خبرات ، وبما خلفته مراحلها فى بنيتها من قوة أو من ضعف ، ثم هى ، - أخيرا - تتصل بالمستوى التكنولوجي لهذه الدولة ، ليس بالمعنى الكمى للتكنولوجيا فقط ، أى بما يتوافر لديها ولدى أفرادها من أجهزة وألوات وآليات فى شتى المجالات ، بل - أساسا بالمعنى الكيفى لها ، أى بدرجة اندماج التكنولوجيا ، فى ثقافتها العامة والخاصة ، وبدرجة استغلالها لامكانياتها من خلالها وما يسهم به مخترعوها ومبدعوها فى تطوير تكنولوجيتها الخاصة ، وبما يتداعى عن كل ذلك من نتائج فى سلوك الأفراد وفى طريقة تفكيرهم وفى مستوى الأداء الخاص لجميع الأعمال .

كيفية قياس قوة الدولة (نموذج منهجى) :

يتحدد الأسلوب اعام لحسابات " قوة الدولة " فى المقولة البسيطة الآتية ، " قوة الدولة هى ناتج القوة والضعف اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا وعسكريا ، وهى محصلة قدراتها على تحقيق مصالحها فى المجتمع الدولى ، وفى التأثير على غيرها " (فخر : ١١) ، وتشير بعض الدراسات إلى العناصر الرئيسية المكونة للقوة بالشكل الآتى " عوامل جغرافية + عوامل اجتماعية " وسكانية + عوامل سياسية + عوامل عسكرية + الإرادة القومية + عوامل أخرى (Muir, 1975 : 35) ، كما ترد - فى دراسات أخرى - الإشارة إلى عناصر للقوة من قبيل " المستوى التكنولوجي + أسلوب اتخاذ القرارات الوطنية + القدرة غير الملموسة والتي تعرف بروح الأمة " وغير ذلك ايضا من العناصر التفصيلية ، وتؤكد جميعها على أهمية تحديد التفاعلات القائمة بين هذه العناصر والعوامل ، باعتبارها غير منفصلة على الإطلاق ، بل هى مترابطة

غاية الترابط ، ويتخذ - أحيانا - من درجة اعتماد الدولة على غيرها + اعتماد غيرها عليها . كمقياس للقوة في الساحة العالمية ، حيث أن قوة الدولة (أ) بالنسبة للدولة (ب) ، إنما يمكن تحديدها من خلال تحديد درجة اعتماد (ب) على (أ) ، فكلما زاد اعتماد (ب) على (أ) ، زادت قوة (أ) على (ب) ، حيث يتيح للأولى (أ) ممارسة القوة على الثانية (ب) نتيجة لهذا الاعتماد ، ومن ثم إذا كان الاعتماد متبادلا نفس الدرجة أو بقدر من التكافؤ ، فإن ممارسة القوة تكون أيضا متبادلة بنفس القدر ، ويتطلب تحديد ذلك تحليلات تفصيلية كمية لمجموع العناصر والعوامل التي تعتمد فيها على نفسها + التي تعتمد فيها على غيرها + التي تعتمد فيها الدولة الأخرى عليها ، مع مراعاة إمكانية تطبيقها على أكبر عدد ممكن من الدول ، تحقيقا لمزايا المقارنة التي تستند إليها مثل هذه الدراسات ، وذلك لتحديد مرتبة الدولة بصفة خاصة ، وبناء جدول الترتيب العالى للقوى بصفة عامة (فخر : ١٢) ، ولتوضيح عناصر التحليل التفصيلي يمكن تقديم هذا النموذج المنهجي العام على النحو الآتي :

أولا: تحليل العوامل الجغرافية (المكانية) :

ويتضمن النقاط الآتية (الموقع الجغرافي للدولة + مساحة الدولة + الشكل ومورفولوجية الحدود + السطح والبنية + الظروف المناخية + التربة + الحياة النباتية + المعادن ومصادر الطاقة + الموارد الطبيعية الأخرى + عناصر أخرى) .

ثانيا: تحليل العوامل الاجتماعية والسكانية :

ويتضمن النقاط الآتية (الحجم السكاني للدولة + التوزيع المكاني والكثافة + معدلات النمو + العلاقة بين السكان والموارد + التركيب الاقتصادي وقوة العمل + توزيع السكان بين الريف والحضر + التركيب التعليمي + التركيب العرقي + اللغة والدين + التاريخ والثقافة والتراث + عناصر أخرى) .

ثالثا : تحليل العوامل الاقتصادية :

ويتضمن الزوايا الآتية (درجة استغلال الموارد الطبيعية + الهياكل الاقتصادية الأساسية + العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك + الواردات والصادرات والميزان التجاري + بنود الميزانية العامة + تراكم رأس المال + الموارد الأساسية من الغذاء والطاقة + درجة الكفاية الذاتية + متوسط الدخل + متوسط الانتاجية + المدخرات + البنوك والشركات + المساعدات + عناصر أخرى) .

رابعا : تحليل العوامل السياسية :

ويتضمن الزوايا الآتية (النظام السياسي + الهياكل السياسية + أسلوب اتخاذ القرار + الأحزاب + الديناميكية السياسية + العلاقات الدولية + العلاقة بين الهياكل السياسية والاقتصادية + التحالف والتكتلات الدولية والإقليمية + مشكلات الحدود السياسية + الدستور والقانون ونظام الانتخابات + عناصر أخرى) .

خامسا : تحليل العوامل العسكرية :

ويتضمن النواحي الآتية (حجم وتكوين القوات + التنظيم والتسليح + الاستراتيجية + التعبئة + القيادة وتسلسل الأوامر + الاتصالات + نهج توزيع القوات + العلاقة بين أنواع القوات + المشاركة في التحالف + القدرة على الحركة والدفاع والهجوم + العلاقة بين الجيش ونظام الحكم + عناصر أخرى) .

سادسا : الإرادة الوطنية :

ويتضمن دراسة (التاريخ + الشخصية القومية + الحالة الصحية + النفسية للمجتمع + الاتصال والنموذج + العادات والتقاليد + الأفكار المسيطرة + مستويات الطموح + القدرة على التفاعل والاحتشاد + غير ذلك) .

ولتبسيط حسابات القوة الشاملة - بعناصرها العديدة هذه - بدا ضروريا التوصل إلى صيغة كمية - قابلة للتعديل - تجمعها في إطار قابل للتطبيق

والمقارنة ، وقد قدم العديد من الصيغ الكمية لعل هذه الآتية (فخر : ٤) من أبسطها :

$$Pt = (C+E+M) \times (S+W+I+D)$$

وتفسيرها كما يلي :

Pt = total percieved power

مجموع القوة المتحققة

C = Critical Mass (Population + (السكان + المكان)
teretory) .

E = Economic Capabillity

القدرة الاقتصادية

M = Military Capability

القدرة العسكرية

S = strategic Purpose

الهدف الاستراتيجي

I = Image or Influence

النموذج أو النفوذ

D = Diplomacy

الدبلوماسية

W = will to pursue national strategy . الإرادة لتحقيق الاستراتيجية الوطنية .

وفيما يلي إشارة لمكونات هذه المعادلة بشيء من التفصيل :

(١) الكتلة الحيوية العرجة (c) :

تعنى الكتلة الحيوية العرجة ، حساب القدرة المحسوسة - أو الممكن إدراكها - لدولة معينة ، بقياس قدرة ومستوى التفاعل بين السكان والأرض ، والتي تضع الدولة فى مستوى معين من القوة (القيمة) عالميا ، ويعتمد حسابها فى الدولة الواحدة على العنصرين الآتيين :-

- مساحة الأرض .

- الحجم السكاني .

وقد تضيف بعض الدراسات أهمية أكبر لعنصر منهما على الآخر ، غير أن الدراسات الحديثة تشير للعنصرين فى صياغة تركيبية ، تضمهما والتفاعلات

والتداعيات الناتجة عنهما في مرحلة تاريخية معينة ، ومع تعدد زوايا وتفصيلات العنصرين (المساحة + السكان) ، فإن المنهج المتبع في دراستها ، إنما يتلخص في تحديد كم + كيف كل منها (العدد + النوعية) ، ويعنى الكم .. الحالة الرقمية لكل زاوية وتفصيلية منها ، ويعنى الكيف .. الحالة النوعية لها ، ويفضل - أيضا - التعبير عن الحالة النوعية - أى المستوى بالأرقام ، حيث هى - الأرقام - الأسلوب الأمثل لإجراء المقارنات ، ويمكن توضيح ذلك بالنسبة لزاوية مثل الحجم السكانى للدولة ، فالمعروف أن هناك تباينا واسعا من هذه الزاوية (شكل ٢٢) بين دول العالم (1990 - 1960 U. N.) ، حيث قد يصل الحجم فى بعضها إلى عدة مئات من الملاين (الصين ، الهند ، الاتحاد السوفيتى ، الولايات المتحدة) بينما ينخفض فى بعضها إلى بضعة عشرات من الآلاف (موناكو ، الفاتيكان ، ليختشتين ، على سبيل المثال) ، ويشير " التاريخ " إلى علاقة وثيقة بين قوة الدولة وحجمها السكانى ، وأن الصراع بين القوى المنافسة ، إنما تحدده - فى نسبة هامة منه - مواردها البشرية ، خاصة إذا ما ارتبط الكم بالكيف ، أى العدد بالنوعية ، وتقدم بعض الدراسات (Cox, 1975 : 87) رقم ١٢ مليون نسمة ، باعتباره الحد الأدنى أو المتوسط الفعال Effective Mean - من الناحية الكمية - لترتيب الدول تبعا لأوزانها من هذه الناحية ، وذلك على أساس من المقارنة العددية لها ، ومنحنى التوزيع الطبيعي Normal Distribution Curve وتصنيفها بداية من هذا المتوسط (١٢ مليون +) إلى ٥ فئات حجمية ، وإعطاء كل منها درجة معينة على النحو الآتى :

الفئة الحجمية (مليون نسمة) ١٠٠ + ٥٠ - ٩٩ ٢٥ - ٤٩ ١٥ - ٢٤ ١٢ - ٢٤

القيمة الرقمية ٥ ٤ ٣ ٢ ١

وتقع فى الفئة الحجمية الأولى (١٠٠ مليون +) مجموعة معينة من الدول سبقت الإشارة إلى بعضها بالإضافة إلى غيرها) ، تحصل جميعها على القيمة الرقمية (٥) الخاصة بهذه الفئة ، ولكنها تتفاوت - بعد ذلك - من الناحية الكيفية ، ومن ثم تبدأ المقارنة بينها على أساس مؤشرات القياس الكيفى للمجتمع السكانى ، وتتضمن (التنوع الوظيفى + التركيب الاقتصادى + قوة العمل + نسبة الإعالة + التعليم والتدريب + مؤشرات أخرى) ، ويكرر الأمر

بالنسبة للفئة الحجمية الثانية (٥٠ - ٩٩ مليون نسمة) ، هذه التي تضم عدداً أكبر من الدول (ألمانيا ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، البرازيل ، نيجيريا ، وغيرها) ، ومن الواضح أن هناك farkاً بيناً من الناحية الكيفية - بين المجتمع السكانى فى ألمانيا وبينه فى نيجيريا مثلاً ، ومن ثم فإنهما - ألمانيا ونيجيريا - وإن حصلتا على قيمة رقمية واحدة (٤) من الناحية الكمية ، فإن المؤشرات الكيفية التفصيلية ، سوف تضع كلا منهما - بعد ذلك - فى قائمة مختلفة تماماً عن الأخرى ، وتستمر هذه المقارنات الرقمية لكافة عناصر الكتلة الحيوية الحرجة ، بحيث يتم - فى النهاية - التوصل إلى مجموع ما تحصل عليه كل دولة من هذه العناصر كما وكيفاً ، وهو ما يعبر عنه بالمعادلة العامة الآتية :

مجموع الكتلة الحيوية الحرجة = (جملة القيم الرقمية للأرض + جملة القيم الرقمية للسكان) .

(٢) القدرة الاقتصادية (E) :

تتوقف القيمة الفعلية للكتلة الحيوية الحرجة على العلاقة الاقتصادية بين شقيها (الأرض + السكان) ، هذه العلاقة التي تتفاوت - أيضاً - تفاوتاً بيننا من دولة إلى أخرى (clark, 1971: 44) ، وإذا كانت المعادلة البسيطة $(Pt = C + E)$ قد تعبر بصفة عامة عن هذه العلاقة ، إلا أنها ليست كافية تماماً للتعبير عن هذا التفاوت البين بين دول العالم ؛ هذا التفاوت الذي ينعكس فى اختلاف المستويات الاقتصادية بينها وذلك كمحصلة أخيرة للعلاقة بين السكان والأرض (carter, 1975) كما تعكس أسباب التخلف الاقتصادى بعامة (شكل ٣٣) .

وقد اختير مقياس إجمالي الناتج القومى GNP لقياس القدرة الاقتصادية للدولة على المستوى العالمى ، ورغم ما يوجه إلى هذا المقياس من النقد باعتباره أقل تفصيلاً مما ينبغى ، وأقل دقة من المنشود ، إلا أنه ما يزال مفضلاً ، باعتباره يعبر عن القيمة السوقية Market Value لكل من السلع والخدمات المنتجة بواسطة الاقتصاد القومى ، خلال فترة زمنية محددة (سنة عادة) وهو

مايتبع المقارنة والمتابعة ، ويحسب على أساس حجم الإنفاق على السلع والخدمات من الأفراد والشركات والحكومة والأجانب في سوق الدولة خلال عام، ومن خلاله تتحدد النواحي الآتية (زهران ، حمدي ، ١٣٩٦ هـ : ١٤) :

- الموارد العامة للدولة .
- دور الدولة في التجارة العالمية ، وسوق المال العام .
- مستوى دخل الفرد ، وتوزيع الثروة .
- المستوى التكنولوجي العام ، خاصة في مجال الاستثمار.
- نواحي أخرى .



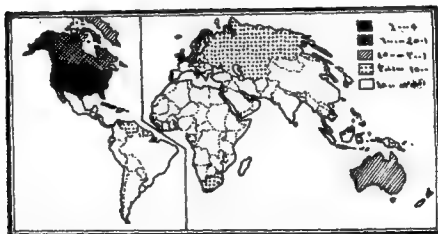
شكل (٣٣) أسباب التخلف الاقتصادي

ويخضع مقياس إجمالي الناتج القومي لترتيب معين ، تبعاً لقيمتها الرقمية في الإطار العام لقياس قوة الدولة مقارنة بغيرها ، بمعنى أن الدولة الأولى في هذا الترتيب - أي هذه التي تحقق أكبر ناتج قومي عالمياً - تحصل على قيمة رقمية = ١٠٠ ، ثم تليها مباشرة بقية الدول ، تبعاً لنسبة ما تحققه أيها من هذا

الناتج إلى الدولة الأولى ، فإذا كانت الولايات المتحدة تحتل هذه المرتبة بإجمالي ناتج قومي يبلغ ١٣٠٠ بليون دولار ، فإنها تحصل على القيمة الرقمية المذكورة (١٠٠) ، ويحصل الإتحاد السوفيتي على قيمة رقمية = ٨٠ ، لأن إجمالي ناتجه القومي يبلغ ١٠٠ بليون دولار ، وتحصل اليابان على قيمة رقمية = ٦٠ ، ونقل عنها ألمانيا الغربية إلى ما يساوي (٥٠) ، وهكذا مع تغير هذا الترتيب من سنة لأخرى .

وإلى جانب إجمالي الناتج القومي ، هناك بعض المقاييس التفصيلية الأخرى، المتصلة بقياس القدرة الاقتصادية العامة ، وذلك من قبيل :

~ العلاقة بين إنتاج وإستهلاك الطاقة في الدولة ، ومتوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في دول العالم (شكل ٣٤) .



شكل (٣٤) إستهلاك العالم من الطاقة (متوسط نصيب الفرد كجم)

- انتاج الصلب ، مرتبة الصناعة فى اقتصادها .

- الانتاج الغذائى والكفاية الذاتية .

- الموارد المعدنية .

- التجارة الخارجية .

- مقاييس أخرى .

ولتوضيح أهمية دراسة هذه المقاييس التفصيلية ، يمكن الإشارة - بإيجاز-
"للانتاج الغذائى" كمثال لها ، فقد أوضحت تجربة الحريين العالميتين
وما تلاهما ، ان الموارد الزراعية تعد واحدة من أهم مكونات القدرة الاقتصادية
للدولة (جاب الله ، ١٩٧١ : ٦) ، سواء فى مجال تحقيق الكفاية الذاتية ، أو
تحقيق الفائض مع القدرة على استثماره تجاريا وصناعيا وسياسيا ، أو
بالنسبة لمواجهة العجز بون تنازلات أو استنزاف لرصيداتها القومى العام ،
ويستند قياس الموارد الزراعية إلى المؤشرات الآتية (Barnett, 1958 : 62) :

١ - مساحة الأراضى الصالحة للزراعة .

٢ - مساحة الأراضى المستغلة منها .

٣ - مشكلات المناطق الزراعية الهامشية .

٤ - انتاجية الوحدة المساحية من المحاصيل المختلفة .

٥ - التركيب المحصولى .

٦ - مدى كفاية الانتاج الغذائى للسكان .

٧ - مقاييس أخرى .

ويمكن تلخيصها جميعا فيما يلى (مجموع المساحات المزروعة + اجمالى
الأطنان المنتجة + صافى الصادرات والواردات الزراعية) .

وبعد ذلك يمكن التوصل إلى ما يعرف بالإجمالي العام لكل من الكتلة الحرجة (C) والقدرة الاقتصادية (E) ، وذلك بعد جمع الأرقام المتصلة بتفصيلات كل منهما ، وهو ما يعبر عنه بالمعادلة البسيطة الآتية (C+E) .

٣- القدرة العسكرية (M)

ينظر للقوة المسلحة باعتبارها الأداة النهائية لحسم الصراع بين الدول في إطار قوتها الشاملة ، ويعبر كيسنجر عن ذلك بقوله (.. إن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى ، حيث يصبح استخدام القوة العسكرية بمثابة وسيلة يقصد منها إجبار الخصم على تنفيذ إرادة معينة ، وذلك باستخدام أعلى درجات القوة .) وبإضافة القدرة العسكرية يصبح شكل المعادلة = (Pt C+E+M) ، وتظهر مستويات القدرة العسكرية في الخريطة العالمية بالظلال الآتية :-

- تأتي القدرة النووية عند قمة هرم القدرة العسكرية ، تتسببها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

- يأتي - بعدهما - بقية النادي النووي (المملكة المتحدة ، فرنسا ، الصين ، الهند) .

- يليها مجموعة الدول التي وصلت لمستوى علمي وتكنولوجي ، يمكنها من الانضمام للنادي النووي ، غير أن ذلك لم يعلن بعد (السويد ، كندا ، استراليا ، وربما الأرجنتين والباكستان) وقد يكون هناك غيرها أيضا .

- هناك - بعد ذلك - القدرة العسكرية التقليدية ، وتتوزع على منحنياتها بقية دول العالم بمستويات شتى وظلال عديدة في أنحاء العالم .

ولما كانت القدرة النووية قد شحنت الحرب بطاقة تدميرية شاملة ، فإن هذه الشحنة ذاتها قد جعلت منها رادعا لقيامها (42 : Kissinger , 1967) ، حيث لم يعد في الإمكان استخدامها ، دون توقع ضربة مماثلة من الطرف الآخر ، خاصة في ظروف الاستقطاب الثنائي الراهن لقوى العالم بين الاتحاد

السوفييتي والولايات المتحدة ، وهكذا ماتزال القدرة العسكرية التقليدية -المتطورة - بمثابة الاحتمال الوحيد القائم لحسم الصراع بين القوى المتنازعة محليا وإقليميا ، وإذا كانت القدرة العسكرية النووية قد استخدمت مرة واحدة من جانب الولايات المتحدة ضد اليابان ، وأنهت بها الحرب العالمية الثانية ، فإن عدد الحروب التي اندلعت منذ نهاية الحرب الثانية تقدر بما لا يقل عن ٤٠ حربا ، مما يعنى تكرار الإلتجاء إلى الحرب التقليدية بمعدل حرب كل سنة بين ١٩٤٥ - ١٩٨٤ ، وغالبا ما تسبق الحرب بمرحلة من الإعداد والتأهب ، وعادة ماتقوم عندما تفشل المفاوضات الدائرة بين طرفيها - أو أطرافها - فى التوصل لحلول مرضية ، وتبقى كاحتمال قائم حتى تتدلع ، وتقوم حسابات أطرافها على مجموعة معقدة من الاعتبارات (مجاهد ، حورية ، ١٩٧١ : ١٤٢) يتحدد أهمها فيما يلى :

- القوة البشرية العاملة والمعابة والممكن الاستفادة منها .
 - عدد ونوعية الوحدات والتشكيلات القتالية .
 - قوائم السلاح والمعدات المنتشرة للاستخدام كما ونوعية .
 - نوعية القيادة العسكرية والسياسية .
 - الاستراتيجية العسكرية .
 - الجبهة الداخلية والروح المعنوية .
- ويتم تحليل كل اعتبار من هذه الاعتبارات الرئيسية إلى عشرات من التفاصيل السلوكية والأدائية ، بحيث يمكن ترجمتها إلى قيم رقمية مفيدة فى مجال قياس العسكرية التقليدية ، تمهيداً لإضافته إلى السجل العام لقوة الدولة ، وذلك بالإضافة إلى مؤشرات أخرى ذات أهمية فائقة فى القياس ، من قبيل :
- نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج القومى .
 - حجم ونوعية القوات المسلحة .

- القدرة على الحشد والتوزيع محليا وإقليميا وعالميا .

- القدرة البحرية والجوية .

- مؤشرات أخرى .

وبالنسبة للمؤشر الأول (الإنتاج السكري) فإن المتوسط العالمى له يقدر بنحو ٦٪ . ويتحقق فى المملكة المتحدة (على سبيل المثال) ، وقد يزيد الى ٢٠ ٪ (مصر حتى ١٩٧٣) ، ثم هو قد يقترب من نصف اجمالى الناتج القومى ، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل (٤٥ ٪) ، وبالنسبة للمؤشر الثانى (حجم ونوعية القوات المسلحة) فإن محدوداته تتجاوز قوائم الاسلحة ، إلى العنصر البشرى ونوعية التنظيم وقدرات الإدارة والاتصال ، وهى التى تعطى للسلاح فاعليته ، بما تضيقه إليه من مرونة وحسن توزيع وإدراك شامل دقيق - من قبل القيادة - للمتغيرات ، ويقوم مراكز البحوث الاستراتيجية بدراسة هذه المؤشرات والعناصر وغيرها ، وتقييمها وتقدير درجاتها بالنسبة لكل دولة من دول العالم ، وذلك ضمن إطار دقيق من الاستقصاء والقياس ، والمتابعة ، تستخدم فيه أكثر الاجهزة التكنولوجية تقدما ، وتصدر عنها تقارير سنوية ، تتضمن نتائجها فضلا عن توقعاتها المستقبلية :

(٤) الاستراتيجية القومية على الإرادة الوطنية (S) :

تشير القياسات السابقة - عامة - إلى المقارنة للقوة بين الدول المختلفة على أساس كمى ، وتكتسب جميعها معناها ، ونسبة هامة من فاعليتها ، إذا ما وضعت فى إطار الاستراتيجية القومية للدولة ، وقدرتها على حشد قواتها وتوجيه إرادتها . ويتضمن ذلك تصورات المجتمع السكانى فى الدولة لأهدافها ، ودرجة اتفاقهم عليها (Nimmo, 1974:7) ، ورغبتهم فى وضعها موضع التنفيذ ، ويتصل ذلك - أشد الاتصال - بدرجة الاتساق الداخلى للدولة ، وكذلك بتصوراتها عن الأمن والسلام وبقدرتها على استخدام "قوتها" لفرض هذه التطورات ، أو لإقناع الدول الأخرى بها ، وتنشأ الحاجة إلى " القوة " فى

خريطة العالم المعاصرة ، نتيجة للأوضاع الآتية : (Claude , 1962 : 16) :

- تشابك المصالح النولية ، وقيام النظام الدولى على أساس تبادل المنافع والمصالح فى شتى المجالات .

- ضرورة أن تضع كل دولة لنفسها ، السياسة اللازمة لتحقيق مصالحها .

- يؤدى تنوع المصالح وتعددتها إلى وجود نقاط عديدة للتعارض بين الدولة وغيرها .

- ضعف فعالية المؤسسات الدولية للتحكيم ، وفرض المنازعات الناتجة عن هذا التعارض .

وتؤدى هذه الأوضاع - وغيرها إلى أهمية أن يكون لدى الدولة من القوة ، ما يكفل لها تجاوز نقاط التعارض لمصلحتها ، أى تحقيق أهدافها حتى ولو تعارضت هذه الأهداف - جزئيا أو كليا - مع أهداف دولة أخرى ، ويتخذ ذلك - فى مجال العلاقات الدولية - سبل الاقتناع أو التفاوض أو الضغط أو الإكراه أو بالقوة العسكرية المباشرة ، وهى المسائل التى تندرج عامة تحت ما يعرف **بالأمن القومى** أو المصلحة العليا للدولة (غالى ، ١٩٦٦ : ٧٥) ، كما أنها المسائل التى يجدر أن تحيط بها وبأبعادها الاستراتيجية العامة للدولة ، والتى على أساس درجة الإحاطة هذه تتحدد فاعلية الاستراتيجية ، وقدرتها على مواجهة المتغيرات التى لاتهدأ فى الساحة الدولية ، ومن ثم يمكن ترجمة ذلك إلى قيم كمية ، تدخل ضمن الحسابات العامة لقوة الدولة .

وقد تطور مفهوم " **الأمن القومى** " من مجرد تحديد الأهداف العامة للدولة ، التى تكفل لها الاستمرار وتحقيق بقائها ، إلى تعريف أكثر دقة - بعد الحرب العالمية الثانية - ليصبح مفهوما من شقين : (فخر : ٢) .

١ - أن الدولة آمنة ، إذا لم تصل إلى الدرجة التى يكون عليها أن تضحي بقيمتها إذا أرادت أن تتجنب الحرب .

٢ - إن الدولة تكون آمنة ، إذا ما أعدت نفسها إعداد يسمح لها بالانتصار

فى الحرب ، حالة اضطرارها لقبول التحدى الذى يواجهها .

وىعنى ذلك أن أمن الدولة = قدرتها العامة + قدرتها العسكرية دفاعا وهجوما . وقد تطور هذا المفهوم - أيضا - بعد ذلك ، ويسبب تعقد الأوضاع الدولية والسياسية منذ نهاية الخمسينات (96 : 1974 ، Cohen) ، واتسع مفهوم "الأمن القومى " ... لىتجاوز مجرد التهديد ، أو مجرد القدرة على المواجهة العسكرية ، وذلك مع تعرض الكيانات السياسية لأشكال من التحديات والتهديدات غير المباشرة ، أو التى تتخذ صورا عسكريا بالضرورة فى بعض الحالات كأن تتعرض الدولة - من خارجها - لمؤثرات متفاوتة القوة ، تتجه إلى اقتصادياتها أو ثقافتها أو بنيتها الاجتماعية والحضارية ، مما قد يشكل - أحيانا تهديداً أو تحدياً لأمنها ، قد يفوق - فى أثاره غير المباشرة - التهديد العسكرى المباشر ، كما أن هذه المؤثرات قد تتخذ شكل الانقلابات الداخلية بقصد تغيير نظام الحكم . أو أعمال الإرهاب والتخريب والجاسوسية وافتعال الأزمات الاقتصادية ، وغير ذلك مما يمثل تهديداً للأمن القومى ، ولكنه لا يندرج تحت التهديد العسكرى المباشر ، ومن ثم فقد اتجه مفهوم " الأمن القومى " لىحيط بكل هذه المؤثرات ، وأصبح يعنى - أيضا - قوة قدرة الدولة على حماية بنيتها الداخلية من أية تهديدات ، بغض النظر عن شكل هذه التهديدات . ومصدرها ، وارتبط قياس القدرة على تحقيق " الأمن القومى " بقدرة الدولة على البقاء والمحافظة على بنيتها وقيمها + الاستمرار والنمو تحقيقا لأهدافها (Cohen,1974:98) ، وذلك بمقدار ما تنجح الدولة فى وضع استراتيجيتها جملة وتفصيلا ، وبمقدار دراستها العميقة لمراكز القوة والتأثير فى الخريطة السياسية العالمية المعاصرة ، ومتابعتها اليومية لموقعها منها ، ودرجة دقتها فى تحديدها لخطوط التعارض بينها وبين غيرها ، ولنقاط الاتفاق أيضا ، وفى تحديدها لأعدائها ولأصدقائها جميعا ، وفى التعرف - غير المتحيز - لنقاط القوة والضعف فى نفسها وفى غيرها ، وفى المؤشرات التى تنعكس فى الساحة الدولية فى صورة قرارات وعلاقات تتراوح ما بين المرونة والجمود ، وسرعة الاستجابة وبطلنها ، وحسم القرار أو تهافته ، والحركة السريعة الواسعة

أو البطيئة الضيقة، وفي درجة القدرة على التفاعل والحشد ، وفي تركيز القدرة أو تبديدها ، وفي غير ذلك من اشكال الحركة وصور القرارات ، هذه التي يمكن - على أساسها - بسهولة نسبية ، قياس قدرة الدولة وقوتها في هذا المجال .

ويرتبط نجاح الاستراتيجيات العامة للدولة - أيضا بما يعرف بالإرادة الوطنية ، هذه التي تتعدد مقاييسها ، وتتنوع أبعادها إلى حد يصعب حصره مما يجعلها - الإرادة الوطنية - من أهم جوانب قياس الدولة ، التي ماتزال الدراسات تحاول الإحاطة بها ، ويشير معظمها إلى أن الاجماع الوطني المطلق ليس دائما شرطاً لها ، وإن كان تحققها بن الأغلبية ضروريا ، هذا التحقق الذي يتمثل في القدرة على الاقناع ، وحشد الأغلبية وراء الاهداف العامة للدولة ، ويصعب تحقيق ذلك دون ارتباط هذه الاهداف بالمصالح الحقيقية للمجتمع ، فضلا عن فاعلية النظام السياسي ، وقوة تأثير القيادة وأسلوب اتخاذ القرار ، وتتجلى أهم مؤشرات الإرادة الوطنية في درجة التناسق الثقافي والحضاري بين المجتمع السكاني ، وفي قدرة هذا المجتمع على استيعاب تناقضاته ، وإذابتها وامتصاصها أو تجاوزها ، سواء كانت عرقية أو دينية أو لغوية أو اقتصادية ، وكذلك في درجة الاستجابة التلقائية للأهداف العامة للدولة ، ويشير " كولينز " (Collin,s 1974 :12) في هذا المجال ، إلى أهمية الاتساق بن الاهداف العامة للدولة ، والأهداف الخاصة لوحداتها المحلية ، خاصة بالنسبة للنول الكبيرة ، هذه التي تترامى مساحتها ، وتتعدد قومياتها ، ومن ثم تتباين المصالح الداخلية بين وحداتها ، سواء أكانت ولايات (مثل الولايات المتحدة) أم جمهوريات (مثل الاتحاد السوفيتي) ، وغالبا ما يقدر للإرادة الوطنية ١٠٠ درجة من الحسابات العامة للقوة الشاملة للدولة ، تتوزع بالتساوي بين مستوياتها الرئيسية الآتية :

- درجة التماسك الاجتماعي (٣٣ درجة) ، تتوزع بين الاندماج الثقافي والحضاري للمجتمع (٢٥ درجة) ، والتناسق الاقليمي والتكامل بين مناطق الدولة (٨ درجات) .

- قدرة القيادة على الحشد (٣٤ درجة) ، تتوزع بين فاعلية النظام السياسي ، وقدرته على اتخاذ القرار ، وأسلوبه العام في الإدارة (١٧ درجة)

وبين درجة استجابة المجتمع لقرارات النظام السياسي (١٧ درجة) .

- اتفاق الأهداف الاستراتيجية مع مصالح المجتمع (٢٣ درجة) ، وهذه تتوزع بين عدد كبير من التفصيلات - سبقت الإشارة إلى بعضها - هذه التي تصب - آخر الأمر - فى نجاح هذه الاستراتيجية فى تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية .

الدراسة العاشرة

قياس قوة الدولة

(٢)
"النموذج التطبيقي"

كيفية قياس القوة (نموذج تطبيقي) :

ربما يكون ضرورياً - ومفيداً - بعد هذه المحاولة التحليلية النظرية لعناصر الدولة من وجهة نظر منهج قياس قوتها الشاملة ، البدء في محاولة أخرى تطبيقية لها - هذه المرة - بالنسبة للقوتين الرئيسيتين في الخريطة السياسية العالمية المعاصرة (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي) ، ذلك أن النظام السياسي الدولي يتميز - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - بما يعرف بالقطبية الثنائية Bipolar System بين القوتين الرئيسيتين المذكورتين (Liska, 1957) ، وذلك لما حققته الدولتان من قوة فائقة كما نكيفا ، وذلك بالقياس إلى غيرهما من الدول الأخرى المعاصرة .

وبغض النظر عما أصاب واحدة منها - الاتحاد السوفيتي - في الفترة الأخيرة من تراجع في مرتبتها ، ورغم ما بينهما من اختلافات جذرية (ايدولوجية ، جغرافية واقتصادية وثقافية) ، إلا أن وجوه التشابه عديدة بينهما أيضا ، فهما - معا - قد برزا في الساحة العالمية في وقت متقارب يعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك بعد فترة عزلة طويلة عن العالم ، اختيارية بالنسبة للولايات المتحدة ، اتباعا لبدأ " مونرو " الشهير (١٨٢٤) ، وشبه إجبارية للاتحاد السوفيتي (الروسي) في ظل النظام القيصري ، وإذا كان توكفيل Alexide Toqueville قد تنبأ في كتابه (١٨٣٥) تحت عنوان Democracy In America - بارتقائهما معا - الولايات المتحدة والروسيا - إلى الصدارة العالمية (جمدان ، ١٩٦٨ : ٢٢٤) ، فقد قدر لنبوته أن تتحقق قبل مضي أقل من قرن منها .

وقد وضعت الأسس الكمية الآتية لقياس القوة الشاملة للدولتين ، من قبل

جهاز متخصص (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٢) حيث يصعب ذلك - كما سبق الإشارة - بصورة فردية ، وتتجلى أهميته فى قيمته التطبيقية التى تؤكد تغير القياسات والنتائج بصفة مستمرة ، وقد قيمت عناصر القوة كما يلي :

الكتلة الحيوية القدرة القدرة على وضوح الإرادة الدبلوماسية
الاقتصادية العسكرية النوازل الاستراتيجية الوطنية

(ك) (هـ) (ع) (ذ) (س) (ن) (م)
١٠٠ + ٢٠٠ + ١٠٠ × ١٠٠ + ١٠ + ١٠ + ١٠

وقد روعى فى التقييم الكمي لهذه الجوانب من قوة الدولة ، تعدد تفصيلات كل جانب منها ، بحيث تزيد الدرجة الكلية مع زيادة التفصيلات الخاصة بكل جانب ، بحيث تغطيها جميعها ، وذلك بالنسبة للجوانب (ك + هـ + ع + ذ) هذه التى يتم اضافتها (جمعها) إلى بعضها تبعاً لقيمتها الكمية المقدرة ، أما بالنسبة للجوانب (س ، ن ، م) فقد اعتبرت معاملات حركة وارتباط ، لاتضاف قيمها بالجمع (+) بل بضربها (×) فى المجموع الحسابي لما سبق تحديده من عناصر المعادلة ، وفيما يلى دراسة تحليلية مقارنة موجز لهذه الجوانب فى كل دولة منهما تبعاً للمصدر السابق ذكره فى معظم نتائجه :

أولاً : الكتلة الحيوية (ك) للدولتين :

تتضمن دراسة الكتلة الحيوية (ك) للدولتين العناصر الاتية (الموقع + المساحة + الشكل + الموصلات + السكان) ، وفيما يلى نورد تحليلاً لموقف الدولتين من هذه العناصر ، الولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفيتي .

الولايات المتحدة :

تقع الولايات المتحدة بن دائتى عرض ٢٠° - ٥٠° شمالاً ، وخطى طول ٨٠° - ١٢٠° غرباً ، مما هياً تنوعاً طبيعياً وإنتاجياً واسع المدى عميق التأثير ،

وفصل المحيط الأطلسي (بعرض ٣٠٠٠ ميل) بين الولايات المتحدة والقارة الأوروبية ، ويفصلها المحيط الباسيفيكي (بعرض ٥٠٠٠ ميل) عن القارة الآسيوية ، فهي تحوز بذلك جبهتين مائيتين تقدمان لها حدودا طبيعية مثالية ، ورغم بعض مشاكل الحدود القديمة بينها وبين المكسيك ، حول بعض الولايات الجنوبية ، فإنها لم تعد تمثل منطقة توتر ونزاع ، خاصة مع القوة الطاغية للولايات بالنسبة للمكسيك ، أما من الناحية الشمالية فالحدود مستقرة تماما بينها وبين كندا ، بل إن العلاقة بين الجارتين تجعل من كندا - الممتدة مكانيا حتى القطب الشمالي - بمثابة رصيد يرى استراتيجي للولايات المتحدة أيضا . (شكل ٣٥)



شكل (٣٥) الوحدات السياسية بأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى

وهكذا ، فإن المزايا الجيوستراتيجية التي تحققت للولايات المتحدة بفضل

موقعها ، يمكن تلخيصها فيما يلي (جبهات مائية طويلة على محيطات لا تتجمد + حدود برية مستقرة + الحد الأدنى من الجيران) .

وتأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الخامسة بين دول العالم من حيث المساحة (٢٩٧٧ مليون ميل ٢) ، أى أنها تشغل نحو ٧٪ من مساحة اليابس العالمي، تهيم لها من وجهة النظر الجيوستراتيجية - عمقا بريا دفاعيا قويا، وتظهر هذه المساحة على شكل مستطيل مندمج ، عدا شبه جزيرة فلوريدا البارزة - كإسفين - فى مياه البحر الكاريبي - وآلاسكا المنفصلة عنها بالأراضى الكندية ، وبعض جزر الأطلسى والباسيفيكي والكاريبي - التابعة لها - ، المنفصلة عنها بمساحات مائية ، وقد امتدت الولايات المتحدة - فوق هذه المساحة - خلال عدد من المراحل المتيزة شغلت فترة من الزمن ، تمثل مراحل تكوينها عندما ظهرت (شكل ١٦) .

ويبدأ الوجود السياسي للولايات المتحدة - ككولة مستقلة - مع نهاية حرب الاستقلال سنة ١٧٨٣ ، وقد تطورت - منذ هذه البداية - ككولة تضم ١٣ ولاية محصورة بين الساحل الشرقى وسلاسل الليجنى الجبلية ، ثم هى قد حققت وجودها بالكامل - تقريبا - خلال القرن التاسع عشر ، ذلك أنها قد استغرقت طوال النصف الأول من القرن المذكور (١٨٠٠ - ١٨٥٠) فى التوسع غربا فوق سهل المسيسيبي ، وحتى سفوح الروكيكز الجبلية ، وقامت بشراء لويزيانا (١٨٠٣) من فرنسا ، وبلاستيلاء على فلوريدا (١٨١٩) التى كانت تابعة لاسبانيا ، وضمت اليها تكساس (١٨٤٥) على حساب المكسيك ، فبلغت نهاية حدودها الجنوبية الحالية تقريبا ، وكذلك ضمت إليها أوريجون ، وبلغت نهاية حدودها الشمالية الحالية أيضا ، وانتزعت كاليفورنيا من المكسيك ، وأطلت على الباسيفيكي ، فبلغت نهاية حدودها الغربية ، وأطلت بذلك - كما سبقت الإشارة - على المحيطين الأطلسى فالباسيفيكي ، بجبهتين مائيتين تحيطان مستطيلا مندمجا متكاملا ، وقد ساهم فى امتدادها هذا - دون أن تنقسم إلى دول ودويلات - خلال هذه الفترة القصيرة ، مجموعة من العوامل المكانية (بساطة التركيب الجغرافى + اتساع الوحدات المكانية + سهولة

اجتياز العقبات الطبيعية + عوامل أخرى) ، ومجموعة أخرى من العوامل الحضارية (تيارات الهجرة من أوروبا ونوعيتها + التفكك النسبي للقبائل الهندية الأصلية + القطار والسلاح وغير ذلك + عوامل أخرى) ، وهكذا تكونت الولايات المتحدة - على نحو غير مسبوق - خلال نصف القرن المذكور (شكل ٢٦) ، وتشكلت فوق مجموع المساحة الأرضية التي أتيحت لها بين المحيطين (حدها ، ١٩٦٨ : ٢٢٨) .



شكل (٢٦)

التكوين الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية

ثم هي قد بدأت - بعد ذلك - في التوجه نحو الباسيفيكي ، باعتبارها تحوز جبهة عليه ، وكانت قد وسعت من هذه الجبهة بشراء ألاسكا من روسيا القيصرية آنذاك ، ومدت نفوذها إلى جزر هذا المحيط تباعا ، حتى بلغت مجموعة جزر : " ميداوي " سنة ١٨٦٧ ، وضمت إليها جزر " هاواي " مع نهاية هذا القرن ، وواصلت بسط نفوذها حتى جزر الفلبين ، فهذه هي حقبة الباسيفيكي من تطورات الخريطة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية (حمدان ، ١٩٦٨ : ٢٢٩) ، ثم هي - الولايات - قد استفرقت في العقدين الأولين من القرن العشرين فيما يمكن تسميته بحقبة الكاريبي ، وذلك باستيلائها على بورتوريكو ، ومد نفوذها إلى كوبا ، وقامت (١٩٠٣) بشق قناة بناما بمزاياها المكانية والاستراتيجية العديدة ، وأمنت كل ذلك بالسيطرة على عدد من جزر البحر الكاريبي . (شكل ٢٧) .



شكل (٢٧) قناة بناما .

وتتفق هذه التطورات مع المراحل الأساسية التي كونت جيواستراتيجية الولايات المتحدة ، والتي تلخص فيما يعرف " بالمرحلة القارية " والتي

استغرقت النصف الأول من القرن ١٩ م ، والتي شغلت خلالها - بصفة أساسية - جملة المساحة بين المحيطين الأطلسي والباسيفيكي ، ثم " المرحلة الثانية " التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٩) ، والتي أمنت خلالها جبهاتها البحرية ، بالسيطرة على خطوط الحركة البحرية ومحطاتها الأساسية في المحيطين ، وتهيأ لها بذلك الدخول إلى مرحلتها الثالثة المعروفة بالمرحلة العالمية ، هذه التي أنهت قرن العزلة بين ١٨٢٤ - ١٩١٩ ، أى منذ إعلان مونرو عزلة الولايات المتحدة عن العالم القديم ، وحتى إعلان ويلسون " عن مبادئ حقوق الانسان ، وبداية الدور العالمي للولايات المتحدة ، فهي بذلك لم تبدأ مرحلتها الأخيرة كقوة عالمية رئيسية معاصرة ، إلا بعد أن :

- استكملت سيطرتها على قاعدة اليابس المناسبة والكافية مساحة ونوعية .

- توسعت حتى النهاية الغربية لما اعتبرته حدودها الطبيعية .

- أشرفت على الجبهات المائية المتناسبة مع ماكونته من قاعدة أرضية .

- انعزلت عن مشاكل العالم لنحو قرن ، حققت خلاله ما تحتاجه من نمو سكاني ، ومن استغلال واسع النطاق للموارد .

- مدت نفوذها إلى المسالك البحرية المؤدية إليها (هاواي + آلاسكا + بناما) .

- ومن زاوية معيقة .. فقد أسهمت خصائص السطح والتضاريس في الولايات المتحدة في مراحل تعميرها وفي تفاوت كثافتها السكانية ، وفي درجة التنوع الطبيعي والاقتصادي التي تتمتع بها ، وكذلك في التوجيه المكاني لمناطقها المختلفة ، ومن يراجع مراحل تعمير الولايات المتحدة يمكن أن يتبين بسهولة ارتباطها بخطط السطح الأساسية فيها (خط الساحل + السهول الساحلية الشرقية الأطلسية + جبال الأبلاتش + السهول الوسطى وحوض نهر المسيسيبي + جبال الروكييز والهضاب + السهول الساحلية الغربية

الباسفيكية) ، فقد احتوى كل منها مرحلة من مراحل تعميرها ، منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، ومن يراجع خرائط الكثافة السكانية ، سوف يتبين ارتباطها بهذه الخطوط وبمراحل التعمير معا ، بالإضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية الخاصة بالمناطق المختلفة ، ولن يختلف الأمر بالنسبة لمراجعة خرائط التنوع الاقتصادي الرعوي الزراعي الصناعي ، التي اسهمت فيها تنويعات السطح في علاقاتها بالتربة والظروف المناخية والنباتية ، وارتبطت معها بمراحل التعمير والكثافات السكانية ، وحتى بالنسبة لخرائط المواصلات بأنواعها النهرية والبرية والحديدية ، فإنها تمتد وتتواصل في اتساق مع خطوط السطح ، محققة درجة عالية من الفعالية ومن السيولة الإقليمية ، أي أن السطح لم يقف عقبة أمام تدفق العلاقات المكانية في كافة صورها ، وتوثيق العلاقات الإقليمية والاقتصادية بين كافة الولايات .

ومن الناحية الجيوستراتيجية فقد حصرت سلاسل " اللجني " تيارات الهجرة الأولى في السهول الشرقية المطلة على الأطلسي ، حتى تهيأت لها القوة اللازمة - سكانيا واقتصاديا - للاندفاع عبرها نحو الغرب ، كذلك فقد أعاقَت السلاسل المغربية (الروكيز) من تواصل الهجرات الآسيوية الى قلب الولايات المتحدة ، ليس فقط بحكم ارتفاعها ووعورتها ، بل لأنها قد وقفت عائقا أمام الرياح الغربية الممطرة ، وأدت إلى ظهور مناطق صحراوية وشبه صحراوية في الأجزاء الواقعة في ظل المطر منها . وليست هذه المناطق بالجاذبة لتيارات الهجرة الآتية من آسيا عبر الباسفيكي ، ورغم ارتفاع نسبة الآسيويين من العناصر الصينية واليابانية وغيرها على طول الساحل الشرقي ، إلا أن النسبة الكبرى من السكان قد أصبحت أوروبية أيضا ، وذلك مع تدفق الهجرات الأوروبية إليها - من الشرق - منذ منتصف القرن ١٩ م .

ومن وجهة نظر حسابات قوة الدولة ، فإن عناصر المناخ ليست مجرد موارد طبيعية ، Natural Resources بل هي - في حالة استغلالها بكفاية وفعالية - من الموارد الاقتصادية Economic Resources . وبالنسبة للولايات المتحدة .. فقد قدمت عناصر المناخ الموارد الطبيعية لأنواع عديدة من الاستغلال الاقتصادي

عالية المستوي ، وقد اتيح لها ذلك بحكم موقعها الفلكي من لوائر العرض (بين دائرتى عرض ٣٠° - ٥٠° شمالا) ، هذه التى اشتملت عددا من النظم المناخية المتنوعة ، وأيضا بما توفر لمجتمعاتها السكّانة من كفاية وفعالية فى مجال استغلالها لها زراعيًا ، ورعويًا ، هذه الكفاية والفاعلية التى جمعت بين خصائص التنوع والتركيز معا ، التنوع فى مجال التركيب المحصولي ، والتركيز بالنسبة للإنتاجية واستغلال المساحات ، قد أتت - أولا - إلى تحقيق ما يقارب الاكتفاء الذاتى لها زراعيًا وغذائيًا ، ثم - ثانيًا - إلى تحقيق الفائض المتزايد القابل للتصدير ، ومن ناحية أخرى ، فقد هيأت هذه النظم المناخية المتنوعة مع تنويعات السطح الواسعة فى الولايات المتحدة ، القاعدة الطبيعية لحياة نباتية متعددة الفصائل أيضا ، تتراوح ما بين الغابات والأعشاب معا ، وفى إطار نفس وجهة النظر الخاصة بحسابات قوة الدولة ، تأخذ " التربة " - مع السطح والمناخ - أهمية بالغة بالنسبة لرصيد الدولة الطبيعي من موارد القوة وتوضح دراسة التربة - فى الولايات المتحدة - أنها تحوز منها عددا من أجود أنواعها ، تتوزع فى معظم ولاياتها ، وتقدم الأرضية المناسبة لمعظم أنواع الاستغلال الزراعي ، ومع التقدم العلمى الفعال فى هذا المجال ، فقد واجهت الولايات المتحدة مشكلة التربة الرديئة فى بعض الولايات .. خاصة الصحراوية والجبلية منها ، كما توصلت إلى عدد من الحلول لما تواجهه من مشكلات بيئية عويصة فى بعضها الآخر ، وذلك مع عدم تجاهل وجود عدد من مشكلات التربة بها ، مازال مستعصية عن الحل .

وإذا كانت شبكة أنهار الولايات المتحدة قد قدمت موردا طبيعيا مائيا شديد الأهمية ، فإن اتجاهاتها الرئيسية (من الشمال إلى الجنوب) لم تكن متفقة مع اتجاهات التعمير (من الشرق الى الغرب) ، كما أنها لا تنتهى - باستثناء نهر سانت لورانس - إلى أحواض وممرات التجارة العالمية الأساسية فى المحيطين الأطلسي شرقا والباسفيكي غربا ، ومن هنا فإن أهميتها بالنسبة لحركة التجارة المحلية داخل الولايات ، تفوق أهميتها كروافد تجارية تصب فى خطوطها المحيطية الرئيسية ، وقد عوضت الشبكة الحديدية الكثيفة فى الولايات

المتحدة من هذا النقص ، ووصلت بين مناطق الإنتاج الداخلية ، وبين الموانئ الساحلية المؤدية لخطوط التجارة العالمية ، وهي تمثل الآن نحو ٢٠ ٪ من جملة أطوال السكك الحديدية في العالم ، كما امتدت بها - أيضا - أطول شبكة من الطرق البرية (٨٠ ٪ من جملة أطوالها العالمية) ، وبذلك يحوز الفرد في الولايات المتحدة ، أعلى نصيب من خطوط المواصلات بأنواعها عالميا ، الأمر الذي انعكست نتائجه في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (Hay, 1973:92) .

وتبعا لتعداد (١٩٧٦) فقد بلغت جملة سكان الولايات المتحدة ٢٣٠ مليون نسمة ، أى نحو ٧ ٪ من جملة سكان العالم ، فهي تأتي في المرتبة الرابعة من ناحية الحجم السكاني وهي في مقدمتها حيث ارتفاع المستوى الفني لأداء الفرد ، وقد دعمت هذه القاعدة البشرية بتكنولوجيا متفوقة منذ وقت مبكر ، كما أحاطت مجتمعها السكاني بالرعاية والتأمينات ، وذلك مع عدم تجاهل مشكلات اقتصادها الرأسمالي (البطالة + الانكماش) بالنسبة لمجتمعها السكاني عامة وقوة عملها خاصة . وتشير الدراسات (Smith, 1973 : 51) إلى أن الحجم السكاني الراهن للولايات المتحدة ، ما يزال أدنى من الحجم السكاني الأمثل Optimum Size of Population ، أى أن مواردها الطبيعية ، مازال تسمح بنمو سكاني أعلى مما هو عليه ، ليس فقط مع ثبات متوسط الدخل الفردي ، بل متضمننا أيضا احتمالات زيادته ، ورغم تعدد عناصر وأصول مجتمعها السكاني ، فإن بنيتها الاجتماعية والثقافية والسياسية ، تخلو - عامة - من تمزقات اختلاف اللغات ، الأديان والمذاهب ، وذلك باستثناء بعض ظواهر التفرقة العنصرية - الموروثة تاريخيا - على أساس اللون ، بين البيض والسود ، وقد لجأت السلطات الفيدرالية إلى مقاومتها بصراحة ، وخاصة وأنها قد أدت (بين ١٨٦١ - ١٨٦٤) إلى اشتعال الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ، وقد سنت - منذ ذلك الحين - مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات ، التي قاربت أن تصل بهذه التفرقة إلى نهايتها الإنسانية والديمقراطية .

الاتحاد السوفيتي:

يمتد الاتحاد السوفيتي فوق نحو $\frac{1}{3}$ مساحة اليابس (٦ و ٨ مليون ميل ٢) ، فهو أكبر دول العالم مساحة ، بل هو يعادل مساحة قارة أمريكا الشمالية بأكملها ، وأكبر بنحو ٣ مرات من الولايات المتحدة ، وتمتد هذه المساحة فوق نحو ٤٥° دائرة عرضية (٣٠٠٠ ميلا) ، تمتعها تنوعا مناخيا ونباتيا واسعا ، وفوق ١٦٠° درجة طولية (٦٠٠٠ ميلا) من الغرب إلى الشرق ، تمتعها عمقا دفاعيا فريدا من مضيق بهرنج إلى جبال الأورال ، ويمثل هذه الامتداد وهذه المساحة يحوز الاتحاد السوفيتي - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - القاعدة البرية النموذجية ، للقوى السياسية العالمية (Cox, 1975 : 68) ، خاصة وأن هذا الامتداد قد تضمن وصول الاتحاد السوفيتي إلى حدوده الطبيعية النهائية ، هذه التي تتمثل في المحيط المتجمد الشمالي شمالا ، والمحيط الباسيفيكي شرقا ، وصحراء تركستان والسلاسل الجبلية جنوبا ، وتبقى حدوده الأوروبية - غربا وحدها ، أقل تحديدا وفصلا من غيرها ، فضلا عن أن هذه المساحة الواسعة قد هيأت أيضا لتنوع طبيعي - ثم إنتاجي - واسع المدى ، كفل للاتحاد السوفيتي تحقيق درجة عالية من القدرة والكفاية الاقتصادية (شكل ٨) .

إلا أن النسبة بين هذه القاعدة البرية المترامية ، ليست متكافئة وبين أطوال السواحل التي تحيطها ، وخاصة وأن النسبة الكبرى من هذه السواحل ، إما أن تطل على جبهات مائية متجمدة ، وإما أن تطل على جبهات بعيدة عن طرق التجارة العالمية ، أو على بحار شبه مغلقة ومغلقة ، ورغم كثافة شبكات الطرق الحديدية والبرية في الاتحاد السوفيتي ، إلا أن مساحته الكبيرة ما تزال تحتاج - في بعض المناطق - إلى ما يناسبها من مواصلات ، تربط بينها ، وتصلها بالسواحل أيضا ، وقد يعوق إتمام ذلك - أحيانا - نقص الكثافة السكانية + المسافات الكبيرة التي تفصل بين تجمعات السكان الرئيسية + صعوبة السطح وتعدد السلاسل الجبلية والهضاب + الامتداد الواسع للصحروات وأشباهها + قسوة المناخ + أسباب أخرى (Cox, 1975 : 69) .

ويجاور الاتحاد السوفيتي عدد كبير من الدول ، حتى أن هناك ١٣ دولة تشترك مع الاتحاد السوفيتي في حدوده الطويلة ، تقع معظمها في منطقة الظل من نفوذه مباشرة ، أو تدور في فلكه بصورة مامن صور التبعية ، ويحوز الاتحاد السوفيتي جبهات مائية تبلغ جملة أطوال سواحلها ٢٤ ألف كيلو متر ، غير أن النسبة الكبرى منها - كما سبقت الإشارة - تطل على محيط تتجمد مياهه طوال العام (المحيط المتجمد الشمالي) ، أو لفترة من العام (بحر بلطيق) ، أو بعيدة عن مسارات التجارة العالمية الرئيسية (الباسيفيكي شمالي دائرة عرض ٥٠° شمالا) ، أو على بحار مغلقة (قرزوين) ، أو شبه مغلقة (البحر الأسود) ، ومن هنا يظهر الاتحاد السوفيتي شبه مختنق من حيث الموقع ، يحوز بنية قارية واسعة ، تعوزها - ما يتناسب معها - من المنافذ والجبهات البحرية اللازمة من وجهة النظر الجيوستراتيجية ، وقد اتجه الاتحاد السوفيتي لمعالجة ذلك بوسائل شتى ، تتراوح ما بين محاولة الوصول إلى المياه الدفينة ، وتوسيع جبهاته الساحلية الباسيفيكية والبلطيقية ، وما بين عقد المعاهدات مع بعض الدول المطلة على المحيطين الهندي والأطلسي ، والمشاركة في المياه النواحية في البحر المتوسط ، إلى بناء أسطول من الفواصات التي تتحرك في أعالي البحار دون قيود ، وتمنحه إمكانيات هجومية دفاعية فعالة للغاية ، فضلا عن تدعيم قواته الصاروخية عابرة للقارات ، التي عوضت كثيرا من سلبيات هذا الموقع المختنق بمقاييس العسكرية التقليدية (Douglas , 1971:9) .

وتبعا لأرقام ١٩٧٥ ، فقد بلغت جملة سكان الاتحاد السوفيتي نحو ٢٦٦ مليون نسمة (نحو ٨٥٪ من جملة سكان العالم) ، يتوزعون بين ١٨٠ قومية ، وتنتشر بينهم نحو ١٢٥ لهجة محلية ، ويعكس البناء السياسي للاتحاد السوفيتي وجود عدد من القوميات الرئيسية المتحدة داخل الدولة ، وتكون كل قومية منها جمهورية خاصة ، غير أنها تختلف اختلافا واسعا تاريخيا وجغرافيا وسكانيا واقتصاديا ، ويمثل " الروس " أهم هذه القوميات (٥٨٪ من جملة السكان) ، ثم " الأوكرانيون " (نحو ١٧٪) ثم " الأوزبك والتتار

والكازاك والتاجيك " وغيرها ، تتوزعهم الثقافات " السلافية والتركية المغولية والألمانية والاسكندنافية " وغيرها (شكل ٨) ، ولايكاد يجمعهم سوى الإطار الایدیولوجی والاقتصادي والسیاسي العام للاتحاد السوفیتي ، هذا الإطار الذي لا یفرق بین القومیات الداخلية فی إطاره ، مع الإدارة الذاتية لكل منها ، خاصة وأن كل قومية منها ترتبط بوحدة إقليمية متمایزة ، وشبه منفصلة طبيعيا عن غيرها (٤٧ : 1974 ، Shevsky) ، وقد يكون لذلك مردوده السلبي أيضا .

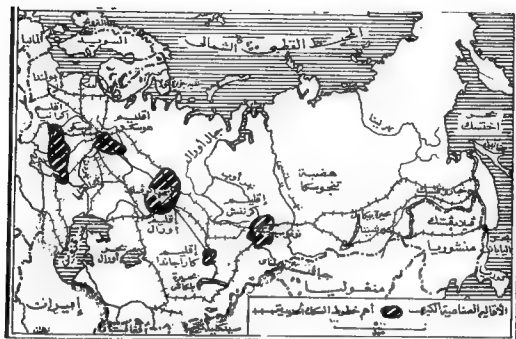
ويعود الإحساس القومي فی " الروسية " إلى القرن التاسع الميلادی ، وذلك حين توحدت القبائل الصقلبية لأول مرة ، واستقرت حول مجاری الأنهار ، هذه التي اتخذت اتجاهات مكانية شتى ، واستخدمت فی الحركة والتبادل . وبرزت " موسكو " فی الشمال ، و " كييف " فی الجنوب كأهم الإمارات الروسية آنذاك ، ومثلتا - معا - نواة القيصرية الروسية ، وقد تأخر ذلك - قرابة قرنين - بسبب غارات التتار التي استمرت حتى قرب نهاية القرن الخامس عشر (١٤٨٠ م تحديدا) ، وبعد ذلك برزت " موسكو " كنواة ما فتأت تتوسع شرقا عبر الأورال ، وغربا حتى لتوانيا وبولندا ، وجنوبا إلى القوقاز والبلقان ، وتبلورت خصائصها القومية خلال فترة حكم " بطرس الأكبر " (١٦٨٢ - ١٧٢٥م) ، تجلی ذلك فی استراتيجيته الهادفة إلى توحيد روسيا + التوجه بها عمليا وصناعيا نحو الغرب ، حيث كانت الثورة الصناعية تعطى بشائر ثمارها ، كما بدأت تشارك فی التغييرات السياسية العامة التي احتدمت آنذاك فی القارة الأوربية وتجلی ثقلها بوضوح خلال القرن ١٩ ، وتحددت خطوط سياستها الجيوستراتيجية فی التوسع شرقا حتى الباسيفيكي ، وجنوبا حتى البحر الأسود ، وغربا حتى البلطيق والقستويلا ، وخلال ذات القرن (التاسع عشر) الذي تكونت فيه " الولايات المتحدة " بین الأطلسي والباسيفيكي ، امتدت فيه - أيضا - القيصرية الروسية بین الأورال والباسيفيكي ، بما فی ذلك سيبيريا بأكملها ، مع فارق أساسي بین الدولتين ، إذ أن " الولايات المتحدة " قد ورثت خصائص حضارة غرب أوروبا الصناعية ، واستثمرتها بفاعلية عالية فی بناء قواعدهما الاقتصادية المتنوعة ، بينما بقيت " روسيا "

- رغم جهود بطرس الأكبر - في إطار الحضارة الزراعية الآسيوية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

وإذا كان التكوين السياسي للولايات المتحدة قد تم في إطار من الولايات الفيدرالية غير المركزية ، مما دفع بها جميعا - بدرجات - نحو الازدهار بقواها الذاتية وإداراتها الخاصة المحلية (Collins,1974:25) فإن المركزية القيصرية في العاصمة " موسكو " لم تحقق ذات النجاح في إدارة هذه المساحات الواسعة المعروفة بالروسيا الآسيوية ، ثم هي لم تدرك القيمة الجيوستراتيجية والاقتصادية " لآلاسكا " في أمريكا الشمالية ، فباعتها (١٨٦٧) بثمان بخص للولايات المتحدة ، بل وتراجعت عن نفوذها الذي كان قد تواصل من آلاسكا إلى شمالي كاليفورنيا ، فامتدت إليها - على الفور - السيطرة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبقيت هذه التطورات في سياقها البطيء ظاهريا ، والمحتدم بالاضطرابات والتناقضات السياسية والاقتصادية باطنيا ، حتى ثورة ١٩١٧ التي أسقطت القيصرية ، واتجهت بالاتحاد السوفيتي - ضمن إطار صارم من خطط التنمية الاقتصادية الخمسية - نحو آفاق العصر الحديث .

وتعد الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١٩١٩ - ١٩٣٩) ، بمثابة فترة البناء الاقتصادي والسياسي للاتحاد السوفيتي ، وقد برزت أهم خطواته - في المجال الاقتصادي - في التحول الصناعي للاتحاد السوفيتي ، وذلك - كما سبقت الإشارة - بواسطة سلسلة متصلة من برامج التصنيع الموجهة مركزيا وسياسيا (شكل ٢٨) ، استكمل خلالها بناء قواعد صناعات الثقيلة ، فضلا عن شبكة مواصلاته الأساسية من الخطوط الحديدية (خاصة في سيبيريا) والطرق البرية ، مكنته من الصمود طويلا - بالإضافة إلى المزايا الجيوستراتيجية الأخرى كما تتمثل في العمق المساحي البري - أمام الزحف النازي الصاعق أثناء الحرب العالمية الثانية . كما أن هذا التحول قد هيا له - مع الحرب - مواصلة برامجه وتطوير تكنولوجيته برغم خسائره الاقتصادية والبشرية الفادحة في هذه الحرب ، بحيث تمكن - بعد أقل من خمس سنوات

من نهاية الحرب - أن يلحق بالولايات المتحدة كقوة نووية ثانية ، بل وأن يدخل عصر الفضاء قبلها ، مدعما وجوده كقوة عالمية رئيسية ، باستراتيجية واسعة النطاق اقتصاديا وسياسيا وايدولوجيا (Watkins, 1964) .



شكل (٢٨) الأقاليم الصناعية والسكن الحديدية في الاتحاد السوفيتي

وبناء على نتائج حساب القوة الشاملة في الدراسة التي سبقت الإشارة إليها (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٥) فقد قدمت التقديرات الكمية الآتية فيما يتصل بتقييم الكتلة الحيوية للدولتين :

الولايات المتحدة	السكان	الارض	جملة
١٠	٥٠	٥٠	
٩٠	٤٥	٤٥	الاتحاد السوفيتي

ثانيا : القدرة الاقتصادية (ص) :

كما سبقت الإشارة .. فإن دراسة هذه القدرة ، تتوزع بين عدد من الزوايا ، من أهمها " الزراعة و انتاج الغذاء + انتاج الطاقة بأنواعها + الانتاج المعدني + الانتاج الصناعي + التجارة الخارجية " ، وفيما يلي إشارة - بإيجاز - لكل منها ، في مجال الدراسة التحليلية المقارنة للدولتين محل التقويم : مع عدم تجاهل التغيرات التي جرت مؤخرا في الإتحاد السوفيتي .

الولايات المتحدة (ص) :

تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للإنتاج الزراعي نحو ٦٠٪ من جملة مساحة الولايات المتحدة (حوالي ٣ مليون ميل ٢) ، يزرع منها قرابة ٤٠ ٪ (أى نحو ٢٣٥ ٪ من جملة المساحة المذكورة) ، هذا عدا مساحات الغابات (٢٨٪ من جملة مساحة الولايات) والمراعي ، تتوزع جميعها - بنسب متفاوتة - بين مناطقها المختلفة ومما يوضح درجة تفوقها في مجال الانتاجية (متوسط انتاجية الهكتار) ، أنه بينما تمثل هذه المساحة المزروعة نسبة قدرها ١٥ ٪ من جملة المساحة المزروعة عالميا ، فإنها - الولايات - تسهم بنحو ٤٠ ٪ من جملة الانتاج الزراعي العالمي ، ومع ارتفاع مستوى الآلية الزراعية فإن القطاع الزراعي في الولايات المتحدة ، لا يستوعب سوى ٦٪ فقط من جملة قوة عملها ، مع اختلاف هذا المتوسط بين الولايات المختلفة (Smith , 1973 : 122) .

وقد حققت الولايات المتحدة - زراعيًا وغذائيًا - أعلى مستوى بين دول العالم، من حيث الكفاية الذاتية والقدرة التصديرية ، ولا تكاد - مع تنوع مناطقها الطبيعية - أن تخلو قوائمها الإنتاجية من محصول معين ، عدا أنواع محدودة من المحاصيل المدارية (البن ، الشاي ، الكاكاو ، قصب السكر)

تنتجها أيضا محليا، كما أدت (عوامل الآلية + التركيز الزراعي للمحاصيل في نطاقات ، مثل القطن والذرة والقمح والدخان + التخصص الإنتاجي والربط بين العلم والزراعة + اتباع نظام الاقتصاد المختلط Mixed Economy System من الزراعة والرعي واستغلال الغابات والتصنيع الزراعي) ، إلى تحقيق فائض انتاجي وفير ، حقق لها الوجود على رأس الدول المصدرة لعدد كبير من المحاصيل في السوق العالمية لتجارة الانتاج الزراعي (Thoman , 1976 : 133) ، وهو ما يضيف الى رصيدها قوتها السياسية وتأثيرها العالمي ، خاصة وأنها تعتمد الى تطبيق برامج تخزينية واسعة ، تتيج لها بالنسبة للقمح - مثلا - أن تحتفظ لديها - في صوامعها - باحتياطي يكفيها + العالم كله لمدة عامين ، وهي البرامج التي تؤتي ثمارها الإقتصادية والسياسية ، حالة اشتداد الازمات الغذائية في أنحاء العالم ، خاصة في مناطق الدول النامية ، هذه التي تجتاحها أزمات زراعية وغذائية فادحة في بعض السنوات ، بل إن الولايات المتحدة كثيرا ما تستخدم فائض انتاجه الزراعي - خاصة الغذائي ، كوسيلة للضغط على عدد من الدول الأكثر تقدما ، وكأسلوب للمساومة مع الدول المختلفة معها ايدولوجيا ، حالة تعرضها لأزمة من أزمات الزراعة والغذاء (Mishan, 1964: 77) .

ويبلغ متوسط إنتاج الولايات المتحدة من " الفحم " في السنوات العشر الأخيرة نحو ٢٧٠ مليون طن متري ، فهي تسهم بذلك بنحو ١٦٪ من جملة انتاج الفحم في العالم ، وهي تحوز في تكويناتها الجيولوجية - حوالي ١/٣ الاحتياطي العالمي أيضا ، وإلى جانب الانتاج الضخم من الطاقة المائية (٣٨٪ من جملة انتاج العالم منها) ، فإن هناك إمكانيات أخرى واسعة منها ، لم تستغل بعد ، وتظهر أهمية أنهار السلسلة الجبلية الشرقية (الليجني) في مجال توليد الكهرباء المائية بالقياس لها في أنهار السلسلة الغربية (الروكيز)

حيث الأخيرة أكثر أهمية في مجال الزراعة ، خاصة أنهار " كولومبيا ، كلورانو ، ساكرامنتو ، ريوجران " وغيرها من الأنهار المنحدرة من هذه السلسلة الغربية إلى الباسيفيكي ، والتي تعتمد عليها نطاقات معينة من السهول الساحلية الغربية في زراعتها .

وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى - عالميا - من حيث إنتاج الطاقة النووية (٤ ره ٤ ألف ميجاوات منها) ، ورغم إنتاجها البترولى الكبير (١٦٪ من الإنتاج العالمى) ، إلا أنها تستورد نحو ٧٩ مليون برميل يوميا في المتوسط ، وذلك لسد العجز بين استهلاكها (١٦٣ مليون برميل) وإنتاجها (٨٤ مليون برميل) ، وتوضح هذه الأرقام - وغيرها - حجم القاعدة الطبيعية والاقتصادية - المستغلة والمحتملة والمستوردة - من الطاقة التى تستند إليها هذه الدولة كقوة سياسية كبرى ، هذه القاعدة التى تشحنها بقدرات الحركة والتدفق فى شتى القنوات الاقتصادية والحضارية والعسكرية ، وتهىئ لها درجة عالية من السيولة الإقليمية والعالمية ، ومن القدرة على الاتصال والوصول بالسرعة الممكنة وبالقوة اللازمة إلى المكان المطلوب فى الوقت المناسب (Guyot, 1971:8) ، من هنا نبعت استراتيجيتها المتشابهة المعقدة بالنسبة لموارد الطاقة المحلية والعالمية ، هذه الاستراتيجية التى لا تنهاون مطلقا بالنسبة لتعرض هذه الموارد - من وجهة نظرها - لأى خطر فعلى أو محتمل ، كما تسعى هى - فى إطار من البحوث الدائبة الممولة جيدا - نحو الكشف عن موارد جديدة للطاقة داخل الولايات المتحدة وفى انحاء العالم ، ونحو الانطلاق فى مجال استغلال الطاقات الطبيعية الأخرى (الطاقة الشمسية) بإمكانياتها غير المحدودة ، ذلك أن تاريخ استغلال الطاقة ، هو ذاته تاريخ القوة فى هذا العالم ، ومع كل اكتشاف جديد فى الطاقة كانت هناك طفرة من طفرات القوة ، فضلا عما يقترن - بكل ذلك من تغير فى مقياس القوة ، ومن تطورات واسعة وعميقة فى خريطة القوة العالمية .

وتتلف الولايات المتحدة فى وضع فريد بالنسبة للإنتاج المعدنى ، فبينما هى

تسهم في الانتاج العالمى من معظم المعادن تقريبا ، وبينما هي تأتي على رأس قائمة المنتجين لعدد كبير منها ، فهي - أيضا - تظهر في قائمة الدول المستوردة لغالبية أنواع المعادن المستقلة ، ولتوضيح ذلك يمكن الإشارة إلى " الحديد" كمثال لهذا الوضع ، فهي - الولايات - تنتج ٨١ مليون طن متري من الحديد الخام سنويا ، وهو ما يساوى نحو ١٥٪ من جملة انتاجه العالمى ، كما أنها تحوز ٢٥٪ من احتياجاته العالمية ايضا ، وهي ايضا تأتي على رأس قائمة الدول المستوردة له ، ويتكرر الأمر بالنسبة " للنحاس " (٢٦٪ من الإنتاج العالمى ، ٥٢٪ من الاستهلاك العالمى) " والزنك " (١٣٪ ، ٤١٪) على الترتيب ، وهي بالطبع تستكمل احتياجاتها الاستهلاكية منهما - النحاس والزنك - بالاستيراد من الدول المنتجة الأخرى (Thoman, 1986:152)، وهي - الولايات - تنتج ٧٣٪ ، ٥٣٪ ، ٢٥٪ ، بالنسبة لجملة الإنتاج العالمى من " الكبريت والفوسفات والبوتاس " على الترتيب ، وقد استغلت هذه الأخيرة في تطوير الإنتاج الزراعى ، بما هيأت له من قيام صناعة الأسمدة ، ورغم انتاجها المحدود - نسبيا - من " المنجنيز والكروم والنيكل والأنتيمون والتنجستن والقصدير والكوبالت والكوارتز والمايكا " (تعرف هذه المعادن بالمواد الاستراتيجية Strategic Materials لاهميتها الفائقة في صناعة الصلب ، وصعوبة استيرادها حالة الحرب) إلا أنها تعوض ما ينقصها بالإستيراد من أمريكا اللاتينية أو أفريقية ، هذه التي ترتبط بعض دولها معها بروابط اقتصادية وسياسية وثيقة ، وذلك مع عدم تجاهل طبيعة هذه الروابط ، ونتائجها بالنسبة لهذه الدول المنتجة لما يعرف بالعالم النامي ، خاصة بالنسبة لإمكانيات تنميتها صناعيا ، أو بالنسبة للأثمان المنخفضة التي فرضتها الدول الصناعية لهذه المواد الخام الثمينة ، أو بالنسبة لغير ذلك من النتائج المجحفة للدول النامية المنتجة لهذه المعادن في السوق العالمية (زهران ، حمدي ، ١٣٩٦ هـ : ٢٦) .

وتشير الدراسات إلى " الولايات المتحدة " باعتبارها الدولة الصناعية الأولى في العالم ، وتعتمد في ذلك على مؤشرات عديدة ، من أهمها :

١ - توافر كافة مقومات الصناعة (الخامات + الطاقة + رأس المال + العمالة الفنية + السوق + المواصلات + الإدارة) وذلك بكم كبير ونوعية مرتفعة.

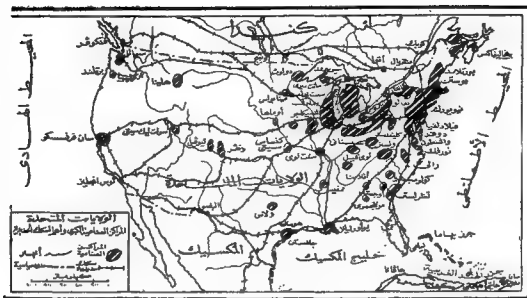
٢- أنها - الولايات - تنتج نحو ٢٥٪ من الصلب العالمي ، بمتوسط إنتاج سنوى قدره ١٥٥ مليون طن متري .

٣ - التطور الفائق في استخدام التكنولوجيا والطاقة .

٤ - يوجد بها أكثر من ٢٠٠ ألف وحدة صناعية كبيرة ، تستوعب نحو ١٥ مليون عامل فنى ، أى نحو ٢٧ ٪ من جملة قوة العمل فيها .

٥ - مؤشرات أخرى تفصيلية (Smith, 1973).

ومع الانتاج الفائق للطاقة ، والذي تنصده الولايات المتحدة بالنسبة لكافة مصادرها (الفحم + الكهرباء + البترول + الغاز الطبيعى + الطاقة النووية) ، فقد عمدت إلى توزيع صناعاتها ، بحيث تتفق مع اقتصاديات كل مصدر منها ، فالمعروف - اقتصاديا- أن نقل الطاقة مرتفع التكلفة احيانا ، وغير اقتصادى بالمرءة احيانا أخرى ، فتركزت الصناعات التى تحتاج لكميات كبيرة من الطاقة المائية الرخيصة ، بالقرب من مصادرها ، لأن نقلها إلى مسافات بعيدة غير اقتصادى ، وكذلك الأمر بالنسبة للفحم (تحتاج صناعة طن الحديد إلى ضعفه من الفحم) ، كما يحتاج الغاز الطبيعى إلى تجهيزات خاصة باهظة ، لمنعه من التسرب أثناء النقل ، وليس هناك من مصادر الطاقة ما ينقل بسهولة نسبية ويتكلفه محتملة سوى البترول ، وقد اتبعت الولايات المتحدة قاعدة اقتصادية هامة ، وهى نقل المواد الخام إلى مصادر الطاقة (عدا البترول) وليس بالعكس (Mishan, 1967) مستندة فى ذلك إلى شبكة حديدية فعالة ، منذ بداية وثبتها الصناعية فى القرن التاسع عشر (شكل ٢٩) .



شكل (٣٩) مناطق النمو الصناعي في الولايات المتحدة

وتعد التجارة الخارجية من أهم دعائم قوة الولايات المتحدة العالمية ، إذ أن هناك عددا كبيرا من الدول التي تعتمد - بدرجات متفاوتة - على مائتصده الولايات المتحدة إليها من فائض الزراعة والغذاء ، وكذلك فإنها تسيطر على مساحة كبيرة من سوق الصناعة ، تحتاج إلى سياسة مثابرة فعالة للمحافظة عليها ، خاصة مع المنافسة المحتدمة بينها وبين الدول الصناعية الرئيسية الأخرى ، وتتضمن هذه السياسة (تقديم أكبر قدر ممكن من التسهيلات لصالح صادراتها و وارداتها معا + تنمية الاستثمارات الصناعية + تقديم المنح والقروض + برامج المعونات الغذائية الدولية) . فهذه وغيرها تمثل بنود هذه السياسة التي تمارسها هذه القوة الكبرى ، من أجل مزيد من السيطرة على السوق العالمية للتجارة الخارجية ، هذه السوق التي تسهم فيها الولايات المتحدة بنحو ١٦,٧ ٪ من جملة تعاملاتها ، والتي تتنافس في ساحتها قوى العالم وبوله جميعا ، بدرجات متفاوتة من التأثير والفعالية ، والتي تميل موازينها لصالح الدول الصناعية الكبرى ، وعلى حساب الدول الصغيرة المنتجة للمواد الأولية (مجلى ، ١٩٧٧ : ٧٦) .

الاتحاد السوفيتي (ص) :

لايستغل من مساحة الاتحاد السوفيتي سوى نحو ١٢ ٪ من جملتها ، أى ما يساوى نحو مليون ميل^٢ ، أما بقيتها فتتوزع ما بين مناطق دائمة التجمد (٤١٪) أى نحو ٢٥ مليون ميل^٢ ، ومناطق صحراوية وشبه صحراوية (٢٣ر٥ ٪) ، أى نحو ٢ مليون ميل^٢ ، وجبال وهضاب ومناطق غير صالحة للاستغلال (٢٣ر٥ ٪ أيضا) ، وتعد الزراعة دعامة اساسية فى هيكل الاقتصاد السوفيتي، تستوعب أكثر من ثلث قوة عمله (٣٥ ٪) ، ورغم المساحة الضخمة للاتحاد السوفيتي (٨٦ مليون ميل^٢) إلا أن نسبة المساحة الصالحة للزراعة لاتجاوز ٢٠ ٪ منها ، لايزرع منها بالفعل سوى نصفها ، ومن أهم ما يواجه الزراعة السوفيتية من مشكلات (بالإضافة الي تجمد التربة ووعورة السطح والتوزع الواسع للصحاري) هامشية نسبة كبيرة من المساحة القابلة للزراعة ، وتعرضها القادح لتذبذبات مناخية مؤثرة ، وقد عمد الاتحاد السوفيتي إلى اتباع سياسة زراعية لتطويرها رأسيا وأفقيا ، وذلك بواسطة سلسلة من خطط التنمية التى بدأت منذ وقت مبكر يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، غير أن المرجح أن استغراقه فى بناء قواعده الصناعية الاساسية ، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، كان - إلى حد ما - على حساب برامج الزراعة ، فواجهت الأخيرة نوعا من الإهمال وضعف التمويل ، جعلت من معدلات تنميتها تظهر أقل كثيرا من معدلات التنمية الصناعية ، بل وأدنى من المنشود لتحقيق الكفاية الذاتية على الأقل . ورغم التوجه المكثف نحو برامج التنمية الزراعية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ، إلا أن الزراعة السوفيتية مازال تعد من مشكلات هذه الدولة الكبرى ، وبرزت فى السنوات الأخيرة مشكلة عدم تحقيق الكفاية الذاتية بالنسبة لمحصول استراتيجي مثل القمح ، حيث تناقصت نسبته - مع الزرة وغيره من الحبوب الغذائية - من ٩٠٪ إلى ٦٠٪ فقط من جملة المساحة المحصولية ، مما أدى إلى عجز الانتاج عن تلبية متطلبات الاستهلاك ، وإلى اتجاه الاتحاد السوفيتي نحو استيراد ماينقصه ، بل وأصبحت " الولايات المتحدة " من المصدرين الرئيسيين للقمح

إلى " الاتحاد السوفيتي " . حيث هي قد صدرت إليه ١١ مليون طن عام ١٩٨٢ ، ورغم أهمية التصدير في حد ذاته بالنسبة لتصريف فائض القمح الأمريكي فضلا عن ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري بعامه ، ورغم قدرة الاتحاد السوفيتي علي استيراد احتياجاته من نول أخرى غير الولايات المتحدة (استراليا ، كندا الأرجنتين) ، إلا أن مشكلة الاحتياج للقمح وضعف الكفاية الذاتية الغذائية تبقى كنقطة ضعف في البنية الاقتصادية العامة لدولة كبرى مثل الاتحاد السوفيتي ، خاصة في حالة الصدام أو الحرب ، التي عادة ما تنقطع معها خطوط التجارة النولية ، وهي - على أية حال - من أهم ما يواجه الاتحاد السوفيتي - منذ فترة - من مشاكل ، يعمل على علاجها بكل ما يمتلكه - كقوة كبرى - من إمكانيات اقتصادية وتكنولوجية (Dewdney, 1971:161) .

ويأتى الاتحاد السوفيتي ضمن قائمة الدول المصدرة للطاقة ، وقد تبذرت التنبؤات عن احتمال تعرضه لأزمة طاقة ، وذلك مع كشفوف البترول والغاز الطبيعي الضخمة في القوقاز وسيبيريا ، مع توسعه الفائق في برامج توليد الطاقة المائية ، ومع تزايد تقديرات احتياطي الفحم به إلى نحو ٢٤ ٪ من جملة الاحتياطي العالمي ، فضلا عن انتاجه الكبير الراهن منه بمتوسط ٤٨٥ مليون طن متري من أنواع متفاوتة الجودة ، كما أنه ينتج من البترول ١٢٤ ميون برميل يوميا ، حسب إحصائيات عام ١٩٨٢ ، أما عن الطاقة النووية ، فإن إنتاجه ما يزال محدودا منها نسبيا (٧٣) أف ميجا وات سنويا ويعمل الاتحاد السوفيتي على تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الذاتية - في مجال الطاقة - له وحلفائه كما تهدف برامجه الاستراتيجية نحو الكشف عن موارد جديدة للطاقة في أراضيه ، فضلا عن التوسع في مشروعات الطاقة النووية ، وغيرها من موارد الطاقة الأخرى .

بالاضافة إلى الترتيب المتقدم للاتحاد السوفيتي في الانتاج المعدني العالمي ، فإن احتياطياته منها تقدمها أراضيه الواسعة باعتبارها المخزن العالمي الأول لمعظمها ، خاصة في " سيبيريا وتركستان الروسية وشبه جزيرة كولا وجبال الأورال والقوقاز " ، ومنذ ١٩٥٨ يأتى الاتحاد السوفيتي في مقدمة دول العالم

إنتاجا للحديد (٢٥٪ من الانتاج العالمى ، حيث ينتج ١٣٣ مليون طن متري سنويا فى المتوسط) ، ويتفوق على الولايات المتحدة فى انتاج المعادن الاستراتيجية من التنجستن والنيكل والكروم والكوبالت ، كما يسهم بنسبة كبيرة متغيرة من الانتاج العالمى للمنجنيز ، ويأتى كثنائى دول العالم إنتاجا فى كل من " المغنسيوم ، البوكسيت ، النحاس (٣٥ مليون طن متري) ، والزنك والرصاص والذهب .

وقد قدمت هذه القاعدة من الموارد الطبيعية المعدنية الأساس اللازم لوثبتة الصناعية الكبرى بين الحربين العالميتين ، هذه التى تحولت به من دولة زراعية ريفية الطابع ، إلى دولة صناعية راسخة ، فإلى قوة عالمية كبرى ، وأصبحت الصناعة فيه بمثابة القاعدة لبنيته الاقتصادية العامة ، تستوعب نحو (٣٠ ٪) من قوة عمله ، وبسبب نوع من السرية ، يحيط بها الاتحاد السوفيتي ببرامجها الاقتصادية ، فإن المعلومات عنها غير دقيقة ، فضلا عن الأرقام المتصلة بها ، غير أن هناك مؤشرات عديدة عن تقدمه الفائق فى هذا المجال ، تتمثل فى إنتاجه من الصلب (١٤١ مليون طن متري سنويا فى المتوسط) ، أى مايقرب من ٢٠ ٪ من جملة الإنتاج العالمى ، وفى استكماله لقواعده من الصناعات الأساسية (شكل ٣٨) ، ونسبة ما تستوعبه الصناعة من قوة العمل ، وفى التقدم المشهود لتكنولوجيته فى مجال الفضاء والطاقة ، وغير ذلك أيضا - من المؤشرات (Mishan, 1967:82) .

ويظهر الاتحاد السوفيتي فى مرتبة أقل من الولايات المتحدة ، من ناحية الدور التجارى العالمى ، حيث تبلغ نسبة إسهامه فى تجاره العالمية نحو ٤,٤٪ من جملتها السنوية ، ومن ثم - أيضا - من ناحية ما تسهم به التجارة فى تدعيم نفوذه وقوته العالمية ، ويظهر دوره - أوضح ما يكون - بالنسبة لمجموعة الدول المشتركة معه فى ايدولوجيته ، والتي تتضمن دول شرق اوربا المرتبطة معه فيما يعتبره نوعا من التكتل الاقتصادى (مجموعة دول الكوميون) ، ثم إلى دائرة أوسع - ولكن بفاعلية أقل نسبيا - فى آسيا وأفريقية وأمريكا الجنوبية ، خاصة مع مجموعة دول عدم الانحياز ، هذه التى تترواح علاقتها

التجارية معه ، ما بين التبادل التجارى والمعونات والقروض والتسهيلات المختلفة (شافعى ، ١٩٧٠ : ١٠٣) ، وقد دخلت العلاقات التجارية السوفيتية دائرة ثالثة - حديثا نسبيا - مع دول العالم الغربى - الرأسمالى ، فمع ظروف أزمات الزراعة السوفيتية - خاصة فى القمح والحبوب - ارتبط الاتحاد مع الولايات بعلاقات تجارية ، يستورد منها بمقتضاها ما ينقصه من القمح ، وهو - الاتحاد - قد وازن موقفه الاستراتيجى الضعيف من هذه الناحية ، باتفاقية إمداده دول غرب أوروبا - خاصة ألمانيا - بالغاز الطبيعى ، فإذا كان الاتحاد السوفيتى فى موقف المستورد لسلعة هامة - مثل القمح - من العالم الغربى (الولايات المتحدة بالذات) ، فقد أصبح - أو أوشك - أن يكون فى موقف المصدر لسلعة أخرى هامة - مثل الغاز الطبيعى - للعالم الغربى (خاصة ألمانيا الغربية) ، وهى الاتفاقية التى عارضتها الولايات المتحدة بكل قوة ، غير أن المزايا الجيوستراتيجية - كما تتمثل فى القرب المكانى والاستمرار البرى بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا الغربية - قد دفعت بالاتفاقية للأمام .

على أن جملة ما يقدمه الإتحاد السوفيتى للعالم الثالث النامي من قروض ومعونات ، تظهر أقل مما تقدمه الدول الرأسمالية (خاصة الولايات المتحدة) ، كما أن قوة عملته فى السوق العالمية أدنى بما لا يقارن ، وهى الأمور التى من شأنها أن تجعل قدرته التنافسية فى هذا المجال أقل ، ويسعى الاتحاد السوفيتى لمعادلة هذه النواحي بوسائل شتى ، وربما يكون من أهمها تقديم تجربته " كنموذج " يمكن لهذه الدول النامية تحقيقه ، مستندا إلى الهوة الاقتصادية الحضارية - التى قد يصعب تجاوزها - بينها وبين دول العالم الرأسمالى ، وإلى العلاقات التاريخية المليئة بالمرارة والصراع - بينها كمستعمرات ، وبين الدول الرأسمالية ، التى استعمرتها فترات طويلة متقاربة ، نزحت خلالها مواردها الطبيعية نزحا ، وشكلت أثنائها السوق العالمية لصالحها . كما يقف الاتحاد السوفيتى باستمرار - فى المؤتمرات والمحافل الدولية - مؤيدا لمطالب الدول النامية (العالم الفقير) تجاه الدول الرأسمالية

(العالم الغنى) ، والرامية إلى موازنة أثمان المواد الخام مقابل أثمان السلع المصنوعة ، إلى غير ذلك من أساليب الاقتراب من دول العالم النامي خارج معسكره الايديولوجي ، هذه الأساليب التي - أحيانا - ما تؤتى ثمارها هنا أو هناك فى أنحاء العالم النامي ، خاصة مع وطأة الأزمات الاقتصادية والسياسية التى تواجهها معظم دوله ، ومع تطلع بعضها لسنوات " للنموذج " الممكن التحقيق من وجهة نظرها ، وأيضاً مع القرب المكانى لبعضها الآخر من النموذج السوفيتيت ، بحيث يصعب عليها أن تبقى بمعزل عن تأثيراته طوعية أو كرها ، فتبقى دائماً فى منطقة الظل من هذه القوة الكبرى (Seabury, 1965 :63) .

غير أن هذه التأثيرات قد تراجعت للغاية مع ما أصاب نمودجه من تغيرات فى الفترة الأخيرة .

وتبعاً للتقديرات الكمية للقدرة الاقتصادية للدولتين (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ، ١٩٨٢ :٦) قدم هذا الجدول التفصيلي لعناصرها .

الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	
٥٢	١٠٠	إجمالي الناتج القومى
(٦-)	٢٠	الزراعة
١٧	١٣	الطاقة
١٧	٦	المعادن
١٨	١٥	الصناعة
٧	٢٠	التجارة
١٠٥	١٧٤	جملة

وبذلك يكون إجمالي الكتلة الحيوية + القدرة الإقتصادية (ك + ص) فى

الولايات المتحدة (١٠٠ + ١٧٤ = ٢٧٤) ، وفي الاتحاد السوفيتي (١٠٠ + ١٠٥ = ١٩٥) درجة .

ثالثا : القدرة العسكرية (ع) :

يتوزع تقييم القدرة العسكرية للدولتين بين القدرة العسكرية النووية والقدرة العسكرية التقليدية ، ولك على النحو الآتي :-

القدرة العسكرية النووية:

لقد حسمت القنبلة الذرية الحرب في الباسيفيكي بين الولايات المتحدة واليابان ، وذلك لصالح من تملكها واستخدمتها (الولايات المتحدة) ، وأعلنت بذلك عن بداية عصر جديد للحرب والسلاح ، وقد لحق بها - الولايات - الاتحاد السوفيتي بعد زمن قصير ، ثم عدد صغير من الدول التي تحوز أسرار صناعاتها وتكنولوجياها العالية ، ورغم ذلك الانتشار النسبي ، فإن الخيوط الأساسية للعصر النووي - باحتمالاته وتطوراته - تبقى موزعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ويستمد السلاح الجديد أهميته من قدرته التدميرية الشاملة ، بحيث أنه بقدر ما يمثل الحرب الصاعقة ، فإنه يقدم واحدا من أهم أسباب الامتناع عنها ، وتشير تقارير مراكز البحوث والاستراتيجية ، إلى أن كلا من الولايات والاتحاد يحوز من الأسلحة النووية ما يكفي لتدمير العالم أكثر من مرة ، وليس فقط لحسم حرب قد تحدث فيما بينهما ، وهو الأمر الذي يقدم الرادع الأساسي لمنع نشوبها ، وقد تطور التوازن بين الدولتين من هذه الناحية ، من انفراد الولايات المتحدة بالساحة النووية لمدة أقل من خمس سنوات ، تلت الحرب العالمية الثانية ، إلى دخول الاتحاد السوفيتي لهذه الساحة ، فألى مرحلة من التوازن بين الدولتين ، فألى ما يشبه مرحلة من التفوق السوفيتي النسبي ، مع امتلاك أيهما لقدرة الردع الشاملة (Seabury, 1965:79) ، وهو ما جعلهما - في نهاية الأمر - في مرتبة تقييمية واحدة من هذه الناحية (١٠٠ درجة لكل دولة منهما) .

القدرة العسكرية التقليدية:

ليس قياس القدرة العسكرية التقليدية بالمسألة اليسيرة ، حيث تتداخل معها عشرات من العوامل التفصيلية التي قد يصعب حصرها عن تقييم بعض عناصرها ، وذلك من قبيل " معنويات القوات ، نوعية القيادة ، ترابط العلاقات " وغير ذلك ، وهى من العوامل المؤثرة حالة نشوب الحرب ، كما أن هناك عوامل أخرى فنية معقدة للغاية ، تتصل بإمكانيات السلاح والعتاد ومميزاته غير المعلنة ، وعلى أية حال ، فقد اتفق على عدد من المؤشرات لتقييمها ، تتمثل فى "نوعية القوة البشرية + فعالية الأسلحة + الامداد + نوعية التنظيم + قدرات القتال المدركة " وتحتسب الاخيرة منها كما يلي : (عدد القوة البشرية العاملة والإحتياطية × العامل المعنوي × معامل يقدر حسب قدرة القوات المسلحة على العمل خارج الحدود + نسبة الانفاق العسكري) ، وفيما يتصل - بعد ذلك - بالتقييم الكمي للقدرة العسكرية التقليدية تبعا للمصدر المذكور ، فقد قدر للاتحاد السوفيتي ٩٧ درجة ، وللولايات المتحدة ٩٤ درجة ، وبذلك تبلغ جملة القدرة العسكرية (ع) النووية والتقليدية للولايات المتحدة ١٩٤ درجة ، وللاتحاد السوفيتي ١٩٧ درجة ، وبذلك تكون جملة ما حصلت عليه الولايات المتحدة (ك + ص + ع) هي ٤٦٨ درجة ، أما الاتحاد السوفيتي فيكون قد حقق ٣٩٢ درجة (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٧) .

رابعا : القدرة على النفوذ (ذ) :

يعد إعلان " ويلسون " عن مبادئ حقوق الانسان وحق تقرير المصير (مؤتمر فرساي ١٩١٩) عقب الحرب العالمية الأولى ، بمثابة إعلان عن الولايات المتحدة كقوة عظمى ، وانهاء لحالة العزلة التي اختارتها لنفسها قبل أقل من قرن (مونرو ، ١٨٢٤) كما سبقت إلى ذلك الإشارة ، وكانت الولايات المتحدة قد حققت - خلال قرن العزلة هذا - القاعدة اللازمة لها للبروز الفائق في الساحة العالمية ، وأطلت على المحيطين الأطلسي والباسيفيكي ، وتداعى عن ذلك نواثر

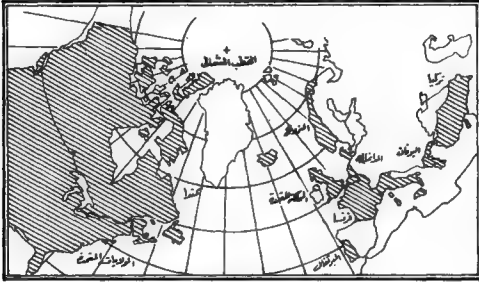
من النفوذ المدعومة بطاقة اقتصادية فعالة للغاية ، تصل إلى أعلى درجاتها بين جيرانها (كندا ، المكسيك ، أمريكا الوسطى ، أمريكا اللاتينية) فيما يعرف بالعالم الجديد ، ثم هي - الولايات - قد ارتبطت بأوروبا - منذ الحرب العالمية الأولى - ارتباطا استراتيجيا ، ليس فقط بحكم أنها قد أنهت هذه الحرب حينما شاركت بثقلها فيها ، وإنما أيضا لأن الثورة الروسية (١٩١٧) قد مثلت الخطر المشترك للولايات المتحدة وأوروبا الرأسمالية ، ثم خاضت الحرب لصالحها هي في الباسيفيكي ضد العسكرية اليابانية ، وتجلت زعامتها لما عرف بالعالم الغربي مع نهاية هذه الحرب ، التي خرجت منها الولايات المتحدة منتصرة ، وبأقل خسائر ممكنة ، ثم هي قد دعمت هذه الزعامة بمشروع مارشال الإقتصادي لاعادة تعمير أوروبا المدمرة ، ثم بتكوينها لسلسلة الأحلاف التي أحاطت بالاتحاد السوفيتي من الأطلسي (شكل ١٤٠ ، ب) إلى الهندي ، ومن ألمانيا إلى الباكستان ، وقد واصلت دعم نفوذها في القارات الأخرى ، وذلك من خلال برامج واسعة للمساعدات والمعونات والقروض ، المشروطة دائما بنوع من التبعية لنفوذها ، سواء أكانت هذه التبعية مستترة أم ظاهرة ، وهكذا شكلت الولايات المتحدة - خلال الفترتين ١٩٢٠ وحتى الآن - منطقة نفوذها وتأثيرها العالمية الواسعة في أوروبا آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية ، فضلا عن المحيطين الأطلسي والباسيفيكي (الاوقيانوسية) ، وهي منذ مابعد الحرب العالمية الثانية تواصل تعميق نفوذها وتأثيرها بواسطة البنوك والسيطرة على سوق العملة العالمية ، ومن خلال ما يعرف بالشركات متعددة الجنسية ، وبالتحكم في مصادر التكنولوجيا عالية المستوى ، وفي أسواق السلاح العالمية ، فضلا عن التدخل المباشر والمستتر لتغيير نظم الحكم ، حينما يتراعى لها أن ثمة تعارض بين بعضها وبين سياستها العالمية (مقلد ، ١٩٦٨ : ٦٧) . وقد نسجت الولايات المتحدة - لمواجهة الاتحاد السوفيتي - استراتيجية عالمية معقدة متشابكة الخيوط ، تستند في تحقيقها إلى :

- قدرة اقتصادية عالية المستوى .

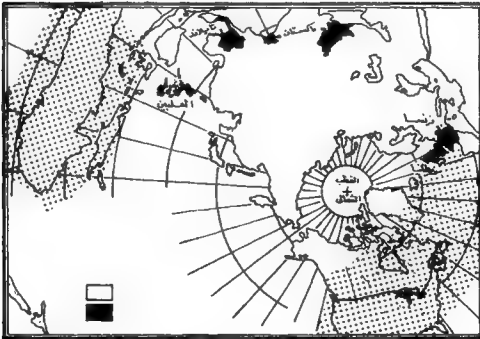
- قوة عسكرية عالمية الانتشار ، برية وجوية وبحرية وقضائية .

- استراتيجية دقيقة فعالة نشطة إقليميا وعالميا .

- قيادة العالم الغربي الرأسمالي في صراعه مع العالم الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي (Liska, 1957) .



شكل (٤٠) دول حلف شمال الأطلسي (١٩٤٩)



شكل (٤٠ ب) الأحلاف المضادة للاتحاد السوفيتي

ورغم استناد الاتحاد السوفيتي إلى ذات الدعائم - تقريبا - في تحقيقه لنفوذه العالمي (القدرة الإقتصادية + القوة العسكرية + الاستراتيجية + الأيديولوجية) ، إلا أن مراحل وصوله إليها ، وأسلوب ممارسته لها ، تختلف - من بعض النواحي عن الولايات المتحدة ، فهو - الاتحاد - قد استغرق فترة مابين الحربين العالميتين في بناء الهياكل الاقتصادية الأساسية (خاصة الصلب والصناعات الثقيلة) ، وفي تدعيم قدراته الدفاعية ، وبخاصه لتعرضه للتهديد المباشر من قبل الدول الرأسمالية عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة ، ثم تعرضه للغزو الفعلي في المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية ، ورغم الخسائر الفادحة التي تعرض لها نتيجة لهذا الغزو وبخاصة والحرب بعامه ، إلا أنه قد خرج منها - الحرب - قوة عالمية واضحة المعالم ، كونت له منطقة نفوذ مباشرة في أوروبا (دول أوروبا الشرقية) وفي آسيا ، كما انتشرت أيديولوجيته انتشارا واسع النطاق في العالم الثالث ، المتحرر حديثا من الاستعمار الرأسمالي ، والمتشعب بتجاربه مريرة مع نماذجها البريطانية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والهولندية والبلجيكية والإيطالية ، (شكل ٣١) ، ووجد الاتحاد السوفيتي أرضا مناسبة ومناخا مواتيا لانتشار أفكاره الأساسية في العالم الثالث الفقير ، وقد استثمر هذه الظروف باستراتيجية فعالة عالمية المستوى ، للتوغل المباشر والمستمر في أنحاء هذا العالم المعروف بالعالم الثالث ، ووضع في دائرة نفوذه ، ثم أضاف قبل بداية الخمسينات إلى قدراته القوة النووية بكل أبعادها ، ثم اقتحم - مع نهاية الخمسينات - عالم الفضاء ، سابقا في ذلك الولايات المتحدة ، وهي المقومات التي أضافت إلى رصيد نفوذه الأيديولوجي والإقتصادي الأساسي ، قدرات متزايدة عسكرية هجومية ودفاعية ، مكنته من ترجمة هذا الرصيد - باستمرار - إلى سياسات وبرامج فعالة ، في مواجهة الولايات المتحدة خاصة والعالم الرأسمالي عامة ، وذلك قبل أن تتراجع قدراته بشكل فادح في الآونة الأخيرة ، وهو- مثل الولايات - قادر على الحركة السريعة (بریا وبحريا وجويا وفضايا) ، وعلى مواجهة الضربات المضادة ، وعلى توجيه مثلها ، كما هو - مثل الولايات أيضا - يستطيع

الوصول الى الأعصاب الحساسة لعدد كبير من دول العالم ، سواء من خلال مساعداته الاقتصادية ، أو قدراته العسكرية ، أو بواسطة الأحزاب المشتركة معه في ايدولوجيته ، (Beloff, 1959:32) . وتبعاً للتقييم الكمي الوارد في الدراسة التي سبقت (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ، ١٩٨٢ : ٨) ، فقد قدر للولايات المتحدة من هذه الناحية - القدرة على النفوذ - ٩٠ درجة ، وللاتحاد السوفيتي ١٠٠ درجة ، وذلك يصبح مجموع ما حصلت عليه الولايات (ك + ص + ع + ذ) هو ٥٥٨ درجة ، ويصبح للاتحاد السوفيتي ٤٩٢ درجة .

خامساً: وضوح الاستراتيجية:

ترجع أهمية هذه الناحية - وضوح الاستراتيجية - من نواحي قياس قوة الدولة ، إلى كونها " معاملاً " في معادلة حساب القوة ، أي أن العلاقة بينها وبين ما سبق قياسه ، ليست علاقة جمع (+) بل علاقة ضرب (x) ، أي أن جميع ما سبق يصبح " صفراً " في حالة عدم وضوح الأهداف الاستراتيجية للدولة ، لأن ضرب أى قيمة كمية x صفر ، لا تنتج سوى صفر ، ومعنى ذلك أو وضوح الأهداف الاستراتيجية يمنح الدولة بمكوناتها (ك + ص + ع + ذ) فعاليتها على المستوى العالمي ، وكلما تماسكت الاستراتيجية وتكاملت واتضحت وانطلقت ، كلما تجلت ظواهر قوة الدولة ، وإلا فإنها قد تتعرض لكوارث مدمرة ، مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية ، ويعزى لوضوح الأهداف الاستراتيجية العالمية لبريطانيا - إبان عزمها الإمبراطورى - أهمية كبرى في انطلاقها وفي استمرارها وفي إفصاحها عن قدرات ضخمة ، وذلك - ربما - رغم ضالة نصيبها من عوامل القوة الأخرى (Watkins, 1964 : 192) ، كذلك الأمر بالنسبة لدول هائلة الموارد (استراليا ، كندا ، البرازيل ، مجموعة الدول العربية) ، هذه التي يعزى ضعف بروزها العالمي لعدد كبير من العوامل ، من بين أهمها عامل ضعف وضوح الأهداف الاستراتيجية ، وقد تقدم " مصر " بالنسبة للعالم العربى خاصة نموذجاً قريباً لأهمية وضوح الأهداف الاستراتيجية ، فمصر تكتسب طاقة فعالة - على المستوى الإقليمي

العربي والإفريقي - فى حالة تبنيها سياسة استراتيجية واضحة . وهى تكاد تفقد هذه الطاقة حالة غموض هذه الأهداف او اهتزازها ، وبالنسبة للقوى الرئيسية .. فإن الأهداف الاستراتيجية - خاصة العالمية - يجب أن تستند الى رصيد مناسب من عوامل القوة الأساسية الأخرى (ك + ص + ع + ذ) ، حتى تتمكن من تحقيق هذه الأهداف فى الوقت الملائم والمكان المناسب وبالقوة اللازمة . ويمكن تحديد شروط الاستراتيجية الواضحة فيما يلي (فخر : ٣١) :

- انطلاقها من المصالح الحقيقية للدولة .

- اتساقها مع قدرات الدولة ، بمعنى قدرتها على تنفيذها .

- الاقتناع الكامل بهذه الأهداف ، وذلك بعد المناقشة الواسعة لها ، من قبل هيئات الدولة ومؤسساتها ومراكز بحوثها المتخصصة وصحافتها ، وأجهزتها الشعبية .

- واقعية الأهداف (درس ألمانيا النازية) ، ودراستها الموضوعية لحقائق العالم ومتغيراته ومتابعتها المشابة للتطورات المتصلة بكل مجال ، واستجابتها - بمرونة وموضوعية - لهذه المتغيرات والتطورات .

- التكامل والترابط بنها وبين عوامل القوة الأخرى (ك + ص + ع + ذ) .

- ارتباطها بتاريخ المجتمع وتراثه وثقافته وبنيتها الحضارية العامة .

- السعى الدائب المنظم - بواسطة أجهزة مقتدرة - لوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ ، ووضع البرامج اللازمة لذلك ، مع القدرة على ادارتها تدريجيا أو حسمها عند نقطة محددة . (غالى ، ١٩٦٦ : ٨٢) .

ومما لاشك فيه أن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معا استراتيجية عالمية معقدة متشابكة متعددة الأبعاد ، تتفق مع ما تحوزانه من عناصر القوة ، وماوصلتا اليه من قوة ونفوذ ، ومع ما تتبناه كل منهما من مبادئ وأيديولوجية ، ويمكن القول بأن الهدف الاستراتيجي الأول لأيهما - هو - ببساطة - أن

يتحول العالم بأكمله إلى النموذج الرأسمالي (الولايات) ، أو إلى النموذج الاشتراكي (الاتحاد) ذلك لأنهما - كقوتين عالميتين - إنما تنظران للعالم كله كساحة للصراع والمنافسة ، وما من منطقة في العالم بعيدة عن هذا الصراع وهذه المنافسة ، وقد اتبع الاتحاد السوفيتي أساليباً تتفاوت ما بين تشجيع الانتفاضات والثورات ، تكوين الأحزاب ، والمعونات والقروض والمساعدات بأنواعها ، والمعاهدات الدفاعية وغير ذلك . كما اتبعت الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها سياسات عديدة ، تتراوح ما بين الاحتواء والحرب الباردة وتكوين الأحلاف ، والحروب الدعائية ، والتدخل السافر والمستتر ، وبغض النظر عن تفصيلات عديدة تتصل بهذه الزوايا بالنسبة للدولتين (Burton, 1967 : 85) ، فإن المتتبع لحركة الصراع الواقعية - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية - يمكن أن يتبين عدداً من موجات الاتساع والانكماش المتتابعة بالنسبة لنجاح الدولتين في تحقيق كل منهما لأهدافها الاستراتيجية الأساسية ، فقد اجتاحت العالم النامي عقب هذه الحرب - موجة من موجات التحرر الوطني ، تحقق فيها لعدد كبير منها الاستقلال السياسي ، وأضيفت إلى خريطة العالم السياسية العشرات من الدول الجديدة ، المتحررة بعد تبعية طويلة للدول المستعمرة ، وأصبح لكل منها علمها ونشيدها وصوتها في الأمم المتحدة . غير أنها بقيت تعاني من آثار التبعية الاقتصادية الطويلة للدول التي استعمرتها (مجلي ، ١٩٧٧ : ٨٧) ، وقد استثمر الاتحاد السوفيتي هذه المرحلة لصالحه تماماً ، وحققت استراتيجية نجاحاً مشهوداً بين عدد كبير من هذه الدول التي ارتبطت وإياه بإرتباطات تتراوح بين كونها شاملة ، إيديولوجية واقتصادية معاً ، أو جزئية من نواحي معينة فقط دون غيرها .

وعندما أوشكت مرحلة التحرر الوطني على الانتهاء ، وذلك مع حصول معظم المستعمرات القديمة على استقلالها السياسي ، بدأت هذه الدول تواجه مجموعة من المشكلات الأخرى - الاقتصادية أساساً - التي عرفت بمشكلات ما بعد الاستقلال ، وبداية من منتصف الستينات فإن هذه المشكلات قد أصبحت شديدة الوطأة بالنسبة لمعظمها ، وتعرضت نظم الحكم الوطنية فيها للتغيرات السريعة وللانقلابات بأنواعها ، ولم تقلع جهودها ، في التجمع السياسي تحت

إطار عدم الانحياز ، وإتجهت إما للتكتل الإقليمي أو للاستقطاب فى اتجاه واحدة من القوتين الرئيسيتين (العمرى ، ١٣٩٦هـ : ١١٢) ، وقدمت هذه التغييرات - فى مجموعها - ملامح موجة جديدة ، استثمرتها الولايات المتحدة - هذه المرحلة - لمصلحتها ، ولتحقيق أهدافها الاستراتيجية الاساسية ، وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد حقق - فى الموجة الأولى - نجاحا استراتيجيا عميقا ، مع نجاح الثورة الصينية (١٩٤٩) باعتبارها تشاركه ايدولوجيته ، فقد استطاعت الولايات المتحدة - خلال الموجة الثانية - تقليص حجم هذا النجاح ، باستثمارها بفعالية ومهارة لنقاط الخلاف التى احتدمت بين الاتحاد السوفيتي والصين ، بعد أقل من عشر سنوات من نجاح الثورة الصينية ، واستغلت الولايات المتحدة ظروف مرحلة ما بعد الاستقلال ، وواصلت التحرك فى أنحاء العالم الثالث النامي ، تقدم لدولة المساعدات والمعونات المشروطة ، وتنتشر بينه نموذجا السياسي والاقتصادي ، فى مواجهة الاتحاد السوفيتي ، مما أدى إلى حالة التمزق السياسي والاقتصادي لعدد كبير من هذه الدول المستقلة حديثا ، كما أدى إلى نقاط توتر هائلة أو محتدمة على طول خطوط التقاطع بيسن حركة القوتين الرئيسيتين ، وإلسى اشتعال عدد من الحروب المحلية ، غير المفهومة إلا فى إطار الأهداف الاستراتيجية للقوتين الكبيرتين ، هذه الأهداف التى تتلخص - كما سبقت الإشارة - فى محاولة السيطرة الايدولوجية والاقتصادية على العالم بأسره ، وليس أقل (Burton, 1967 : 89) . ، وقد حققت الولايات المتحدة مكسبا استراتيجيا بعد إنهيار المعسكر الشرقى وقيام الوحدة الالمانية وعكوف الاتحاد السوفيتي على ذاته يلعق جراحه الداخلية .

وبالنسبة للتقييم الكمي لهذا العامل - وضوح الاستراتيجية - فقد حصلت الولايات المتحدة فى الدراسة المذكورة (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٩) على معامل قدره ٨ ، بينما حصل الاتحاد السوفيتي على معامل قدره ١٠ ، ولأن هناك معاملين آخرين (x) فى حسابات القوة الشاملة هما (معامل الإرادة الوطنية + معامل القدرة الدبلوماسية) ،

فإن الحسابات النهائية لقوة الدولتين ، سوف تتأخر قليلا ، إلى ما بعد تحليل هذين العاملين ، والتوصل إلي ما قدر لكل من الدولتين من تقييم كمي لها .

سادسا : الإرادة الوطنية :

رغم صعوبة التقييم الكمي لعناصر الإرادة الوطنية ، كما سبقت إلى ذلك الإشارة ، إلا أن أهميتها تقتضى محاولة تحليلها ثم تقييمها بعد ذلك قدر ما يمكن ، وتنقسم زوايا دراسة هذا العامل إلى المستويات الآتية :

١- مستوى التماسك الوطنى :

ويتضمن قياس (التماسك الثقافى + التكامل الاقليمي + الأقليات + التفاوت الاجتماعى والاقتصادى + القدرة على الحشد + الاتصال والتفاعل + زوايا أخرى) . والواقع أن هناك قدرا من التشابه بين الدولتين -محل الدراسة - من ناحية تعدد القوميات والثقافات المكونة لأيهما . وقد عالجت الولايات المتحدة ذلك بالديمقراطية ، بينما عالجها الاتحاد السوفيتى بالأيديولوجية ، ورغم رجحان الديمقراطية بحكم مرونتها وإستيعابها للمتغيرات المتلاحقة ، فلا يمكن القول بأنها - الديمقراطية - قد حققت نجاحا كاملا فى هذا العلاج ، وكثيرا ماتشير الدراسات إلى انكسارات هنا أو هناك ، غير أنها ليست بالعمق الذى يهددها كقوة كبرى ، وما يمكن رصده - فى هذا المجال - إنما يتمثل فى محاولة كل قوة منهما النيل من الأخرى ، من خلال محاولة تعميق هذه الانكسارات ، أو استخدامها فى مجال الدعاية السياسية على المستوى المحلى أو الاقليمي أو العالمى ، وتعتمد الدولتان إلى علاج مشكلات التفاوت الاجتماعى والاقتصادى بوسائل متباينة ، ولكن ماتزال ظواهرها قائمة ، خاصة فى الولايات المتحدة ، التى تتفاوت أحوال ولاياتها اقتصاديا وثقافيا ، وتبدو ظواهره فى الاتحاد السوفيتى بين قومياته الآسيوية والأخرى الأوروبية ، مما ينتج عنه ضعف درجة التماسك الثقافى ، فضلا عن تفاوت بين فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، وتشابه القوتان فى قدرتهما الفائقة على الحشد فضلا عن الاتصال والتفاعل ، مع عدم تجاهل نقاط ضعف معينة تعود أساسا

لاتساع المساحة وتعدد الولايات أو القوميات تتضح فى الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة .

ب- مستويات القيادة :

ويتضمن قياس (فعالية الحكومة + القرار + العلاقة بينها وبين الشعب + وسائل الاتصال + القدرة على التجديد + زوايا أخرى) ، وعند هذه النقطة تصل درجة الاختلاف بين الدولتين إلى أعلاها ، وذلك مع اختلاف الفكر السياسي بينهما جذريا ، فالولايات المتحدة تمارس نظاما رئاسيا فيدراليا ، يتحقق فيه لولاياتها حكوماتها المحلية وسياستها الخاصة ، ويأخذ القرار فيها دورة واسعة حتى يتم إقراره ، وتتخذ العلاقة بين الشعب والحكومة مساراتها عبر قنوات عديدة مفتوحة (الانتخابات + الصحافة + المجالس المنتخبة) . كما أن قدرتها على التغير عالية (مرة كل ٤ سنوات) ، وهى الخصائص التى من شأنها تكوين بنية داخلية شديدة الحيوية ، عالية المستوى ، وإن شابها - أحيانا - التأخر فى إصدار القرار ، وكذلك الضعف الذى قد يحيط بتنفيذه حالة وجود اختلاف شديد فى رأى حوله ، وهى - الولايات - تعوض ذلك بالوضع المبدئى لمجموعة من الأهداف - الاستراتيجية ، المتسمة بأكبر قدر ممكن من الثبات والاستمرار ، والتى لاتخضع - فى كل مرة - للنقاش ، والتى تأخذ طريقها للتنفيذ فى إطار الأمن القومى العام ، وتختلف هذه الخصائص فى الاتحاد السوفيتي فى إطار ايديولوجيته الخاصة عن الدولة والحزب والحكومة . وقد تظهر فعالية الحكومة على درجة عالية من القوة والنفاذ ، وفي قدرتها على اتخاذ القرار الحاسم مع عدم إعلان الخلافات ، غير أن وسائل الاتصال تظهر محدودة ومحددة ، كما أن القدرة على التجديد تظهر ضعيفة ، ولكن يعوضها ثبات الأهداف - الاستراتيجية واستمراريتها ، ودرجة التركيز العالية فى تنفيذها وتسييرها (Dean, 1974) .

ج- مستوى الترابط بين الاستراتيجية والمصالح الوطنية :

ويتضمن هذا المستوى العديد من الزوايا التفصيلية ، من قبيل (برامج

الاحزاب ، الصحافة والمعارضة ، معدلات النمو والنجاح فى تحقيق الاهداف ،
الوعى الوطنى والنضج الاجتماعى ، المظاهرات والتوترات الداخلية ، غير ذلك)،
ومن الواضح أنها زوايا تحتاج لاستقصاءات خاصة ودقيقة ومعقدة ، تقوم بها
مراكز البحوث الاستراتيجية ، متجاوزة ظواهر الدعاية (الجيوپولوتيك) ، إلى
أعماق بعيدة داخل المجتمع والدولة ، وتشير الدراسة المذكورة (أكاديمية ناصر
العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ، ١٩٨٢ : ١٠) ، إلى تفوق الولايات
المتحدة فى المستوى الأول (التماسك الوطنى) ، وإلى تفوق الاتحاد السوفيتى
فى المستوى الثانى (القيادة) ، وإلى تكافؤهما فى المستوى الثالث (الترابط
بين الاستراتيجية والمصالح الوطنية) ، ومن ثم يحصل كل منهما على معامل
قدره (١٠) من هذه الناحية من نواحي قياس القوة ، والتي تأتى تحت عنوان
" الإرادة الوطنية " (ن) ، وذلك مع عدم تجاهل تأثير المتغيرات فى مثل هذه
التقديرات .

القدرة الدبلوماسية(م):

تقاس هذه القدرة من خلال كفاية الأجهزة الدبلوماسية على مستوى العالم ،
وفعالياتها فى تحقيق مايوكل إليها من سياسات ، إما عن طريق حشد المجتمع
الدولى فى اتجاه معين ، أو فى التصويت فى المحافل الدولية لصالح رأى أو
قضية محددة ، أو فى التدخل - السافر أو الخفى - لتحقيق تحول معين فى
سياسة دولة ما ، نحو مصلحة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى ، وتتميز
دبلوماسية الولايات بالديناميكية والحركة السريعة ، بينما تتميز دبلوماسية
الاتحاد بالهدوء والبطء ، وتتميز فى النولتين بتعدد المستويات والتشابك
والتعقيد ، ويميل الاتحاد السوفيتى إلى صبغ دبلوماسيته بايديولوجيته ، وإلى
اضفاء طابع من السرية المفرطة على تحركاته فى هذا المجال ، ونادراً مايلجأ
الى الحركة العنيفة ، بينما تتحرك دبلوماسية الولايات المتحدة فى إطار من
العلانية والمؤتمرات المفتوحة ، مع عدم تجاهل مستوياتها الأخرى الخفية غير
المعلنة ، ولكنها أحياناً ما تلجأ إلى الحركة العنيفة لتحقيق هدف حيوى ، ثم
تبريره بعد ذلك دعائياً وعالمياً ، وفى التحليل الأخير تحصل الولايات المتحدة
على معامل كمي قدره ٩ من هذه الناحية ، بينما يحصل الاتحاد السوفيتى

على معامل قدره ١٠ (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ١١) ومرة أخرى مع عدم تجاهل تأثيرات المتغيرات فى هذه التقديرات ، بما يؤكد شرط المتابعة الدائبة السابق تحديدها بالنسبة لمنهج قياس النولة .

التقييم النهائي لحسابات القوة الشاملة للدولتين:

يلخص الجدول الآتى القيم الكمية - التى سبق تقديرها - لعناصر حسابات القوة الشاملة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، تبعا للمعادلة السابق تقديمها عن هذه الحسابات (ك + ص + ع + ذ) × (س + ن + م) .

الولايات المتحدة		الاتحاد السوفيتي
الكتلة الحيوية (ك)	١٠٠	٩٠
القدرة الاقتصادية (ص)	١٧٤	١٠٥
القدرة العسكرية (ع)	١٩٤	١٩٧
القدرة على النفوذ (ذ)	٩٠	١٠٠
جملة		٥٥٨
وضوح الاستراتيجية (س)	٨	١٠
الارادة الوطنية (ن)	١٠	١٠
الدبلوماسية (م)	٩	١٠
جملة		٢٧
		٤٩٢

$$\text{التقييم النهائي للولايات المتحدة} = ٥٥٨ \times ٢٧ = ١٥٠٦٦$$

$$\text{التقييم النهائي للاتحاد السوفيتي} = ٤٩٢ \times ٣٠ = ١٤٧٦٠$$

ويوضح التقييم تفوقا محدودا للولايات المتحدة ، حققته بفضل ما حصلت عليه من درجات تتصل بقيم " القوة المدركة " (ك + ص + ع + ذ) وذلك رغم تفوق الاتحاد السوفيتي فيما يتصل بحصوله على معاملات (س + ن + م) أكبر ، على أن مثل هذا التقييم المقارن لايجدر الاستناد اليه بصورة مطلقة ،

ليس فقط لأن جميع عناصر حسابات القوة المذكورة قابلة للتغير بالإضافة والحذف لأى من الدولتين ، وذلك فإنها تحتاج إلى المراجعة وإعادة التقييم ، ربما سنويا ، خاصة مع كل تغير حاسم فى أى عنصر منها ، بل أيضا لاختلاف وجهات النظر فيما يتصل بتقدير الدرجات خاصة مع وجود عشرات من العناصر التفصيلية التى قد يصعب حصرها ، وبالأخص بالنسبة لتقدير الدرجات الخاصة بالمعاملات (س + ن + م) ، وهى حاسمة فى تقرير النتيجة الأخيرة للتقييم ، فهذه المعاملات (x) تمنح لعناصر الحركة والترابط التى تتسم بصعوبة تقييمها ، كما أن وجهات النظر تختلف بشأنها اختلافا بينا ، وهناك من الدراسات ما تنتهى إلى تفوق الاتجاد السوفيتي عند التقييم الأخير لحسابات القوة الشاملة ، وذلك بالنسبة للولايات المتحدة التى تمثل القوة الأخرى المنافسة ، وهو مايعنى - أيضا - ضرورة النظر الى حسابات القوة بقدر من الحذر ، فرغم انها تقدم الأسلوب الأمثل لقياس قوة الدولة ، إلا أنها ماتزال تحتاج إلى تدعيم هذا الأسلوب إحصائيا ورياضيا ، بما يحقق قدرا أكبر من الاطمئنان إلى نتائجه ، كما يجدر النظر إلى نتائج التقييم - كما سبقت الإشارة - باعتبارها متغيرة ، تحتاج إلى المتابعة وإعادة التقييم ، هذا التقييم وهذه المتابعة التى لايمكن أن تكون فردية اجتهادية ، ليس لصعوبة ذلك أوأستحاثته أحيانا ، بل لأن الموضوع يحتاج بطبيعته لتخصصات مختلفة ، من مستويات فنية عالية المستوى ، مدعمة بالأجهزة والعقول والحسابات الآلية . هذه التى تضمها غالبا مراكز الدراسات والبحوث فى الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد والعلوم العسكرية والاستراتيجية .

خاتمة

يظهر الصراع بين القوى السياسية فى الساحة العالمية بحقيقة تاريخية مستمرة منذ أقدم العصور ، وتصل لوائر الصراع فى الوقت الحاضر إلى درجة من الاتساع ، يصعب على أى دولة أن تكون بمنأى عن دواتها ، خاصة مع اتصال جنودها بالمصالح الاقتصادية والعسكرية والثقافية والايديولوجية المعقدة لدول العالم جميعها . وتخوض كل دولة هذا الصراع مستندة الى قواها الذاتية وإلى ارتباطاتها الإقليمية والدولية معا ، ويتطلب ذلك - بالنسبة لكل دولة - حسابات كافية لأبعاد هذا الصراع عامة ، ولما يهمها منها خاصة ، وقياسات دقيقة للقوة الذاتية والقوى الأخرى ... خاصة المضادة منها ، وهى الحسابات والقياسات التى يقوم بها فريق من المتخصصين فى الجامعات ومراكز البحوث الجيوستراتيجية ، وتصدر عنها التقارير السنوية ، وتعقد لها الندوات والمؤتمرات ، بهدف تطهير أساليب القياس وأنواته ، وتطوير طرق الحساب والمقارنة ، حيث أصبحت تكون - فى مجموعها - مجالا عمليا مندفعا بحيوية فائقة ، مما يجدر الانتباه إليه بكل عناية ، والمشاركة فيه بكل قوة .

وليس من شك فى قيام القوى السياسية عبر التاريخ بحساباتها بطرق عديدة، تتراوح ما بين جمع المعلومات عن هذه المضادة لها ، وما بين التعرف على قدرتها على حشد القوة حالة احتدام الصراع ، وما تزال المعلومات - عن الدولة وعن غيرها - تمثل القاعدة الاساسية اللازمة لسلسلة متصلة من عمليات القياس والمقارنة ، وقد تطورت هذه العمليات الآن - فى ظل تكنولوجيا عالية المستوى - نحو نوع من القياس الكمى الدقيق لكافة عناصر الدولة (الأرض + السكان + الموارد + النظم الداخلية + الثقافة + الحدود) ، مع مقارنتها بغيرها من الدول باستخدام مؤشرات معينة ، تتصل بهذه العناصر فضلا عن

تفصيلاتها ، وتهيء هذه القياسات + المقارنات لبناء هرم توزيع القوى السياسية في العالم ، وهو ما يعني ترتيب لدول العالم ، تبعاً لما حصلته كل منها من تقدير كمي لعناصرها ، بناءً على المؤشرات المتفق عليها . ويمكن القول بوجود درجة عالية من الارتباط بين ما يتاح للدولة من معلومات + حسابات + مقارنات ، وبين قدرتها على إدارة الصراع لمصلحتها ، ودرجة تركيزها للتأثير فيه بما يفيدها على المدى القريب والبعيد ، خاصة وأن نتائجها تتضمن تحديد كيميا دقيقاً لجوانب قوتها ونقاط ضعفها ، فإذا ما استثمرت في مجال برامج التخطيط الخاصة بالدولة .. تجلت ثمارها نمواً عاماً لبنية الدولة ، وأطراد متزايداً في فاعليتها وكفايتها في الساحة العالمية .

وإذا كانت هذه الدراسة قد تضمنت تعريفات وتحليلات معينة تتصل بالجوانب الفلسفية والمنهجية لهذا الموضوع (قوة الدولة) ، أتبعها بنموذج تطبيقي لها عن القوتين الرئيسيتين في العالم المعاصر (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي) منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها قد انطوت على هدف ، ربما يكون أعمق غوراً مما ذكر ، فضلاً عن اتصاله بهذه المجموعة من الدول التي يهمنها أمرها .. أي الدول العربية . وتتحدد الصلة بين هذه الدول وبين قياس قوتها فيما تواجهه هذه الدول من صراع متعدد الأبعاد والمستويات ، يتصل بعضها بما وجدت عليه هذه الدول نفسها من أوضاع حضارية ، ورثتها عن فترة طويلة من التبعية السياسية والاقتصادية ، خلفت بنياتها على حالة من الهمود يجدر تحديد مداها فضلاً عن أسبابها ، خاصة وأنها - الدول العربية - تحوز من الموارد ومن عوامل القوة ما لا يجوز معه أن تبقى على هامش عليه ، ثم هذا الصراع مع القوى المتداخلة معها في منطقتها ، المتولدة في قلبها ممزقة لوحدها ومقطعة لتدفع الحركة والتفاعلات على جانبيها ، وهذه الأخرى المحيطة بها والمتعلقة إلى ثرواتها ، وهذه المتدخلة في شئونها ومجريات الأحداث فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة و إلى غير ذلك من مستويات

الصراع الداخلية والخارجية ، التي تبرر هذه الدعوة نحو الاهتمام بهذا الموضوع في الجامعات العربية ومراكز البحوث والاستراتيجية فيها ، إهتماما يجد قنواتها العلمية في تدعيم مراكز جمع المعلومات وفي استخدام تكنولوجيا الاتصال والبرمجة والتحليل عند أعلي مستوياتها ، وفي تشجيع المؤتمرات والندوات والبحوث بكل الوسائل والسبل ، وفي تعميق أواصر التعاون والتبادل بين كافة المراكز الاستراتيجية في العالم العربي ، وإن تكون الثمرة بحال أقل مما يبذل من أجلها من جهود وأموال .

المراجع العربية

- البقرى ، فاروق محمد :
التوثيق ونقل المعلومات فى مجال التنمية
الصناعية وأهميته للدول النامية، القاهرة : مجلة
مصر المعاصرة ، العدد ٢٤٣ ، يناير ١٩٧١ ، ص
١١٥ - ١٣٠ .
- العمري ، بكر عمر :
" المنظمات الإقليمية ، ظهور نظام ثلاثية الأقطاب
للقوة العالمية " جدة : مجلة الاقتصاد والادارة
جامعة الملك عبد العزيز ، المحرم ١٣٩٦ هـ ص
١١٧ - ١٠٥ .
- أكاديمية ناصر العسكرية " دراسة مقارنة لحسابات القوة الشاملة للولايات
العليا ، كلية الدفاع المتحدة والاتحاد السوفيتي " القاهرة : (تقرير
الوطنى . غير منشور) ، ١٩٨٢ .
- بدر ، أحمد :
" العلم والتكنولوجيا فى السياسة الدولية " ،
القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، العدد الثانى
أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٩٨ - ١٠٩ .
- حمدان ، جمال :
إستراتيجية الأستعمار والتحرير : القاهرة : دار
الهلل ، ١٩٦٨ .
- جاء الله ، السيد :
استراتيجية التنمية الاقتصادية فى السبعينيات ،
القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٢٤٣
يناير ١٩٧١ ، ص ٥ - ١٤ .
- زهران ، حمديه .
" آثار التبعية الاقتصادية على بنيان التجارة
الخارجية فى البلاد المتخلفة اقتصاديا " جدة :
مجلة الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد

العزیز، العدد الثاني ، المحرم ، ١٣٩٦ هـ ، ص
ص ١١ - ٢٠ .

شافعی ، محمد زکی : " الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي في البلاد النامية " ، بغداد : مجلة الاقتصادي ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، العدد الثالث ، أيلول ١٩٧٠ ، ص ص ٩٦ - ١٠٨ .

شكري ، محمد عزيز : " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، العدد السابع ، يوليو ١٩٧٨ .

غالي ، بطرس بطرس : " الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية " القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٦٦ .

فخر ، أحمد اسماعيل : " حسابات القوة الشاملة ، : القاهرة أكاديمية ناصر العليا ، مجلة الدفاع الوطنى (بدون تاريخ) .

مجاهد ، حورية توفيق : " سياسة توازن القوى " ، القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٢٤٣ يناير ١٩٧١ ، ص ص ١٣١ - ١٦٨ .

مجلى ، ساطع : " النول النامية ومفهوم النمو " المجلة الجغرافية السورية ، المجلد الثاني ، حزيران ١٩٧٧ .

مقلد ، اسماعيل صبرى : " الاستراتيجية الأمريكية والعصر النووي ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٦٨ .

المراجع الأجنبية

- Ackerman, E. A. " Population , Natural resources and technology" , Ann Am Acad , Polit, soc. seisci (1967) , 369-84.
- Barnett, H. " The changing relation of national resources security", econ Geog, Vol , 34 . No. 3 July, (1958).
- Beloff, Max . " The Great powers : Essays in twentieth century Politics, London : Ruskins House , 1959 .
- Burton, I. W . " International relations : A general theory , Cambridge University Press 1967 .
- Carlson, L. " Geography and world Politics , New York: 1958 .
- Carter, G.F. Man And the Land , London : Heffer 1970.
- Chisholm, M. Geography and Economics, London : Heffer 1970 .
- Chorley, R.J. Water , Earth and Man London: Heffer 1973 .
- Clark, JohnI. Population geography and the developing countries. Oxford:Pergamon Press, 1971 .

- Claude, Inis, L.** **Power and international relations ,**
New York : Random House , 1962 .
- Cohen, S.B.** **Geography and Politics in a world de-**
vided, London: Heffer, 1974 .
- Cox, K. R .** **" Locational approach to power and**
conflict Heffer, London , 1974 .
- Deame, E. ed.** **" Readings in modern Political analy-**
sis" Prentice- Hall, N. J. 1974 .
- E. J. Mishan.** **" The Costs of econmic growth " Pen-**
guin Book London , 1967.
- Frederick H. Watkins** **" The age of idiology : Political though**
1750 to the Present {, Prentic Hall , N.
J. 1964.
- George Liska .** **" International equiliprium, " cam-**
bridge Univ, Press. 1975 .
- Guyol, B.B.** **" Energy in the Perspective of geogra-**
phy, " Heffer , London, 1971.
- Hay, A.** **" Transport for the space economy ",**
Heffer , London 1973.
- Herfindahl, o. C.** **" Economic theory of natural resourc-**
es, Heffer, London, 1975.
- J. C. Dewdney.** **" A geography of the soviet Union " ,**
Pergamom Press, Oxford, 1971 .

- Kissinger. H. " Nuclear weapons and foriegn Poli-
cy", Garden City , N. Y. 1967 .
- Moodie A. E. " Geography behind Politics, " Heffer,
London, 1961 .
- Muir . R. " Modern Political Geography, " Hef-
fer, Londen 1975.
- Nimo, D . " Popular Images of Politics , ' Prentice
- Hall N.J. , 1974 .
- Pokshi shevsky V. " Geography of the sovietunion " , Hef-
fer London , 1974 .
- Richard S. Thoman . " geographic relation trade "
Prentice - Hall , N. J. , 1975 .
- Paul Sebury . " Balance of Power , " Berkeley, Cali-
fornia Univ of california press , 1965 .
- Tomas R.Dye. " Politics in state and Communities
Prentice - Hall , N. J. 1973 .
- U. N. " World economic survey," 1962 .
- W. A.Douglas " Politics andA geographic relation-
ships : towards new jocus, " Prentice -
Hall. N. J. 1975 .
- Willies D.Hawley., ed. " The search for Community Power"
Prentice - Hall , N.J. 1974 .

W. P. Collins,

**"Perspective " on state and Local
Politics , Prentice - Hall , N.J,
1974 .**

Smith, G. H .

**" Conservation of natural resourc-
es, " Heffer , London, 1971 .**

فهرس الكتاب

رقم الصفحة

٦٩ - ٧	الدراسة الأولى : ميراث القوة ... الجنور الحركة .. التوازن .
٨٨ - ٧١	الدراسة الثانية : نظريات قوة النولة .
١٠٧ - ٨٩	الدراسة الثالثة : نظريات القوة البرية .
١٢٩ - ١٠٩	الدراسة الرابعة : نظرية قلب الأرض .
١٤٨ - ١٣١	الدراسة الخامسة : قوة البحر .
١٦٩ - ١٤٩	الدراسة السادسة : موروفولوجية الحدود السياسية .
١٩٨ - ١٧١	الدراسة السابعة : البنية السكانية .
٢٢١ - ١٩٩	الدراسة الثامنة : الكيان الكبير .
٢٤٧ - ٢٢٣	الدراسة التاسعة : قياس قوة الدولة .. النموذج النظرى .
٣٠١ - ٢٤٩	الدراسة العاشرة : قياس قوة الدولة .. النموذج التطبيقي .



فهرس الخرائط والاشكال

رقم الصفحة

- ١ - المراحل الحضارية التكنولوجية حسب هانز كارول . ٧٥
- ٢ - قلب الأرض . ٨٠
- ٣ - تغيرات خطوط التجارة بعد الكشوف الجغرافية . ٨٣
- ٤ - المانيا .. نواة لامبراطورية برية . ٩٥
- ٥ - تقسيم المانيا .. بعد الحرب العالمية الثانية . ١٠٤
- ٦ - اليابس السوفيتي . ١١٥
- ٧ - شرقى أوروبا .. بعد الحرب العالمية الأولى . ١٢٢
- ٨ - البعد المساحى والاستراتيجى للاتحاد السوفيتي . ١٢٣
- ٩ - التقسيم المساحى والاستراتيجى للعالم .. تبعا لفيرجيرف . ١٢٥
- ١٠ - تغيرات الاستراتيجية .. بعد الطيران . ١٢٧
- ١١ - خطوط التجارة .. مع نهاية القرن ١٩ . ١٣٦
- ١٢ - الجزيرة والامبراطورية البريطانية . ١٣٧
- ١٣ - محور الاستراتيجية البريطانية فى البحر المتوسط . ١٣٨
- ١٤ - تصنيف العالم حسب مستويات التقدم . ١٤٤
- ١٥ - دول البلقان ووسط أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . ١٥٥
- ١٦ - مراحل تكون الولايات المتحدة . ١٥٧
- ١٧ - مناطق الصيد الأيسلندية . ١٥٩
- ١٨ - الدول الحبيسة فى العالم . ١٦١
- ١٩ - الممرات السويسرية . ١٦٢

- ٢٠ - قارة أنتاركتيكا . ١٦٥
- ٢١ - أفريقية سياسيا .. قبل الحرب العالمية الأولى . ١٦٦
- ٢٢ - تصنيف العالم حسب الحجم السكاني . ١٧٧
- ٢٣ - نسبة الإعالة فى العالم . ١٨٢
- ٢٤ - الكثافة السكانية فى أمريكا الجنوبية . ١٨٥
- ٢٥ - حركة العمالة فى قارة أفريقية . ١٨٦
- ٢٦ - التركيب الحضري الريفي . ١٨٧
- ٢٧ - الأقليات الصينية في جنوب شرقي آسيا . ١٨٩
- ٢٨ - السكان البيض فى أفريقية . ١٩٠
- ٢٩ - المجتمعات السكانية في جزيرة قبرص . ١٩٢
- ٣٠ - أنماط اقتصاديات العالم فى القرن ١٩ . ٢١٠
- ٣١ - الامبراطوريات العالمية (١٩١٤) . ٢١١
- ٣٢ - مناطق الدول النامية فى العالم . ٢١٣
- ٣٣ - أسباب التخلف الاقتصادي . ٢٢٨
- ٣٤ - استهلاك العالم من الطاقة . ٢٣٩
- ٣٥ - الوحدات السياسية فى أمريكا الشمالية والوسطى . ٢٥٣
- ٣٦ - التكوين الفيدرالى للولايات المتحدة الأمريكية . ٢٥٥
- ٣٧ - قناة بنما . ٢٥٦
- ٣٨ - الأقاليم الصناعية والسكن الحديدية فى الاتحاد السوفيتى . ٢٦٥
- ٣٩ - مناطق النمو الصناعى فى الولايات المتحدة فى القرن ١٩ . ٢٧١
- ٤٠ - (أ) دول حلف شمال الأطلسي . ٢٨٠
- ٤٠ - (ب) الأحلاف المضادة للاتحاد السوفيتى . ٢٨٠

رقم الإيداع ٨٢٥ / ١٩٩١

I.S.B.N.

977 - 208 - 068 - 9

مطبعة اطلس



imprimerie atlas

LE CAME: 11-13 RUE SOUK EL TEHAYKHEH, P.C. 100731, TEL: 787797
القاهرة: ١١ شارع سوق التوايقية من. ت. ١٠٠٧٣١ ت. ٧٤٧٧٩٧

قوة الدولة

دراسات جيوسياسية



* أ.د. عمر الفاروق السيد
رجب .. أستاذ الجغرافية
السياسية .. كلية الآداب
جامعة عين شمس . قسم
الجغرافية .

* حصل على جائزة
البحوث الممتازة .. جامعة
عين شمس . ١٩٨٢ .

* جائزة الدولة التشجيعية
١٩٨٩ .

* عضو المجلس الأعلى
للثقافة . مصر .

يعد موضوع " قوة الدولة " من الإهتمامات الأساسية في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة ، ليس بالمعنى الضيق للقوة العسكرية وحدها .. ولكن أساسا بالمعنى الحضاري الأشمل . باعتبارها - قوة الدولة - المحصلة الأخيرة لمجموع (مواردها الطبيعية + قدرتها الاقتصادية + بنيتها الثقافية والاجتماعية + نظمها السياسية والإدارية + علاقاتها الدولية + فعالياتها العسكرية + عناصر عديدة أخرى) . وتتوجه دراسات هذه الكتاب نحو تحليل هذه المحصلة من وجهة النظر الجيوسياسية ، وضمن إطار نظرياتها الأساسية ، هذه التي حاولت الإحاطة بلبعاد القوة ومقوماتها ، ووضع الفروض عن جذورها ومتابعة حركتها المكانية بطول التاريخ الإنساني .. كما تمثت في أبرز نماذجها عبره .

ولما كان قياس القوة ، بمثابة نوع من التوسيف الكمي لعناصر هذه المحصلة في دولة معينة ، فإن هدفه يتجلى حين تصب نتائجه في وءاء التخطيط لهذه الدولة ، ويستند الأمران (التوسيف الكمي + التخطيط) من الناحية النظرية إلى مبدئين رئيسيين هما :

* أنه لا وجود للقوة أو للضعف المطلق

* أنه في إمكان أي دولة - من المنظور الحضاري - أن

تتحرك نحو القوة .

ولعلها المرة الأولى التي تتجمع فيها مثل هذه الدراسات .. تحت هذا العنوان .. باللغة العربية ، مما قد يبرر الدعوة نحو الإهتمام بهذا الموضوع في الجامعات العربية ومراكز البحوث الجيوسياسية ، أمتاما .. يجد قنوات العملية في دعم مراكز جمع المعلومات ، وفي إستخدام تكنولوجيا الاتصال والبرمجة والتحليل الوثائقي في أعلى مستوياتها ، وفي تشجيع المؤتمرات والندوات ، وفي تعميق أواصر التعاون والتبادل بين المراكز الاستراتيجية في مصر والعالم العربي .. ومثيلاتها في العالم المتقدم خاصة ، ولأن تكون الثروة بحال باقل مما يبذل من أجلها من جهود وأموال ..